

٢١٦/١
١٠٤

٥٠٥٦

حاصل المحصول في الأصول الفقهاء، للذريعي،
محمد بن الحسين - ٦٥٦ هـ بخط سليمان بن محمد
سليمان بن إبراهيم بن يوسف (المشافعي) سنة ٦٢٧ هـ

١٣٠٠ x ١٣

١٧٠

٢٠٥

٥٠٥٦

نسخة جديدة، خطها نسخ جديد.

كتاب القسوة ١٦١٥: ٩

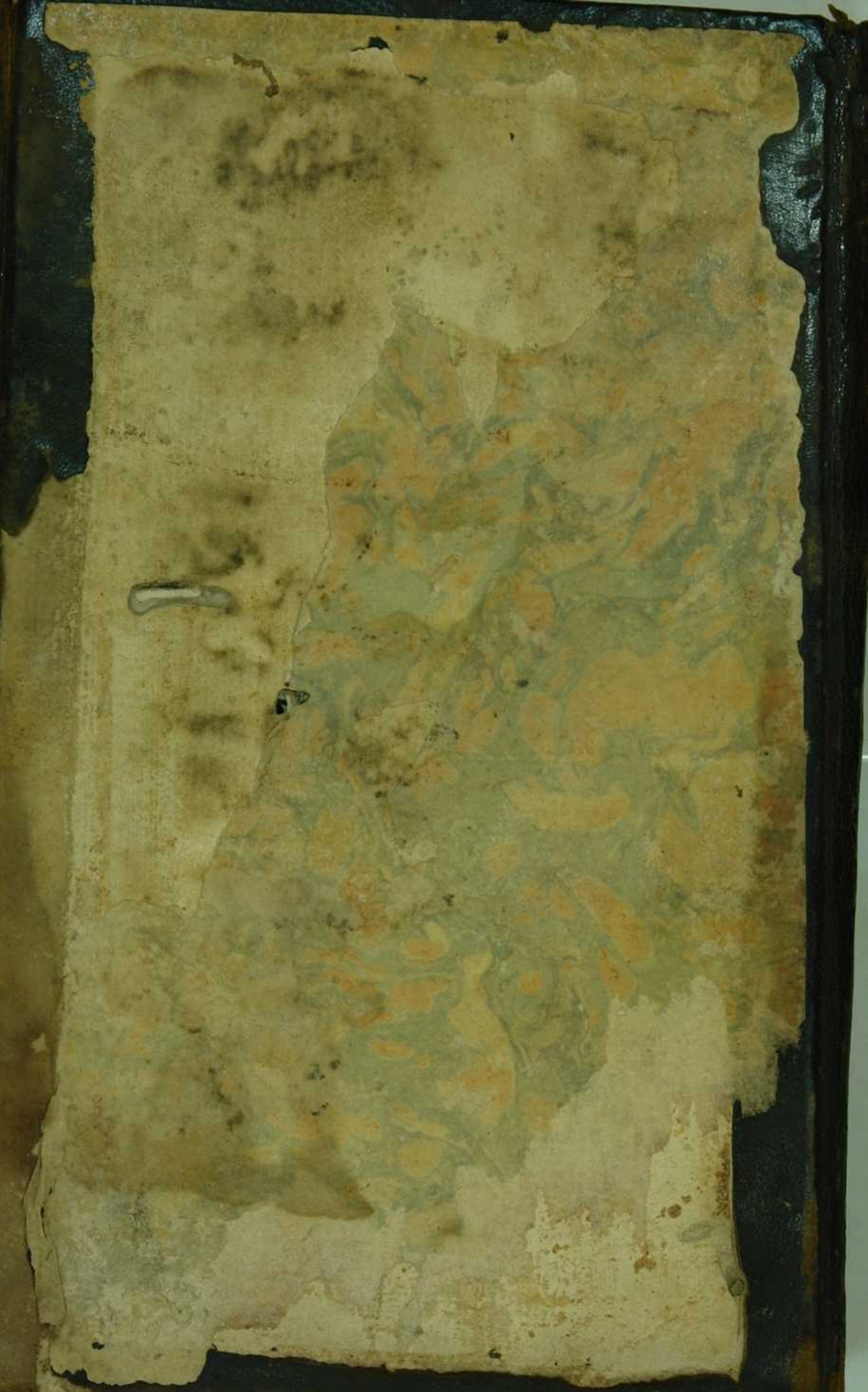
معجم المؤلفين ٩٤٤: ٩

١- الأصول الفقهاء، الفقهاء الذريعي وأصوله.

١- المؤلف

٢- المؤلف

٣- تاريخ النسخ



اوراق
عدد
٢١٣

١٨٤

مكتبة هامة الملك سعود قسم النخطوط

الرقم:	٥٠٢٦	ف	١٠٦	٣
العنوان:	هبة الخوصول	م	١٠٦	٣
المؤلف:	محمد بن الحسين	م	١٠٦	٣
تاريخ النسخ:	١٢٦٥	م	١٠٦	٣
اسم الناصح:	محمد بن الحسين	م	١٠٦	٣
عدد الأوراق:	٥٠	م	١٠٦	٣
ملاحظات:				

العبد المتعسر بالخطايا
أبو بكر محمد بن أبي عبد الله محمد
بن عبد الله

مكتبة
عماد الدين
الشافعي

كتاب الحاصل

في أصول الفقه
للساجد الاموي
رضي الله عنه ولرضاه

انتقل بالبيع الصحيح الى مالك الفقير الى فقوره
عبد الوهاب بن محمد بن النون الشافعي

الى نزيل الدين سلطان
على وعي في الوفاء

كتبته لنفسه العبد لعقيد اليه
ابراهيم بن يوسف الشافعي
امد علي بن محمد وسليمان ملا

نصرتنا محمد بن النون بن محمد
عبد الله بن محمد بن النون بن محمد

مكتبة
عماد الدين
الشافعي



بسم الله الرحمن الرحيم رب سب ربك
الخير دأبك اللهم والشرق والشرق في ذاتك والاذل على اول
وانت الاول في شأنك والاهم بقا اول تباركت في كبريا لا يقينك به
اعتدال وتعاليت في تبارك بربك ولا استقال منك بنوع الحياه والمات
واليك رجوع الاحياء والاموات لا اله الا انت في الارض ولا اله الا انت في
الاخرى بعثت النبيين بالحق وايدتهم بالصدق وامرهم باصلاح احوال
العباد في المعاش والمعاد اللهم فصل عليهم صلاه هي افضل الصلوات
وحبهم تحبه هي اكمل التحيات واخص من ينهم اخرهم زمانا وعمدا
واولهم ميثاقا وعمدا سيدنا ومولانا محمد افخار الله واصحابه
وخلفائه وسلم اللهم عليهم تسليما كثيرا **اما بعد** فان للعلوم
كلها شرفا ومنازا وفضيله ومقدرا لا يسيل فيها الى الاثار ولا ولي
الاستنباط والاعتبار ولكها مختلفات الدرجات والمرتبات ومتفاوتات
المزايا والمنافع واجلها واشرفها العلوم الدينية الكاشفة عن
اسرار الملة الخبيثية وهي اما نقلية صرفه تكفي فيها الرواية والحجايه
كالاحاديث والنفاسير والخطب فيها سير غير عسير اذ يستعمل
ما عيانا من خطر وحقيق او نظرية تحتاج تحت الاسان فيحالي
الترقي في النظر والتعميق في الافكار على سرور الدهور والاعمار و

الاصول والاساس
منشأ اولها واجلها علم الكلام الذي افضل الدرس واساسه وثانيها
اصول الفقه اذ هو كخرج من فروع الكلام فقلبه مداره ومنه اقتباسه
وثالثها علم الفقه وهو المحتاج اليه في ذرايه الاحكام التكليفية
العارضة للافعال البشرية فالكلام عليه تبني العلوم الشرعية كلها
وتختتم والفقه عنده وبه باسرها تختم واصول الفقه واسطه بين الدرايه
والنهايه ومختص بين علمي الدرايه والروايه وقد صنف فيه كتب عديده
واقترنت فيه انفس عديده فهي وان كانت متفرقة متكررة غير
ان الدعاوي والدلائل فيها متباعدة منشوره خلا كتاب المحصول
صنفه شحنا وسندا ومولانا الامام العالم العلامة فخر الملة والحق
والدين حجة الاسلام والمسلمين الرازي الى الله ابو عبد الله محمد بن
عمر بن الحسين الرازي قدس الله روحه فانه المحي لربه العلوم ورفاها
والجامع لبرد اللغات واشتاتهما القادر على تسهيل المطالب الشدايد
الفاهر للمباحث الا وابدحراه الله عن طوائف العاوم والعلماء خيرا
فهو وان كان في غاية حسن النظم غير ان لطباع تحامله لكبر الحزم ولما
اتفق الاتصال بخدمة سيدنا ومولانا العالم العالم الخبير المصنف
المحمد عماد الملة والدين والدين صدر الاسلام والمسلمين سلطان
علماء العالم ابي حفص عمر بن الامام العالم العلامة الصدر السعيد الشهيد

الوزان امتنع الله الإسلام واهله ببقائه ورحم أسلافه العقبيته رافيا
 بفكره الثاق إلى أقصا الدرجات الإنسانية وواصل برايه الصابت
 إلى أعلا الكمال النفسانية متغاضيا من الإخراط في مسلك الروحانيات
 متسافرا بالطبع عن الالتفات إلى الأجسام والجسمانيات متواليا بشرط كعبة
 وحبوب الوجود مؤليا بوجهه ما سواه عن كل موجود أسل الله أن محله ذا
 سمادين دنيائيه وأخرليه ورياستين عاجليه واجليه أشار إلى الحق
 المحصول اختصارا من جهة اللفظ ووز المعنى وإجازا مع استنبات
 الباب والمغني فاستغفرت عن ذلك نوعا من المذهب وصعوبة المطالب
 استغفا العاجز الضعيف عن تحمل مندوبات التكليف حتى وارتد لأشياء
 وتكرر الرسم وإنما الأمر جد الواجب الختم فابتدأت إلى الأمثال لإشارته
 وأمره واستغفرت بالله في ذلك أن يفتح في مده عمره ولم أحرف من مسایل
 الكتاب إلا ما تكررت مباحثها أو قلت إكراهه إليها حتى تكاد تبلغ
 عسرا وأفقرت من الدلائل على أوجها وجلالها ومن الاعتراضات
 والأجوبة على أمثلها وأفواها وسميته الحاصل من الحصول وعلى الله المتكفل
 والمعول أنه واهب كل خير ومعطي كل سؤل

الكلام في المقدمات وفي فصوله

الفصل الأول

في تفسير أصول الفقه أنه لا يثبت إلا إذا علم جراه

أما أصل الشيء فمأمنه الشيء وأما الفقه فالعلم بالأحكام الشرعية
 العملية المدلوله التي ليس بدنيا كونهما من الشرع وليس لقائل أن
 يقول أن أحكام الشرع بظن ولا بعلم لأننا منع كونهما مظهرين بل
 هي معلومه وأما المظهر فطريقنا لا هي وأحتدنا بالأحكام
 عن الذوات والصفات وأما بالسرجه عن العقليه وبالعليه
 عن أحكام الأسباب وبالمدلوله عن الأحكام العقليه التي
 تلقىها العولم عن العلم وبالنظر عن أركان الإسلام فهذا جراه
وأما في المصطلح معرفة الله إجمالا وكيفية استفادة
 الأحكام منها وحال المستفيد وشرطنا الاحمال المخرج علم الفقه
 والخلاف عنه وأدراجا شرايط الاستدلال في كيفية الاستفاده وحال
 عن حال المقتي والمستغني والمحمند في حال المسفيد وسياق مشرو
 2 موضعه كل ذلك أن شاء الله تعالى

الفصل الثاني في مقدمات أصول الفقه

وهي العلم والظن والدليل والنظر والأمان والحكم
 وإفاده التصديق بما ليس على الأصولي الناظر في تغايرها لأنه لو
 أفاضها من تغايرها لدار الأمر بل على الناظر في الوجود المطلق وأما
 إفاده تصوراتها فبإيجاز **الأول** الحكم أما مع الجرم

او بدونه والجزم اما مطابق اوله والمطابق اما موجب اوله والموجب
 اما حس وحده او عقل وحده او هما جميعا والحزم المطابق الذي
 موجه حس هو العلوم الحسية والذي موجه عقل فاما ان لا يحتاج
 فيه الى وسط بل يكفي فيه جزء القضية ^{الاول} والبرهيات
 والثاني النظريات والحزم المطابق الذي موجه حس وعقل اما
 حس السمع والعقل او غير حس السمع والاول هو العلوم المواتية او
 غير حس السمع وهو العلوم الخبرية والحزم المطابق الذي لا موجب له
 هو التقليد واللامطابق وهو الجمل المركب والحالي عن الجرم مستوي
 الطرفين منه شك وغير مستوي الطرفين راجع ظن ومن جوجه هم
البحث الثاني انه ليس كل تصور يستفاد والالدار او تسلسل
 منها ما ليس بكتيب واولها تصور النفس واحوالها الذلة واللام والعلم
 والظن ولا جل يداهما يعلم كل احد بالضرورة علمه بلذنه وامه
البحث الثالث اعلم ان العلم لا سبيل الى تحريده عن الحواسف
 عن المحدث ولا دأشف عن العلم البتة والالدار بل هو الكاشف عما عداه
واما الظن فحريده فكل وهو اعتقاد الراح باحد التقيضين
 كاعتقاد الراح باحد التقيضين واعتقاد الراح من احد التقيضين
 فالاعتقاد الراح باحد التقيضين ظن وذلك الاعتقاد ان مطابق

مائة
 تصور خمس

فالظن صادق والافتكاد ب واعتقاد الراح من احد التقيضين ان لم
 يكن المعتقد راجحا راجحا فجهل مركب والافتكاد ما تقليد او علم على ماس
البحث الرابع في النظر والدليل والامارة والطريقين بصدق
 متوصل بهما الى استغلام مجهول فان طابقا متعلقيهما في الوجود فصحيح
 والافتكاد والصحيح تصدقاه اما تقيضيان فالنتيجة كذلك وهو
 الدليل او تقيضيان او احدهما فالنتيجة كذلك وهو الامارة **البحث**
الخامس في تعريف الحكم وهو عندنا خطاب الله تعالى المتعلق
 بافعال المكلفين بالافتكاد والتحيز فيدخل في الافتكاد اقتضا الوجود
 اما مع الجرم وهو الوجوب او بدونه وهو الذب واقتضا العدم اما مع
 الجرم وهو الحرمة او بدونه وهو الكراهية **واما** التحيز فهو الاباحة
وللمعتزلة اشكالات اولها ان الخطاب كلام الله وهو عندكم
 قديم والحكم حادث لوجوه ثلثة **اولها** انه صفة فعل العبد في قولنا
 وطى حلال وحرام **وثانيها** انه يقال حلت المراه لربك بعد ما لم
وثالثها انه بعلل لا سبب الحادثه كقولنا حلت المراه بالنكاح والحادث
 لا يكون نفس القدم **الاشكال الثاني** انه عيب خا ولخرج السببية عنه
 كقولنا الدلو كسب وجوب الصلوة وارتداد في الصبي سبب وجوب الضمان
 وذكر المانع في قولنا النجاسة مانعة من الصلوة والصحة والبطلان

في قولنا البيع صحيح او باطل **والاشكال الثالث** ان فيه تردد اول
بيان مع التردد وجواب الاول اننا لا نسلم حدوث الحكم قوله انه صفة
فعل العبد غير مسلم بل هو متعلق فلعل معناه قول الله تعالى في
الازل ادت لزيد ان يطاهندا عند التزوج فالقول قد تم وتعلقه
ومتعلقه حادثان والقول المتعلق لا يصير صفة المتعلق والاحكام
الاقوال المنفصلة بالمعدومات صائرات صفاتها وهو محال قوله
ثانيا نقال حلت المراه بعد ما لم يكن قلنا الحادث في التعلق والمتعلق لا
في الحكم قوله ثالثا بعلل بالحوادث قلنا معنى البعليل التعريف
نقط قوله في الاشكال الثاني ان بعض الاحكام خارج عنه
كالسبيبة قلنا السبيبة معناها اعلام الحكم وهو ليس حكما شرعيا
سلمناه لكنه عايد الى الوجوب فسبيبه الدلول معناها وجوب الصلوة
وانتلاف الصبي سبب وجوب الضمان على الولي وكذلك الجواب الاول
في المانع والمانع ايضا عايد الى الحرمة وصحة البيع معناها اباحه
الانتفاع بالمبيع والبطلان معناه حرمة الانتفاع قوله
في الاشكال الثالث ان فيه تردد اقلنا لا نسلم بل نغني بذلك
الخطاب ان يتعلق احد التعلقين كان حكما حراما والا فلا

الفصل الثالث في تقسيم الاحكام

ومتعلقاتها **المقسم الاول** الخطاب اما ان يكون يرحم وجود
الفعل او علمه او لا يرحم بل يستوي الطرفين وترجح الوجود ان كان مع المنع
من البقيض فهو الوجوب وان كان وانه فهو المنع وب وترجح العدم
ان كان مانعا من البقيض فهو الحرمة والاحكام المكرهه والتسوية بين
الطرفين اما حده وقد ظهرت ماهيات الاحكام الخمسه **واما** رسومها
فالواجب هو المامور المهدد بالعقاب على تركه ولا فرق بينه وبين الفرض
عندنا **وقال** ابو زيد الواجب ما ثبت بدليل طيني والفرض ما ثبت
بدليل قطعي وعليه اصحاب ابي حنيفة رحمه الله عليه والنزاع لقطعي
والمندوب هو العمل الذي يحرقاعله شرعا ولا يذم تاركه ويسمى السنه
ايضا **والحرام** هو الذي يدم شرعا فاعله **والمدبر** هو الذي يحمده
تاركه شرعا ولا يدم فاعله **والباح** هو الما ذون في فعله وركه
شرعا من غير حمد ولا ذم في احد طرفيه **المقسم الثاني**
قالت المعتزله الفعل اما ان يصدر في حال تكليف او لا والمانع
غير مستطور اليه والاول اما ان يكون للقادر عليه العالم بحاله
ان يفعل وهو الحسن او لا يكون وهو القبح وربما قالوا الحسن هو
الفعل الواقع على صفة لا حظها يستحق فاعله المدح والقبح هو الفعل
الواقع على صفة لا حظها يستحق فاعله الذم والاول باطل لان قولنا

العمل الذي يدم شيئا اذ لم يطاهندا

ليس له ان يفعله براديه مرة سلب القدرة عن الفاعل ومرة قيام المانع
الحسي مع القدرة ومرة قيام النفرة الطبيعية مع انتفاء المانع الحسي
ومرة قيام النهي الشرعي والاول والثاني غير مراديين قطعا والثالث
ايضا غير مراد لان الفعل قد يكون حسنا مع قيام النفرة الطبيعية كسرب
الدوا للمريض والرابع يرجع الى الحرمة وليس لمعان ان نغني به قدر امثرا
لان المفهوم الاول عدم القدرة والرابع لحوق العقاب وهو وجودي ولا
مستتر من التقيض والثاني ايضا باطل لانه لا بد من تفسير الاستحقاق
والدم اما الاستحقاق فيقال الموتر يستحق الاثر وقد يقال الاثر يستحق الموتر
ونقال يستحق الاسفاح والاخر غير مراديين اذ الصفة ليست موصية بالدم
لخلفه عنها في الكذب النافع ولا الدم على الصفة وهو ظاهر والثالث
باطل لانه اراده لان استحقاق المالك للاسفاح معناه انه حسن منه
ذلك فلو عرف به الحسن لزم تعريف الشيء كما لا يعرف الا به وهو باطل
والدم يقال لانه قول او فعل او ترك قول او فعل ينشئ عن تضاع حال
الغير وهو ايضا باطل لان المفهوم من التضاع ما ينفرد عنه الطبع ولا
يلزم والنفرة الطبيعية على الله حال وكذلك الملازمة مع انهم لا يمتنعون
الافعال في حق الله تعالى **واعلم** ان هذه التعريفات كلها لا يلي الحسن
البصري وهي جيدة والترسيقات تكملة **واما** على اننا فالينج

ما نهى عنه شرعا والحسن لا يكون منهيا عنه ويدخل فيه افعال الله تعالى
والواجبات والمندوبات والمباحات من افعالنا وكذا افعال النائم
والساهي **التفسير الثالث** قال الاصوليون الحكم اما
اثر او موثر والسببية من حملها احكام الشرع ادلله مثلا في حق الثاني
حكمنا احدهما سببية الرنا والثاني وجوب كماله عليه وهو باطل
لانهم ان ارادوا بالسببية الاعطام فهو حق لكنه ليس حكما شرعيا
وان ارادوا به موثر به الرنا في وجوب الحق فهو باطل لو حسن
احدهما ان الوجوب قول الله وهو صفته وصفات الله تعالى لا تغفل
بالحوادث والثاني انه عند ما جعل للرنا سببا ان لم يصدر عن الشارع
شيء فلا معنى لهذه السببية وان صدر فالصادر اما الحكم او شيء موثر في
الحكم او الحكم ولا موثره فان كان الاول فالموثر هو الشارع لا شيء
اخر والثاني مذهب المعتزلة اذ يجعلون الاحكام وموثراتها امورا
حقيقية وسببها في نفسه كحسين الفعل وبقيته والثالث اعتراف
بالمقصود **التفسير الرابع** الافعال تدور وصف بالصحة
والبطلان والفساد والجزاء وعدم الاجزاء **والصحة** في العبادات
عند المتكلمين موافقة الامر وجب قضاؤها او لم يجب وعند الفقهاء
ما اسقط القضاء **والبطلان** يقال لها على الدارين وفي المعاملات تربت اثارها

عليها والظلال عدم ترتب آثارها عليها ولا فرق عندنا من الباطل والفاسد
 وقرئ الوحي فيه رحمه الله بينهما فقال الباطل هو الذي لم يسرع باصله
 ووصفه كبيع الملاقيح والمضامين والفاسد هو المشروع باصله دون
 وصفه كالربويات فاما مشروع من حيث انها يباعات وهي ممنوعة
 من حيث الاشتغال على الزيادة وهو الوصف فالمعاملات عنده اما
 باطله ببيع المضامين او فاسده كالربويات او صحيحه كالبياعات
وعندنا اما صحيحه او باطله ولا واسطه والمسئله مستقصاه
 في الخلاف **والاجرا** هو الاداء الحافي في سقوط التقديبه ومنهم من جعله
 عبارة عن اسقاط القضا وهو باطل لان القضا باسرع جريد وعنده بعدم
 ذلك الامر ولا ناعل سقوط القضا بالاجزاء والعلة غير المعلول عدم
 الاجرا هو عدم الكفاية في سقوط التقديبه والفعل انما يوصف بالاجرا
 اذا امتد وقوعه على وجهين كالصلاة فاما اذا لم يكن بمعرفة الله تعالى
 ادلائق الاعلى وجه واحد وهو كونه معرفة ولا **القسم**
الخامس العبادة اما ان لا يكون لها وقت معين فلا توصف بالاداء
 والقضا كالشبهات والاذكار او يكون والايان بها خارج اوقاتها
 يسمى قضا وفي اوقاتها اما ان يكون مسبوقا باداء محتل ويسمى اعاده
 او لا يكون ويسمى ادا وهنا بحثان **احدهما** ان المكلف اذا طهر

لا يعيش الى آخر الوقت وحب عليه ادائه في الحال ثم ان عاش الى آخر
 الوقت فاباه فهو قضا عند القاضي اليكراد عند الغزالي رحمه الله
وثانيهما ان العبادة لا يكون قضا الا اذا وجد سبب وجوبها مع
 انه لم يوجد ادائها سواء وجب ادائها كالظهر المتروك او لم يجب في حيد
 فاما ان الوجوب اما مستف عفو كما في حق المحزون او شرعا كما في الحيض
 او ثابت واما نفع من الوجوب اما من الله تعالى كالمريض والمكلف
 كالسفر فالمعتبر في كون العبادة قضا وجوب ادائها بل العقاد سبب
 وجوب ادائها والامكانات عبادة النائم والحائض في غير وقتها قضا
القسم السادس الحكم لا يشك الا لوجوب فان كان سليما
 عن المعارض فهو العزيمة كالنواكليف وان كان معارضا فهو الرخصة
 كحل الميتة للمضطر ثم الرخصة قد تحك كساول الميتة للمضطر وقد
 لا تحك ككلمة الكفر على المكروه واذ قد كلفنا في الحكم الشرعي فليست لهم
 في مداركه وهو السمع عندنا دون العقل
الفصل الرابع في تحسين الفعل ونقصه
 الحسن والفح قد مراد بهما من الملايكة والمنافرة الطمعان ولا شك
 في كونها عقليتين وقد مراد بهما صفات الكمال والنقص كقولنا العلم
 حسن واجمل فتحها عقلا ان ايضا قد مراد بهما كون الفعل متعلق

المدح والذم عاجلا والوعاب والعقاب اجلا وهما شرعا عندنا
عقيلان عند المعتزلة ثم قالوا العقل يشتمل على صفة توجب الحسن والفتح
والتمنّي الى تلك الصفة المحسنة او الممتنحة فذلكون يربها الحسن
انجا الغرقى والهللى وقد يكون نظرا لحسن الكذب النافع وفتح الصدق
الضار وقد لا يهتدى اليها محض العقل بل بالسمع لحسن صوم اخر
يوم من رمضان وفتح صوم اول يوم من شوال **كتاب المسئلة**
ان افعال العباد اما اضطرارية او اتقائية وعلي المقدرين فلا
تعلق بها مدح ولا ذم اما قلنا انها اضطرارية او اتقائية
لان قدره العبد اما على الفعل او التزل او الفعل والتزل او لا
على الفعل ولا على التزل فان كان على الفعل فقط كان الفعل اضطراريا
لان التزل لما كان محالا كان الفعل واجبا اذ لا ارتفاع لمقتضين
وكذا ان ثابت على التزل لم يكن الفعل مقدورا له وكذا ان كان على
الفعل ولا على التزل واما ان ثابت على الفعل والتزل فاما ان يصدر
عنها الفعل بدلا عن التزل لمخصص او لا والثاني اتفاق محض **والاول**
ذلك المخصص ليس يكون فعلا من افعال العبد والا لعاد اليه الكلام
ولرم التسلسل او الدور بل يكون المخصص من افعال الله تعالى والفعل
عند ذلك المخصص اما ان يكون واجبا او لا يكون والاول اجاب

والثاني اتفاق ثبت ان افعال العباد كلها اما اجابية او اتقائية
واما انه لا مدح ولا ذم على الفعل الواجب والاتقائي فالاتفاق
واما المحصم فانه يدعي الضرورة منه والاستدلال احري اما الضورة
فقالوا احسن الصدق والاحبا وفتح الكذب والظلم معلوم بضروره
العقل وليس ذلك من قبل الدين فان البراهمة الذين لا يتشعرون بقدرون
ذلك ثبت انه من جهة العقل والمقتضى له كونه طالما فقط لدورانه
معه في العقل واما الاستدلال فمروحي **اولها** ان الفعل الواجب
لولا اختصاصه بصفته يقتضي الوجوب والا لان الحكم بالوجوب
من سائر الاحكام عليه من سائر الافعال ترجحا من غير مرجح
وهو محال **وثانيها** انه لولا بحسن العقل وفتح الحسن من الله دل
فعل وحتى اظهار المعجزة على يد الكذاب وهو الباس للشي بالمبتلى
وثالثها لولا الفتح العقلي والاملا فمح منه الكذب وذلك برفع
الوثوق من وعده ووعيده **والجواب** قوله انا نفعل بالضرورة
حسن الصدق وفتح الكذب والظلم قلنا لعلم الحسن بمعنى الملايمة
والفتح بمعنى المنافرة اما الحسن بمعنى المدح والثواب عاجلا واجلا
والفتح بمعنى الذم والعقاب عاجلا واجلا فمنوع لا يقال الظلم
يستفتح الظلم وان لا يميم طبعه ثبت ان ذلك الاستفصاح غيب

المفتره لا نقول لا نسلم ان الظلم يلزم طبع الظالم بل يفرغ عنه
 طبعه ولا يميل اليه والاعمال ممتن من نفعه عن نفسه والصدق
 يميل اليه لكونه على فوق مصلحة العالم والكذب مهور عنه لانه
 على مضاده مصلحة العالم فهذه المحاسن والمقايح كلها ميول ونفرت
 طبيعيته وهو مسلم لا نزاع فيه بل فيما ذكرناه **قوله** المقضي
 للفتح لونه طالما لا دور انه معه **قلت** هذا مقتضى الاخلاص فانما
 فانما معاني العقل مع ان احدهما ليس عليه للاخر سلما نادى للملك الله
 معارض بما ان الظلم اضرار غير مستحق وعدم الاستحقاق ولا
 ما شره في الفتح لعدم بيته وجوده في الفتح في الاضرار وهو غير
 موجب للفتح لتخلفه عنه **قوله** ثانيا لولا احتصاص العقل بصفه
 لا حلها حكم عليه بالوجوب والاحصاء للترجيح لا مرجح **قلت**
 استحالة الترجيح بلا مرجح في التحسين والبيح وذلك لانه لما استحال
 ذلك لم يترجح فاعليه العبد لا مرجح له من العبد دفعا للسلسل
 والدور عنه بحسب العمل العقل وحيد لا يدوم ذلك العبد ولا يلدح
 على الفعل الواجب **قوله** ثالثا لولا احسن العقل بفتح والاكاذ
 اطهار للمعجزة على بين الهداب وهو من الفرق من النبي والمبني
قلت هذا ينبغي ان الله تعالى فعل المعجزة لمقدن الرسول وعندنا

انما الله تعالى لا تعلل بالاغراض وقد قدر في العالم **قوله**
 لولا التحسين العقلي احسن منه كل شي وحتى الكذب وهو مني الوثوق
 من وعده ووعده **قلت** هذا ايضا يلزم لان الكذب المتضمن
 لخاصه مني او ولي او برى حسن عنده واجب والصدق المتضمن لاهلاك
 حي برى لما اذا اوعده بفساد وافيانه فتح حرام بل الواجب بصر
 وعيده كبرياء وهذا قد احتمل حسن الكذب وفتح الصدق وارتفع الايمان
 من وعده ووعده فثبت ان هذا الاقدام مشرل واذا بطل الحسن
 والفتح العقلان لم يحسب شكر المعتم عقلا ولا بالافعال حل
 قبل بعثه الرسول غير ان اصحابنا سلموا احسن العقل بفتح وورثوا

مذاهب المعتزلة في المسئلة فلتقل بحرا على مسهم
الفصل الخامس في ان المنعم لا يجب شكره عقلا

خلافا للمعتزلة **لنا** وحمدان **الاول** انه لو حكم الوجوب
 قبل المعته لعذب تاركه ولا تعذب قبل المعته فلا وجوب اما
 الملائكة فينبه واما انه لا تعذب بلفظه سبحانه وماها
 معذنين حتى سعت رسول الله العذيت الى غاية المعته فيبقى
 والادفع الخلف في قوله تعالى وهو محال **والثاني** انه لو وجب
 الشكر لكان ما لفايده المشكور او غيره او لا لفايده **والاول**



باطل لمقدسه سبحانه عن القوايل الشبا في باطل لا تلك القايده
 اما طلب نفع او دفع ضرر والاول باطل كونه من اولا فلا نفع
 وجوب النفع واستلزامه لعدم ما يقضي اليه لان المقصد انما يجب ^{وجوب}
 كانت الوسيله بعدم الوجوب ولي واما ما ينافي ذلك النفع اصاله
 الي ذلك المستفاد بدون توسط الشكر مستند ور الله منقوص امره الي
 الله ايضا لا وترد فضيع الشكر في غير **الباقي** ايضا باطل لان الضرر
 المدفوع بالشكر اما عاجلا او اجلا والاول باطل يكون
 الشكر محض القبح عاجلا **الثاني** ايضا باطل لوجوه **اما** اولا
 فالوجه الاخير من وجهي القايده **واما** ثانيا لا الشكر محتمل النفعه
 في الاجل لوجوه **منها** انه تصرف في ملك الغير غير ادنه **ومنها**
 انه استهزا بالله لان نعم الله على عبده بالنسيه الى اخر اياته كلفه خبر
 انعم به املك على بعض المساكين ثم ان شكر المسكين على النعمه للملك في
 المحافل استهزاه ودر ذلك شكر العباد لله على ما اولاهم من النعمه
ومنها انه يحتمل ان لا نفع على الوجه اللائق والسق الموافق واذا
 كان الشكر محتملا لهذه الاضرار في الاجل لم يجب في حال لدفع الاضرار
 الاطر حزنا **واما** الوجوب لا فايده فباطل لوجوهين **اولها** انه عت
 وهو قبح **وبانيهما** انه اذا كان لا فايده فلا دم ولا مدح ولا ثواب

ولا عقاب وهي من لوازم الوجوب فلا وجوب حزنا فان قيل
 لم لا يجوز ان يجب لتفكر كونه شكرا لا لفايده زايده وجواز ذلك
 ظاهر اذا لو وجب كل شي لوجوب غيره تسلسلت الواجبات
 وهو محال سلمناه لكن لا يجوز ان يجب لدفع ضرر الخوف في الاجل
قوله الشكر كما يحتمل دفع ضرر الخوف فهو محتمل للاضرار
 التي ذكرناها قلنا بلى ولكنها احتمالات مر حوجه قطعاً
 لما اتنا علم بالضرر ان المواظبه على الخيمه اسلم وانجي من الاعراض
 سلمناه لكن لا يجب بلا فايده **قوله** انه عت وهو قبح قلنا
 قاعده الحسن والقبح باطله على راكبر فلا احتجاج بها ثم هذه النكته
 منقوصه بالوجوب الشرعي فانها تنفيه مع ثبوتها بالاتفاق
 سلمنا مسلامتها عن النقص لكنها معارضة بوجوهين احدهما ان وجوب
 شكر النعمه تقضي به البدعيه فلا يمكن نفيه بالاستدلال وبانيهما
 ان الشكر ومعرفته **الله** متلارمان والمعرفه واجبه فالشكر كذلك اما
 المدارم فبالاجتماع واما وجوب النظر عقلا فلانه لولا هو لم
 الحام الرسل اذا كان للناس الباقي عن النظر في دلاله المعجزه على
 الوجوب فكان لا وجوب الا بعد الشريعه المتاخره تقررها عن
 النظر وهو دور وفيه عجيزه لا يثبت البتة **والجواب**

واللطف
 المعرفه

قوله لم لا يجوز وجوبه لنفس كونه شكرا قلنا تقسيمنا حاصر
فكونه شكرا ان كان فاعله فهو القسري الاول وان لم يكن فالثاني
قوله لم لا يجوز وجوبه لدفع ضرر الخوف في الاجل **قلنا** لما سنا
انه يحتمل الضرر ايضا في الاجل **قوله** تلك الاحتمالات مرجوحه
لان الخدمه او فوق علي كمال حال **قلنا** بالنسبه الي من تشركه الخدمه
ويسوه الاستكبار لا على الاطلاق والله سبحانه متقدس من
المسرآت والمسآت **قوله** لم لا يجوز وجوبه لا فاعله
قلنا لما بينا انه عبث وفتح **قوله** قاعده الحسن عندكم باطله
قد سألناكم في هذه المسله بعد تسليم تلك القاعده **قوله**
سقط هذا الوجوب الشكر سمعا **قلنا** لا نسلم بل كبح الشكر
شرعا لفايده دفع الضرر عن العبد في الاجل **قوله** الشكر محتمل
الافضا الى الضرر **قلنا** لا نسلم ذلك بعد الاذن سلمناه لان كبح
لفايده قول لا لاجاب لا فاعله عبث وفتح قلنا قاعده
الحسن واليقين باطله على تقدير الاجاب شرعا فلا يصح التمسك بها
ولكن سلمنا لا كما يقول لو صح الوجوب عقلا لما صح الوجوب لعقلا
والشرعا على ما بيناه قوله البدعيه تقضي بوجوب الشكر قلت لا
اسلم بل تقضي بوجوب الشكر لغيره الشكر اما الذي لا يبشره الشكر

فلا **قوله** الشكر والمعرفه مستلزمان **قلنا** على ولكن لا نسلم وجوب
المعرفه عقلا قوله لو وجبت المعرفه ما تسرع لزوم افحام الانبياء
قلنا لو وجبت ايضا العقل لم افحام العقل اذ كان للعاقل الا
يتطير ما لم يحب النظر ولا يحب النظر الى نظير فان وجوب النظر
ليس سديهي لوقوفه على كون النظر نصيبا الي معرفه الله تعالى
ولان مقتضى اليه الا هو وهما انهما ان يطريان والموقوف على
النظري نظري لا محاله فثبت ان هذا لازم مشترك وجوبكم

الفصل السادس في حكم الافعال الاختياريه

قبل بعثه الشرايع فيه ثلثه مذاهب **اولها** انها مباحه وهو
مذهب معتزله البصره وبعض فقهاينا وفقها ابي حنيفه رضي الله
وثانيها انها محرمة وهو مذهب معتزله لعداد وبعض الاماميه
والى علي بن ابي هريره من فقهاينا **وثالثها** التوقف وهو مذهب
الحسن بن شعري رحمه الله وابي بكر الصيرفي ثم التوقف مره
يفسر بان لا نذري الحكم ومره يفسر بعدم الحكم وهو الحق **قلنا**
ان احكام الشرع متلقاه من الشرع وحيث لا شرع فلا حكم **الحج**
القالون بالاجابه بوجهين **احدهما** ان تناول الفواكه مثلا

انتفاع خال عن امارات المفسده لا مضرة فيه على مالهما فيكون مباحا
كالا ستطلا ليجد الجار والى سبانه بانوار الغيرة والاعتباس
منزله والقيود كلها حلية ودليل على تبادور ان الاباحه معها ولا
يقال باننا نسلم خلوه عن المفسد عابثه اننا نعلم فيه مفسده ولكن
عدم العلم بالشي غير العلم بعدمه لاننا نقول اننا ندعي خلوه عن
المفسده مطلقا بل عن مفسده ذات اماره وهي المحتجب عنها عقلا لا
المفاسد الاحتماليه فالوقوف تحت الحدار المائل محتجب عنه لقيام
لالامه وحت المسيقم القوي غير محتجب عنه لعدم الاماره ولا ان
الاحتماليه قائمه في التحريم فنجب كل الحرمة وهو محال **والوجه**
الباني هو ان المواكيل للذبح حلفت مع امكان ان لا تخلق او ان لا
تكون كذلك ولم تخلق عشا لا استحالة فهي لغرض وليس الغرض
الا ضرر بالانفاق ولا غير النفع بالاتفاق ولا نفع للمخلق وهي مخلوقه
لمنافعنا وانتفاعنا بها اما الابداد والاعتدال بها او الاجتناب مع
قيام الداعي الي تناولها او الاستدلال بشي طعومها على حال
قله الله تعالى وكل ذلك بما يتيسر تناولها فيستباح تناولها لان
ما لا يتم المقصود الا به فهو مقصود **واحتج** اصحاب الجطرانه
نصرف في ملك الغير دون ادبه فيجزم قياسا على الشاهد **واحتج**

الفرقان على فساد مذهبا لوجوب احدهما ان الحكم فيها بعدم الحكم
مناقض والتشائي اما ان يكون محرمة او لا يكون فتكون مباحه
ولا واسطه بين التقيصين **والجواب** عن الاول لا نسلم حكم الاصل
عقلا سلمناه لكن لا نسلم عليه الا وصاف والدوران ضعيف الدلالة
على العليه كما سناه **وعن** الثاني انها حلفت لغرض سلمنا الغرض
لكن لا نسلم المحصر فما ذكره **والجواب** عن دليل اصحاب
الخطران الفرق بانه لا استقرار المالك في الشاهد دون العايب
والجواب عن الوجه الاول انما ذهبنا اننا لا نسلب مطلق الاحكام
من الاتغال فيلزم التناقض بل الاحكام الخمسه الشرعية فلا
تناقض **وعن** الثاني انها ليست محرمة ولا نسلم الاباحه حديد
بل عدم الحرمة اعم من الاباحه لجواز عدم الحكم

الكلام في اللغات وفي ابواب
الباب الاول
في ابجاث عليه اعلم ان البحث اما عن ماهية العلم او كنهية
وهي دلالة ولما كانت وضعيه فالنظر اما في الواضع او في
الموضوع او الموضوع له او طريق معرفه الموضوع فهي انظار
خمسه **الاول** في الكلام وهو عندنا مشترك بين كلام النفس

واللفظ والاول ليس بظن الاصول واما الثاني فقول ابو الحسن
البصري رحمه الله هو المؤلف من الحروف المسبوقة المتواضع عليه
صادرا عن قادي واحد والتأليف حقيقة في الاجسام مجاز في الحروف
فاحترنا به عن الحرف الواحد اذ كلام الاعن حزين فضا عدا
اما ظاهره اذ في الاصل في قولنا في وشرقنا في دني دليل الشبه
والمسبوقة احترنا بها عن المكتوبة والمتواضع عليه احترنا
به عن الممهل والصدور عن قادي واحد احترنا به عما اذا تكرر
ناش كل بحرف كلمه وهذا يقتضي ان تكون كل كلمه كلاما
وهو على خلاف مذهب النحاه وان تكون كل كلمه مركبه وهو منقول
بلام المليك وبالاضافه ونون النكير ولهم التعريف والاول
مساعده النحاه **وقول** كل منطوق به دل وضعنا فكل كلمه
والكلام اجمعه المفيده وهي اما اسميه كزبد قايما او فعليه كزبد
ريد ومنها قولك ان حيتي فانت مكرم وهي الشرطيه والكلام
يخرج عن كونه كلاما مره بالقضبان كاستقام زيد مر قام زيد ومره
بالرايه كرايه ان في قولنا ان قام زيد **النظر الثاني** في الواضع
الالفاظ اما ان يدل على المعاني بذواتها او بوضع الله اياها او بوضع
الناس او يكون البعض بوضع الله والباقي بوضع الناس **والاول**

مذهب عباد بن سلمان **والثاني** مذهب الشيخ ابي الحسن الاشعري
وبن فور **والثالث** مذهب ابي هاشم **واما** الرابع فاما ان يكون
الا بن دا من الناس والتمه من الله وهو مذهب قوم او من الله والتمه
من الناس وهو مذهب الاسناد ابي اسحق الاسفرايني والمحققون
منفقون في الكلال في مذهب عباد ودليل مساده ان اللفظ
لودل بالذات لفهم كل احد كل اللغات لعدم اختلاف الدلالات
الزائيه واللازم باطل فالملزوم كذلك **واجب** عباد بانه لولا
الدلاله الدائيه لكان وضع لفظ من غير الالفاظ بازا معني من بين
المعاني ترجيح بلا مرجح وهو محال **وجوابه** ان الواضع ان كان
هو الله فتخصيصه الالفاظ بالمعاني كتخصيص العالم بالاجاد في
وقت من من سائر الاوقات وان كان هو الناس فليعلمه لبعض الخطران
بالبال ودليل امكان الوجود فاحتمال حلول الله الالفاظ ووضعها
بازا المعاني وخلق علوم ضروريه في ناس ان تلك الالفاظ موصوفه
للك المعاني **ودليل** امكان الاصطلاح امكان ان يتولى واحد اجمع
وضع الالفاظ لمعاني فهم هوها لغيرهم بالاشارة كحال الوالات
مع اطفالهن وهذا ان الرليلان هما دليل امكان التوزيع **واجب**
العالون بالتوقيف بوجوه **اولها** قوله سبحانه وعلم ادم
الاسما كلها فالا سما كلها معلومه من عند الله بالنص والانعال ايضا

لعدم القابل بالفصل ولا بالانفعال والحروف ايضا اسما لا زالا سم
ما كان علامة والتميز من فعل النجاء لا من اللغة ولا من التكرار بالاسما
وحدتها متعذر **وثانيها** انه سبحانه دم قوما في اطلاقهم اسما
عبر توقيفه في قوله ان هي الا اسما سميت بها وذلك يقتضي كون البولي
توقيفه **وثالثها** قوله ومن اياته خلق السموات والارض واختلا
السننكم والاسننه اللجائنه غير مراده لعدم اختلافها ولا ان
بدائع الصنع في غيرها الاثر فالمراد هو اللغات **ورابعها** وهو
عقل لو كانت اللغات اصطلاحية لاجتنب في الخطاب بوضعها الي
اصطلاح اخر من لغة او دابة ويعود اليه الكلام ويلزم اما الدور
او التسلسل في الاوضاع وهو محال فلا بد من الانتهاء الى التوقيف
وخامسها لو كانت اصطلاحية لارتفع الامان عن السعة
لحواز تغيرها بالاصطلاح لا يقال لو تغيرت لاشتهر ذلك
لانه سقض بوظايف الاسلام كالا قامه ورفع الدين في التكبير
لانها وقعت ولم تشتهر **واخبر** القائلون بالاصطلاح
بوجهين **اولها** لو كانت اللغات توقيفه لتقدمت البعثة علي
التوقيف والتقدم باطل فالوقوف باطلا بيان الملازمة انما اذا
كانت توقيفه فلا بد من واسطه بين الله والبشر وهو النبي لاستحالة

خطاب الله تعالى مع كل احد **ثاني** ان كطلان التقديم قوله تعالى وما
ارسلنا من رسول الا بلسان قومهم وهذا يقتضي تقدم اللغة علي البعثة
وثانيها لو كانت اللغة توقيفه فذلك اما ان يخلق الله علما ضروريا
في العاقل اليه وضع الالفاظ لئلا او في غير العاقل او بان يخلق علما
ضروريا اصلا والاول باطل والآخر باطل لان ذلك العاقل عالم بالله
بالضرورة لانه اذا كان عالما بالضرورة يكون الله وضع كذا الداء
كان علمه بالله ضروريا ولو كان كذلك لبطل التكليف والثاني
باطل لان غير العاقل لا يمكنه ان يتأتم هذه الالفاظ والمالت باطل
لان العلم بها اذا لم يكن ضروريا احتجج الي توقيف اخر ولزم التسلسل
والجواب اما محج اصحاب الموقف فالحواب عن الاول
لم لا يجوز ان يكون المراد من تعليم الاسما الالهام الي وضعها لا يقال
التعليم ايجاد العلم لاننا نسلم ذلك بل التعليم فعل يترتب عليه العلم
ولاجله يقال علمته فلم يتعلم سلمنا ان التعليم ايجاد العلم لكننا بينا في
العلم ان افعال العباد مخلوقة منه تعالى فعلى هذا العلم الحاصل موجب
الله تعالى سلمناه لكن الاسما هي سمات الاشياء وعلمنا انها مثل ان
يعلم ادم صلوح الجبل للعدو واجمال الجبل والشران للحرق لم قلنا ان
المراد ليس ذلك وتخصيص الاسما بالالفاظ عرّف جديد سلمنا ان

ان المراد هو الالفاظ التي لا يجوز ان يكون هذه الالفاظ وضعها
 قوم اخرون قبل ادم وعلم بالله **و** عن البايع انه سبحانه
 لا ينهم سمو الاضام الهمة واعتقدوها كذلك **و** عن الثالث
 ان اللسان هو ارجح المحسوسه وهي غير مراده بالانفاق والحاذ
 الذي كثرتموه يعارضه بحارات اخر نحو مخرج الحروف او القدرة
 فلم الترجيح **و** عن الرابع ان الاصطلاح لا يستدعي تقدم
 اصطلاح اخر بل يعلم الواو الذين الصلح دون سابقه اصطلاح
 معه **والجواب** عن حج اصحاب الاصطلاح **اما** الاول
 فلا نسلم توقف الموقف على البعثة لجواز ان يكون الله فيهم العلم الفردي
 بان الالفاظ وضعت لكذا **و** عن الثانيه لم لا يجوز ان يكون
 الله العلم الضروري في العقلان واضعا وضع تلك الالفاظ
 لملك المعاني وعلى هذا يكون العلم بالله سلمناه لكن لا يجوز ان
 يكون الله له معلوم الوجود بالضرورة لبعض العقلاء **قوله** بطل
 التلخيص **فلنا** بالمعروف اما بسائر التكاليف فلا **النظر الثالث**
 2 الموضوع وهو اللفظ وسببه ان الانسان الواحد وحده لا يستقل
 بجميع **ج** لا بد من التعاون ولا تعاون الا بالتعارف والتعارف
 الا بسباب الحركات او اشارات او نقوش توضع بازاء المقاصد

في علم ركن المعاني على
 مخرج الحروف والقدرة عليها

على ضروري

وايسرها وايقدها الالفاظ اما ايها اليسر فلا الحروف كيفيات تعرض
 لا صوات عارضه للهو الخارج بالانفس الضرورية المدوم من قبل
 الطبيعة دون تحلف اختيارية واما انها ايقدها فلاها موجوده عند
 الحاجة معدومه عند عدمها واما ما بنا فلانها اعم اذ ليس يمكن ان يكون
 لكل شي نفس كذات الله او اليه اشاره بالغايات ويمكن ان يكون
 لكل شي لفظ فلما كانت الالفاظ ايسر وايقدها صوات موضوعه
 بازاء المعاني **النظر الرابع** في الموضوع له وفيه ابحاث **الاول**
 ان الالفاظ ان يكون لكل معني لفظ لان المعاني التي يمكن ان يقل لها
 تماها فلو كانت ذوات الالفاظ لكان اما لكل واحد منها لفظ او لعدة
 منها لفظ **والاول** باطل والارم عدم تماهي الالفاظ والثاني
 باطل ايضا لان العدة التي لها لفظ واحد اما غير متماهنة او متماهنة
 والاول باطل لعدم بعقل الغير المتماهي منها ما التفصيل والثاني وجب
 ساهي المدلات والغير متماهي غير مدلول واذا علمت ذلك فاعلم ان
 المعاني منها ما تذكر الحاجة اليها فلا تخلو عن الالفاظ **والرابع** الى
 وضع الالفاظ لها حاصل والمانع زایل فجب الوضع والشيء تدبر اليها
 الحاجة محور ان يكون لها الالفاظ وان لا يكون **الحج الثاني** انه ليس
 الغرض من الوضع افاده المعاني المفردة لان افادتها لا تعقد بقدرة

لها

العلم بالمعاني وان الالفاظ موضوعه لها فلو استفيد العلم بالمعاني
من الالفاظ لزم الدور بل لا يحل ان الالفاظ المركبات لان قال هذا الدور
لازم في المركبات لانا نقول افاده الالفاظ للمعاني المركبة لا سوق
على العلم بكونها موضوعه لها بل على العلم بكون الالفاظ المفردة
موضوعه للمعاني المفردة حتي اذا ثبتت الالفاظ المفردة علمت
مفردات المعاني منها والناسيب منها من مركبات تلك الالفاظ
فظهر الفرق **الحال الثالث** الالفاظ موضوعه بازاء الصور
الذهنية لا الماهيات الخارجية اما في المفردات فيدل عليه تغيير اللفظ
بحسب تغير الصورة فالناظر من بعيد شيئا ظاهرا به انه فرس سرسه
فرسا ولو تغيرت الصورة حتي طنه انسانا بسميه انسانا واما في
المركبات فلانك اذا قلت قام زيد لم يدركه علي قيام زيد في الخارج
والا لكان لا تدرب في الاخبار بل علي التصديق الذهني ثم ان طابو تصديق
والا فكذب **النظر الخامس** في طريق معرفة الواضع لما كان
شرعا يتلقى من القران والاحاديث وكانا عربين فلا بد من تعلم
العربية وتعلمها اما بالعقل او بالنقل او بالمركب منهما والعقل لا
يحال له في اللغة لكون دلاله الالفاظ وضعيه والنقل اما نواير
او احاد فثبتت طرق التعلم ملته في النقل المتواتر والاحاد

10
والمركب من النقل والنقل هو كما اذا نقل النيان صيغ الجموع بحري
فيها الاستشكال اخرج ما نقله له اللفظ فحينئذ يستدل بما دبر
المقلين علي ان صيغ الجموع للعموم وعلى كل واحد من هذه الطرق
اشكالات اما التواتر فمن وجوه **اولها** ان الالفاظ التواترية هي
الجارية علي لسان العامة ولخاصة طه الله واليهان والكفر الصلاه
وفي تعيين مسمياتها تنوع عظيم فمن الناس من رعد ان الله لفظه
سوربه ومنهم من جعلها عربيه **جاء** ومنهم من جعلها مشتقة
والاستشقا فيوز لهم مذاهب وكذا الايمان والصلوة حتي ان كثيرا
رغموا ان الاستشقا للصلوة من الصلوتين وهما عظام الوركين واذا
كان حال معاني هذه الالفاظ التواترية كذلك فلا ثقة بالواتر
وبانيها ان شرط التواتر استواء الطرفين والواسطه وانه غير
حاصل لانا وان سمعنا هذه الالفاظ من اهل التواتر لكن لا نعلم
حالهم انهم سمعوها من اهل التواتر في الحال في مسميهم
فاحاصل ان التواتر في الوسط وذلك الطرف غير معلوم فلم
يكن التواتر حاصلا في نقل الالفاظ لان قال لو تغيرت في النقل
ذلك النيان لانا نقول هذا الاشتها رانما يكون في امور مهمه عظيمه
وتغير اللفظ الواحد او الالفاظ ليس من المهمات العظيمة

ليشتهر ويقلد ايضا فهو موهوب بالصفات الفاسدة والاعرابان
 المعوجه اكاريه في زمانها مع ان غيرهما وغيرهما غير معلوم
ومالها ان هذه اللغة انشبت ليرتقلها الى الخليل والاصمعي والي
 عمرو الشيباني والي عمرو بن العلاء ولا لم يكونوا معصومين فلعلهم
 غلطوا في نقل لغات اوسهم وعند ذلك لا نقه هذه اللغات واما
 نقل الاحاد فلا شكال عليه هو انه لا يبعد الا النظر فبحر ان يكون
 دلاله القرآن والاحاديث كلها مطبونه لا قطع فيها وظروف
 الاجماع **وبانها** ان نقل الاحاد ايضا انما يفيد الظن اذ لم يكن
 مطعون فيه وهو مطعون فيه وان جعل كتاب صنف في النحو سبويه
 واصح كتاب في اللغة كتاب العين اما سيبويه فقد طعن فيه جملة
 النوفس والمبرد من البصريين مع فضله واما العين فقد طعن فيه
 كل اهل اللغة وروى ايضا عزوبه وايه انما كانا تركلان الفاظا
 لم تستع الا منها وهما من ادا بر رواه اللغة وساعدها المارني في
 قوله ما ينس على كلام العرب فهو منه وكان الاصمعي مشهورا بالخطا
 وايضا فان زجني او رد بابا في كتاب الحمايص في تتركبها ولا
 فضلا بعضهم تعضا فقد اخرجها ولا الرواه فلم يتوال اعتماد
 على نقل الاحاد **واما** المركب من العقل والنقل فالا سند لا بالمقد

17
 الفيلسوف انما يصح لو لم يحز الماقتض على الواضع واما منع الناقض
 اذا كان الواضع هو الله والله غير معلوم فارتفعت النقطة عن
 هذا الطريق وايضا فان الاشتكالات التي ذكرها على النقل ما يد
 في نقل المقدمين لا يقال هذا الطريق صحة اجماعية لا ما نقول الاجماع
 من تفادي هذه القاعدة فلوانت بالاجماع لزم الدور **والجواب**
 ان اللغة والنحو على قسمين فمنها لغات تعلم بالضرورة استعمالها في الارزاق
 كلها وحتى في زمان الرسول وقبله كالسما والارض والبحر والملك والما
 والهوا وارتفاع الفاعل وانتصاب المفعول واخراج المضاف اليه والفتح
 في هذا القسم يفتح السوفسطاي في الضروريات غير مسموع وهذا
 هو الاكثر وقسم غريب وهو في القرآن قليل جدا فاما من المسائل
 القطعية استنادها بالقسم الاول واما من المسائل الطنية جاز
 لما اثباته بالقسم الثاني فانه معلوم بنقل الاحاد وهو يفيد الظن
 والعمل بالظن واجب بالاجماع والاجماع صحيح بآيه وردت
 بلغات من قبيل القسم الاول وبهذا الطريق زالت الاشتكالات
الباب ^{والله اعلم} **في تقسيم الالفاظ**
 وهو من وجهين الاول ان اللفظ اما ان ينسب الي تمام الماهية

وهو المطابقة او جريها وهو التضمن او لادرمها وهو الالتزام
والواضعية هي المطابقة والتباين عقليان بشرط ترتيب
الماهية في الاول وملتزماتها في الثاني والمعتبر في الالتزام
اللزوم الذهني لا الخارجي فانه حاصل بين الجوهر والعرض وغير
مستعمل اسم احدهما في الاخر والذهني شرط لا موجب والدال
بالمطابقة ان يدل كل واحد من اجزا المسموع على كل واحد من اجزا
المعقول وهو المراد بقولك قام زيد واشي من اجزائه يدل لهما
وهو المفرد او يدل بعض اجزائه دون بعض وهو غير موجود
لانه عمم مهملا الى مستعمل والمفرد بقسمه ثلاث تقسيمات
اولها ان اللفظ المفرد اما ان يكون بغير معنى فانظر الشرط
وهو الجري ولا يكون وهو اللفظ وهو اما ان يدل على تمام الماهية
او جريها او خارج عنها والاول هو المقول في جواب ما هو
والثاني الدال والثالث العرضي والمقول في جواب ما هو
ان كان واحدا بالشخص كالشمس وهو المقول في جواب ما هو
الخصوصية او لا يكون واحدا بالشخص حينئذ فاما ان يكون من
ملك الكثير اختلاف في شي من الدلائل او لا يكون والاول
هو المقول في جواب ما هو بحسب الشبهة والثاني هو المقول بحسب الشبهة

17
والخصوصية واما الدال فاما تمام المستعمل فيه وهو الجنس واما تمام
المميز وهو الفصل والذي ليس تمام المشترك فاما جنس الجنس واما فصله
بالفصل واما بلوغ والذي ليس تمام المميز فاما فصله او جنسه نازلا وصاعدا
والاحناس المرتبة ينتهي عند جنس عال والانواع المتنازلة تنتهي عند
نوع سافل والخارج من الماهية بقسمه على جميع **احدها** انه
اما ان يلزم الماهية بوسط او غير وسط او الشخص بوسط او غير
وسط او لا يلزم لا الماهية ولا الشخص ويلحق اما بوسط او غير
وسط ويكون ايضا اما سريع الزوال وبطيء **والثاني** ان ذلك
الخارج اما ان لا يوجد الا في نوع وهو الخاصية او في انواع وهو العرض
العام **والقسم الثاني** ان اللفظ المفرد اما ان يستعمل معناه
بالمعقولة وهو الحرف او يستعمل حينئذ اما ان يدل لفظه على زمان
وجود معناه وهو الفعل ولا يدل وهو الاسم وفيه تقسيم **الاول**
ان الاسم اما ان يكون مسما جريا او طليا والاول اما ان يستعمل بالدلالة
وهو المضمرات او يستعمل وهو الاعلام واما الطلي فاما ان يدل على
الماهية وهو اسم الجنس عند النخاه او على موصوفة الماهية بصفة
دون خصوصيتها وهو المشوق لضارب **القسم الثاني**
ان الزمان اما يفسر مدلول الاسم كالزمان والامس واليوم او حروقه

كالا صطباح او حارج عنه كالسواد والساخ **والقسم الثالث**
 من اقسام اللفظ المعرر اللفظ ومعناه اما ان يتخذ او يتكثر
 او يتكثر اللفظ ويتخذ المعنى او بالعكس **والاول** اما ان يكون ذلك المعنى
 جزيا اوليا فان كان جزيا فهو اما المضمرا او العلم وان كان طليا فاما ان كان
 حاصل في موارد بالسوية كالحيوان فهو المتواطى اوليا بالسوية
 فالموجود وهو المشكل **والثاني** هو الاسماء المتباينة بما ضلت
 مفهوماتها كالسواد والبياض او توصلت فان كان بعضها للذات وبعضها
 للصفة كالسيف والصارع او بعضها للصفة وبعضها للصفة
 كالطوط والفصيح **والثالث** هو الاسماء المترادفة اما من لغة
 واحدة كاللث والاسد او من لغات **والرابع** وهو ان يتخذ اللفظ
 وتكثر المعنى فاما ان يكون وضع اول المعنى ثم نقل الى الثاني
 او وضع لهما معا والاول ان كل نقل لمناسبة فهو من اجل تشابه
 رجلا بالكلب وان كان لمناسبة فاللفظ اما ان يكون في المعنى الثاني
 اظها او لا يكون والاول يسمى منقولا فان كان الناقل هو الشارع
 سمي شرعيا كالصوم والصلوة واهل العرف سمي عرفيا كالعايط وان
 لم يكن في الثاني اظهر سمي بالنسبة اليه بخلاف ثم المناسبة لها وجه
منها المشابهة ويسمى اللفظ لاجلها مستغادا كالفرنس

للصورة المقوشة واما ان كان اللفظ موضوعا لهما وضعوا واحدا
 فيسمى بالنسبة الى المعنيين مشتركا والي كل واحد منهما مجلا **ملبي**
 الثلاثة الاولي مشتركة في عدم الاسترال فهي نصوص واما الرابع
 فانه على ثلثة اقسام المتساوي الدلالة على المعنيين الراح في احدهما
 والمرجوح في الاخر المتساوي بمجل والراح ظاهر والمرجوح ما اول
 فالنصوص الطاهر مشترك في ان الحان الا ان النصوص مانع من القبض والظا
 غير مانع منه والقدرا المشترك هو المحكم والمجل والماول مشترك في
 عدم الرجحان الا ان الماول مرجوح والمجل ليس كذلك والقدرا المشترك
 هو المشابهة **واما** المركب فالجاجة اليه للافهام فاما ان يفيد
 بالذات طلبا اوليا والطالب بالذات اما ما هيبة السبي او لوجوده
 والاول الاستعظام والساقي فاما على الاستعلاء وهو لا اعراد التساوي
 وهو التماسر والتسفل وهو السؤال والقول الغير الطالب اما ان
 نقل الصدوق وهو الخبر اول وهو البنية ويدخل فيه التمني والترجي
 والقسم والتعجب والنداء **واما** دلالة الترام فاما للفظ المقدر بعدم
 اللزوم على الملزوم وهو المسمى بالاقضاء علم ذلك عقلا لقوله اصعد
 السطح لقوله دفع عن امي الخطا واليسين او شرعا لقوله اعن عبدك
 عني او احرا مستغادا للهابد للانسان او المركب وهو اما من

مسميات معنى المركب كتحريم الصرب عند تحريم ما يفت على قول من
 يشبهه بالقياس وليس وهو اما وجودي كل يوم صحة الصوم بحوان
 المباشرة الى الصبح في قوله والآخرنا سقروهن الى قوله حتى تبين لكم الحيط
 الابيض من الحيط الاسود والال لا ينبغي من الليل قدر امكن من
 الاغتسال او عدي وهو كتحصيل الشيء المذكور انه هل يدل على عدم
 عز غيره **القسم الثاني** من تقسيم اللفاظ اللفظ اما
 مدلوله معنى اوله والاول قد ذكرناه والساني ذلك اللفظ
 المدلول اما مفرد او مركب وعلى التقديرين فاما ان الاول لا يدل على
 اربعة **الاول** اللفظ الدال على لفظ مفرد دال كالكلمة فانها
 تدل على الاسم بحوزيد وهو لفظ مفرد دال **والثاني** اللفظ
 الدال على لفظ مركب دال لفظ الخبر فانه يدل على قولك زيد قائم
 وهو لفظ مركب دال **والثالث** اللفظ الدال على لفظ مفرد
 عند ال كاسما الحروف نحو الالف والما **والرابع** اللفظ الدال على
 لفظ مركب غير دال والاشبه انه غير موجود لانه التركيب لا ينفك
 تحت الامادة فلا تركيب ٥٥٥

الباب الثالث

في المشقوه والظرفي ما هيته واحكامه اما الماهية

١٩
 فقال المبدأ الى الاشتقاق ان تحذف اللفظين ما سب في المعنى والنز
 فرد احدهما الى الآخر واعلم ان اركانه اربعة **اولها** اسم موضوع
 لمعنى **والثاني** اسم تان لمعنى ثار **وبالها** التناسب من الاسمين في
 الحروف الاصلية **ورائها** تغير الحق الثاني اما بحرف او بحركة
 او بهما وعلى التقديرين فاما الزيادة او النقصان فانقسام التغير
 بسبعة **أ** زيادة الحرف **ب** بنقصان الحرف **ج** بزيادة الحرف
 ونقصانه **د** بزيادة الحركة **هـ** بنقصانها **و** بزيادةها ونقصانها **ز** بزيادة
 الحرف والحركة **ح** بنقصانها **ط** بزيادةها ونقصانها معا وعلى اللغوي
 طلب اقلتها واما الاحكام ففي مسائل **المسألة الاولى**
 صدق المستق مشروط بصدق المستومنه خلافا للجبايس فانهم
 قالوا العالمية والقادرية والحجية معلوله لمعان هي العلم والقدرة
 والحياة وهي غير حاصله لله تعالى مع صدق العالمية والقادرية
 على الله تعالى والواجب الحسن لا يحلها معلوله بل يقول العالمية نفس العلم
 فلا خلاف معه **لنا** ان المشق منه جرم المشق وجوده لا يدون
 وجود الجرم محال **المسألة الثانية** صدق المشق مشروط بدوام
 اصله خلافا لابن سينا والجبلي هاشم وابنه **لنا** ان المتخلى من الضرب
 بصدق عليه انه ليس بضارب فلا يصدق عليه انه ضارب **اما الاول**

فلانه صدق عليه انه ليس بضارب في احوال ومتى صدق لك صدق
لونه جزمته **واما** الثاني فلانه ما صدق عليه انه ليس بضارب لم
يصدق عليه انه ضارب لانه يقضه دليل انذار اهل العرف اليه عند
ارادة تكذيب القائل انه ضارب ومتى باقضه وصدق لم يصدق
السيف الاخر بالضرورة **فان قل** لا نسلم لانه صدق عليه انه ليس
بضارب وليس له ما صدق مع غيره صدق وحده سلمناه لكن لا نسلم
ان قولنا ضارب يقتضي لقولنا ليس بضارب بل هما مطلقان ولا
يتناقض في المطلقين سلمنا دليلكم لكنه معارض دليل **اولها**
ان الضارب من له الضرب وينشأ الضرب باعم من الثبوت في احوال ولذلك
صح تقسيمه الى الحال والماضي **والثاني** ان اية اللغة قالوا النعت اذا كان
بمعنى الفعل الماضي لا يعمل على الفعل وذلك يدل على الصدق دون المصدر
والثالث دام المصدر لو كان شرطاً في صدق المشو لما كانت النعوت من
المصادر السيالة كما متكلم والمخبر حقايق واللازم باطل فالملزوم
ذلك لان قال العلم اسم لاخر الحروف او هذه النعوت ليست مشروطة
الصدق بدوام المصدر بخلاف ثواب المصادر او ان هذه النعوت ليست
حقايق لا ما يجب عن الاول لانه باطل بالاجماع والمخبر الصادق الثاني
ان الفرق خلاص الاجماع وعن الثالث ان هذه اما حقايق او مجازات والاول

الغرض وان كان الثاني محل محارفة حقيقته وهذه ليست حقايق في غيرها
فهي حقايقها هنا والاربع ان الايمان اسم اما للتصديق وحده
او للعلم وحده او لهما وعلى التقديرات فالمومن مطلق حاله الخلو
عن هذه المفهومات فتب عدم اشتراط الدوام **والجواب**
قوله لا يصدق وحده بل مع غيره **قلنا** المركبات متى صدقت صدقت
المفاريدين بالضرورة لجزئتها **قوله** في المعارضة الاولى الضارب
من له الضرب وهو اعم من الثبوت في احوال لما كان التقسيم **قلنا** وهو
من احوال لما كان التقسيم الى احوال والمستقبل فيجب ان يسمى ضارباً من سيكون له
الضرب وهو باطل فذلك قولهم **قوله** في المعارضة الثانية ايمه
اللغة لا يقتضيون الفاعل مقام الفعل الماضي وذلك يدل على الصدق **قلنا**
ويقومونه مقام الفعل المستقبل وذلك يدل على الصدق وهو باطل فذلك
ما ذكرتموه **قوله** في المعارضة الثالثة لو شرط دوام المصدر في صدق
لما كانت المصادر السيالة لها نعوت حقيقته **قلنا** المصادر السيالة
يكفي في صدق نعوتهما اخرج زوها والثوابت يستلزم في صدق نعوتهما دوام
المصدر **قوله** الفرق ممنوع بالاجماع **قلنا** هذا الاجماع ممنوع
قوله يصدق المومن حاله الخلو عن تلك المفهومات **قلنا** مجازاً بدليل
عدم الاطراد فالمتيقظ لا يستلزم بالضرورة السابقة ولا اكابر الصحابة

انهم ما مطلقاً ولا يتبين ان هذا هو الذي استدلوا به
انما مطلقاً على غير هذا الحال بعد ان استدلوا به
العرف الذي دفع اعراضها بالآخر **جواب**

تسمى كرهه لا جل الكفر السابق **المشكلة الثالثة** المعاني
 القائمة بالمحال ان لم يكن لها اسماء نواع الطعوم والروائح فلا
 اشتقاق منها وان كان لها اسم فهل يجب ان نشق لمحالها منها اسما
 مذهب اصحابنا انه يجب ذلك خلافا للمعتزلة فابهم قالوا الله سبحانه
 وتعالى علم بلام خلقه في جسم اخر وعند اصحابنا اسم المتكلم مطلقا على
 ذلك الجسم وهل يجوز ان نشق لمحالها منها اسما مذهب اصحابنا
 المنع ومذهب المعتزلة المخول **احتج** المعتزلة في المسئلة بان الضرب
 والقيل حاصل في المضروب والمقتول غير مسمى بالفاعل والضارب وغير
 حاصلين في الفاعل وهو المسمى بهما قال اصحابنا ليس الضرب والقيل
 الاثر الحاصل في المفعول بل الياثر في ذلك الاثر وهو قائم بالفاعل
قالت المعتزلة ليس الياثر شيئا رابدا على وجود الاثر والاحار اما
 قدما وهو محال لحدوث الاثر او حادثا ونفق الى ما مر اخر ويتسلسل
 وهو ايضا محال الذي يؤكد ذلك ان اسم الخالق مطلق على الله وهو مشتق
 من الخلق وهو نفس المخلوق المنفصل الدات عز الله لانه لو كان زائدا
 عليه لكان اما قديما فيلزم قدم العالم او محدثا فيقتضي خلقا اخر **يلزم**
 للتسلسل وايضا فان اللابن والاب مستقنان من اللبن والتمر مع انها
 ليسا في ذات اللابن والاب **المشكلة الرابعة** المشيوق لا يدل

وهو
المفعول

على خصوصية الماهية بل على انضافها بالمصدر كالا سود مثلا يدل
 على ذات متصفة بالسواد فاما جسمية الدات فلا يدل عليه
 استقامه قولنا الا سود جسم ولو دل على الخصوص لكان كقولنا
 الجسم ذو السواد جسم وهو غير مستقيم

الباب الرابع

في الترادف والتوكيد والنظر في ماهيتهما واحكامهما **الما**
 الماهية فالترادف هو اللفاظ المفردة الدالة على شي واحد باعتبار
 واحد واحتررا بالافراد عن الاسم والمحد فليسا مترادفين وحده
 الاعتبار عن المتباين كالسيف والصارم فانها دالة على شي واحد
 لا باعتبارين احدهما على الدات والاخر على الصفة والفرق بينهما بين
 التوكيد ان احدا المراد من تفيد ما افاده الاخر كالسان والبشر
 وفي التوكيد تفيد الثاني بقوله الاول والفرق بينهما من التابع ان التابع
 وحده لا تفيد شيئا لهولما عطشان عطشان **واما** الاحكام ففي
 مسائل **الاولى** في اثباته من الناس من انكره ورعى ان دلما يظن
 من المترادفات فهو من المتباينات اما لان احدهما اسم الدات والاخر
 اسم الصفة او صفة الصفة والكلام معهم اما في الجواز ولا شك
 فيه او في الوقوع اما من لعين وهو ايضا معلوم بالضرورة او من لغة

واحدة كالخطه والبر والهم وتغسقات الاشتقاقين لا شملها
شمله فضلا عن حجه **المسألة الثانية** في سبب الترادف
انه اما ان يكون من واصله واحد او فوق واحد والاول اقل وفيه
قائديان **احدهما** التوسيع في مجال البدائع نظما ونثرا **والثانيه**
تكثر وسائل التعبير على الناس والباقي اكثرى ما يكون وضع احد
اللفظين صدر من واضع والباقي من واضع اخر ثم شاع الوضعان فلم
يتم افعان ترادفا ومن الناس من قال انه على خلاف اصل لوجهين احدهما
انه اخراج الكل الى حفظ اللفظين حذرا عن ان يكون المحاط عارفا
بأحدهما واللفظ فيدخل غرض الناجي والساني ان الاسم الساني يعرف
المعروف وهو محال فان لم يكن فلا اول من ان يكون سمي **المسألة الثالثة**
في قيام احد المرادفين مقام الاخر الظاهر في يادي النظر جوار طلب
لان معنى اللفظ لما صح ان يقرن معنى اخر مدلول عليه بلفظه وجب صحه
ذلك الاقتران عند كونه مدلول اللفظ الساني لا رصحه الاقتران من عوارض
المعاني دور الالفاظ وهذا عند النظر لا يستمر لان صحه الاقتران يكون
من عوارض الالفاظ كما في المترادفات من لغتين في قولك خرجت من الدار
لو ابدلت من مصادفه الفارسي لم يصح واذا جاز ذلك في المترادفات
من لغتين فلم لا يجوز مثله في المترادفات من لغة واحدة **المسألة الرابعة**

الآخر

قد يكون احد المرادفين احلا من الاخر فيكون سرحا للاخر الخفي وقد
ينعكس الحال بالنسبة الى قوم اخرين ودرجهم من المتكلمين ان المترادفات
كلها ذلك لا يما تبدل لفظ حفي باخلا منه ولعل ذلك يصح في السياط
دور المرات **المسألة الخامسة** في الماكذ واحكامه وفيه
اكثر **الاول** الماكذ هو بقومه ما فهم من اللفظ الاول بلفظ
ساني **الباقي** اما ان يؤكد نفسه لهوله عليه السلام والله لا غرو في
ثباته او غيره وهو اما ان يختص بالمفرد كالنفس والعين او المشي ككلا
وكلا او الجمع كما جمعون اجمعون والكل وهو الهام او مختص باكمل
كان واحدا **الثالث** في اثباته والخلاف فيه مع الملحة الطاعين
في الوجي وجوان معلوم بالضرورة ووقوعه معلوم من استقراء اللغات
الرابع في فوائده وسياتي في باب العموم ان شاء الله تعالى
الباب الخامس
في الاشتراك اما ماهيته فقد عرفها والا الاحكام ففي مسائل
المسألة الاولى في اساق اللفظ المشترك اما ان يجب او يمنع او
يمكن واوجبه قوم **واحد** عليه بوجهين احدهما ان
المعاني غير متناهية وهو ظاهر والالفاظ متناهية لمركبها من الحروف
المتناهية والمتناهية متى ورع على غير المتناهية دار الاشتراك واجبا



وبما بينهما ان الالفاظ العامه كالوجود والشيء واجبه في اللغات
ثم ادبينا ان وجود كل شيء حقيقه كان الاشراك واجبا **والجواب**
عن الاول بعد تسليم المقدمتين الباطنتين ان المعاني التي يعصدها المسمى
ما لوضع مناهيه وايضا حسبنا ان الاشراك بوجوب استيعاب
الوضع باطل لان كل واحد من الالفاظ المناهيه اما ان يدل على معان
غير مناهيه وهو باطل لعدم امدان تعلقتها او مناهيه فتكون مجموع
المسميات مناهيا فطل الاستيعاب **وعن الثاني** لا تسليم وجود
الالفاظ العامه سلمنا لكونه سلم علم اشراك الوجود ومنهم من
احاله محتجا عليه بانه لا يهيم العرض بالتمام فيكون مفسده كما سيأتي
فوجب ان لا يكون **وجوابه** انه مقوض باسم الاجناس المشتقة
ويدل على امانه وجمان احدها ان الوضع تتبع العرض وقد يكون
اياهام المقصود عرضا اما المفسده في التفصيل او لعدم استيفائه
بالمقصود لئلا يكون بالنصريح من الكاذب والسقوط من الظاهلي **والثاني**
انه مكرر وضع اللفظ بانه معنى من قبيله ووضع بارأ اخر من قبيله
اخرى ثم تشيع الوضعان من غير مكر او اضعين فيكون مشتركا
واما وقوعه من الناس من لكره زاعما ان كل ما يظن به الاشراك
فهو اما منوطا او مجاز في احدهما مستحسلا وجوها في النحو والظن الغالب

استحقاقا

وجودا لانا اذا سمعنا لفظه القوي برودنا في المراد منها ولو كان محانا
في احدهما لسبق الحقيقة الي الفهم دون تردد **المسألة الثانية**
افسامه مفهومات اللفظ المشترك اما ان سايئا كالحيض والطمه
للقري او يتواصل او حينئذ فاما ان يكون احدهما جارا من الاخر كما يمكن
العام للخاص وصفه كالا سود لذي السواد فيمن سمي به والا سود
يناله من هذا الوجه والقار بالتواطي وخصصه بالاشراك **دقيقة**
النقيض لا يوضع لهما لفظ واحد لان المشترك يجب فيه افاده التردد
من تعينه والتردد في القيصن بالذات لان اللفظ **المسألة الثالثة**
نسبه سببه الا ترى الوضع من قبيلتين والاقلي الوضع من
واحد لغرض التكلم بالمجمل وطرائق معرفه الاشراك سنذكرها ان
شا الله ومن الناس من جعل حسن الاستفسار عن مراد الالفاظ دليل
الاشراك وذلك شيوع الاستعمال وسياتي ضعفها في باب العموم
المسألة الرابعة في ان المشترك المفرد هل يجوز اعماله في جميع
مفهوماته جونه الشافعي والفاضي ابو بكر وابو علي الجبائي والفاضي عبد الجبار
ولم يجوزوا ابو هاشم وابو الحسين والكرخي والمالكون منهم من منعه من
جهه القصد ومنهم من منعه من جهة الوضع وهو المختار ويجب ان يعلم
انه ليس يجب من وضع اللفظ لكونه واحدا من المعنيين وصحة للمجموع

لنا ان اللفظ ان لم يكن موضوعا للمجموع امتنع استعماله فيه وان
كان فان استعمله في المجموع فقط فهو اعمال له في بعض مفوماته لاكلها
وان استعمله فيه وفي افراده فهو محال لئلا استعمال فيه عدم الكفا
بحل واحد من الفردين والاستعمال في كل واحد من الفردين الكفا باحدهما
فلا استعمال في المجموع والفردين جميعا بل يقتضي **واجب** المجموع
بوجوه **اولها** النصوص من الله معفوه ومن غرم لستغفارا وهما مرادان
في قوله ان الله وملائكته يصلون على النبي **وثانيها** قوله الم تزان الله سبحانه
له من في السموات ومن في الارض والشمس والقمر والنجوم والحوادث
والدواب وكثير من الناس والسجود من الطائفة الاولى الحشوع لانه المقصود
منهم ومن كثير من الناس وضع الجبهة على الارض لان الحشوع موجود من
كل الناس فهو اعمال المشترك في معنيته **وبالثاني** اهم يعطوا عن نبيوه
انه قال الويل دعا وحبر **والجواب** عن الاول قوله يصلون فيه
ضمير عايد الى الله واخر الى الملائكة وتعدد الضمير بمثابة تعدد الافعال
ولانواع فيه بل في امره وهو الجواب عن الثاني لان العطوف بمثابة
الافعال **وعن الثالث** ان ذلك بيان كون الويل مشروكا لبيان
الجمع سلطنا اعمال هذه الالفاظ في هذه المجموعات لانها موضوعه
لها فيكون اعمالها في بعض معانيها لاكلها **فرعان** احدها

ان بعض المنكرين لا اعمال المفرد جوار اعمال الجمع كقوله اعتدي بالاقرا
في جميع مفوماته وهو ايضا باطل لانه في تقدير اعتدي بقر وفي الجمع
تكرار المفرد فاذا امتنع اعمال المفرد فكذلك الجمع هذا في الاجاب
واما في السلب فلانه في الاثبات فاذا انما ثابت واحدا فالسلب سلب لذلك
الواحد **الثاني** اما ان جونا ذلك لكن لا يجب ونقل عن الشافعي والفاضل
الوجوب وهو ضعيف لانه ان لم يكن موضوعا للجميع امتنع فضلا عن
الوجوب وان كان وهو موضوع ايضا للافراد كان يحمل على المجموع دون
الافراد من حيث لا جد الحائرين لا مرجح وهو محال **المسئلة الخامسة**
في ان اللفظ متى دار من احتمال الاشتراك والافراد كان احمال الاشتراك
مرجوحا يدل عليه وجوه **اولها** انه لو لم يكن كذلك لما حصل التفاضل
في مخاطبات دون الاستفسار وليس كذلك **وبانيها** لو تساوي
الاحتمال لما صح الاستدلال بنص لجواز ان يكون الفاظ موضوعه
لمعان اخر لا يعرفها او يعرفها ولكن لا يعرف مراد الشارع منها والادغم
ظاهر البطلان **وبالثاني** هو ان الالفاظ المفردة المراد بالاستقراء والكثرة
تفيد الظن برحان احتمال الافراد لا يقال الاشتراك اطلاقا لان الكلمة
ان كانت من قبيل الحروف فهي باسرها مشتركة بشهادة النحاة وان كانت
من قبيل الافعال فالماضي مشترك بين الخبر والدعاء والمضارع كذلك وهو

ايضا مشترك من الحال والمستقبل والاسما كثير فيها الاشتراك فاذا ضمناها
 الى القسمين كان الاشتراك اغلب لان قول اغلب الالفاظ الاسما والاشتراك
 فيها قليل لا يستقروا وما بيناه **ورابعها** ان الاشتراك فيه مفاسد فكان
 مرجوحا بيان الاول - ان فيه مفسده السامع لبقاياه مترددا في مراد
 الالفاظ وربما هارت استفساره وربما استكلف وربما حمل على غير مراد
 وربما اسمع غيره فيشيع سببه حمل عظيم من جمع عظيم واليه اشار
 صاحب المنطق ومفسده الالفاظ لانه ربما احتاج الى افرادة بلفظه
 فيلغوا الاول وربما اعتمد السامع في مراده دون ان يكون قومه فيضيق عرضه
 بيان الثاني ان هذه المفاسد ان لم تقتصر عدمه فلا اقل من ان يقتضي
 تقليله **المسألة السابعة** فيما به يزدل الحال المشترك
 المشترك اما ان يعرى عن القرينة المعينة فيكون محملا او لا يعري فذلك القرينة
 اما ان توجب اعتبار الكل او الغا الكل او الغا البعض او اعتبار البعض
 والى توجب اعتبار الكل تنفي المشترك محملا كما ان وقال قوم انه يقع في
 المعارض منها وبين الدلالة المانعة من اعمال المشترك في مفهوماته
 فيصار الى الترجيح وهو خطأ لان الدلالة المانعة قاطعه لا تخمل المعارضة
 وايضا فلانه تخمل اعتبار الكل لوضع اللفظ له اول التلهم به مرات فيقول
 المعارض وان كانت ملعية للكل فان كان البعض حجازا حمل عليه وان كان

لها مجارات فالحقايق اما ان يكون فيها اجلي او متساوية فان كان فيها اجلي
 فالمجارات اما متساوية او فيها راجح فان تساوت حمل على محاز الاجلي
 وان تفاوتت فالراجح اما محاز الاجلي وسعين الحمل عليه او محاز الاخفي
 وتقع المعارض منه وبين محاز الاجلي لا حصر كل من المحازين تحته
 من الترجيح وان تساوت الحقايق فالمجارات اما فيها تفاوت وحمل على
 الراجح او تساوي وبقي المشترك محملا والملغية للبعض ان كان الباقي واحدا
 حمل عليه او فوق واحد فالاجمال فيه والمعينة للبعض حمل عليه فان
 مشتركين اثنين او اكثر **المسألة السابعة** المشترك
 كائنا الوجود في العراز والحدث يدل عليه وقوعه اما من الاسما وقوله
 ملته قروا واما من الافعال فالليل اذا اعسعس وهو مشترك بين
 الاقبال والادبار **واحتج** المانع بان ذلك الخطا اما لا للافهام
 وهو عت اوله وهو اما بدون البيان وهو تخليف بالمحال او معه البيان
 اما ان لا يكون مقرونا بالمحمل فيكون تخميلا للمكلف او مقرونا به فيلغوا
 المشترك **وجوابه** على اصلنا انه يفعل ما يشاء وكلم ما يريد وسياتي
 في ما خيرا لبيان على اصول المعتزلة ٥ ٥ ٥
الباب الثاني
 في الحقيقة والمجاز وهو مرتب على مقدمته وثلاثة اقسام اما

المقدمة فيها مسائل **الاولى** في تفسير لفظتي الحقيقة والحجاز
وفيهما اثبات اولها الحقيقة مستقاة من الحق وهو البات لانه
قسيم الباطل المعلوم **وبانيها** ان هذا الوزن قد يكون للفاعل بالعلم
وللمفعول بالخرح فالحقيقة ان ثابت بمعنى الفاعل والباتية او المنقول
فالمثبتة **وثالثها** ان هذه الالف للفظ من الوصفية الى التسمية
الصرفة واما المحاذفاته مفعول من الحولان وهو العبور **المسألة**
الثانية في حدى الحقيقة والمجاز احودها ما ذكره ابو الحسين
رحمه الله اما الحقيقة فقالت انها اللفظة المستعملة في معنى
وصفت له في اصطلاح الخطاب واحترنا ما لا يستعمل عن الوضع
الاول وذكرنا الوضع في اصطلاح الخطاب لئلا اللغوية والعرفية
والشرعية والمجاز هو اللفظة المستعملة في معنى لم يوضع له في
اصطلاح الخطاب لعلاقة منه ومن الموضوع له والا كان وضعاً
مستأنفاً والقيد الاخير لم يذكره ابو الحسين ولا بد منه والمستعار
داخلة لا حقيقة المستعار منه غير موجوده في المستعار له
بل خيالها ومثاله فان غير اوهانها عرفات ردية من شأها طالع
الرصل **المسألة الثالثة** ان لفظتي الحقيقة والمجاز يجازان
في معنيين كما يدل عليه اما في الحقيقة فلانها ما خوده من الحق

وهو البات في نفسه نقل الى القيد لمطابق محازاد منه الى القول
المطابق ومنه الى اللفظ المستعمل في الموضوع فهو مجاز في الدرجة الثالثة
واما في المجاز فليس وحيداً لانه من الحوار بمعنى العبور وهو حقيقة
في الاجسام واللفظ عرض تمتع عليه الهشال والعبور من معنى الى
معنى واما ما ينافي لانه مفعول وهو المصدر او الى الموضوع فيكون للفاعل
محازا **القسم الاول** في اجسام الحقيقة وفيه مسائل **المسألة**
الاولى الحقيقة اللغوية موحدة لانها هذا الفاظ وضعت لمعان ولا
شكل لئلا استعملت فيها وهو الحقيقة **والحجج** الجمهور بان هذا الفاظ
مستعملة في معان فان ثابت حقاً ينفرد حصل العرض والا كانت محازات
وكل محاز فمن مسبوقة بالحقيقة وهو ضعيف لان المحاز يجب ان يكون مسبوقة
بالوضع اما بالحقيقة فلا **المسألة الثانية** في وجود الحقيقة
العرفية اما الامكان فظاهر واما الوقوع فبما يعرفانهم وهي اما
من العرف العام او الخاص والاول على وجهين احدهما اشتها والمحاز
ثالثها في الفضله من المحاز المطلقين ونسب الحقيقة اللغوية
والثاني تخصيص اللفظ بعض مفهوماته اللغوية كالديه فانها لعل
ديب لغة تخصصت ببعض واول الرابع فهداه وتصرف العرف
العام وهو الحقيقة العرفية واما الخاص فلما لاهل الخلاف من

اللفظ والقلب واللفظ من الجمع والفرق وللمتكلم من الجوهر والعرض
والنخاه من الرفع والنصب والجرو غيرهما كانت هذه الحقيقة معلومة
الوجود بالصورة **المسألة الثالثة** في الحقيقة الشرعية
صارت المعترلة إلى وجودها كان اللفظ والمعنى معلومين قبل أو لا معلومين
أو أحدهما معلوم دون الآخر وانكر القاضي أبو بكر وجودها على الإطلاق
ثم قالت المعترلة أسماء الأفعال كالصلوة والركاء تسمى شرعية
والذوات كالمومن والفاسق دينية وعندها أن الأسماء الشرعية كلها
بجارات لغوية **لما** أنها لو لم تكن بجارات لغة لما كان القرآن عربيا كله
واللام باطل فالمرموم لذلك بيان اللزوم أن هذه الألفاظ موجودة
في القرآن فيكون جبراً منه فإن لم يكن إقادتها عربيه لم تكن كليه القرآن
عربية بيان بطلان اللزوم قوله سبحانه وذلك أنزلناه قرآنا عربيا
وقوله وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه **فان قل** هذه الكلمة
تقتضي أن تكون هذه الألفاظ مستعملة فيما كانت العرب تستعملها فيه
وليس ذلك بالاتفاق سلمناه لكم فلم **لما** لو لم تقدا فاده عربيه لم
تكن القرآن عربيا كله وطاهر أنه يكون عربيا حبيديا به وحيث
أحد **لما** أن إقاده ولزم أن يكون عربيه غير أن الكلمة كانت مستعملة في
لغتهم فكانت عربيه والتالي أن هذه الألفاظ وإن لم تكن عربيه للزوم

القرآن لا محرج سببها عن كونه عربيا لأنها قلائل ولهذا فإن التوراة السوداء
لا تروى عنه هذا الاسم سبب شعرات يضر وكذا القصيدة الفارسية
سبب القاطع عربيه لا محرج عن كونها فارسيه سلمناه لكم فلم **لما** أن
القرآن عربي كله وأما الآيات فلا تدل عليه لأن القرآن ليس للكل والبعض
فلعل المراد هو البعض مما قلنا أنه ليس للبعض لوجه **أحدها**
أن الخالف على أن لا يقرأ القرآن تحت ثوبه **والساي** أنه يصح أن يقال
هذا للقرآن أو بعض القرآن ولو لا أن البعض قرآن والآخر لا يكون تكميلا
والساي نقصا **والسالك** قوله في سورة يوسف ما أنزلناه قرآنا عربيا
والمراد تلك السورة ثم دلت كون القرآن عربيا أن المشكاة حبيشه
والقسطاس روميه والاسبق والسجيل فارسيان سلمناه دليلكم لكنه
معارض أحمال وتفصيل أحمال هو أنه قد حددت في الشرع معان
لم يعرفها أهل اللغة ولا بد لها من أسماء تعرف وتلك الأسماء ليست
لغوية لا وضع اللفظ لشيء مشروط بالعلم به فهي إذا شرعية
والفصيل أن الإيمان في اللغة الصدوق وفي الشرع فعل الواجبات
تغاييرا أما الأول فطاهر وأما الثاني فلو علم أن أحدهما أن فعل
الواجبات هو الدين لقوله وما أمروا إلا ليعبدوا الله إلى قوله وتو
الركاء وذلك دين القيمة وقوله وذلك ينصرف إلى كل ما ذكر فكون

فعل الواجبات هو الدين والدين هو الاسلام لقوله سبحانه ان الدين
عند الله الاسلام والاسلام هو الايمان لانه لو كان غير الايمان
ايضا غير الاسلام وليس كذلك لو جاز احد هاتين لكان غيرهما
كان مقبولا من متعبيه لقوله سبحانه ومن منع غير الاسلام ديننا فلن
يقبل منه والثاني قوله فاحر حرام من كان فيها من المؤمنين فاحر حرام
فيها عرفت من المسلمين ولو لا الاتحاد لما صح الاستثنا وكان المحرج
هو الموحود والثاني ان قاطع الطريق مخري يوم القيمة والمومني
مخري قاطع الطريق ليس بمومن اما الاول فلانه يدخل النار
لقوله في وصفهم ولهم في الآخرة عذاب عظيم ودل من ادخل النار اخري
لقوله تعالى انك من تدخل النار فقد اخريته مع التقرير واما الثاني
فلقوله يوم لا يخزي الله النبي والذين امنوا معه **والمعارضه** الثانية
ان الصلوة في اللغة هي للربا وفي الشرع ليست كذلك بل هي مجموع
الاركان فثبت ان الحقايق الشرعية غير المعاني الملقوية **والجواب**
قوله البكته يعني اجرا هذه الالفاظ على ما كانت العرب يعينه فلنا
حقيقة اعم منه **ع** وطا هو انما لا يقضيه **م** وهو المقصود لا
نقال شرط المحاز تجوز لغته لانا منع ذلك **قوله** الافاده وان
لم يكن عربيه الا ان اللفظه عربيه **فلنا** هذا حال الالفاظ لانا نصير

تسليم من لغه لاجل كمالها بذلك الوضع قوله هذه الالفاظ فلا يل
فلا يخرج الفهران عن لغته عربيا لقصده الفارسيه واثبت الاسود
فلنا سمي بذلك فارسيه محازا والثور سمي اسود محازا وهذا يصح
ان يقال اسود الاكرا وفارسيه الاكرا **قوله** الفهران يطلو ايضا على
بعض الالفاظ **فلنا** لا نسلم فان الاجتماع معقد على وجه الفهران والوجه
الاربعة معارضه كما يقال في كل سورة انها من الفهران وبعض الشيء
لا يكون ذلك الشيء **قوله** في الالفاظ المعروفة انها ليست عربيه **فلنا**
لا نسلم عاينته انها مستعمله ايضا في سياير اللغات لكن الوافق
حازر الصانور والسور **قوله** السارح اخترع معارف فلا بد لها
من الالفاظ ولا يمكن ان تكون لغويه **فلنا** لا نسلم بل يكون محازات
على ما حكياه **قوله** الامار في اللغة المصديق وفي الشرع
لفعل الواجبات فلنا لا نسلم ولا يمكن ان يكون ذلك عايدا الى المذمومات
لوحده وتلكه وجميعه المذكورات وما شئت **قوله** قاطع الطريق
لسمي من فلنا العصيان لا يربط اسم الايمان لقوله وان طائفتان
من المؤمنين اقتتلوا ولا يحل الايمان هو القليل في الحواشي كقوله
كنت في قومهم الايمان واما الصلاة فاطلاها على مجموع الاركان
محازا شماله على الرعا وسميته السعي اسم حربه فحاز شايع والرعي

سبع لسود لسواد جله خصوصا والمقصود من الصلوة هو التفرغ
 والمسألة بعد اربعة على القول بالنقل **الاول** انه على خلاف الدليل الوجه
اولها انه يعتمد صغارا سابقا وسحبه وصغارا بالادوية امور
 اما عدم النقل فلا يستدعي الا وصفا واحدا فان اكر **وباسمها**
 ان ذلك الوجه الاول على ما سيأتي **وبالها** ان احتمال النقل لوسائق
 لاحمال النقل المحصل النعاه في المحاطبات لا بعد استقلال النقل
 وانه المراد او المعنى الاول وليس كذلك **الثاني** انفعوا على وجود
 المواظية في الشرع واختلفوا في المستركة والافرن جودها
 لان الصلوة مطلقة على ذات الاثران وعادتها لصلة المطلوب
 بالايما وواحد بعصا دون بعض كصلة الجنان وهي ماهيات
 مختلفة فاحفظه الصلوة مشتركة **الثالث** الاسما السحبه
 موجوده والحروف لم يوحده والفعل موجود بالبيع غير موجود
 بالذات لان المصدر ان كان شرعيا فالفعل كذلك وان كان لغويا فالفعل
 كذلك **الرابع** صيغ العقود كبعث فطلعت يصلح اخبارات وهل هي كذلك
 ام اشئان الاشئ الماني لوجه **اولها** ان قوله طلقك لو كان اجابا
 لما احتمل التعليق او لما وقع الطلاق والادام باطل فالمرم در ابيان
 اللزوم انه اذا كان خبرا فاما ان يكون ماضيا او حاليا ولا يقبلان التعليق

فيلزم احد الامرين واما ان يكون مستقبلا فلا يزيد على صريح قوله
 ما طلقك فيلزم عدم وقوع الطلاق وهو الباقي فساد الامرين
 طاهر والماني لو كانت اخبارات فان كانت دائمة فلا اعتبار بها او
 صادقه فاما ان سوقف وجود مفهوماتها عليها فيدور لتوقف
 الصادقة على وجود المفهوم وبالعكس بالتقدير او لا يسوقف
 وهو ما طرأ بالاجماع **والثالث** هو ان التطبيق بما موربه لقوله
 فطلقوهن واما موربه مقدور لا مساع التحليل بالمحال والمقدور هو
 قوله طلقك فيكون موثرا في التطبيق فيكون اشئ **الرابع** انه لو قال
 للرجعية طلقك ونفع الطلاق ولو كان اخبارا لما وقع لصدقه بالطلقة
 الاولى وقام الماني لوقوع البائنه **القسم الثاني** في المحاروفيه
 مسائل **المسألة الاولى** في اقسام المجاز اما ان تكون في المفردات
 كالا سد للشجاع او في التركيب كقوله اشئ الصغير واثنى الكبير
 كرا الغداة وقرأ العشي
 فان مفردات الالفاظ حقان بل لا لهما على موضوعاتهما والمجاز
 في التركيب وهو الاسناد لان الشيب حصل بفعل الله لا بفعل العبد
 والعشي او فها كقولك لمن تراعيه احبا في الجاني بطلقت وهذا
 الخيصر لعبد القاهر الحي رحمه الله ولم يعرفه الا صوليون

المسألة الثانية في اثبات المجاز في المفرد يدل عليه استعمال
الاسد في الشجاع وليس بحقيقة بالافاق فهو مجاز **واحتج** المانع
بانه لو دل مجازا فاما مع القرينة ولا يحتمل الا ذلك المعنى فتكون حقيقة
لا مجازا او بدورها وهو محال فلا يكون مجازا **وجوابه** انه يفيد
معناه لا له القرينة عقلية فلا يكون جزءا من الدال وضعا فتكون اللفظ
وحده مجازا **المسألة الثالثة** في غمات المجاز قال رحمه الله
وخصرنا منها اما عشر **اولها** التجوز بلفظ السبب على المسبب
ثم الاسباب اربعة: القابل لقولهم سال الوادي: والصوري كقولهم
للبيد انها قدرة: وفاعل لقولهم نزل السحاب اي المطر: وغايي تسببهم
العنب بالجر وثاسما بلفظ المسبب على السبب تسببهم المرض الشديد
بالموت ويحتمل ايضا ان يكون لاجل المسابغة ثم هاهنا حان **لوهما**
ان يقتضي السبب يوحى بعين المسبب فكان التجوز بلفظ السبب عن المسبب
اولى من العكس **وبينهما** ان القلة الغايية عليه لعلها الفاعلة في
الاذهان ومفعوله في الاعيان فقد حصلت العلاقتان فيها فكان
اطلاق لفظها على المسبب اولى من ساير الاسباب **وبالها** المسابغة
الاسد للشجاع وهو المستعار ووجه **ورابعها** المضادة لاسبابه
للجزا ومن جعله من باب المسابغة **وخامسها** وسابقتها اسم الجمل

للجزا لعام للخاص واسم الجز الجمل الاسود للزنجي والاول اول للزوم
الجز الجمل من غير عكس **وسابعها** اسم الفعل على القوة لهولنا
للحزم في الرزق انما مسكر **وبينها** المستوي بعد زوال المصدر
وناسعها المجاورة كالمتراد للقرينة **وعاشرها** المجاز والعري
وهو اطلاق الحقيقة على ما هو عرفا كالدابة للجمار وهو من باب المشابهة
وحادي عشرها سبب الوباء والقضبان لسر شمله وقوله اسل
القرينة **وبالي عشرها** اسم المعلق على المتعلق كالمطوق بالخلق
المسألة الرابعة ان المجاز بالذات لا يدخل الاعلى سيما الاجناس
اما الحرف فلا يفيد وحده بل ان قرين الملائم كان حقيقة والاذان
مجازا في التركيب واما الفعل فانه يدل على المصدر واستناده الى
موضوع والمجاز في الاستناد عقلي وفي المصدر يستتبع تجوز الفعل
فلا يكون بالذات واما الاسماء الاعلام لم تسفل لعلاقة فلا مجاز فيها
والمستعار مع الاصول فلم ينزل الاسماء الاجناس **المسألة الخامسة**
في اطلاق المجاز بوقوف على الاستعمال لانه لو ثبت العلاقة لصح الاسد
على البحر ولا فلا **واحتج** المستكفي بوجهين احدهما الاتفاق
على احتياج المجاز والمستعار الى مدقق الطرق والتقلي لا يكون كذلك
وبينهما ان الاستعارة اعطا اللفظ تنوعا لتحيل حصول المسمى في المستعار

الفاعل

اسما

له وهذا الخيل امر مستقل به العقل **والجواب** عن الاول ان النظر
لا يستخرج وجوهه لا صحت **وعن** الثاني ان الخيل مستقل به
العقل دون اعطاء اللفظ **المسألة السادسة** في ان
المجاز في التركيب عقلي مثله قوله سبحانه واحرقت الارض
انقالها بيان انه تغير الاسناد وهو حكم عقلي لا لفظي فكان
المجاز عقليا لا يقال صيغه اخرج وضعت لما تقرر القدره فاطلاها
على ما تقرر الطبيعة محاذ لنا نقول لو كان كذلك لكان قولنا اخرج
القادر حبرا او ابلا للتدوين والتكريب ولما كان قولنا اخرج القادر
تكريرا ولما كان قولنا اخرج الطبيعة نقضا وليس كذلك الفرق
من هذا المجاز والكرب اما نقرنه حاله كما اذا علم ان القابل لا يكرب
او نقالبه كما اذا ميز فرضه بعد ذلك بقول آخر **المسألة**
السابعة المجاز جائز الوجود في المخصوصات وحيثا
او حادث خلا فالابن داود **لنا** قوله جدار امير يار ينقض
والظاهر غير ذلك فهو مجاز واحتج به من اجدها
انه لو وجد المجاز في كلام الله تعالى لصح ان يقال له منجور وليس فليس
وثانها ان المجاز لا يبنى نفسه عن المقصود فيكون الباسا وهو ممتنع
على الشارع **والجواب** عن الاول ان اسم الله تعالى توقفيه

وحد

31
وايضا فلانه يومه الاشباع فيما لا ينبغي **وعن** انه لا الباس مع القرينه
المسألة الثامنة في الداعي الى المجاز المحاذ اما لاجل اللفظ او
المعنى او لاجلها اما لاجل اللفظ فاما لاجل جوهريه ما يكون الحقيقة
ثقله على اللسان اما لنقل الوزر او تنافر التركيب او نقل الحروف او
عوارضه ما يكون المحاذ صا كالا صا في الديق دون الحقيقة واما لاجل
المعنى فاما لعظمه في المحاذ او حقاه في الحقيقة او لبيان في المحاذ او
للطف به اما لعظمه فاما لمجس واما الحقاه فكقضا الحاجه بدل
عن المغوط واما زياده البسار فاما لتقويه حال المذكور كالا سدا للشكاع
او الذر وهو المجاز في المايد واما اللطيف فقوله انه لا شئ الى
الشئ مع كمال العلم به ولا مع كمال الجهل به بل اذا اعلم من وجه شئ
ذلك الوجه الى اخره متعاقبا لمرئيات ويكون الشئ غور تلك
الذات اتم وعندها اذا التعبير بالحقيقة يفيد العلم والتغير بل وازم
الشئ الذي هو المجاز لا يفيد العلم بالتمام فحصل دغدغه نفسانية
فما كان المحاذ الدو هو اللفظ **المسألة التاسعة** في ان المجاز
خلاف الاصل لوجه **اولها** اللفظ العاري عن القرينه اما ان يحل
على الحقيقة او المجاز او عليهما او لا على شئ والماني ما طر والالان المجاز
حقيقته وكذا الثالث والالان المجموع هو الحقيقة او كان كل واحد

ثقله

ذكر

منها حقيقة وكذا الرابع باطل والاثبات اللفظي ممل به فيتعين الأول
وهو المطلوب **وبينها** أن المجاز يتوقف على الوضع الأول والمناسبه
والنقل وهي امور ملته والحقيقة على الوضع وهو كذلك الدلالة فكان
أكثر **وبالتثا** أن المجاز لو ساء الحقيقة كانت النصوص كلها بمجمله
مل المحاطبات فكان لا يحصل الفهم الا بعد الاستفهام وليس كذلك **رفع**
إذا ذكر اللفظ من الحقيقة المرجوحه والمجاز الراجح والحقيقة أول
عند أبي حنيفة والمجاز أول عند أبي يوسف رحمه الله عليهما **القسم**
الثالث في المباحث المستتره من الحقيقة والمجاز وفيه مسائل
المسألة الأولى اللفظ يجوز خطؤه عن كونه حقيقة ومجازا
أما في الاعلام وظاهره وأما في سائرهما ففي الوضع لا هي حقيقة ولا هي
مجاز لا استدعائهما سابقه وضع ولا شيء قبل نفسه **المسألة الثانية**
في اجتماعهما في لفظ واحد أما بالنسبة إلى معنيين وظاهره وأما إلى
واحد فمن وضعين أيضا ظاهره لدابه للمجاز وأما من وضع واحد
فما زال اجتماع النقيضين **المسألة الثالثة** في انقلاب
الحقيقة مجازا وما لعكس المجاز متى لم يستعمله صار حقيقة عرفا
والحقيقة متى قل استعمالها صارت مجازا عرفا **المسألة الرابعة**
في أن لكل مجاز حقيقة ولا عكس يدل عليه أن المجاز هو المقول إلى

معنى فإن لمناسبة شاملة فالتالي له الأول وذلك الأول لا يجب فيه
المناسبة مع ثان والالتسلسل **المسألة الخامسة** فما يفتل
من الحقيقة والمجاز هذا أما بالنسبة وهو أما بان يقول الواضح هذا
حقيقة وهذا مجاز وأما بتحديد هاتين وأما بتحديد خواصهما أو بالاستدلال
أما الحقيقة فعلا متان أحدهما سبق المعنى إلى فهم السامع والثانية
تعريف اللفظ من القرينة في أحد المعينين وتقرينه بها في الباقي والمجاز علا
أحدهما إطلاق اللفظ على المحال كقوله واسل القرية والباينة الأعمال
في المنسكى لدابه للمجاز وهما هنا فروق ضعيفة من شأنها فليراجع الكتاب
والله اعلم **الباب السابع**
في أحوال لفظية محله ما فاد اللفظ وتعارضها وهي خمس: الاشتغال
والعقلية والمجارية والاضمارية والتخصيص: بيان الحصر أنه انزال
الاشتغال والعقلية للفظ حقيقة واحدة وانزال المجاز والاضمارية
فالمراد تلك وانزال التخصيص فالمراد دلالتها ولا خلل على هذا المقدور ثبت
الحصر والافصال سر خلا لفظيا لا نظام اللفظ واعوار المعنى كقوله
أصعد السطح في مقاصب المرقاه والتعارض أما من الاشتغال والاضمار
الباقية أو من النقل والملك الناقية أو من المجاز والباقية أو من الاضمار
والتخصيص فالمجموع عشرة **المسألة الأولى** في أن النقل خير

من الاشتراك المقول مفيد لا فراه حالي النقل وعدمه والمشتراك غير مفيد أصلا فالأول أولى وله معارضة أولها أن النقل يستلزم نسخ الاشتراك خير من النسخ فيكون خيرا من نقله وثانيها أن الاشتراك يحصل بوضع واحد ما النقل يحتاج إلى وضع سابق ونسخه ووضع جديد وهي أمور فأن الأول أولى وثالثها أنه غير منكر عند أحد من العلماء والنقل منكر عند بعضهم **وجوابها** أن الشارع مني نقل لفظا لشهر إلى حد التواتر فتقول المفسد **المسألة الثانية** في إجاز خير من الاشتراك لو حيز أحدهما لأنه أكثر والكثرة إماره الظن في كل الشك وبأيتهما أنه أن وجد مع القرينة حمل على المجاز فلا إهمال وإن وجد دونها حمل على الحقيقة ولا إهمال وليس المشتراك كذلك ولما يلزم بحل الاشتراك أولى لوجوه أولها أن الاشتراك يحصل بوضع واحد وما الحوار فانه سوقف على الوضع وجود الصالح مجازا وعلاقة بينهما وتعدرا رادة الحقيقة وهي أمور أربعة فأن الاشتراك أولى وثانيها أنه إذا حرج أحد معني الاشتراك عن الإرادة تعين الآخر وليس الحقيقة إذا حرجت عن الإرادة تعين المجاز المعين للإرادة لجواز إرادته مجازا والاشتراك أولى **والجواب** المعارضه بقوليد المجاز **المسألة الثالثة** في أن الاضمار أولى من الاشتراك لار الاضمار يحتاج إلى القرينة في صورته و

والمشتراك يحتاج إليها في جميع الصور فأن الأول أولى ومعارضته أن الاضمار يفقر إلى قرينه تدل على أصل الاضمار وأخرى على موضع الاضمار وأخرى على المضمرة والمشتراك يفقر إلى واحد فأن الأول **وجوابها** أن الاضمار من باب الإجاز وهو من المزايا والمحسن دون الاشتراك **المسألة الرابعة** أن التخصيص خير من الاشتراك لأنه خير من المجاز على ما سيأتي وخير من الاشتراك على ما مر فأن خيرا من الاشتراك **المسألة الخامسة** في أن المجاز خير من النقل لأن النقل يحتاج إلى تغيير العلم في اللغة وهو متغير والمجاز يحتاج إلى قرينة مانعة من إرادة الحقيقة وهو متيسر فأن جيرا ومعارضته أن اللفظ المقول أفادته حقيقيا والمجاز ليست أفادته بعينية **الجواب** تعدد **وجوابه** المعارضه بقوليد المجاز كما مر **المسألة السادسة** في أن الاضمار خير من النقل لأنه خير من المجاز على ما سيأتي خيرا من النقل على ما مر **المسألة السابعة** في أن التخصيص خير من النقل للدليل المقدم **المسألة الثامنة** في أن المجاز والاضمار متساويان لاحتياجهما إلى القرينة وأما أن حقايبهما فيهما **المسألة التاسعة** في أن التخصيص خير من المجاز لأنه إذا حرجت سورة التخصيص عن الإرادة امتن اجرا العام في الباقي دون الحاجة إلى تأمل وإذا حرجت الحقيقة عن

الارادة لم يمكن اجرا للفظ على معنى بلا مامل فكان اولى **المسلة**
العاشره التحصيل خير من الاضرار لانه خير من المحارم مساوي له
فيكون خيرا منه **فروع** اولها الاشتراك خير من النسخ لان النسخ
ابطال بالحليه والاشراك ما حير الى اوان ظهور القرينه والماخرا هو
من الابطال **وثانيها** المتواطو خير من المشترك لا فراده اذ التقدر
في الموارد لا انبسي **وبالهما** الاشتراك من عملين اولى منه بين معينين
لان الاول اخص من الاخرين فكان الا خلال اقل **ورابعها** الاشتراك
بين علم ومعنى خير منه من معينين لما مر ٥

الباب الثاني في الامن

في تفسير جروفي تحتاج اليها **المسلة الاولى** في ان الواو والجمع المطلق
لا للترتيب قال ابو علي الفارسي اجمع على ذلك كجاء الوفه والبصره ويدل عليه
وجوه **اولها** انه يستعمل في انبيه مشع فيها الترتيب لكوننا تعاقب
رئود عمرو والاصل في الكلام الحقيقي فيكون حقيقه في غير الترتيب فلا يكون
حقيقه في الترتيب دفعا للاستعمال **وثانيها** انه لو افاد الترتيب لكان قولنا
كان في وعمر بعد تكريرا وقبله نقلا نقلا الكلام تغير معناه بتغير الضام
كقوله زيدا في الدار وبالهزمه فان الاول اجبارا والباقي استغناء **وجوابه**
انه لو كان ذلك لوقع العارض من الواو والضم وهو خلاف الاصل ٥

وثالثها ان اية النجوا لو الواو والعاطفه في المحلفات مثابه واو الجمع
وبيا الشيه في المشابهات ولا ترتيب في قولنا جاني الهدون بالاجماع فذلك
في الواو العاطفه **واخيه** المخالف بانما والرهول صلى الله عليه وسلم
على العايل من اطاع الله ورسوله فقد هدى ومن عصاهما فقد غوي ملتقيا
له ومن عصي الله ورسوله ولو كانت الواو للجمع لاستوفى العبادان والماني
انه لو قال لغير المسوسه انت طالق وطالق لم تطلق الا واحده لبيوتها
بالاولي ولولا الترتيب لمحقها الطلقان لقوله انت طالق طلقين **وبجواب**
عن الهول ان افراد ادخل في التعظيم من الاشتراك والامثار لتزل التعظيم
وعن الماني ان قوله وطالق ليس تفسيرا للاول فطلق بالاول ولغي الماني
بخلاف قوله انت طالق طلقين فان الماني تفسير للاول فكان الكلام باخره
وحاصله انه ممكن استقلال الاول في الاول دون الاول في الباقي **المسلة**
الثانيه الفاعل للعقيب بالاجماع ومنهم من احتج عليه ما هنا لو لم يكن للعقيب
لما دخلت على الجرا غير الماضي والمضارع ولكهما داخله قطعا لقوله
من دخل داري فله درهم ووجه الملازمه ان الجرا عقيب الشرط فلا يدخل
عليه لفظ الا اذا ناسبه ولا يفرض ذلك بقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها
لان لفظة المبرد انكر ذلك واستند الشعر هكذا من يفعل الخير فالخير يشكره
واخيه الخصم بقوله سبحانه لا تقربوا على الله كذبا فيسحقكم بعذاب

والاسماء ليس عقيب الفرية وبان الفاد حل على العقب فلو فادته لان
تكرر ما وان الفاد خبر عنها والعقب خبر عنه **جواب الاول**
انه مجاز والثاني انه تأكيد والثالث ان فيه سرا مذكورا في المحرر
المسألة الثالثة في الظرفية حقيقة قولنا في الرد او قد رآ
قولنا في خروج النخل وقول الفقهاء انها للتبعية باطل لانه لم نقل به احد
من ائمة اللغة **المسألة الرابعة** قالوا من لا نداء الغاية والتبعية
والتبعية كقوله فاحسبوا الرجس من الاوثان والحق انها للتبعية لانه المشر
دفع الاشارة واما الى فقد قيل انها مجمله لاستدخالها الغاية من
اخراجها اخري وهو باطل لما بينا ان القيصير لا يوضع لها لفظ واحد
بل ان كانت الغاية منفصلة حسام يدخل والافى داخله لعدم اولوية البعض
المسألة الخامسة الباء في الفعل اللادم تفرده وفي المتعدى بحزبه
فعله تعالى واستحوارد سكم خلافا للحفيدة لنا ان يفرق بالضرورة من
قولنا مسعى المديل ومسعى المديل في الاول للاستيعاب والثاني للجزئية وهو
المطلوب واحسبوا ان قولنا كتب بالعلم لا تجزئ فيه وقول من حتى ان
هذا لا يعرفه اهل اللغة **جواب الاول** انه لا رزم بالنسبة الى القلم
والثاني انه شهادة على النفي فلا يسمع **المسألة السادسة** انما للحصر
لقول الاعشى اما العزة للماثور وقول الفريز وانما دافع عن احسانا

اما او مثلي ولا رآن للاثبات وما للنفى فحجبا عما هما في الثبوت المذكور والنفى
غيره ادلة سبيل الى غيره بالاجماع احسبوا بقوله اما المؤمنون
الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم وغيرهم مؤمنون ايضا بالاجماع والحوار
الباب انه للمبالغة والله اعلم
المسألة الاولى في نفيه الاستدلال بحطاب الله ورسوله
لا يجوز مخاطبة الله ايانا مما لا ينفذ خلافا للمشوية لنا ان التكلم بغير
المفيد هزيان وهو على الله محال احسبوا بوجوب احدهما ان كعبص
وكذا او ابل السور لا يفيد وكقوله كانه روس الشياطين وما نبيها ان
الوقف على قوله وما يعلم تاويله الا الله واجب ومتى كان ذلك كان الخطاب
بالمشابهة غير مفيد امّا الاول فلانه لو وجب على قوله والراسخون
في العلم كان قوله امثابه كل من عند ربنا عابدا الى كل المذكور ان حتى
الى الرب سبحانه وهو محال اما الثاني فظاهر **جواب الاول**
انها او ابل السور فكما مفيدا والثاني ان العرب كانت تقرب
بها المثل في الاستفاح والثالث انه سبحانه محصور لا يستحال
ذلك القول عليه **المسألة الثانية** لا يجوز ان يعنى الله
باللفظ خلاف الظاهر وزيانته خلافا للمرجية لنا ان اللفظ
بالنسبة الى غير الظاهر من غير يانته مامل والتكلم بالمهمال على الله محال

لا يقال انه غير مفيد افهما لكنه مفيد اجمالا لانه تخويفا
جوابه لو حوزنا ذلك لرفع الامار عن قول الله سبحانه وتعالى عن ذلك
المسلة الثالثة الدلائل العقلية لا يفيد اليقين لان دلائلها موقوفة
على طنون تسعة فكون مطنونه احد تلك كون هذه اللغة هي اللغة
التي بها الخطاب وذلك مطنون لا حتمال للغير ولو في كلمات
وثانيها ان الاعراب والتعريفات هذه هي المعمود في رمل الوجه
وذلك ايضا مطنون وثالثها عدم الاشتغال وهو ايضا
مطنون ورابعها عدم النقل وحاسها عدم المجاز وسادسها
عدم الاصمار وسابعها عدم التخصيص في الاعيان وهو التخصيص والار
وهو النسخ وباشها عدم التقديم والاحير وباسعها عدم المعارض
العقلي الذي لو كان لرجح لار القدر في العقل لصدت النقل بكذب
للقول واذا ثبت توقف الدلالة على هذه الطنون لم تكن مفيدة للقطع
الهم الا عند القرائن **المسلة الرابعة** في حقيته الاستدلال بالخطاب
انه اما ان يدل على الحكم بلفظه او بمعناه او بضم اليه غيره وبحجته به
والاول يحمل على المفهوم الشرعي ان كان والافعل المفهوم العربي ان كان
والافعل الحقيقة اللغوية والافعل المجاز وان حاطب الشارع طائفة
بلفظه حقيقته مختلفة بينهما وحب ان يحمل كل طائفة على حقيقتها واما

27
الماضي فهو الدلالة الالتزامية وقد ذكرناها واما الثالث والضميمه
اما نص واجماع او قياس او قرينة حال المتكلم والاول على وجهين
احدهما ان يدل احد النصين على احدي المقدمتين والثاني على الثانية
كقولنا تارك المأمورية عاص لقوله افصيت امري والعاصي يدخل
الدار لقوله يعالي ومن يعص الله ورسوله فان له بارهنا وثانيهما ان
يدل احد النصين على ثبوت الحكم لشيئين والماضي يدل على ثبوت بعض ذلك
الحكم لاحدهما مسعين بثبوت الباقي للماضي كدلالة الدالة على ان قل مدد
الوضع سنته اشهر واما الثاني فلما اذا دل نص على ارتكاحا ودل
الاجماع على ان كاله مثابته واما الثالث فطائفة الدال على كون
البربر بوبيا والقياس على ان الفاح مثابته واما الرابع فكما اذا كان
لفظ مردد من حكم شرعي وعقلي فطبقه الشرع فان الظاهر من حاله بيان
المشروعات دون العقليات **المسلة الخامسة** في ان ثبوت حكم المجاز
لا ينافي اراده الحقيقة خلافا للكرجي **لما** انه يمكن ثبوت ذلك الحكم
بدليل اخر وحينئذ يحب اعمال الحقيقة **حجته** ان ثبوت ذلك الحكم يستند
دليلا ولا دليل الا ذلك المجاز لعدم وجدان غيره **جوابه** لا نسلم
انه لا دليل غيره **الكلام في الاوامر والنواهي**
وهو مرتب على مقدمه وثلاثة اقسام اما المقدمة فيقسمها مسائل

المسلة الاولى لفظ الامر حقيقة في القول المخصوص
 بالانفاق وجعلها بعض الفقهاء حقيقة في الفعل ايضا وجعلها ابو الحسن
 مشتركة بين القول والشيء والصفة والشان والحق هو الاول **لنا**
 انها حقيقة في القول فلا تكون في غيرها دفعا للاشتراك **واجب** القائلون
 بكونها حقيقة في الفعل انما مطلقه على الفعل فتكون حقيقة اما الاول
 فلقوله سبحانه وما امر فرعون برشيده اي فعله وكذا قوله وما امرنا
 الا واحدا طمحا بالبصر واما الثاني فلان الاصل في الاطلاق الحقيقة
جوابه لا نسلم انه اطلق على الفعل والمراد من امر فرعون قوله
 لقوله واستغوا امر فرعون سلما ان المراد فعله لكن لا بخصوص كونه فعلا
 بل بعموم كونه شانا والى الله الماينة ليس المراد من الامر الفعل والالفاظ
 افعال الله واحدة والفاظ كلها شريعة طمحا بالبصر بل المراد الشان
 اي ان شانا انا متى اردنا شيئا كونه سريعا سلما لك قوله الاصل في
 الاطلاق الحقيقة يعارضه ان الاصل عدم الاشتراك **واجب** ابو الحسن
 باننا اذا قلنا هذا امر فان قرينه انه كذا فهم القول وان قرينه انه لا جله
 كان كذا فهم الشان وان جرد عن القران حصل التوقيف وهو علامة
 الحقيقة **جوابه** لا نسلم الموقف عند الجرد عن القران بل نعم
 القول المخصوص **المسلة الثانية** في حد الامر قال القاضي هو

القول المقتضي طاعه المأمور بفعل المأمور به وهذا حظ الوجهين
 أحدهما انه تعريف له بالمأمور والمأمور به وهما مشتقان من الامر
 لا يعرفان لانه فيكون دورا وثابتين ان الطاعه عندنا لا تعرف الا
 بانها موافقه الامر فتعريف الامر بما دور وفالتا المعترلة هو
 قول القائل لمن دونه افعل او ما يقوم مقامه وليس فيه خلل كثير
 وسيأتي بيانه والاوي ان يقال هو القول المطالب للفعل على سسل **استعلا**
المسلة الثالثة هذا الطلب متصور بالبداهة وهو غير
 الصيغ لا تجاده واختلاف العبارات وثباته وامكان التبديل فيها
 وهو ايضا غير الارادة خلافا للمعترلة **لنا** ان ايمان الحافر بما مور وليس
 بمراد يتغاير ان اما الله وانما لاجماع واما الثاني فلان ايمانه
 معلوم الا وجوده فيكون بحال الوجود فلا يكون مرادا بالانفاق وايضا
 فلان الكفر منه يداع مخلوق من الله دفعا للمزجيج من غير مرجح
 وللتسلسل وعنده يجب الكفر فلا يكون مرادا والا لزم ارادة الضدين
 وهو باطل بالانفاق وسيأتي الاعتراض في تكليف المحال مع الجواب
 وايضا فلان الرجل قد يصيح لعلامة بقوله اريد منك ولا امر لك به
 والمعاينة من الامير المهد عذره عده لسبب صرع عبده قد يامر به ولا
 يريد منه الا يتمار وايضا فلانه يجوز نسخ الامر قبل الامتثال على ما سيبا

وهنا لا يكون اراده الفعل حاصله **واحتجوا** بان صيغه انفل
وصفت للطلب والمعلوم من الطلب عند اهل الوضع هو الارادة لا غير
وايضا فلو لا الارادة في الامر لصح بالفعل الماضي كالخبر **وجواب**
الاول لا نسلم ان المعلوم لهم من الطلب هو الارادة بل هو مما ربا الضرور
عن غيره من احوال النفس **وعن** الباقي انه قياس بالاجماع **المسئلة**
الرابعة لا شك ان هذا الطلب يقتضي ترجيح وجود الفعل او
عدمه وذلك اما اصل الترجيح او المانع من التيقن وايضا فان هذا لفظا
لا يصل الترجيح ولفظا للترجيح المانع من التيقن وذلك اللفظ اما ان
يعتبر مطلقا او من لجه الغرب فمده ستة اشياء انت، الحيارية في اطلاق
لفظ الامر على واحد منها او كلها والاشبه انه للفظ لا للمعنى في اللغة
لوجوه **اولها** انه المتبادر الى الفهم حين يقال امر فلان فلا نادون
المعنى القايم بالقلب **وباسها** انه علق حكما على امره فاشار بما فهم منه الطلب
دون الكلام لم تحت **واحتج** الخصم بقوله سبحانه اذ اجال المناقضون الى
قوله تعالى والله يشهد ان المناقضين لكانون ولم يكونوا كادين في
الكلام اللساني فلا بد من كلام اخر يكونوا كادين فيه وهو النفساني
جوابه ان الشهاده هي الخبر عن الشيء مع العلم به والمناقضون لما لم
يكونوا عالمين برسالته كانوا كادين في الشهاده **فرع** اذ ثبت ان لفظ
لفظا

الامر للصيغه فهل هو مطلق الصيغه او القريبه الاول اظهر لان
العربي سمي صيغه الفارسي امرا واذ ان مطلق الصيغه فهل هو
مطلق الصيغه الداله على مطلق الترجيح او للدلالة على الترجيح المانع
الباقي اظهر **ب**انه يبين ان الامر للوجوب **المسئلة الخامسة**
صيغه الامر تدل على الطلب بمجرد الوضع وقال الجبايان لا بدعه
من الارادة **لنا** انها وصفت للطلب فتدل كسائر الالفاظ ولان
الارادة باطنه غير معلومه فلو شرطت دلالة الصيغه بها لما علم امرا
واحتج الخصم بانها كما ترد للامر وكذلك وردت للمتديد ولا
مميزه الارادة **جوابه** انها مجاز في المتديد بحمل على الحقيقة الا
عند صارف **المسئلة السادسة** رجم ابو هاشم ان ارادة
المامور تفيد صفة امرية وهو باطل لو حيز احداهما ان تلك الصفة
اما ان يقوم بمجموع حروف الصيغه وهو بحال عدم وجودها او بحل
واحد منها فان كل واحد منها امرا او بواحد منها والا لكان الامر
لا غير وثانيهما ان ارادة المامور عندكم مدلول للصيغه فلا تفيد
صفة كسائر المسميات **المسئلة السابعة** رجم المعزله
ان الطلب لما يكون امرا اذا كانت الصيغه صادرة من عال نحو ادون
منه واعتبر ابو الحسين الاستغلا ولم يعتبر اصحابنا شيئا منها **لنا**

قوله سبحانه عبادي عن فرعون انه قال لقومه ماذا امرون وكان
هو اعل من قومه وقال عمرو بن العاص لمعني امرتك امر اجازما
فعصيتي وكان من التوفيق قل نهائتم هذه الاستعجالان تدل
على عدم اعتبار العلو وايضا فلانه يقال امره برفق وذلك عدم
اعتبار الاستعجال **واحتمى** المعتزله بانه لا يصح ان يقال
امرنا الامير او نفسه ولو لا اعتبار العلو في الامر لصح ذلك **واجم**
ابو الحسين ان الطلب ان كان مع تصريح كان سؤالا وان كان عن
استعجال كان امرا وهذا يوصف بالحق عند عدم اليقظة واصحابنا
انكروا ذلك **المسئلة الثامنة** صيغه الامر ترد بمعنى
الخبر كقوله فاصنع ما سئت اي صنعت ما شئت وبالعرض كقوله
والوالدات يرضعن اولادهن وكذلك ترد بمعنى النهي لقوله عليه
السلام لا تنكح المراه المراه **القسم الاول** في المباحة اللطيفة
وفيه مسائل **السئلة الاولى** قال لا صوليوز صيغه الامر ترد
في خمسة عشر معنى **الاجاب** افتموا الصلوة **ب** الذب وكاتبوهم
وبقرت منه الناذب كل بما يليك **ح** الارشاد واستشهد واستشهد
من حالكم وهو لمنافع الدنيا والدين لثواب الآخرة **د** الاماحة كلوا
واشربوا **هـ** التهديد اعملوا ما تشيتم وتقرب منه الانذار قل سمعوا و

الاثنان كلوا مما رزقكم الله **ز** الاكرام ادخلوها **ح** التخيير
كونوا فرده **حاسين ط** التخيير فاقوا بسوءه من مثله **ي** الاهان ذواتك
انت العزيز الكريم **ج** ابيه عشرة النسوة اصبروا ولا تنصروا **د**
الناينة عشرة الدعا لله اعفري الثالث عشرة النبي لا اله الا الله
الطويل الا ليلى الرابع عشرة الاحكام بل القواما اسم ملقون الخامسة
عشرة الكور كن فكون واتقوا على انها ليست حقيقة في الكل بل محاذ
في البعض بسبب القران فمنهم من جعلها حقيقة في الاحكام الخمسة ومنهم
من جعلها حقيقة في الوجوب والندب والاماحة ومنهم من جعلها حقيقة في
اقل المراتب وهو الاماحة والحي انها ليست حقيقة في هذه المفهومات **لنا**
اما كما فرقت بين الماضي والمستقبل وان تعارضوا فكذلك نفرقت بين قولنا افعل
ولا تفعل وان شئت فافعل وان سئت لا تفعل في الاول امر والثاني هي والثالث
تخيير وان قام شيء منها مقام الاخر بالقرينة وهذا ان نقلت الصيغة اليها معناه عن
القران حملنا على ما قلنا فالوا لم لا يجوز ان يكون لهذا التخصيص حكم العرف
سلمنا لكنه معارض بما انما مطلقه في هذه المفهومات والاطلاق دليل
الحقيقة **جواب** الاول ان النفي خلاف الاصل والثاني ان الاشتراك
ايضا خلاف الاصل **المسئلة الثانية** الحق عندنا ان صيغة الفعل
لوجوب وهو مذهب جمهور المتكلمين والفقهاء والندب عندنا ان هاشم

جماعه وهم فرق بلته **أ** الذين قالوا انها للفرار المشترك من الوجوب الدرب
دون خصوصيتها بيليق عذوبها ولا البديهة لا بها فيد اصل الترجيح وعدم
العقاب معلوم بالاستحقاق وهو **الذنب** الذين قالوا انها مشتركة بين الوجوب
والذنب وهو قول المرتضى من الشيعة **ج** الذين قالوا انها حقيقة في أصلها
ولا يعرف ذلك وهو قول الغرالي **لنا** وجوب **اولها** قوله سبحانه لا يلبس ما
منعد ان لا يسجد اذ امرتك دمه على ترك السجود مع عدم العذر لان ذلك
ليس باستفهام لاستحالة ولو لم يكن الامر للوجوب لكان لا يلبس ان يقول
انك لم تلبسني السجود فيقيم الدم **فارقلت** لعل الامر في ملك اللغه للوجوب
فلم تكون كذلك في هذه اللغه **جوابه** ان الدم مرتب على ترك مقتضى الامر
من غير تخصيص فحان التخصيص خلا والظاهر **وبانها** قوله واذا قل لهم
اركعوا لا يركعون دهم على ترك الركوع ولو لم يكن للوجوب لما حسن ذلك لان قال
الدم على كذب الامر لا ترك مقتضاه كقوله ويل يومئذ للمكذبين سلما انه على
ترك الركوع لكنه قد رجب **جوابه** ان الدم ظاهر الترتيب على ترك المأمور
بم الكذب ان كان منهم كان لهم الدم بسبب الترك والويل بسبب الكذب لانه الكفار
مخاطبون بالفروع عندنا وان كان من غيرهم استحقها ولا الدم بالترك واولئك
الويل بالكذب **وبانها** ان يترك امر الله او رسوله مخالف لذلك الامر والمخالف
لذلك الامر يستحق العقاب فالدارك يستحق العقاب وهو الوجوب اما الاول

فلا مخالف الامر هو تارك مقتضاه لما ان الموافق هو الذي مقتضاه واما الثاني
فلقوله سبحانه فليحذر الذين كفروا عن امره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم
امر المخالفين بالحذر عن ترك العذاب وذلك استدعي فقام المقضي له **فان**
قيل لا نسلم ان الترك مخالف قوله الايتان يقتضي الامر موافقه فتكون تركه
مخالفه **قلنا** لا نسلم ان الايتان مقتضاه موافقه بل موافقه اما الايتان به
على الوجه الذي يقتضيه الامر او اعتقاد كون الامر حقا سلما دليلكم على ان
الترك مخالفه لكن يعارضه انه لو كان كذلك لكان ترك المندوب مخالفا وليس
ذلك سلما لم قلتم ان المخالف يستحق العقاب وقوله فليحذر الذين كفروا
عن امره قلنا لسر ذلك امر للمخالفين بالحذر عن المخالف فلو قلتم ان
ذلك سلما لكان لسر امر المخالفين بالحذر بل امر للمخالفين عن الامر سلما لكان
لم قلتم ان الامر بالحذر يقتضي وجوب الحذر وهل هو الا المسئلة **فارقلت** انه وان
لم يقتض الا انه حسن الحذر وذلك استدعي فقام المقضي **قلنا** لا نسلم استدعا
المقتضى بل حسن محذور الاحتمال وهو قائم لكون المسئلة احتماديه سلما ولكنه يقتضي
وجوب امر ما لتكثيره وعندنا يجب امر ما سلما وجوب امر ما اما من الله او رسوله
واما من طههما فلا **الجواب** قوله لم قلتم ان المخالفه هي ترك المأمور به **قلنا**
لما ان الموافقه هي فعله فان العداذا التي مقتضى فعل السيد يقال انه امثل امره
ووافقه وانه موافق فحان المخالفه هي الترك لعدم الوسطة **قوله**

الموافقة هي الايمان بمقتضى الامر على ذلك الوجه **قلنا** الايمان بالمقتضى
نفس الموافقة او جزؤها وعلى التقديرين فالمراد مخالفته لانه لا واسطه
وقوله ان اعتقاد حقيقته الامر هو الموافقة خطأ لان ذلك موافقه دليل الامر
لانفس الامر لان موافقه الشيء بتقرير مقتضاها **قوله** لو كان ذلك لكان نازل
المنذوب كما موراه وعندنا ليس كذلك **قوله** انه امر باجذار عن المخالفين
قلنا بل امر المخالفين بالحدز لوجوه **اولها** انه لو كان امر للمخالفين لتعلق
فعل الامر بهم بتعلق الفعل بالفاعل ولو كان امر باجذار عن المخالفين لتعلق
فعل الامر بهم بتعلق الفعل بالمفعول والاول اولى بانفاق النجاه **واما**
انه لو كان امر باجذار عن المخالفين لكان المأمور مجمولا وعلى ما قلناه يكون
معلوما فكان اول النقال المأمور هو المتسللون لو اذاني قوله الذين يتسللون
منكم لو اذانا نقول انهم مخالفون فلو امروا باجذار عن المخالفين لزمهم الحدز
من انفسهم وهو محال **وبالجملة** انه لو كان كما قالوا لكان امر المتسللين
لو اذانا كذا عن المخالفين وحينئذ يصير تقرير الآية فيجوز الذين يتسللون
منكم لو اذانا الذين مخالفون عن امره فيضيع قوله ان تصيبهم منه لار الحدز
ليس فعلا تنفذي الي مفعولين **قوله** لم قلتم ان الامر بالحدز يوجب ذلك
قلنا لانزعى الوجوب بل يقول انه يدل على نزول العذاب وقيام المقتضى
لما حسن ذلك ولا يلزم في حسنه **قوله** الآية امر للمخالفين عن الامر

هذا لو كان المنذوب
لا لافنا قلنا لا نشك في اننا نعلم

لا للمخالفين الامر قلنا كلمه عن اليعود والمجاوزه فصار التقدير فيجز
الذين مخالفون وكذا وزن امرهم **قوله** كذا عن مخالفه امرنا قلنا
بل عن مخالفه عن كل امر لوجوه اما اوله فلانه بحسن استنباط مخالف
واما ما نيا فلانه رتب الحدز على مخالفه الامر فمع لمكان العليه **قوله**
هو الكتاب امر الله او الرسول لا اجاب امرهما قلنا اذا ثبت الكتاب
احدهما ثبت اجاب الثاني لعدم العايل بالفرق ورابعها ان نازل المأمور
عاص وعل عاص يستحق العقاب فآرل المأمور يستحق العقاب وهو
الوجوب اما الاول فلقوله تعالى لا تعصوا الله وقوله لا تعصون
الله ما امرهم واما الثاني فلقوله ومن يعص الله ورسوله فان له
نار جهنم خالدين فيها **فان قيل** لا نسلم ان آرل المأمور عاص
ومر عليه وجهان احدهما ان النار لو كان عاصيا لكان سلبا للعصيان
فعلا للمأمور لو كان ذلك لزم التكرير في قوله لا يعصون الله ما
امرهم وبعصون ما يأمرون وما بينهما ان نازل المنذوب نازل المأمور وليس
بعاص بالاجماع سلمنا ان نازل المأمور عاص ولكنه بشرط كونه
امر وجوب لا على الاطلاق وقوله لا يعصون الله ما امرهم حكاية حال
فلعل ذلك الامر كان الوجوب سلمناه لكن لا نسلم ان العاصي يستحق العقاب
وقوله ومن يعص الله ورسوله فان له نار جهنم قلنا امراد منه

التي لا تعرفه الخلود **والجواب** قوله لو كان ترك المأمور معصية لم
التكريم في قوله لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون قلنا
لا نسلم بل المراد لا يعصون الله في الماضي ويفعلون ما يؤمرون في المستقبل
قوله المندوب مأمور مع إرادته ليس بعاص قلنا لا نسلم كونه
مأمورا سلمناه لكنه مجاز فلم قلتم المحافضة على عموم قوله ومن يعص الله
ورسوله ما خراج المندوبات عن الأمر ليس بأول المحافضة على صيغ
الأوامر بإدخالها فيها قلت بل ذلك أولى لأن جعلنا صيغة الأمر
للوجوب أمكن جعلها محازا في الذب لاستلزام الترجيح للمانع من التقيض
لأصل الترجيح وإن جعلناها لأصل الترجيح لم يكن جعلها محازا في الوجوب
لعدم استلزام أصل الترجيح للترجيح **المانع** من التقيض محاز الأول
أولى **قوله** لم قلتم إن نزل كل أمر عاص بل نزل الواجب فلما لا سبحانه
سمى المأمور عاصيا وذلك يدل على أن مسمى ترك المأمور عصيان **قوله**
لم قلتم إن العاصي يستحق العقاب قلنا لا يهيه قوله لأنها في حق الكفار لقوله
الخلود قلنا هي عامة والخلود هو الملك الطويل وخامسها ما نقل
عنه عليه السلام أنه دعا أبا سعيد الخدري في الصلوة فلم يحبه فقال
عليه السلام ما منعك أن تستجيب وقد سمعت قوله تعالى يا أيها الذين
آمَنُوا استجيبوا لله وللرسل إذا دعاكم منه على الاستجابة عند

ورود الأمر بها وذلك دليل كون الأمر للوجوب لا تعالى هذا خبر الواحد
فلا يجوز التمسك به في المسائل العلمية وأيضا فالنبي عليه السلام لم يدنه
بل أعلمه العزق من دعاياه ودعا غير **والجواب** أن هذه المسئلة وإن
لم تكن عليه إلا أنها وسيلة إليها فجاز ابتائها بخبر الواحد ولنا بينا أن
الدليل القليل لا يفيد القطع بل الظاهر وخبر الواحد كذلك فجاز ابتاعه
وعن الثاني أن الأمر لو لم يكن بالوجوب كان المانع من الإحابة موجودا
وهو الصلوة ولو كان كذلك لما حسن سؤال رسول الله عن المانع لظهوره
وسادسها أن صيغته أفعل إما أن تكون حقيقة للوجوب وحده أو
للذب وحده أو لهما أولا لهما والثاني باطل واللام يمكن للوجوب لا حقيقة
ولا مجازا أما حقيقة فلغاير المفهومين ولزوم الاشتراك وكونه خلاف
الأصل وأما مجازا فلأن الترجيح المانع من التقيض غير لازم لأصل
الترجيح فلا يمكن جعل صيغته فيه مجازا والثاني باطل لأنه لو دل
عليها فاما بالتواطؤ أو الاشتراك أو الأول باطل والأخرى حصوص
الوجوب عن كونه مدلولاً لما بيناه والثاني باطل لأنه خلاف الأصل وأما
الثالث فلأنه خلاف الإجماع فتعين الأول وهو المطلوب لا يقال
لو كان حقيقة في الوجوب لما كانت صادقة على المذوب لا حقيقة ولا
محازا لما منع عدم الصدق بطريق المجاز للزوم أصل الترجيح للترجيح

المانع من اليقين واحتمح من قال انها ليست للوجوب **اولها** ان كونها
 للوجوب اما ان يعلم عقلا او بالنقل المتواتر او الاحاد والاول اذ العقل
 لا يحال له في الثقلات والثاني باطل والا لكان كونه للوجوب ضروريا والثالث
 باطل لان المسئلة علمية فلا يجوز التمسك فيها بخبر الواحد الذي لا يفيد الا
 الظن وهذه حجة يتمسك بها المتوقف لا الجازم بمذهب والاثبات بقلوبه
وبانيها ان الله اللعنه قالوا لا فرق بين السؤال والامر الا في الرتبة والسؤال
 للمذنب للوجوب فكذلك الامر **وثالثها** ان صيغته افعل وردت في القرآن
 والاحاديث مره مقرونا بها الوجوب واخرى بها المذنب والاستشراك والمجاز
 خلافا لاصل فكون حقيقته في القدر المشترك وهو اصل الرخا زدون
 الخصوصين ثم عدم العقاب على الترتل معلوم بالاستصحاب فتعلم الرجوع لغير
 العقاب على الترتل وهو المذنب **وجواب** الاول انه يعلم انها للوجوب
 تركيب عقلي من معنيين ثقلتين مثل قولنا تارك المأورد عاصر وكل عاصر معاقب
 سلمنا انه يعلم ذلك بنقل الاحاد ولكن لا نسلم ان المسئلة علمية لما ساء انه
 لا علم في الثقلات بل هي بأسرها ظنون **وعن** الثاني ان السؤال ايضا اجاب
 من السائل وان كان الوجوب لا يتحقق **وعن** الثالث ان المجاز وان كان خلاف
 الدليل الا انه يصار اليه متى دلت الدلالة وقد دلت لما بيناه **المسئلة**
الثالثة الامر بالفعل المحرم نسخ للتحريم بالاجماع ويفيد الوجوب عندنا

القول

القول



ورع بعض اصحابنا انه يفيد الاباحه **لنا** ان الامر بالفعل موجب له
 والعارض لا يصلح معارضا فيثبت الوجوب اما الاول فلما مر واما الثاني
 فلا يجوز النقل من الحرمة الى الوجوب كما الى الاباحه وهو معلوم بالضرورة
 ايضا فلا ر الحابض والنفسا ما موزان بعد الطهارة بالصلوة وليس للاباحه
 بل للوجوب **الحج** الخصم بالايه والعرف اما الخانه بقوله تعالى واذا علم
 فاصطاد والبسر للوجوب لعدم وجوب الصيد واما العرف فهو للفسد
 اذا حرم مفعلا على عبده ثم قال له افعله فتمت الاباحه **وجواب** الاول
 المعارضه بقوله فاذا انسلخ الاشهر الحريم فافعلوا المشركين وهو للوجوب
 يكون الحماد فضا على الكفايه والثاني معارض ايضا ما مر والرد له
 المحسوس بالدهاب الى المكتب **تنبيه** العالمون بان الامر بعد التحريم للاباحه
 اختلفوا في الهى بعد الوجوب فهم من طرد الحكم ومنهم من فرق وقال له
 يفيد التحريم **المسئلة الرابعة** الامر المطلق لا يفيد التكرار
 بل لا يفيد الا ادخال الماهيه في الوجود وخالفنا فرق الاول في قوله انه
 يفيد التكرار الثانيه قالوا انه يفيد المره لفظا الثانيه توفقوا
 اما لا سترال للامر من المره والمراد اولان الحقيقه غير معلومه **لنا**
الاول انه ورد مع المره مره كما في الحج ومع المره مره كما في الصلاه
 والمشتراك والمجاز خلافا لاصل فحمل حقيقه في القدر المشترك وهو

ادخال الماهية في الوجود غير ان ذلك مستلزم المرة **وثانيها** انه لو افاد التكرار
لعم الاوقات لعدم ادلويته وقد دون ذلك وهو ما طرأ بالاجماع وبانه
تخلف ما لا يستطيع وبانه تكون الكاليف بعدة نسخا له مع انه ليس كذلك
وثالثها انه لو افاد التكرار لكان يقرب منه بغير او بغير المرة نقضا وليس
ذلك **واجب** العايلون بالتكرار وجوه **اولها** تمسك الصديق رضي
الله عنه على تكرير وجوب الزنا في حق اهل الردة بقوله سبحانه واتوا الزنا
من غير انكار احد من الصحابة **وثانيها** ان الامر يقتضي المنى وهو يفيد التكرار
فكذلك الامر **وثالثها** لو لم يفد التكرار لما جاز درود الاستسنا والشيخ عليه
لا استسنا المرة انقض وسميها بدها محالان **واجب** من جعله مشركا
بهما بوجهين احدهما حشر الاستفسار عن المرة والمرات وهو دليل الاشتراك
فما بينهما الاستعمال اذ ورد فيهما والاصل في الجرائم الحقيقه **والجواب**
عن الاول انه عليه السلام لعلة بين اقتضاه التكرار للصحة فدل ذلك ان
به الصديق وعنه الباقي ان الاتهام على الشيء ممكن ابدافا فقصاه المنى اما مباشرة
الشيء غير ممكن لبداهة لم يقتضها الامر وعنه الثالث انه متى ورد الشيخ بان ذلك
قرينه في اقتضاه التكرير وهو محتمل عندنا غير واجب ولا يقبل الاستسنا
عدم نقول انه للقور وقبله عند من يقول بالتراجيح فبايدته منع المخلف
عنه في بعض اوقات اخرى **والجواب** عن شبهة المشترين ان الاستفهام

انما يقتضيه

والاستعمال لا يرد على الحقيقة لما سباني وعلى ان التكرير قد يكون في اليوم
وفي الاسبوع والجمعة والسنة فلا يتغير **المسئلة الخامسة**
في ان الامر المعلق بشرط او الصفة هل يقتضي التكرار اما العايلون بان
المطلق يقتضي ذلك فقد استغوا على اقتضائه والمنكرين اختلفوا فمنهم
من اياه ومنهم من قال به والمختار انه لا يقتضيه لفظا وبغضيه قاسا مثال
الاول ان كان زنا فارجه والثاني السارق والسارقة فاقطعوا لنا
في القضا لفظا وجوه **اولها** هو ان قول السيد لعبد ان دخل السوق
فاسترا اللحم لا يقتضي التكرار **وثانيها** ان قوله ان دخلت الدار فانت طالق
لا تكرر فيه الطلاق بتكرار الدخول **وبالثالثها** ان العلي قد دل على ان
الجزا ما بشرط وهو اعم من العلق مرة او مرات فينت القدر المشترك
وهو محقق بالمرة فلا يقتضي المرات واما انه يدل على التكرار قاسا فلان
قوله ان زنا فارجه نزلت وجوب الرجوع على الزنا وهو يقتضي التعليل بدليل
حسن قولنا ادرم العلماء والرهاد واهل الكمال والفساق وفيه عكس ذلك
ولولا التعليل لما فتح لجواز الزنا ما بعلة اخري واهانه العلماء بعلة اخري
واذا فهم من الرتب التعليل تكرر الحكم بتكرار العلة لا يقال هذا منصوص
بقولنا ان دخل الدار فانت طالق فانه لا يتكرر الطلاق بالدخول ثم نقول
لا نسلم ان الرتب يفيد التعليل والبيح في قولنا اقله ان كان عالما ليس لا حل

عدم القضا

التعليل بل لتمام الثاني وهو العلم سلمنا استبعاد التعليل في هذه الصورة فلما
 ذكرنا كركم مطلقا سلمنا استبعاد التعليل لذكر كركم الحليم بتكرار العلة
وجواب الاول انه مهم لتعليل التطبيق بالرحول غير انه لم يصر عليه
 شرعا وعنه الثاني انه لو لافهم التعليل والامام في ذلك لجوز اهاثته
 سبب اخر راجح على اقتضا العلم الراجح وعنه الثالث انه لما فهم من
 الترتيب التعليل محض ما ثبت الترتيب بتسليم التعليل وعنه الرابع ان
 الحليم واجب التكرار سكر العلة بالاجماع **المسألة السادسة**
 الامر المطلق لا يدل على الفور وقال الحنفية يدل عليه وقال قوم انه يدل
 على التراخي ورعنوا واقفيه انه مشعر بل الفور والراجح والمختار
 عندنا انه يدل على طلب الفعل من غير استعارة بشي من هاتين الخصوصيتين
لما دحوه **اولها** انه يجمع الفور منه والراجح احرى والاستعمال المجاز
 خلاف الاصل فتكون حقيقته في القدر المشترك وهو طلب الفعل فلا يدل على
 الخصوصيتين ولا بالمجاز لعدم اللزوم **وثانيها** انه منظم ان فعل مرة او
 مرارا في الحال او في ثاني الحال ولو اقتضى احد القدين لكان ذكره تذكيرا وغيره
 بقضا **وبالثاني** ان امية اللغة قالوا لا فرق بين قولنا انعل ونفعل الا
 أمرية احدهما وخبرية الاخر ثم ان الجوز لا يستعار له شي من اوقات الاستقبال
 فكذا الامر والادوية الفرق المبني بالاجماع **والجواب** الثاني هو **اولها**

فانه لو قيل ان طلبك لذكر الرحول صراحا
 لم يصر عليه شرعا

قوله سبحانه لا يفسر ما منعك ان لا تستجدا اذا امرت ذمه على ترك السجود في
 الحال ولو لم يقتض الامر الفور لكان له عذر عدم الاجاب في الحال **وبانيها**
 ان الفور مسارعه الى المعفر فبحق قوله سارعوا الى المعفر من ذمكم وقال السجوا
 انه لو حذر تركه في الحال فاما مع بدل او بدونه والاول باطل لان البديل هو
 التام مقام المبدل مطلقا فلو كان هنالك بدل لسقط ذلك التخليف لا لتمام
 انه يقوم مقامه في ذلك الوقت فقط لانا نقول قد بينا ان الامر لا يقتضي الا
 المرة فاذا قام مقامه في ذلك الوقت فقد تأدى التكليف والمالي باطل
 لانه ينافي معنى الوجوب **ورابعها** انه لو جاز التأخير فاما مطلقا وهو في
 الوجوب او الى غاية معينة بمجمله وهو تكليف المحال او معلومه وهي
 وقت اخر عنه لحيف مولته فاما ان ينظر ذلك لا رغب اماره وهو خيال
 سوداوي لا عبرة به او عن اماره وهي علو السن او المرض الشديد
 من الناس من يموت فجاء دون نفعه هذه الاشارات فلا يكون ذلك واجبا
 في حقه فالواجب ليس بواجب **وخامسها** ان النهي يقتضي الفور فالمر
 كذلك لمصادته **والجواب** عن الاول انه حكاية حال فلعل ذلك
 للامر بان احبا لقرينه وعنه الثاني ان الموجب للاسراع ليس
 نفس الامر بل امر منفصل والثالث والرابع منقوصان كما اذا قال
 او حبت عليك ان تفعل كذا في اي وقت شئت فانه لا يجب الفور والحال جوابا

في الحال

مشارك وعن الحامس ان النهي انما يبعد الفور لكونه مفقدا للتكرار
والامر ليس كذلك على ما مناه **المسألة السابعة** الامر بالخبر
المعلقان على شئ ما عند من عند عدمه خلافا للقاضي واكر المعترلة
لنا وحيثما احدهما ان ذلك للشيء شرط الوجوب ولا وجوب مع عدم
الشرط اما انه شرطه فلا ان امه الخو سوا حله ان شرطه واما
انه وجوب بدون شرطه فلا ان شرط الشيء ما يفي الشيء باسفايه بالاجماع
فان قيل لا سلم ان ذلك شرط الواجب ونسبته اليه حرقا ان خوف
الاستراخا من اصطلاحهم لا من اللغة سلمناه لكن لا نسلم ان شرط الشيء
ما يفي باسفايه الشيء بل ما يدل عليه من قولهم اشراط الساعة علاماتها
سلمناه لكن انما يلزم استفاؤه اذا لم يكن هناك ما يقوم مقامه **جواب**
الاول ان ذلك الاصطلاح لغوي والامر القار وهو خلافا للبريل وعن
الثاني انه اجماع واشراط الساعة وان ذلك عليها لكنها سميت كذلك لتوقف
القيامه عليها وعن الثالث لو قام مقامه غيره لم يكن هو عينه شرطا
بل كان الشرط احدهما فعدم وجود احدهما لم يكن الشرط فائنا **واحتجوا**
بالاية والحكم اما الاية فقوله ولا تكرر هو افيانكم على البغاة ان اردن تخصنا
وحرمة الامر على البغاة غير مخصوصه بحاله اراده المحض وكذا قوله
واشكروا لله ان كنتم لياه تعبدون واحكم انه لو علو طلاق متوجهة على

انه

دحول الدار ثم بخروج **وجواب** الاول ان الظاهر يقتضي تخصيص
الحرمة بحاله اراده المحض ولا يلزم من انتفاء الحرمة عند عدم ارادة المحض
حصول الجوار بل يانه متفي بكل وقته لا متناهما وهما كذلك لان
اذا اردن البغاة امتنع اراهم على ذلك والتشائي ان ذلك المعلق
ممتنع الوقوع قبل الشرط حتى لو عادت اليه برجعه او نجا حردود
الرداد ومع ذلك المعلق **المسألة الثامنة** الامر المفيد بعدد
لا يدر على عدمه عن الرليد والناقص الحق ان الحكم المرتب على عدد ان يقل به
تعدى الى الرليد لوجود علته في الرليد وان اصف العدد به لا يجب تعديده
الى الرليد ولا الى الناقص لانهما كالقائه والمتخالفان في الحقيقة لا يجب
اتحادهما في الحكم وفي المسألة تفصيل لطيف من اراده فليراجع المحصول
واحتج المخالف بالسنة والاجماع اما السنة فقوله صلى الله عليه وسلم
في حق امارته بعد قوله سبحان الله ان ستغفروهم سبعين مرة فلو غفر الله لهم
والله لا يدرك على السبعين فالربادة منه على السبعين دليل العفو ان
واما الاجماع فهو ان كل يد جدد القذف بالثمانين بدل على انتفاء الرادة و
للاول اما لا توجب المخالفة في الحكم بل لا توجب التسليم في الحكم وعن الثاني
ان الربادة منفيه بالا صل **المسألة التاسعة** تعليق الامر
والخبر بالاسم لا يدل على انتفايه عن غيره وانتفاؤه خلاف الذي ذكره الدارق

الشأن

ثالثا وجهان احدهما لو دل تخصيص الحكم بالشيء على عدمه عن غير بطل
 القياس لان الفرع ان تناوله بغير الاصل فالحكم ثابت بالنقل القياس والـ
 فالتخصيص على حكم الاصل دليل انتفاءه عن الفرع فيبطل القياس لعدم
 النفع عليه والثاني لو كان ذلك لكان دل خبر كذا كقولنا السواد موجود
 لانه في غيره وكفى الا انه في الاله والرسول **واصح** الدفاق ما قال
 التخصيص يستدعي فايده ولا فايده الا التخصيص **وجوابه** منع المقدمات
 والثانية اشد منها **المسئلة العاشرة** تعليل الحكم باحدى صفتي الذات
 لا ينبغي تعليله بالآخرى وهو مذهب ابي حنيفة وبن سيرج والقاضي ابى بكر
 وامام الحرمين **وقال** الشافعي وابو الحسين الاشعري وجميع الفقهاء
 من انه ينبغي **لنا** دلائل **الاول** لو دل على انتفاء الحكم عند الصفة الاخرى
 لدل اما بالمطابقة وهو باطل لان انتفاء الحكم عن احدى الصفتين لنفس
 بثبوت عند الاخرى او بالانزاع وهو ايضا باطل لعدم استلزام البتة
 عند احدى الصفتين لانتفاء عند الاخرى والدليل الثاني هو ان الامر
 المفيد باحدى الصفتين قد يرد مع انتفاءه عند الاخرى وقد يرد مع حقيقته
 عند الاخرى كما في قوله ولا تملوا اولادكم خشية اطلاق والاستعمال المجاز
 خلاف الدليل فيجب جعله حقيقته في القدر المشمول وهو البتة عند الصفة
 المذكورة مع عدم الدلالة على الحال عند الصفة الاخرى **واصح** المخالف

اولها ان تخصيص الحكم باحدى الصفتين يدل عرفا على انتفاءه عند
 الاخرى فيكون في اللغة كذلك اما الاول فلان من قال الانسان الطويل
 لا يطير اعجب ذلك لكون القصير كذلك وهذا الاعجاب دليل انتفاء التخصيص
 بطيران القصير واما الثاني فلانه لو دل ذلك للزم النقل وهو خلاف الاصل
الثاني ان التخصيص يستدعي فايده وانتفاء الحكم عند الصفة الاخرى يصلح
 فايده فيحمل عليه كثيرا لقوله تعالى له صاحب الشرع **والثالث** ان
 التخصيص دليل على ان الوصف لما مر ويلزم من عليته عدم ذلك الحكم عند
 الصفة لا متناع تغيل الحكم الواحد بالنوع بالعلل المختلفة بالنوع
جواب ان الاعجاب ليس لكون التخصيص مشعرا بطيران القصير
 بل لان عدم طيران الطويل واضح مكنون التخصيص ايضا حال الوصف **جواب**
 الثاني ان التخصيص فويلد سوا انتفاء الحكم عند الصفة الاخرى لان الحكم عند
 الصفة الاخرى اما عبر واجبا لبيان فيترك بيانه اما لعدم عرفان الحكم اياه
 او لعرفان السامع اياه او لعدم حاجته السامع اليه او واجبا لبيان
 فيترك بيانه ايضا اما للدلالة البيان الاول عليه في قوله ولا نقل لها
 اف على تحريم الضرب او لانه يريد بيانه بنص خاص ليكون او كذا لا
 يحتمل التخصيص او لفوضه ذلك الى راي المحدث لئلا يثواب الاجتهاد
وجواب الثالث ان الحكم الواحد بالنوع جائز تعليله بالعلل المختلفة

فرعان احدهما القابلون بالمفهوم اعترفوا بان المفهوم ليس محله
 في له اكلع وفي حديث النجاشي اد الباعث على التحصيل فيه العاده
 لا في الحكم عند الصفه الاخرى الثاني ان تحصيل الحكم باحدى صفتي
 حسن في الحكم عند الثانيه عن ذلك الجنس وزعم بعض الفقهاء انه ينبغي عن الاجاب
 كلها **لنا** ان المفهوم يقتضي المنطوق فينبى ما يشبه المنطوق للمطوق
 اشنا حكم عند تلك الصفه لذلك الجنس فالمفهوم يفي عن ذلك الجنس **اخيرا**
 بان التحصيل دليل عليه الوصف فيلزم اتفاق الحكم مطلقا عند اتفاق ذلك
 الوصف **جوابه** ان التحصيل دليل عليه وصف ذلك الجنس لا مطلق الوصف
المسئله الحاشية عشرة في مقتضى الامر المتكرر المأمور بان
 احثقا تعدد اوجبه اداها اما مجتمعين ان امكن اجتماعهما كقوله
 صم صل او مفترقين ان امتنع اجتماعهما اما عقلا كالكون في مكانين
 او شرعا كالصلاه والصدقه وان تشابها فالمأمور اما ان يقبل الزيادة
 او لا يقبلها فان قبلها فان لم يغطف احدهما على الاخر تعدد الا عند منع
 ادا التعريف عنه عبد القاضى عبد الجبار وهو المختار خلافا لابي الحسين
 فانه قال بالوقف **لنا** ان الامر الثاني لو حمل على ما مور اخر لان تجزئ الحكم
 ولو حمل على الاول لكان باكيه الاول اولى وان اغطف فان لم يكر الثاني معرفا
 انقضى التكرير لا مشاع عطف الشيء على نفسه كقوله صل ركعتين وصل

تقيض

ركعتين وان كان معرفا لقوله صل ركعتين وصل الركعتين بعد ابي الحسين
 الوقف لان العطف يقتضي المغايرة ولام التعريف يقتضي الاتحاد فوجب
 التوقف وعندنا انه متكرر واللام لا تعارض العطف لاحتماله الحسن
 وان لم يكن المأمور قابلا للزيادة اما حسا لصوم يوم او شرعا لالاتفاق
 فالمران اما عامان او خاصان او احدهما عام والاخر خاص فان كانا
 عامين او خاصين كان الثاني عين الاول ويكون المراد منه التوكيد وان
 كان احدهما عاما والاخر خاصا فان لم يغطف احدهما على الاخر كان
 الثاني عين الاول مراد به التوكيد وان اغطف كقوله صم الايام
 كلها ويوم الجمعة فقال قوم ان العام لم يتناول الخاص والامتنع العطف
 ولقابل ان يقول ليس بترك ظاهر العموم رعايه للعطف او بترك العطف
 رعايه للعموم **القسم الثاني** في المسائل المعنوية والظرفية امور
 اربعة الاول في الوجوب والظرف في اقسامه واحكامه اما الاقسام
 فالواحد بحسب المأمور به ينقسم الى معين ومخير وبحسب وقته الى موع
 ومضيوق وبحسب المأمور اليه عين وكفايه **المسئله الاولى** قالت
 المعتزلة الامر بالاشياء على الخير يقتضي وجوب كل ما على الخير وقالت
 الفقهاء الواجب واحد لا يعينه ولا خلاف في المعنى بين الظاهرين لان المقوله
 عنت بذلك انه لا يجوز الاخلال بسلامتها ولا يجب الاثبات بكلمها والحجبه في

التعني الى المكلف وهو بعينه مراد الفقهاء بل هما مذهب ينسبه
اصحابنا الى المعتزلة والمعتزلة الى اصحابنا وهو لفظ الواجب واحد معني
عند الله غير معني عند الناس وهو باطل بانفاق الفريقين ومن عليه
ان التحريم والتعني لا يجتمعان والتحريم ثابت فيسفي التعيين واما قلنا انها
لا يجتمعان لان التحريم يستلزم جواز تولد حل واحد منهما والتعني يستلزم عدم
جواز تولد المعين وجواز تولد حل واحد مع عدم جواز تولد واحد متنافيان واما
قلنا ان التحريم ثابت لا نفقا والاجماع على ذلك في حصال الكفارة فان
يقول ان التحريم ينافي التعني لحوادث ان يعلم الله تعالى ان المكلف لا يختار
الا الواجب سلمناه لكن لا سلم ان التحريم ينافي التعني لحوادث ان يعلم الله
ما يختاره المكلف سلمناه لكن لا يجوز ان يكون سقوط الواجب المعين
عند اختيار غيره على طريق الرخصة **جواب** الاول اما بيننا الثاني
بين التحريم والتعني فانه دفع المطالبة **جواب** الثاني ان الوحور
محقق قبل اختيار المكلف بالاجماع فحل الوحور اما الحل على التحريم
وهو المطلوب او واحد لا بعينه وهو محال لعدم وجوده من حيث هو
لذلك او معني ولا اختيار للمكلف فلا يكون له مدخل في التعني
الثالث ان الا في محصله من الحصال الثلاث ان بالواجب وخارج
عن العمد بالاجماع والاي بغيرها تارة للواجب بالاجماع ولا

لا سلم

يكون ذلك اسقاطا للفرض باذاعينه واحتموا على التعني الواجب
اولها ان المكلف اذا اتى بالكل فاما ان سقط عنه الفرض بالكل
فيكون الحل واجبا على التعني وهو باطل او بكل واحد فمجمع على اثر واحد
عدم موثرات او بواحد غير معني ولا وجود له فلا يكون علة للامر
المعين او بواحد معني وهو المطلوب **وبينها** ان الواجب اما في الحل
او في كل واحد وذلك ينفي الواجب المخير او في واحد غير معني وهو محال
لعدم غير المعين واتساع الوجوب في المعدوم او في واحد معني وهو
المطلوب **وبالها** انه اذا اتى بالكل فنواب الفرض اما على الكل او حل
واحد وذلك يجعل الحل واجبا على التعني او على واحد غير معني وهو
باطل لان استحقا والثواب ان معني يستدعي موثرا معينا او على
واحد معني وهو المطلوب **واجب** الفقهاء على ان الواجب واحد
لا بعينه فان من اشترى صاعا من صبره استوجب صاعا غير معني **لذلك**
من طلق احدي نسائه طلق واحدة لا بعينها **جواب** الاول ان المكلف
يخرج عن العمد بكل واحد واجتماع الاسباب على اثر واحد في الشرائع
ليس ممنوعا لاسباب الشرعية علامات لاموجبات وعبر الثاني
ان الوحور في الكل على التحريم بمعنى انه بعد الاثبات بعلمها ملزمة الاثبات
بعلمها بل بمعنى انها كانت قبل الاثبات بما صادقا عليها انه لا يجوز

الاحلال بكلمها ولا الايتان نكلها والتعنى الى المكلف وعسر الثالث لله
سحق ثواب الواجب على التها ثوبها وعن الرابع انه سحق العقاب
على اقلها عقابا والحول بار صغيفاً لذلك يوجب تعين الواجب بل الصواب
انه سحق الثواب على فعل امور ليس له ترك كلمها ولا يجب عليه فعل كلمها
وكذلك يسحق العقاب على نكل امور ليس له ترك كلمها ولا يجب عليه فعل
كلمها **جواب** الفقهاء ان العاقد على صاع ساول عقده كل واحد من
صيعان الصبر لعدم اولوية بعضها بالساول لكن سبعين حقه في واحد
تعيينه وكذا الكلام في مسله الطلاق والعاق **فرع** الامر
بالاشياء فذكر على الترتيب وحرم الجمع تارة كحل المباح والمليه وباح
تارة كالوضوء والتميم وسحق الحصال في تارة الفطر وقد يكون على البدل
واكاله لاوي **المسلة الثانية** الفعل اما ان يريد على الوقت
والتكليف به لا يجوز الا اذا جردنا تكليف المحال او يكون للعرض منه وجوب
القضاء او مسارياله لصوم يوم ولا نزاع في جوازه او يفتض منه اختلفوا
فيه فمنهم من حووه ومنهم من اباه ومنهم من فرق فقال قوم من اصحابنا
الوجوب مخصوص بالوقت والاشان في اخر الوقت قضاء ومنهم من
خصص الوجوب باخر الوقت وقال الايتان به في اول الوقت تحيل منهم
وهم الحفيه وقال الكرجي الا في به في اول الوقت ان بقي على صفاً لتكليف

الى اخر الوقت كان فرضاً والا كان فعلاً والمجوزون اختلفوا في كميه
جواز الترك فقال المخترون يجوز تركه بشرط العزم على الايتان
وهو بدل عن الواجب وقال ابو الحسين يجوز تركه في اول الوقت من غير
استبداله بالعزم وهو الحق **سأ** ان الامر اذا تعلق بالوقت وجب وكان
في ذلك اما الوجوب بقضيه للامر واما كونه في ذلك فلا ينسبه الامر
الى آخر الوقت واحد فلا يختص الوجوب بجزء من ساع الترجيح فاما ان لا
يجب في ذلك وهو خلاف الاجماع ومقتضى الامر واما ان يجب في ذلك وهو
المطلوب قالت الحفيه لو وجب في اول الوقت لا مشع تركه ولا يمتنع تركه
فلا يجب له نقال ان ذلك ليس بترك بل هو تاخير او نقول انه ترك الى بدل
وهو العزم لا نأجب عن الاول بان ذلك ترك بالنسبه الى اول الوقت
وعسر الباقي ان العزم لا يكون بدلا عن الواجب لو جمين احدهما له لو
كان بدلا لسقط الواجب لان الامر لا يقتضي للفعل الامر فادان العزم
بدله فقد ادى الواجب فوجب سقوطه وثانيتها هو انه اذا عزم في
اول الوقت ففي المالى اما ان يجب العزم او لا يجب فان لم يجب فقد صار
الواجب متروكا مطلقا وهذا خلف وان وجب فهو محال لان البدل
متبع الاصل لكن الاصل واجب مره فالبديل كذلك **والجواب** ان
الواجب الموسع في التحقيق راجع الى الواجب المنجز لان الفعل واجب

الاداء في الوقت اما اوله او وسطه او اخره والمكلف مخير في ذلك
واليه التعيين وان دفع المحذور **فروع** الواجب الموسع قد يكون
وقته العمد اذا المندورات وقضا العوائت لا يجوز تركه مطلقا
والا لم يكن واجبا ولا الى غاية مجهوله والا كان تكليفا بالمحال بل الى
غايه معينه يغلب على الظن انه لا يفوت فاذا غلب على الظن انه
لو اخرقات بعلامه فرض او لم يرد وجب الاداء حينئذ **المسئله**
الثالثه امر المحل قد يكون له واحد وقد لا يكون والاول قد يكون
نقلا واحد بشرط الفعل الباقي تصلوه للجمعه وقد لا يكون كسائر الفرض
وامر المحل اذا لم يكن له واحد هو الفرض بالكفايه وذلك اذا كان الفرض
حاصلا لفعل الواحد كحراسه المسلمين بالجهاد والكليفه منوط
بالظن فان طرطايفه ان غيرها فعلته لم يجب عليها وان طئت انهم لم
تفعله وجب عليها وان طر كل طايفه ان غيرها لم يفعله وجب على
كل طايفه وان طر كل طايفه ان غيرها فعلته سقط عن كل طايفه
النظر الثاني في احكام الواجب **المسئله الاولى** ما لا يتم
الواجب الا به واجب ان كان الامر مطلقا والشرط مقدورا وقالت
الواقفيه مقدمه الواجب ان كانت سبيله وجبت وان كانت شرطا
لم يجب **لها** ان الفعل واجب في كل حال في شرطه اما وجوب الفعل

في كل حال فلا تطلق الامر وعدم احصائه بوقت وجود الشرط
واما انه اذا كان كذلك وجب تحصيل الشرط لانه لو لم يحصيه لان
التكليف بالمشروط مع عدم الشرط تكليفا بالمحال فان قيل
الامر وان كان مطلقا ولكن حصصه بوقت وجود الشرط غايته ان يقال
انه خلاف الظاهر **جوابه** ان التحصيل بوقت وجود الشرط خلاف
الظاهر لا قضايه الا كما في ذلك وقت ولكن احاب المقدمه ليس خلاف
الظاهر فان الامر لا يفتى احابها **تفسير** مقدمه الواجب قد يكون
كالطريق الى الواجب اما عقلا كضبط السلم لصعود السطح او شرعا
كالوضوء للصلاه وقد لا يكون وهي على وجهين احدهما ان يكون الواجب مستتبها
بغيره فيجب ذلك الغير من نسي صلاه من الحسرة فانها يجب والاني ان كان
الواجب لا يمل ان يفعل الامع فعل ذلك الغير يستتر شي من الركنه و
لسر الفقد **فروع** احدها اذا اشبهت المنكوحه بالاحنيه
حرمتا وقال قوم حرمت الاحنيه دون المنكوحه وهو خطأ لوجوب
الكف عنهما وهو معنى الحرمة وان كانت في الاحنيه لكونها احنيه
وفي المنكوحه للاستنباه **وثانيها** اذا قال الزوج حنيه احد اطراف
ولم يعين فحتمل ان كل وطئها لاهل الطلاق معين يستدعي محلا معينا للوئع
فيه واذا لا تعيين فلا وقوع الى وقت البيان فجلان بالاصل وتحمّل ان

نقال حرمتا عليه تعلبا للحرمة لا يقال انه سبحانه يعلم التي تعينها فتعين
لوقوع الطلاق عليها لا نأقول انه سبحانه يعلم الاسيا كما هي والتي
لم يعينها الزوج بعد لا يعلمها معينه والا كان جملا **وبالها** ان الزايد
على قدر ما ينطلق عليه الاسم من الواجب الغير المقدر كسمي الراس هل يوصف
بالوجوب انثبه ثوم وهو خطأ لانه لو كان واجبا لما جاز تركه
المسألة الثانية الامر باجدا للقيصين مني عن الآخر خلافان
للمعتزلة والراصفيا **لنا** ان عدم احدا للقيصين لا يرم لوجود الآخر
فاللفظ الال على وجود احدهما بالمطابقة يدل بالالتزام على عدم الآخر
وهو المراد من قولنا انه مني عن الآخر **احتجوا** بان الامر بالشئ قد يكون
عافلا عن نقيضه ولا مني مع الغفلة **جوابه** لا نسلم ان كتاب الشئ مع
العفلة عن الاحلال له ذيف والمسخ من التزل احد اجزا الوجوب بل موارد
الوجود به يجوز ان يكون معصولة وهي عندنا غير مهيبة بالذات سلمنا اعلان
العفلة عن النقص عند الامر بالاحر والتمها لانا في الهني كما ان الامر بالشئ
مطلقا امر بالائيم اله به وارتات العفلة قد تقع عنه **المسألة**
الثالثة الوجوب لا يتوقف على العقاب على التزل خلافا للعزالي **لنا**
انه لو وجب العقاب على تزل الواجب لما جاز العفو عن اصحاب الكبائر
لتركهم الواجب والجواز ما ب عندنا فالعقاب على ترك الواجب غير واجب

٥٢
احتج العزالي بان الوجوب لا يتحقق الا عند المنع من التزل والمنع
لا يتحقق الا بالعقاب على التزل **جوابه** ان المنع من التزل يتحقق
بجود الذم دون العقاب على التزل **المسألة الرابعة** الوجوب اذا
لسخ نفى الجواز خلافا للعزالي **لنا** ان الموجب للجواز سليما عن المعارض
موجود مثبت الجواز **اما** الموجب فهو الامر بالموجب للوجوب فانه
موجب للجواز ضرورة ان الجواز جر من الوجوب والمقتضي للحل مقتض
للجز واما السلامة عن المعارض فلان المعارض هو نسخ الوجوب لانه
غير ناف للجواز لجواز ارتفاع الوجوب بانفسا الحرج على التزل مع
يفاجوا اذا الفعل فان قيل حوارا الفعل جنس ولا كلوا عن فصل
الحرج على التزل او فضل عدم الحرج فاذا انسخ الحرج على التزل انسخ
الحوار **جوابه** انه سفي مع فضل عدم الحرج على التزل وفي المسألة
نحت دقيق **المسألة الخامسة** الواجب لا يجوز تركه خلافا للكعبي
والفقها **لنا** ان الواجب ما منع من تركه فلو ثبت حوارا التزل مع المنع
منه لا حتمت القيصان **واحتج** الكعبي بان فعل المباح تزل الحرام
وتزل الحرام واجب فالمباح واجب **جوابه** ان فعل المباح ليس تزل
الواجب لانه اخصر منه بل به يحصل تزل الواجب واما الفقها فانهم
ارحبوا الصوم على المريض والحائض والمسافر مع جواز التزل **واحتجوا**

على الوجوب بوجوه **احدها** انها ولا تشهدوا الشرف قبلهم الصوم
 لقوله سبحانه فمن شهد منكم الشهر فليصمه **وثانيها** انه يجب عليهم
 فيه الفضا وذلك دليل الوجوب السابق **وثالثها** ان القضا مقتدر
 بقدر الشهادة وهو دليل البرهانية كما في غرائه المتلفات **وجوابه**
 ان هذه الادلة نزلت ظاهرا على اجتماع الوجوب مع جواز التزل وما
 ذكرناه دل على امتناع الاحتجاج قطعا والظاهر لا يعارض
 القطع **فروع** اختلفوا في ان المندوب هل هو ما موربه ام لا والظاهر
 لفظي فانه ان اريد بالموربه راحح الفعل كيف كان فالمندوب ما موربه
 وان لم يرد الراحح المانع من التقيص فلا التباين المباح ليس من
 التكليف والاسناد ابو اسحق جعله من التكليف على معنى اما لفظا ن
 ما اعتقاد ابا حنيفة وهو تاويل باطل لان الاعتقاد واجب انما للظن
 في الفعل الثالث اختلفوا في حسن المباح وهو لفظي فانه ان
 اريد بالحسن ما نفى عنه الحرج فالمباح هو الاول اريد به ما يستحق فاعله
 المعظم فلا **الظن الثاني** من القسم الثاني من كتاب الاوامر
 والنواهي في الامور به وفيه مسائل **المسألة الاولى** يجوز التكليف
 بالمحال عندنا خلافا للمعتزلة **لنا** وحنان اولها انه تلف العار بالامان
 وهو منهم محال اما اللهم ظهروا به في الامام واما ان ذلك منهم محال فلو جوزه

٩٢
احدها انه سبحانه علم منهم انهم لا يؤمنون وحلا وعلوم الله
 تعالى محال **وثانيها** انه اخبر عنهم انهم لا يؤمنون والخلف في خبر
 تعالى محال **وثالثها** انه اراد منهم عدم الايمان وخلاف مراد الله تعالى
 محال فان قيل لا نسلم ان الايمان منهم محال قوله علم منهم انهم لا
 يؤمنون قلنا لا نسلم فان العلم لا يقدم المعلوم بل يتبعه واذ لم يقدم
 لم يوجب ولم يحل وان سلمت انه علم منهم عدم الايمان ولكن لما امتنع
 وظاهرا انه لا يمتنع لوجوه **اولها** ان الايمان في نفسه ممكن فلا يمتنع
 بالعلم محالا والا حان العلم موثرا في المعلوم وهو باطل لان العلم يتبع
 المعلوم والمابع لا يغير المتبوع **الثاني** هو ان العلم لو احال الاشياء
 وادجما لكات الاشياء باسرها اما واجبه او ممتنعه والواجب
 والممتنع غير مقدورين فلم يدرى الله تعالى **الثالث** لو جرت
 الاشياء بالعلم لحانت اعمالنا الاختيارية فالجرات التفسيرية للمجارات
 وهو باطل بالضرورة **الرابع** هو ان العلم لو اثر في وجود الاشياء
 وعدمها لحان نفس القدرة والارادة ادلا معنى للقدرة الا الصفة
 الموثرة وللارادة الا الصفة المخصصة لكن ذلك محال لا متناع قلب
 الحقائق وان سلمنا امتناع الايمان منهم لكن ذلك الامتناع ليس لارادة
 فلم يلزم من جواز التكليف به جواز التكليف بالمتنع لارادة وان سلمنا ذلك

لكن هذه النكته تقتضي ان يكون الخالف باسرها تكليفا بالمحال لان
 المكلف به اما معلوم الوقوع فيكون واجبا والواجب غير مقدور او
 معلوم الا وقوعه فيكون ممتنعا وهو غير مقدور ايضا لكن كون الخالف
 باسرها تكليفا بالمحال خلاف الاجماع وان سلمنا ان ما ذكرتم يدل
 على حواز التكليف بالمحال لكن عندنا ما يمنع منه من وجوه **اولها**
 قوله سبحانه لا يكلف الله نفسا الا وسعها اخبر عن عدم التكليف بالمحال
 وظلوا خبر الله بحال **وبانيها** ان تكليف العبي نقط المصاحف والصح
 استماع طين البقه شفاهه وهي على الله مستحله **والثاني**
 ان التكليف متصور والمحال غير متصور اما المقدمه الاولى فحليه واما
 الثانية فلا ان كل متصور متميز وكل متميز ثابت فكل متصور ثابت فليس
 بباب غير متصور لكن المحال غير ثابت فغير متصور ومن هذه الاسوله
 ادخل اعتراض على الوجوه الباقية **والجواب** قوله لم قلتم ان الايمان
 من الكافر محال قلنا لما بينا انه علم منهم عدم الايمان قوله العلم سبع
 المعلوم ولا تقدمه قلنا العلوم النابعة هي الانفعاليه والمقدمه
 هي الفعلية وعلوم الله باسرها فعلية لان العلم الانفعالي متمتع على
 الله كما بيناه في الطبع قوله لم يلزم من علمه عدم الايمان امتناعه
 قلنا انه لو وقع لصار ذلك العلم الاولي حملا الا وهو محال

٥٤
 لو حيز احدها استحاله اجمل على الله والثاني انقلاب ذلك العلم
 الماضي حملا الا وهو ايضا محال قوله في الوجه الاول الايمان
 ممكن في نفسه فلا يتغير العلم قلنا نحن ندعي التغير عنده لا به وقد
 بينا ذلك قوله في الوجه الثاني لو وجب العلم لا تنفذ قداريه
 الله تعالى قلنا لا نسلم بل انما يكون ذلك لو كان الموت هو العلم
 وعندنا ان العلم يوافق القدره الموافقه لادارته فالوجوب من اراده
 له من العلم فلا يلزم اسفا القادريه منه حصل الجواب عن الوجه الرابع
 قوله في الوجه الثالث لو وجب المعلوم لزم الجبر قلنا الجبر هو الحق
 على ما قررناه في الكلام قوله ما ذكرتم دل على وقوع التكليف بالمتنع
 لغيره لا لدلته قلنا بل دل على وقوع التكليف بالمتنع لدلته لان
 الايمان لما كان محالا من الكافر كان تكليفه مالا يمان تكليفا بالجمع
 من الضدين وهو متمنع لدلته قوله هذا يوجب كون الخالف باسرها
 تكليفا بالمحال وهو خلاف الاجماع قلنا الاجماع دليل ظني والنكته
 التي ذكرناها قطعية لا يحتمل المعارضه وهو الجواب عن النص قوله
 التكليف بالمحال سفاهه قلنا ان اردتم بالسفاهه مالا فأيده
 فلم قلتم ان ذلك محال على الله تعالى وان اردتم به شيئا اخر فاذكروه
 لنطرب في جوانه او امتناعه على الله قوله المحال غير متصور قلنا

لا نسلم ويدل على تصور أنه محكوم عليه بالاستحالة وهو دليل القصور
ولأن المحالات متميزات والتميز دليل التصور الوجه الثاني هو أن لا
لهب كلف بالآيمان والامان تصديق الله فيما أخبر ومن حمله ما أخبر
أنه لا يؤمن بالله فيكون مكلفا بتصدق الله في أن لا يصدق الله وهو كلف
بالجمع بين المتضادين **المسألة الثانية** الكفار مخاضون بفروع
الآيمان خلافا للمعتزلة وقال قوم أنهم مكلفون بالنواهي لا محال
الآنها عنها دون الأمر لعدم إمكانهم الآتيان بها وقابله
للخلاف يظهر في تضعيف العذاب **لنا** دليل **اولها**
الأمات الأمر بالعبادة نحو قوله ما يما الناس اعبدوا ربكم عامه
والكفر لا محال أن الله غير مانع كما حدث والحجاب فانما لا
مسعان من التكليف بالصلوة لا محال أن الله ما ثبت عموم التكليف
عملا بالعموم **والثاني** قوله فلا صدق ولا صلي والردب وتولي
دأما له على ذلك وهو دليل الوجوب **والثالث** قوله سبحانه ويدل
للمشركين الذين لا يؤمنون بالزكاة وهم بالآخره هم كافرون هددهم
على ذلك وهو دليل وجوب الزكاة **والرابع** أنهم مكلفون بالنواهي دليل
وجوب جسد الزكاة عليهم بالاجماع فيكونوا مكلفون بالأوامر بالقياس
والجامع أجزاها صريح التكليف لما كان المناسبه فالوا لا نسلم تكليفه

بالمناهي وأما وجوب الحد فذلك لا لزامه احكامنا لا لحرمة الزنا في
حقه تسليمناه لكن الفرق أن الآنها من المهميات مع الكفر متميز وامثال
الا وأمر غير ممكن وجواب **الاول** أنه لو لا حرمة الزنا في حقه
والأما حد في شرعنا لا نأخذ احدا على الفعل المباح وجواب
الثاني أن الآنها أن اريد به صورة البرك فقط فالتسالم مراد به صورة
المعل ممكن وان اريد به البرك امثاله لقول الشرع فلا هيامتنعان
واحتمل المعتزلة بأن الصلوة لو وجبت فاما أن يجب حاله الكفر وهو
محال إلى مساعا اديها حينئذ او حاله الاسلام وهو باطل بالاجماع
وجوابه أنه ليس الظلم في ذلك بل في تضعيف التعذيب **المسألة**
الثالثة أن ما موربه يقتضي الاجراي سقوط الامر خلافا لابي
هاشم **لنا** لو بقي الامر بعد الاثر ما موربه فاما أن يتعلق بذلك
الماتية او غيره والا ولا باطل والا كان تكليفا مستحيل الحاصل
والماتية باطل والا لما كان الماتية به اولا كل المامور به قد كان الفرض
ذلك وهذا حلف واجتج ابو هاشم بأن النهي لا يقتضي الفساد
فالامر لا يقتضي الاجرا وجوابه الفرق لأن النهي هو المنع ولا
مسعان أن يكون الفعل ممنوعا مع كونه سببا لحكم آخر اما الامر فهو
اقتضا الفعل فاذا ادي مره فقد انتهى الاقتضا **المسألة الرابعة**

الاختلال بالماوربه هل يوجب الفضا ام لا لها صورتان احدها
الامر الموقت كقوله صم يوم الخميس الحق انه ان فات فالامر الاول
لا يوجب الفضا لانه متخصص لا يتصا بصوم يوم الخميس لغيره فلا
يوجب غيره ودليل اختصاص اقتضائه بصوم يوم الخميس انه لو لم
يكن كذلك لم يكن الامر موقفا **الصورة الثانية** ان يكون الامر مطلقا
لقوله صم النافون للفوز قالوا انه لا يقطع الامر ما لم يات بالماور
به والمسور له منهم من قال انه ان فات في الزمان الاول وجب الفعل
في الزمان الثاني والثالث فضيه الامر الاول وهو قول ابي بكر الرازي
ومنهم من اباه **واحتجوا** عليه بان الامر اذا انقضى للفوز بان
قوله صم كقوله صم اليوم ثم ان الثاني لا ينقض الفضا فكذلك الاول
واحتج ابو بكر بان الامر له مقتضيان احدهما وجوب الفعل والثاني كون
ذلك الوجوب على الفوز فاذا بطلت الفورية بالماخير نفى الوجوب
اذ لا يلزم من ايقاع مقتضى الامر انفا الاخر كما في العام المتخصص
المسألة الخامسة الامر بالعلي لا يكون امرا بشي من جنائنه فان
كالعلي هو نفس الحري ولا يلزم له فلا سنا وله صيغه الامر بالمطابقة
والضم والالتزام فلا يكون امر به **النظر الثالث** في المامورين
المسألة الاولى يجوز تقديم الامر على المامور مطلقا عند اختلاف

51
لساير الفرق **لنا** انا ما مورون يا من الرسول مع ان لم تكن موجودين
اذ ذاك فان قيل لا نسلم انا ما مورون يا من الرسول بل الرسول
اخبر ان كل من سيوجد منا فان الله يا ميره مكراسلما انا ما مورون
يا ميره لكن سمع امره قوم فبلغ اليه اسفل طبقه عن طبقه اما امر
الله في الازل مع انه لسر هناك سامع مبلغ سفه وعبث سلما دلم
لكه معارض دليل اخر وهو ان التكليف بالامر والهي مع انه هناك
ما مورون **والجواب** قوله امر الرسول اخبار عن امر الله
تعالى قلنا وكذلك امر الله اخبار عن نزول العقاب على ترال الفعل
ولم يمتنع اخبار الرسول مع عدمنا فذلك اخبار الله تعالى الى
ان هذا مشكل لان امر الله لو كان اخبارا الصريح فيه المصدق والتكريب
ولا يمتنع العفو ولا الحلف في خبره محال ولانه اما ان يحبر في الازل
نفسه وهو عبث او غيره ولا غير لصعوبه هذه الاشكالات ذهب
عبد الله بن سعيد منا الى ان الكلام قديم والخبرية والامرية والهيبة
عوارض حادثه ولما لم يقول لسر الكلام الا هذه فاذا كانت حادثه
فالكلام حادث ولعبد الله ان يجعل الكلام العذر المشترك
وعلى ان قاعده السفه والعبث قد ابطلتها في تحسين الفعل وتبيحه
المسألة الثانية لا يجوز تكليف العاقل ووجهه ان الايتان

ما لفعل امثاله للامر بعينه العلم فلو وقع التكليف قبل العلم كان ذلك
تخلفا لما لم يكن قبل العلم ان لا يتبين بالفعل بعينه العلم بل قد يصدر
الفعل عن الغافل مرة ومرة فلم لا يجوز ان يكون الماري سبحانه علم لل
وكلفه به ولا يكون ذلك تخلفا لما لم يكن سلفا له لكنه منقوض بامر من احدهما
التكليف بمعرفة الله فاما ان يكون حال حصولها وهو تكليف بحصول
الحاصل او الجمع بين المثلين او حال عدمهما فلا يكون الامر معلوما
وهو تكليف حال العقله الثاني ان وجوب معرفته الله ليس
بدهي بل هو نظري فاما ان يجب بعد النظر وهو تكليف بحصول ^{صل}
او الجمع بين المثلين او قلته وهو تكليف العاقل وجواب الاول
انا لا ادعي توقف الفعل على العلم به بل الفعل ما يتبين به لعرض الامثال
موقوف على العلم وهو ضروري وجواب الثاني ان تلك الصورة
استثنى وجواب الثالث ان الماس من قال ان وجوب معرفته الله
لغالي بدهي وهو ضعيف بل الاول ان يكون تلك الصورة ايضا
استثنى **المسئلة الثالثة** المامور يجب ان يقصد باداء المامور
به امثال الامر لقوله صلى الله عليه وسلم اما الاعمال بالنيات
واستثنى عنه صور بان احدهما النظر المعرف لوجوب المعرفة
لا يجب فيه ذلك القصد لما خسر معرفته وجوبه عنه والثاني

57
النقد الى الطاعة لا يشترط فيه قصد اخر لا متاع التسلسل
المسئلة الرابعة المامور على الفعل هل يجوز ان يجب عليه الفعل
او التزل المذكور فيه ان الاكراه ان انتهى الى حد الاجاف للفعل واجب
الصدور عنه فلا تكليف به والا جاز ولما قيل ان يقول وجوب الصدور
او امتناعه لا ينافي في جواز التكليف به لان الفعل ان توقف على ^{عليه} الدرا
استدراكه الى اعيان اعيان لست من التكليف بحصولها الفعل
لا محاله فالتكليف ان كان به فهو تكليف بواجب الصدور او بضده
فيكون تكليفه بالمتنع وان لم يتوقف بل كلف القدره فيه مع استنوا
نسبتها الى الضدين كان وجود احدهما انفا قبالا اختياريا واذا صح
التكليف به مع عدم الاختيار فلم لا يجوز ان يكون الفعل المكره عليه
لذلك **المسئلة الخامسة** المامور عند مباشرته للمامور به مامور
وقالت المعتزلة انه مامور قبل ذلك **لنا** لو لم يكن مامورا عند الملايسه
لم يكن مامورا مطلقا لانه لو كان مامورا قبل مباشرته فالفعل حينئذ اما
ممكنا او لا فان كان ممكنا فلفرض وقوعه فيكون مامورا حال الملايسه
وان لم يكن ممكنا كان التكليف به تخلفا لما لم يكن وهو باطل عندهم
فان قيل انه مامور قبل الملايسه والفعل ممنع حينئذ قوله
ان ذلك تكليف بالمحال ممنوع لانه حينئذ مامور بالايقاع لا حينئذ

بل في الرمان الباني جوابه ان لا يقع اما نفس الفعل فلم
من امتناع الفعل امتناع الابقاع فيكون التكليف حبيدا لا يقع
المحال وان كان غيره عاد القسم في امتناعه فيكون التكليف به
تكليفا ما امتنع او امكانه مفروض وقوعه فيكون ذلك التكليف
حاله المباشرة وهو المطلوب **احج** المنكرون بان المامور به مقدور
والفعل عند المباشرة غير مقدور لكونه واجب الصدور فلا يكون مأمورا
به جوابه ان الفعل حال قدره والراعية مأمور به مع كونه
واجب الصدور **المسئلة السادسة** المامور به متى كان موقفا
على شرط يعلم الامر عنه ففي حوز التكليف به رايان فالد المعترلة
انه لا يجوز وجوزه العاضى ابو بكر والعزالي احتج المعترلة
بان الامر اذا كان عالما بعدم الشرط كان مكلفا بالمشروط مكلفا بالمحال
وهو باطل بما مر **احج** المحوزون بان الامر بالشئ قد يكون لمصلحة في
المامور وقد يكون لمصلحة في نفس الامر بخلافه فلا يلزم من عدم
حصول مصلحة من المامور به عدم جواز الامر لحوار حصول مصلحة من
نفس الامر **القسم الثالث** في النواهي **المسئلة الاولى** النهي
يقضي الحريم والمنداهب هناهي التي ذكرناها في الامور للوجوب **ثنا**
قوله سبحانه وما نهانا عنه فانهوا امر بالانها عن المهمات والامر

51
للووجوب فجب الانها وهو المراد من الحريم **المسئلة الثانية**
المشهور ان النهي يقتضي التكرار ومنهم من لناه وهو الحق **ثنا** وجمان
احدهما ان النهي قد يكون للتكرار كقوله ولا تقربوا الرنا وقد لا يكون
للتكرار لقول الطبيب لا تصد العليل اي في هذا الاسبوع ولا تشر
والمخالف الدليل فجب جعله حقيقة في القدر المشترط وهو الانها
فقط والباني انه لو قال لا تفعل دايما او وقالم يكن الا وتكريرا
ولا الباني بقضا وهو دليل عدم افاده التكرار واحتج الخصم
بوجوب احدهما ان النهي يفيد ابقاء الماهية على عدم ولا نقاها على عدم
الا بالامتناع عن ادخال دل واحد من افرادها في الوجود وهو التكرار
فتبين ان قولنا لا تضرب يقتضي لقولنا اصرب بالعرف ولا يمام
قولنا اصرب في قولنا لا تضرب مع حرف النهي متساقان لكن الامر للثبوت
منه فيعلم ان يكون النهي للعدم الدائم لان يقضي المطلقة الدائمة **جواب**
الاول ان ابقاء الماهية على عدم قدر مشرط بين الانقاسه ومرات
فلا يكون الدال على المشرط دالا على الممرات وجواب الباني
لان سلم الساقص للحققي ولا اعتبار بقول اهل العرف **ثنية** ان
النهي يفيد التكرار افاد العور والافلا **المسئلة الثالثة** الفعل
الواحد بالشخص لا يجوز ان يكون مأمورا به ومنهيا عنه خلاف اللغتها

لنا ان المأمورية مرفوعة علة الحرج لوجوبه والمنهي عنه شئ فيه
الحرج لحرمة فعله اجمع الامر والهي لاجتماع البقيتان فان قيل
لم لا يجوز ان يكون الفعل الواحد له حتمتان بوجبا احدها وتحرما الاخرى
كالصلوة في ارض معصوبة فلا يتخذ حتمتا الوجوب والتحرم مدل على
جوابه ان الموداه في ارض معصوبة صلاة والصلوة مأمور بها لقوله
تعالى اقموا وجوب الاول ان الحميمين ان يلا مئسا كان وجوب احدها
وحرما للآخرى لان ما لا يبادى الواجب الابه فهو واجب ويعود
الحال وان يفا ككلام من ذلك ما خرفه لكونها حسد بغل احدها
متعلق الامر والباقي متعلق النهي وجواب المعارضة ان النص
بعد سلامه دلالة على وجوب تلك الصلاة محصنة لانه ظاهر
الادلة وما ذكرناه دلالة فاطمة واعلم اننا ان جوزنا كيف الحال
امكن ان يكون الفعل الواحد مأمورا به ومنهيا عنه كما يعتقد الفقهاء
والا فلا **ينبغي** الصلوة في الدار المعصوبة وان لم يكن مأمورا بها
الان سقط الفرص عندها لاجتماع السلف على عدم وجوب
نصا الصلوات المودات في الدور المعصوبة على ما تعتقه القاضي
ابوبكر رحمه الله **المسألة الرابعة** الهى يدل على الفساد
مطلقا وقال الحرون لا يدل مطلقا وقال ابو الحسن يدل على الفساد

في العبادات دون المعاملات وهو المختار لنا في العبادات
انه بعد الايمان بالمنهي عنه لم يأت بالواجب فلا حرج عن العمد
اما الاول فلانه ان بالمنهي فقط وذلك لا يكون واجبا لما مر واما
الثاني فلان تارك الامر عاص والعاصي يستحق العقاب على ما قرناه
في ان الامر للوجوب فان قيل لم لا يجوز ان يكون الايمان بالمنهي عنه
سببا للخروج عن العمد كالصلوة في التوث المعصوب سلمنا ذلك
لكنه معارض بوجوب احدهما لودل على الفساد لدل اما بلفظه وهو
باطل لان مفهوم النهي الرخص ومفهوم الفساد عدم الاجزاء
واحدهما غير الاخر او بمعناه وهو باطل لعدم لزوم الفساد
للمنهي كالصلاة في الاوقات المكروهة فانها منهية صحيحة الثاني
لودل على الفساد لثابت المهميات كلها فاسدة وليس كذلك وجواب
الاول انه اذا لم يأت بالمأمورية بقى الطلب ولا ينقطع الا
بإدائها مأمورية للدليل المذكور وجواب المعارضة الاولى
انه يدل عليه بمعناه لما ان الايمان بالمنهي عنه فقط يستلزم ترك
الواجب وهو يستلزم العقاب على ما مر وجواب المعارضة
الثانية ان الفساد حيث لم يشك فذلك لان النهي غير عايد الى الفعل
مدل الى ما جاوره واما في المعاملات فلان المعنى من فساد البيع عدم

افادته الملك والهي لا يدل عليه لفظه ولا بمعناه اما باللفظ
فظاهر واما بالمعنى فلا ان الهي لا يستلزم عدم افاده الملك
في البيع وقف الذبايح قبل يشترط ذلك بالهي في العبادات
فانه يقتضي الفساد مع عدم الدلالة باللفظ او المعنى ثم نقول
لا نسلم انه لا يدل عليه بمعناه وظاهرا انه يدل عليه لان الهي
عنه معصيه والملك نعمة والمعصيه تستلزم عدم النعمة سلبا
دليلكم لكنه معارض بالنقض والاجماع والمعقول اما النضر فقوله
صلي الله عليه وسلم من ادخل في ديننا ما ليس منه فهو رد والهي
عنه ليس من ديننا فكان رد او اما الاجماع فلا ان الصحابة
استدلوا على فساد الربا ونحوه بالمنع بالهي واما المعقول فهو
ان الهي عنه خالص المفسده او راجحها او مساويها في الحكم
فساد دينا للمفسده كالحصد او الراحة او المساوية
او للعبث القبيح فاسا على المناهي المقتضية للفساد جواب
الاول لنا ان الهي يدل على الفساد في العبادات من طريق المعنى
واما حديث المعصيه والنعمة فهو مذكور في الخلاف سؤالا
وجوابا وجواب النضر ان فعل الهي عنه ليس
من الدين واما افادته الحكم فلا نسلم انها ليست من الدين وجواب

7
الاجماع ان الصحابة رحمهم الله لم يستدلوا على فساد الربا
بمجرد الهي والاحكام الماهي ما سرها ذلك قوله
الهي يدل على المفسده قلنا استمال الفعل على المفسده لا يفي بكونه
مفسدا الحكم اخر **المسلة الخامسة** الذين قالوا الهي لا يدل
على الفساد منهم من جعله دليلا على الصحة كالحفيه وهو ضعيف
لانه نهي عن بيع المضامين والملاقي مع عدم صحته ذلك البيع
اجابوا ان الهي عن الشيء يستدعي صحته والا كان نقولنا لا يفي
لا يتصور للدين لا تطر ولا خفاء بجهه جوابه المقص
بيع المضامين والملاقي وايضا فلم يجوز حمل الهي على نهي الصحة
السابقة كقول المودل لو بيله لا بيع فانه عزله **المسلة**
السادسة سئل الهي عندنا فعل ضد الهي عنه وعندنا
هاشم متعلق الهي بعدم الاصل لنا ان الهي تخفيف وما به
المكلف يجب ان يكون مقدورا والعدم الاصل غير مقدور لكونه
عدها ولكونه مستمرا فاذا متعلق الهي بفعل ضد الهي عنه
واضح ان هاشم بان من دعاه الراعي الى الرنا فلم يفعله اسوجب
المدح من العقاب وان لم يخطبها لهم انه فعل ضد الرنا وايضا
فلا ان الرنا هو مقدور له فذلك ترك الرنا مقدور فصل متعلق

التخفيف وجواب الأول انه انما يستوجب المخرج على
 ما يصدر منه والعدم السابق ليس منه فلا يستوجب المخرج
 وعن الباقي ان مفهوم الترك ان كان هو ذلك العدم وليس الي
 المخرج ذلك لم يصلح متعلق اللفظ وان كان امرا ايداعا على العدم فهو
 ما قلناه **المسألة السابعة** الهى عن الاشياء اما على الجمع
 لقوله لا تفعل هذا ولا ذاك او عن الجمع كقوله لا تجمع من هذا
 وذلك او على البدل كقوله لا تفعل اما هذا واما ذلك او عن البدل
 لقوله لا تدل هذا ذلك ثم ان كل واحد من هذه الاقسام ان امكن صح
 الهى عنه والا فحول الى الهى عنه سنى على حوله الطيف بالمحال **الكلام**
في العموم والخصوص وهو مرتب على اربعة اقسام **المسألة الأولى**
 العموم وهو شطران الاول في اللفاظ العموم **المسألة**
الاولى العام هو اللفظة المشغرة لجزء يصلح له بحسب وضع
 واحد واحترنا بالاستعراق عن احاد النكرات وتثنياتها
 وجمعها فاما نزل على انواعها على سبيل البدل وقولنا بحسب وضع
 واحد احترنا به عن اللفظة المستتره فانها لعمومها لا يجب ان
 سناول جملة مفهومها **المسألة الثانية** العام عمومها اما ان
 يكون لغه او عرفا او عقلا اما العام لغه فاما ان يدل على الكل

الصالح له جمعا او على البدل والردال جمعا اما بنفسه او بما يقرب
 به والردال بنفسه ثلثة اقسام احدها الدال على الكل كقوله
 عالمين ولا تلفظ اي في المحاراه والاستفهام وبما ينبت الدال
 على العالمين خاصة كلفظ من في المحاراه والاستفهام وثالثها
 الدال على غير العالمين خاصة وهو قسمان فانه اما ان ينناول غير
 غير العالمين كلفظه ما وقيل انه متناول للعالمين ايضا لقوله ولا
 انتم عابدون ما عبدوا وتنناول بعض غير العالمين كمن ومتى في المكان
 والزمان والعام مما يعترضه اما في الثوب فجميع مع لحم الجنس
 او بالاضافه واما في النقي النكره في سياق والعام عرفا لقوله
 حرمت عليكم امهاتكم فانه يعنى تحريم جملة انواع الاستمتاع والعام
 عقلا اما ذكر الحكم مع العلة فانما توجب التكرار او ذكر الحكم عقب
 السؤال نحو ما قد سئل عليه السلام عن افطر فقال عليه الكفاره
 فانه يوجب الكفاره على من افطر وكذا لعل الخطاب عندهم يقول
 به **المسألة الثالثة** ان لكل شئ ماهيه بما هو هو
 مغايره لغيره لعل ما عداها لا زما كان او مفارقا فلا تسابيه من حيث
 هي انسابيه لا واحده ولا لا واحده وان كانت لا تخلو من احد
 فاللفظ الدال على الماهيه من حيث هي هو المطلق والدال عليها مع

اللفظ

وحدته معينه هو المعرفة ومع وحدته غير معينه هو النكرة ومع
وحدات معدوده اسم العدد ومع كل جزئياتها هو العام ⑤
المسئله الرابعه ② ان من وما وان ومتى وكل وجميع للعموم
هذا هو مذهب المعتزله والعقيداء انكرت الواقفه ذلك **ل**
ان هذه الصيغ اما للعموم او الخصوص او لها اولاد الكليات اطل
ما عدا الاول اما انها ليست للخصوص فلانه لو كانت كذلك لما صحت
العام جوليا عن السؤال بها لوجوب مطابقه الجواب للسؤال ③
وصلوحه جوليا عن السؤال ظاهرا واما انها ليست لهما فلانه لو
كان كذلك لما صح الجواب لا بعد الاستفهام عن العموم وجملة مراتب
الخصوص ليلوح السؤال عنه فيجاب عنه وقد صح الجواب دونه لتعدد
الاستفهامات ولان عاداه اللسان يدل على ذلك فليست مشتركه
واما انها ليست للعموم ولا للخصوص فلانه خلاف الاجماع فان
قل لم قلتم انها ليست للخصوص قولكم لو كانت كذلك لما صح
العموم جوليا ممنوع لجواز ان يعترض بها قرينه نعمها فيصيح العموم
جوليا ولن سلما عدم القرينه لكونها لا تصلح للعموم جوليا حينئذ
ظاهرا لا سيما له على المسؤل عنه مع زياده ولن سلما انها ليست
لكل قلتم انها ليست مشتركه **ق**ول لو كانت كذلك لما صح

75
الجواب عنها لا بعد الاستفهام عن العموم ومرتبات الخصوص
قلت لا نسلم لجواز ان يعترض بها ما يعين على المطلوب سلما
لكل لم قلتم انه يصح الجواب دون الاستفهامات وظاهرا لا
يصح فانه اذا قل من عندك وجب ان يقول تسل عن الرجال او ^{النساء}
او عن الرجال العموم او الا نراك ووجوب ترل بعض الاستفهامات ان
دل على عدم الاشتراك لكل وجوب بعضها دال على الاشتراك سلما ④
دليلهم لكنه معارض بما يدل على انها ليست للعموم لا بما لو كانت
للعوم لكان الجواب عن السؤال عنها بيا او نعم ولا قولنا من عندك حينئذ
يكون في قوة قولنا احل انسان عندك وحوابه النفي او الاثنان لكل لا
يصح الجواب عنها بمجرد لا او نعم فليست للعموم والجواب
قوله لم قلتم انها ليست للخصوص قلنا ما سألناه لو كان كذلك لما
صح الجواب بذكر العموم قوله يجوز ان يعترض قرينه نعمه فيصح
الجواب حينئذ بذكر الحل قلت لو كان كذلك لاحتل القرينه لما صح
الحل جوليا عدم القرينه والجواز ثابت معلوم من عرف اللسان
وجدت قرينه او لم توجد وايضا فلان من شبه الى غيره من غير عزل فلجابه
بذكر الحل مستقيم حوابه مع عدم القرينه في الحايه قوله صح
درا الحل لا سيما له على المطلوب مع زياده قلنا لو كان كذلك لما صح

ذكر الرجال والنساء جوابا عن السؤال عن الرجال وليس الامر كذلك
قوله لم قلتم انما لبت مشتركة قلنا لما سألنا لو كانت مشتركة
لما صح الجواب الا بعد الاستفسار عن العموم ومراتب الخصوص قوله
يجوز وجود قرينه معنيه عن الاستفهام قلنا قد مر الجواب عنه
قوله حسن بعض الاستفسارات يدل على الاشتراك قلنا
لو كانت مشتركة من العموم وبعض مراتب الخصوص لدل حسن بعض
الاستفسارات على الاشتراك لذلك لا يابله فلا اذا لو كانت مشتركة
بين العموم وكل مراتب الخصوص لوجب دل الاستفسارات وانما
عند واجبه فلا يكون مشتركة قوله لو كانت للعموم لكان الجواب
عنها بلا اؤنعم فلا لا نسلم وانما يكون كذلك لو كان السؤال بها سوالا
عن المصدق اما اذا كان السؤال بها عن المصور فلا مكنه اخرى في
ان من وما للعموم لو لم يكن من للعموم لما صح استثناء اي عدد كان
من العقلا عنها وقد صح فهو للعموم بيان اللزوم انما لو لم تكن
للعوم لم يكن متساوله لجملة الاعداد فلا يصح استثناء كل عدد كان
الاستثناء لاجل ما يجب انذاره تحت اللفظ لولا الاستثناء لاد
لاخراج ما يصح انذاره والعدم الفرق بين المجموع والتكرار المجموع
المعارف وانما صح الاستثناء فهي معلومه من عرف اللغة فان

٦٢
قيل سقصر ما ذكرتم مجموع العقلة وجمع السلفه فانه للعقله
بشر سبويه فانه يصح استثناء مطلق الاعداد عنها مع عدم العموم
ثم نقول لا نسلم ان الاستثناء اخراج ما وجب انذاره تحت اللفظ
بدليل انه يصح الاستثناء عن غير الجنس سلمنا الا انذاره لكن على سبيل
الصحة لا الوجوب لو عين احدهما انه لا يعم فحادث اولى قائلها
انه يصح الاستثناء عن الجمع المنكر نحو قوله اصحح جمعها من الفقهاء
الا يرد مع عدم الوجوب والعدم الفرق بين التكرار والمعارف
سلمنا الملازمه لكن لم قلتم انه يصح استثناء كل عدد من العقلاء
فانه لا يصح استثناء الجن والشیاطين والملائكة والملوك عن ذلك
سلمنا ان صحه الاستثناء دللت على العموم ولكننا ندل على عدم العموم
من وجه اخر وهو انه لو ثبت للعموم لكان الاستثناء نقضه ذلك
باطل وسيأتي تقريره والجواب اما بقصر مجموع العقلة فلا يرد
لانه لا يصح استثناء كل عدد عنها فلا يصح اكلت الارغفه الا الف
وعيف والبقصر بالاستثناء من غير الجنس مدفوع لانه لا يدعي دلاله
الاستثناء على العموم فيما اذا كان المستثنى من جنس المستثنى عنه قوله
ان الصحة اعم فتكون الاستثناء اعم عليها قلنا الوجوب اعم فيكون
هو مدلول الاستثناء قوله لا يصح استثناء الملائكة والملوك والجن

والشياطين فلما خرجا عن الارادة بقرينة الحال حتى لو صدرت
 الصيغة ممن لا تكون قرينة الحال منه مخرجه لهم لنا ولهما الصيغة
 قوله لو كانت للعموم لكان الاستصحاب نقضا سيا في الجواب عنه
 بكتبته اخرى في ان صيغة الحل للعموم يدل عليه ان صيغة الحل
 والبعض متناقضان ولولا دلالته الحل على العموم والاما حاصل
 المناقض لعدم المناقض من الجزئين **تذييل** الكرم في سياق
 النبي نعم لو جهنم الاول — ان قولك لا انسان في الدار نفى لما فيه
 الانسان عن الدار والماهية لا تنفي الا ما سفا حمله افرادها والثاني
 انها لو لم تكن للعموم لما كان قولنا لا اله الا الله توحيداً لانه لا يكون نقضاً
 للالهة لكنه توحيد في العموم **مبين** والذكر في الاشارة اما
 في الخبر كفي قولك حاشي رجل فلا نعم واما في الا مرفعي قوله اعتورقه
 فالاعتورق على انها نعم والاما حاصل الخروج عن العهد بآي اعتناق
 كان واجبه منكروا العموم بوجه اولها ان هذه الصيغة قد
 يستعمل في العموم والخصوص كقول القائل ضربت كل من في الدار يريد
 به العموم مرة والخصوص اخرى والاستعمال دليل الحقيقة والثاني
 انها لو كانت للعموم لما صح الاستصحاب عنها لا متناع طلب الفهم مع ما وجب
 الفهم لكن الاستصحاب عنها صحيح ولا يكون للعموم **والثالث** انها لو

ما اكرمته كل الفقير

كانت للعموم لما صح عنها الاستصحاب لكون الاستصحاب نقضاً فيكون
 قوله اكرمته كل الفقير الذي يقول اكرمته كل الفقير فلا شك في كون
 ذلك ناقضاً **الرابع** انه صحيح قولنا صرت حل من في الدار
 او بعض من في الدار ولو كانت من للعموم لكان ذكر الحل تكريراً وذكر
 البعض نقضاً والجواب — عن الاول ان استعمالها في الخصوص
 مجاز قوله الاصل ان يكون الاستعمال حقيقة قلنا والاصل
 عدم الاستعمال ايضاً قوله ما بنا لو كانت للعموم لما صح
 الاستصحاب فلما لو كانت مشتركة لوجب الاستصحاب ما انت الي
 لا ينهايه لها على ما بينا قوله ثانيا لو كانت للعموم لما صح الاستصحاب
 لكونه نقضاً قلنا ينقض ذلك ما لا يستلزم عن صريح لسان العبد
 كقوله على عشرة الا واحد اقول — رابعاً لو كانت صيغة من
 للعموم لما صح بغير لفظه الكل او البعض بها فلما انها تنفي
 العموم حاله الا بفراد لا حاله اقتران الغير بها لوجب مخالفته
 حكم المفرد للمركب **المسألة الخامسة** الجمع المعروف بلام الجنس
 ينفي العموم عند عدم العهد خلافاً للواقع فيه وابي هاشم **لنا**
 وجوه الاول — ان النظر لما طلبوا الامامه اجمع عليهم ابو بكر
 رضي الله عنه بقوله عليه السلام الائمة من قريش وسلم النظر

ما كون

ذلك ولو لا اقتضاه للعموم والامتناع المحجج ادلائه مناقضه
من ان يكون بعض الالامه من قرش والامتناع البعض منهم والثاني
هو انه يصح توكيده بما يقتضي الاستغراق كقوله سبحانه فسجد
الملائكة كلهم اجمعون والتوكيد بما يفيد الاستغراق دليل كون
المورد كذلك لان التوكيد يقويه ما افاده الاصل ويقويه الافاده
بعد الافاده لان يقال هذا على خلاف نص سبويه لانه نص على ان
جمع السلامة للقله ولانه شفع جمع القله فاما توكيد ما يفيد
الاستغراق مع عدم افادتها الاستغراق والامتناع للقله
وجواب الاول ان مراد سبويه من ذلك التكرار دون
المعارف بوقفها من قوله ودللتنا وعمل الباقي لان سلم انه يجوز
توكيد جموع القله بما يفيد الاستغراق والثالث هو ان ساؤل المرفوع
للكثره فوق ساؤل المنكر لصحة استقنا المنكر من المرفوع وعدم
صحة العكس واذا ثبت ذلك كان المرفوع مساويا للكل اذ لو لا ذلك لتساو
ما يصح انراعه منه وهو محال لان المتزاع منه الهم من المتزاع
واحتجوا بوجه منها ان الصيغه مستعمله في العهد فلو كانت
للعوم ايضا لزم الاشتراك وهو باطل ومنها انه يصح حالي كل القها
او بعض القها ولو افاد العموم لان الاول كبريا والثاني بقضا منها

70
انه يقال جمع الامير الصاغة ولا يراد به الكل والاستعمال دليل
الحقيقه وجواب الاول ان الالف واللام للتغريف وذلك مره
بالعهد واخري بالعموم فالدمه في مورد المفهوم لا فيه فلا يلزم الاشتراك
وعن الباقي ان الاول يؤكد الثاني تخصيصه عن الثالث ان ذلك
معرف بقريته العرف **المسئله الساسه** الجمع المضاف لقوله
صرت عبيدي يقتضي العموم لما تقدم **المسئله السابعه**
امر الجمع بصعبه الجمع نحو قوله لعلمانه فوفوا بقتضي العموم لان
الناكر منهم للقيام بسحق اللوم ولو لا ساؤل الصيغه للكل والامتناع
ذلك **الشرط الثاني** فيما يخص العموم وليس منه **المسئله الاولى**
الواحد المعروف بالالف واللام يقتضي العموم خلافا للجماي والقها
والمبرد لنا وجوه **اولها** هو ان مر قال ذلك للهم وليس التوب
لا يفهم منه العموم **وبالها** انه لا يورد ما يفيد العموم فلا يقال جاني
الرجل اجمعون وطمهم ولو افاد العموم لا تدبرها **وبالها** انه لا ينفذ
بنعت العموم فلا يقال حالي العقه الفضلا والطيب المتجرون وان
قل في بعضها لقولهم اهلك الناس الدرهم والرياء الصفر فالحجار
مدليل عدم الاطراد **ورابعها** الالف واللام يفيد الماهيه وهي
اعم من الواحد والافراد والدا على الاعم لا يدل على الاختص واحتجوا

بوجهين اولهما صحة استنساخ افراد عنه في قوله ان الانسان لغني
 حشر الا الذين آمنوا والاستثناء خارج المسائل وما بينهما ان الالف
 لا يفيد الماهية لكونها معلومة من اللفظ ولا الوحدة فان الماهية
 لا تكون بدونها ولا الكثرة المتساوية بالاجماع فهو للعموم وجواب
 الاول ان ذلك العموم لقرينة الحسنة العامة لكل احد الامور
 او يقول ان ذلك الاستثناء محارو عن الباقي ان الالف الدالة
 لتعريف الماهية كما في قوله الانسان عام ونوع **المسئلة**
الثانية اقل الجمع ثلثة وهو مذهب الشافعي رضي الله عنه
 والى حقيقته خلافا للفاضي ابي بكر والاسناد **لنا** وجوه
 احدها تفصيل ايمه اللغة من الواحد والثنى والجمع
 وهو دليل التغاير وما بينهما انما تنفع في الجمع دون
 الاثنين فقال رجال ثلثة ولا يقال اثنان وما لعكس ايضا
 وثالثها التفصيل بين الضماير الثلاثة وهو دليل التغاير
 واحتموا بقوله تعالى وهذا الحكم شاهد بين المراد داود
 وسليمان عليهما السلام ويقولون تعالى فذصفت قلوبكما ويقولون
 عليه السلام الاثنان فيما فوقهما جماعة وبان معنى الاجتماع حاصل
 في الاثنين وكان جمعا وجواب **الاول** ان الحكم مضاف

اليهما مع المحكوم عليه لان ضافه المصدر الى الفاعل والمفعول
 كائنه وجواب **الثاني** ان المراد من القلوب الميول بدليل الصغر
 فانه في الميول وزن القلوب وعن الحديث انه كان يني عن سفر
 الحسار فحده ثم قال الانسان فيما فوقهما جماعة فذلك لاجل جواز
 سفر الاثنين وعن الرابع انه لا نزاع في حصول الاجتماع في الاثنين
 بل النزاع في ان لفظ الجمع هل يدل عليهما ام لا **المسئلة الثالثة**
الجمع المنكر لا يستضي العموم خلافا للحاجي **لنا** ان المفهوم من قولنا
 رجال من تقسيمه الى كل انواع العدد والمقسوم مشترك والمشارك
 غير مستلزم لخصوصية فالدال عليه لا يكون دالا على الخصائص
 واحتمل الخصم بانه حقيقة في كل انواع العدد وحمل اللفظ على
 حقيقته واجب والجواب **الاول** لا تسليم ثبوته حقيقة في كل
 انواع العدد بل في العدد المشترك على ما تقدم **المسئلة الرابعة**
 قوله لا يستوي صحاب النار واصحاب الجنة لا يقتضي عموم نفى
 الاستواء لوجهين احدهما هو ان نفى الاستواء اعم من نفى الاستواء
 من كل وجه او من وجه واحد والاعمال لا يدل على الاختصاص بينهما
 هو ان الاستواء انما يحق بالاستتال في كل الصفات لا بعضا
 والا لكان كل شئ يستويان لا شئ الا كل شئ ولو في بعض السلوب

على المتزل

وهو ظاهر الفساد واذا كان الاستواء بالاشراك في ذلك
ففي الاستواء عدم الاشراك في بعضها لان تقيض الحكمي الحري
المسلة الخامسة قوله سبحانه ما بها التي لا تساوي عموم
الامة وفان قوم لهما سناولهم وهاولان رعموا الساول
اللفظي فهو جماله ظاهره او العموم الحكمي من قوله وما لاكم
الرسول فحده فذلك ليس من هذه الآية **المسلة السادسة**
لفظ المذكور سناول الاثبات والعكس وما لا يكون لواحد منهما فان
لم يثبت الموت فيه بعلامته فمن فهو مساو لهما لانه لو قال من دخل
الدار من ارقاء عتق استوى فيه الذكور والاثاث بالاجماع وهو
دليل العموم واخص الخصم بان العرب فصل فقال للذكور
من والاثاث منه والحواب ان صح ذلك فهو غير محل النزاع
وعلى ان لا يصح ان يقال للاثاث ايضا من وان تميز الموت بعلامته
كالصماير المقربة بالافعال فالحق عدم الساول كقوله قاموا لنا
ان الجمع بصيغة الواحد والواحد غير دال على الموت فالجمع كذلك
احتمل الخصم بانه متى اجتمع المذكور والموت كانت عليه التذكير
باجتماع الخاء وحوابه ليس المراد ذلك بل متى اريد التغير
عن القيلين بجباره احدهما فعليه التذكير اولى **المسلة**

77
السابعة الكلام اذ الشئ اجر لوه على ظاهره ولم يكن
بدن صماير وان في الاضمار ان لا يضمن كمالها حلا والقوم
لنا انه على خلاف الدليل ضرا اليه لاجل الضرورة وقد انزعجت الواحد
فلا حاجة الى التواقي وللخصم ان يحتج بانه ليس اصماير بعضها
اولى من بعض فاما ان لا يضمن شي منها وهو باطل او يضمن كلها
وهو المطلوب **المسلة الثامنة** قال ابو حنيفة رحمه الله
اذا قال الرجل لا اهل فهذا لا ينع المواهل ولا يجوز تخصيص ذلك
بعض المواهل وقال القمها منا ومنهم انه يقبل التخصيص والحق
هو الاول **لنا** ان التخصيص اما ان يقبله المفهوم او المفهوم الاول
باطل لان المفهوم هو الاول وهو ما فيه واحدة والتعدد في موارد
والدال على الاعمال يدل على الاختصاص فالمفهوم غير متعدد فلا يقبل
التخصيص والثاني ايضا باطل لان تلك الماهية كما تعدد باحدا
الموارد فهي ايضا متعددة باختلاف الظروف فلو صح تخصيصها
ببعض الموارد لصح تخصيصها ببعض الظروف بالناسر والجامع
دفع حاجه الملقف واحتمل القمها بانه اذا قيل لا اهل الا
فيل التخصيص فذلك لا قال الا اهل لا شمال الفعل على المورد
والحواب ان قوله اهل ليس بمصدر لانه يدل على الواحد

وذلك الواحد معين في نفسه لم يعينه اللفظ فاذا عينه بعد ذلك
 بقدر نوى بلفظه ما احتمله لفظه بخلاف ما اذا حذف صيغة المنبر
تنبيهات احدها ان قول الله يا ايها الناس اخصوا الموجودين
 في عهد الرسول لانه خطاب مع الناس ولا بأس اذا دل الالههم
 فلا خطاب الا معهم واما الحادث ثور بعد ذلك فاندراهم تحت
 ذلك الخطاب معلوم الضرورة من دين محمد صلى الله عليه وسلم
الثاني ان قول الراوي يني رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عن سبيع الغزير لا يقتضي العموم لحوار ان تكون ذلك الهى عن
 واحد وذا قوله قضى بالشاهد واليمين واما قوله سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يقول قضيت بالسفغة للحمار فالاشبه
 انه للعموم **الثالث** قول الراوي فان النبي صلى الله عليه وسلم
 يجمع بين الصلوات في السفر لا يقتضي العموم لصرف ذلك بالجمع
 ولو من ومنهم من قال انه يقتضي لانه لا ينظم ان يقال فان
 يتحد الا اذا تكرر منه ذلك **الرابع** اللفظ المستر لا
 يكون عاما بحسب مفهوماته لا متاع اعماله فيها على ما ورد ذلك
 المواطي ولا يكون عاما باعتبار رتبة الخصائص للونها غير مدلوله
 على ما تقدم غير مره **المسألة السابعة** قال الغزالي رحمه الله

المفهوم لا عموم له لان العموم هو دلاله اللفظ على عدم دلاله
 واحد والمفهوم لا لفظ له فلا عموم له وجوابه ان كنه
 تطلق عليه لفظ العام فلك ذلك وان كنت تعني به انه لا يقتضي
 استفا الحكم من جملة صور استفا الصفة فذلك من تقاريع كون المفهوم
 محده ومتى جعلناه محله لم استفا الحكم في جملة صور استفا
 الصفة والاهم يكن للتخصيص فايده **القسم الثاني** في التخصيص
المسألة الاولى التخصيص عندنا اخرج بعض ما تناوله اللفظ
 وعند الواقفيه اخرج بعض ما يصح ان تناوله اللفظ وواعم
 والمخصص عندنا ما اخرج عنه بعض ما تناوله وعندهم ما اخرج
 عنه بعض ما يصح ان تناوله والمخصص يقال بالحققة لا راد
 اللفظ فانها المخرجة بالحققة وبالمجاز على الولا على ملك
 الارادة والله اعلم **المسألة الثانية** في الفرق بين التخصيص
 والنسخ والاستثناء اما عندنا فالخصيص بالحق والنسخ والاستثناء
 نوعان لان التخصيص هو ازالة الحكم فان كانت الازالة عن كل الافراد
 هي نسخ او لا عن الكل فهي استثناء ومن الناس من فرق بين التخصيص
 والنسخ لوجوه اخر سطر هذه التسمية احدها ان التخصيص لا
 يكون الا في الاحكام اللفظية والنسخ قد يكون في المعنوية بطريق

أحرقا بينهما أن الشيخ قد يكون في كل الشريعة والتخصيص لا يكون إلا
 في بعضها فالثالث أن الشيخ رفع الحكم المأبوت والتخصيص لئلا
 الحكم المأبوت ورابعها أن الشيخ يجب تراخيه والتخصيص لا يجب
 تراخيه بل يجب فيه المقارنة على قول البعض وخامسها أن الشيخ
 لا يكون خبر الواحد ولا بالقياس والتخصيص قد يقع بهما ومنهم من
 فرق بين التخصيص والاستثناء بوجوه أولها أن الاستثناء مع
 المستثنى عنه لفظ واحد والمخصص والمخصص ليس كذلك
 وثانيها أن الاستثناء لا يكون إلا باللفظ والمخصص قد يكون بالقرائن
 وثالثها أن المخصص يجوز تأخير والاستثناء لا يجوز تأخير **المسألة**
الثالثة فما يقبل التخصيص الحكم أن ثبت في واحد لم يقبل التخصيص
 لأنه إخراج واحد أو عدد ولا واحد أو عدد يخرج من الواحد فلا
 تخصيص وإن ثبت في عدد فإن ثبت دليل لفظي فهو قابل للتخصيص قطعا
 أو معنوي وهو أقسام ثلاثة أحدها العلة الشرعية وفي قابلتها
 للتخصيص كلام سيأتي وثانيها مفهوم الموافقة وهو يقبل التخصيص
 بشرط بقاء الحكم الملبوظ وثالثها مفهوم المخالفة وهو يقبل التخصيص
 عند دليل راجح على المفهوم **المسألة الرابعة** العام يجوز أن
 يراد به الخاص لا بالقوم **لنا** قوله سبحانه ألقوا المشركين والمراد

حكم

أهل الحرب وقوله الله خالق كل شيء والمراد بعض الممكّنات
 احتجوا بأن ذلك في الأمر بوجه البدا وفي الخبر بوجه الدرب وهما
 محالان على الله تعالى جوابه أنه متى قام التخصيص يدفع الإيهام
المسألة الخامسة في الغاية التي يجوز أن تكونها التخصيص المأخوذة
 قوم إلى الواحد مطلقا وأبو الحسين حوزة إلى عدد معلوم والفقهاء
 حوزة في أدوات الشرط إلى الواحد وفي الجموع المعارف إلى اللثة والمختار
 مذهب أبي الحسين **لنا** أنه لو قال قلت كل ما في الدار من الروامين ولم يأل
 منها إلا واحدة لفتح ذلك وأصح الأولون بأن مراد العبد في
 الأندراج تحك اللفظ متساوية لسر حوزة تخصيص بعضها أو من
 البعض فاما أن لا يجوز تخصيص شيء منها وهو باطل أو يجوز تخصيص كل
 وهو المطلوب والحوادث لا تسلم عدم الأولوية **المسألة**
السادسة في أن العام المخصص حاز في الباقي أم لا قال قوم من
 الفقهاء أنه حقيقة كقولهم من قال إنه مجاز والمختار أن التخصيص إن
 كان يقرب منه لا يستقل بنفسها كاستثناء الشرط والصفة كان حقيقة
 وإن كان يقرب منه مستقلة بنفسها كانت لفظية أو عقلية فهو مجاز **لنا**
 أن العام المعتمد بالصفة لم يؤول إلا الموصوف بالصفة والالضاعت
 فأيها الصفة وهو فيه حقيقة وإما المخصص بقرينة مستقلة فإن العام

تأمنه

٦٩

مسأول للمخصص فاذا اخرج عنه دليل منفصل كان استعماله في
 بعض احوال مسماها فان كان **المسألة السابعة** العام للمخصص
 محمداً على قول اكثر الفقهاء عرجه على قول عيسى بن امان واثور والكري
 فصل فقال ان كان التخصيص بقوله منفصلة كان عرجه والا فلا
 والمحمداً انه ان خص تخصصاً معينا كان عرجه او مجعلاً لم يكن عرجه لنا
 ان دلالة العام على فرد لم يوقف دلالة على فرد اخر فلا يلزم من استعا
 فرد اخر عدم الدلالة على هذا الفرد اما قلنا ان دلالة على هذا الفرد
 لم يوقف على دلالة على فرد اخر لانها لو توقفت لكان اكل من كائنا
 الاخر اما ذلك فيلزم الدور او لا ذلك فيلزم الرجوع من غير مرجع وانما
 قلنا انها متى لم يوقف على ذلك الفرد ثبت حاله عدمه لان الوضع
 موجب لدلالة العام على هذا الفرد وهو سالم عن هذا المعارض
 احتجوا بان العام المخصوص لا يمكن اعماله في كل انواع العدد
 واعماله في بعض انواعه من حرج بلا مرجع فيبغين عدم اعماله في كل
 جوابه لان سلم ان اعماله في البعض من حرج بلا مرجع بل اعماله فيما
 عدا المخصص واجب **المسألة الثامنة** قال ابن سريج
 لا يجوز التمسك بالعام الا بعد الاستسقاء في طلب المخصص وعدم
 وجدانه وقال ابو بكر الصبي في مجوز التمسك به ابتداء ما لم يظهر المخصص

وهو المختار لنا انه لو لم يجوز التمسك بالعام الا بعد طلب المخصص
 وعدم وجدانه لما جاز التمسك بالحقيقة الا بعد طلب المجاز وعدمه
 واللام باطل فكذا المعلوم بيان الملازمة انه لو وجب ذلك في
 العام كان ذلك لا جمل الحرر عن الخطاب المحتمل وهو موجود في
 الحقيقة بيان فساد اللام ان ذلك غير واجب في العرف فانهم
 يحملون الالفاظ على حقائقها من غير طلب المحارف فيكون في السريج لذلك
 لقوله صلى الله عليه وسلم ما راه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن
 واحتج ابن سريج بان العام المخصص يحمل ان يكون مخصصاً في صورة الاستسقاء
 وان لا يكون فلا يجوز التمسك به مع هذا الاحمال لان الاصل عدم
 الدلالة جوابه لان سلم ان الاصل عدم دلالة العام بل الاصل دلالة
 فما يقتضي تخصص العموم وفيه اطراف اربعة اولها التخصيص
 بالدلالة المتصلة وبانتهى بالدلالة المنفصلة وبالثالث
 بنا العام على الخاص وبالعرب ما ينظر فيه مخصص ولا يكون
 لذلك **الطرف الاول** في الادلة المخصصة المتصلة وفيه
 ابواب **الباب الاول** في الاستسقاء **المسألة الاولى** الاستسقاء
 اخراج بعض الجملة بلفظ الا او ما يقوم مقامها فاجراجه بعض الجملة
 كما يجسر له سدرج تحت التخصيص بالدلالة المنفصلة والتخصيص

القسم الثالث

بالصفة والشرط والغاية والاستثنا وقولنا بلفظ لا او ما نفهم
مقامها كالفصل لانه مخصوص بالاستثنا فهذا التعريف اذا انطبق
على الاستثنا **المسئلة الثانية** الاستثنا يجب ان يقال المستثنى
عنه عادة لم يدخل فيه ما اذا طال الجمل ولا يضرب القطاعه بالنفس
والشقال فانه متصل عادة وعن بن عباس انه يصح الاستثنا
المفصل لانه لو قال لو كذا اليوم بعد اري ثم قال بعد شهر الى
من يدلفق ذلك غاية الفتح والعلم به من مذاهب العربية ضرورة
واحسب بانه يجوز باخير النسخ والتخصيص فحوز ما حيز الاستثنا
جوابه طلب الجامع والنقص بالشرط والصفة **المسئلة**
الثالثة الاستثنا من غير احسن باطل خلافا لقوم يدلل عليه لانه لو
صح لكان اما من الملقوط او من المعقول والى باطل اما اللزوم
واما لانه لا يصح من الملقوط فلان الملقوط لفظا احدا الحسن وهو
لا يساوي احسن الاخر فاحراجه عنه محال لا متاع اخراج اكارج
واما انه لا يصح من المعقول فلانه لو صح ذلك لصح استثنا كل شيء من
كل شيء لا شراهما من بعض الوجوه وامكان حمل لفظ المستثنى على ذلك
المعقول وفساد معلوم بالضرورة واجتهت الخصم بالقران والشعر
واما المعقول اما القران بقوله سبحانه فسيذكر الله كلهم اجمعون الى

٧١
ابليس وهو ليس من الملائكة بل من الجن لقوله سبحانه الا ابليس
كان من الجن وكذلك قوله لا تاتوا اموالكم منكم بالباطل الا ان
تكون تجاره عن تراض والادل بالحارة ليس من جنس الا بالباطل ولما
السعر قوله ولله ليس بها ابليس الا البعافقروا البعس
واما المعقول فلان الاستثنا من المدلول عليه مطابقة ومرة من
المدلول عليه قصدا او التراما مكان انقسام الدلالة اليها وجواب
الاول لم فليكن ان ابليس لم يكن من الملائكة ولم فليكن ان يكون من الجن
كونه من الملائكة سلمناه لانه كان من المأمورين بالسجود فنصار
للفقير فسجد المأمورون بالسجود الا ابليس وهو استثنى عن الجنس
وعن الباقي ان الله هاهنا معنى لذكر واما الشعر **جوابه**
ان البعافقروا البعس موشان وكان الاستثنا من الجنس وعن المعقول
انه يودي الى صحة استثنا كل شيء عن كل شيء وهو معلوم الفساد
بالضرورة **المسئلة الرابعة** شرط صحة الاستثنا ان يكون
مستغرقا وشرط قوم الا يكون اكر وشرط القاضى ان يكون اقل
ويدل على فساد القول ان لو قال على عشرة الا تسعة لزمه واحد
بالاجماع ولو شرط ما صح ذلك ويدل على فساد مذهب القاضى
خاصه قوله سبحانه ان عبادي ليس لك عليهم سلطان الا من

اتبعك وقوله سبحانه حابه عن ابيليس بفرك لا عونهم اجمعين
الاعباد منهم المخلصين فلو وجب في الاستثنا ان يكون اقل للرم ان يكون
المخلصين واتباع ابيليس كل طائفة اقل من الاخرى وهو جمع من المقيمين
واحتمى القاضي بان الاستثنا على خلاف الدليل كما في العدد الاقل
لمعنى معدوم في المساوي والا لفرق لا يصح منهما بيان الاول ان
الاستثنا رفع للجموع وهو خلاف الدليل بيان الثاني ان الاقل للغة
قد ينفي فحتاج الى تدارك حاله بالاستثنا خلاف المساوي والا لكثر
في انهما من النسيان بعد اكثر مما حواسبه النقص للصورة المذكورة
المسلة الخامسة الاستثنا من الاثبات نفى بالاجماع ومن
النفى اثبات عدنا خلافا لابي حنيفة رحمه الله لنا لو لم يكن اثباتا
لما تم الاسلام بقولنا لا اله الا الله لانا حينئذ لا يكون مشبه لله سبحانه
وقدم بالاجماع احتج بقوله عليه السلام لا صلوة الا بطهروا ولا
نجاح الا ببول والصلوة قد لا تثبت حاله الطهورة ولا النجاح يصح عند
مجرد وجود اول **المسلة السادسة** الاستثنا ان متى تعدت
فان تعاطفت عادت باسرها الى الجملة الاولى وان لم تعاطف فان كان
الثاني اكثر من الاستثنا الاول او مساويا له عاد ايضا الى الاول وان
كان اقل عاد الى الاستثنا الاول دليله انه اما ان يعود اليه او الى الجملة

72
الاولى او اليهما اولا اليهما والجل باطل سواء الاول اما امتناع عوده الى الاول
فلان الفرق بعد الاستثنا اليه ان لم يكن اولى فلا اقل من المساواة واما
امتناع عوده اليهما فلان عوده الى الاول يقتضي النفي وعوده الى الاستثنا
تقتضي الاثبات فيلزم اثبات القدر الواحد ونفيه وهو تناقض ولغو
واما عوده لا اليهما فهو باطل بالاجماع **المسلة السابعة**
الاستثنا متى تعقد جملا عاد الى كليهما عند الشافعي واحصى بالاختيار
عند ابي حنيفة رحمه الله وتوقف القاضي منا والمرضى من الشيعة
الا ان المرضى توقف من جهة الاشارة والقاضي لم يصرح بذلك وقد
ذكروا تفاصيل احكامها ان المجلس اما من نوع واحد او من نوعين
فان كانا من نوع واحد فاما ان كان بينهما تعلق ولا يكون فان لم يكن
فاما ان كانا مختلفي الاسم والحكم كقولنا اطعم ربيعه واكرم مضر
الا الطوال فمحصر بالحكمة الاخيرة لان الشروع في الثانية دلالة لانه
غرضه من الاول او مسقفي الاسم مختلفي الحكم كقولنا اكرم ربيعه
واخلع على ربيعه الا الطوال والاشبه مشابهاها الاولى او
مختلفي الاسم مسقفي الحكم كقولنا اخلع على ربيعه واخلع على
مضر الا الطوال والحكم فيها جامعي الاولين واما ان كان بينهما تعلق
فاما الاضمار لسم الاول في الثانية كقولنا اطعم ربيعه واخلع

عليهم الا الطوال اولاً ضمائر حكمها في الثانية كقولنا اكرم ربيعه
ومضرا الى الطوال والاشبه هاهنا عود الاستثنا اليها لان
الثانية لا تستقل كل لفظ في حكم كلام واحد واما ان كانت الجملة انواعاً
فالغرض اما ان تكون محليقة كقولنا اكرم ربيعه والعلماء هم المكملون
الا اهل خوارزم او واحد كقوله سبحانه والذين يرمون المحضات
الاية فان الجملة الاولى امر والثانية نهى والثالثة خبر والاشبه
احتصاص الاستثنا فبما كان الجملة الاخيرة لا تستقل الجملة بانفسها
والا يضاف ان هذا التفصيل اقرب الى الصواب الا اذا حاولنا
المناظر اثراً مذهب القاضى الى مكر حجة الشافعى رحمه
الله امتثال احدها ان الجملة متى بعقبها شرط عاد الى كليهما فكذلك
الاستثنا والجامع عدم استقلال كل واحد منهما بنفسه وربما قالوا
الاستثنا بالمشبه عاد الى الكل فكذلك سائرهما الثانية الجملة
المعاطفة كجمله واحدة فانه لا فرق في اللغة بين قولنا اكرم
بن جالد وبن زيد وبن قيس قولنا اكرم بن زيد وبن قيس وبن جالد
كان الاستثنا عاد الى الجملة كعود الى الواحدة وحجة الى حقيقته
رحمه الله لئلا يمتثل احدها ان اعتبار الاستثنا خلاف الدليل لكونه
تافها للعموم خالفناه في الجملة الاخيرة ضرورة صيغته الكلام عن القوم

٧٢
فيبقى سائر الجملة على فضيه العموم ولما خصصناه بالجملة الاخيرة
لانه اقرب اليها وللقرب اعتبار لا نفاق البصريين على ان اعمال العامل
الا قرب اولى ولانه لو قال ضربت ربيعه وصرته كانت الجملة
هاتية غير الاقرب ولا ضرورة الى غير الخير خلا ولا اجتماع والثانية
انه لو عاد الاستثنا الى كليهما فاما استثنى ان ضمير او الاستثنا
المذكور صريحاً والاولى باطل لان الضمائر خلاف الدليل والثاني باطل
لان العامل في نصب المستثنى ما تقدم على حرف الاستثنا من الفعل او
تقديره فلو عاد الى كليهما لا جمع على معمول واحد عاملان وهو محال
اما اوله فلا يسيبونه نص على ذلك واما ثانياً فلا يلزم اجتماع
مورلت على اثر واحد واحسب المصنف ايضا يوجب احدهما
ان الاستثنا قد عمد في العربية من عاد الى الجملة واخرى الى الاخيرة
والاستعمال دليل الحقيقة وبما هما انه لو قال ضربت علما في واكرمت
جيرانى قائما او في الدار او يوم الخميس امكن ان يكون الحال من الفعل
المتعلق بالجملين وبالاخيرة وكذا الظرفان فكذا الاستثنا
والجامع لكونها فضله في العلم والحوادث **عن المجتهدين**
للتأني في منع الحكم في الاصل سلمناه لكن ما الجامع قوله
انما امر مستقلين فلن لا يلزم من اشراك الشئ في امر

استرلها في دل الامر والحوادث **عن الثانية** انه لا داعي وحده
الصوري من امتنع القاسم وان سلم التعدد طوب بل جامع والحوادث
عن الحجة الاولى في حيفه لا سلم ان اعتبار الاستثناء خلاف الدليل
فاما قد بينا ان العام المخصوص لا يستثنى حقيقة وغير متناول للمستثنى
وعن الثانية لم لا يجوز اجتماع عوامل على معول واحد ونقص
سببويه على المنع معارض مصر الكساي على الجواز قوله
العوامل موثرات قلنا بل معرقات وهي حايث الاجتماع على معول
واحد والحوادث عن الحجة الاولى للمرضى ان الاستثناء وان دل على الحقيقة
غير ان صالحه عدم الاشتراك عارض ذلك وهي راجحة لا لويه
المجاز **وعن الثانية** ان الكمال عن الفعل المنقول بالحمله الاخيره
على راي الى حيفه وعن الفعل المنقول بها على راي الشافعي سلمناه
لكن ما للجامع قوله الكمال الاستثناء واحد منها فاصله قلنا
لا يلزم من اشتراك الشئ في صفة اشتراكها في سائر الصفات
الباب الثاني في التخصيص بالشرط
المسئلة الاولى ان الشرط هو الذي يوقف عليه تأثير الموثر
لاذاته لا حصان فانه يوقف عليه انما الرنا للزم لا ذان الرنا
المسئلة الثانية ان واذا اطلاقها صيغا الشرط الا ان اذا اعم

٧٤
لا يما يدخل على المحقق كقولنا اتك اذا احمر البسر والمختل كقولك اسلك
اذا انفتحت وان لا يدخل الا على المحتمل **المسئلة الثالثة**
الشرط اما ان يوجد دفعه او بالتدرج او بكل الطرفين والاول ان
كان عدمه شرطا او وجوده فالحكم ثبت ان عدمه او ثبوته والباقي
ان كان عدمه شرطا فعند فادل اجرايه وان كان وجوده فعند الجز
الاخير لانه الوجود العرفي والحقيقي متعدد والثالث ان كان الشرط
عدمه فعند فادل اجرايه لانه العدم الحقيقي وان كان الشرط وجوده
فعند اجتماع اجرايه كلما في الوجود لان الوجود الحقيقي امكن اعتباره
ههنا وبعد في الباقي فلا جرم اعتبرناه ههنا دون الباقي **المسئلة**
الرابعة الشرطان اذا دخلا على جز واحد على الجمع لم يوجد
الحرا عند وجودهما جميعا وذلك ان كانا على الكرم واحد واما اذا
كانا شرطين على البذل كفي في الجزا احدهما **المسئلة الخامسة**
الشرط الواحد متى رتب عليه جزان على الجمع وجد عند وجوده او
على البذل وجد احدهما والى المعلق الخيره في المعين **المسئلة**
السادسة الحمل المتعقبه بشرط يعود اليها عند الشافعي والى
حيفه ويخص بالحمله التي تليها عند بعض الادباء ونحن موقوفون فيه
كما في الاستثناء **المسئلة السابعة** انفقوا على وجوب

انما الشرط بالدليل وما مر في الاستثناء وانفقوا على انه
 يجوز التمسك بشرط يكون الخارج الكرم الباقي وان احلفوا في
 الاستثناء **المسلمة السابعة** يجوز تقديم الشرط
 فتاخيرها والقديم اولى خلافا للفرقة **الثانية** انه مقدم في الوجود
 فيكون في اللفظ كذلك **الباب الثالث**
 في التخصيص بالغاية او الصفة وفيه مضافان **الاول**
 التخصيص بالغاية وفيه ابحاث **البحث الاول** غاية الشيء
 طرفه والعاظها حتى الى **الباب الثاني** حكم ما بعد الغاية كذا وعلم
 ما قبلها والا لما انقطع عندها فلا يكون غايه هذا خلف فيمكن
 ان يقال انما ان كانت متممة حسا لقوله ثم انما الصيام الى الليل
 فان حكم ما بعده خلاف حكم القبلة بقضائها حاسا والاستمرار ذلك
 الحكم لقوله وايضا علم الى المراتب فانه غير متمم عن اليد بمفصل محسوس
 فوجب غسل ما بعده لعدم اولوه حرء عن جبر بالغاية **الثالث**
 يجوز ان يكون حكم واحد عاينا لقوله حتى يطهر من الخبث والشرية
 والاخير هي الغاية والتي قبلها يسمى غايه لدونها من الغايه
الفصل الثاني في التخصيص بالصفة الصفة هي
 ذكرت عقيب شيء واحد انصرف اليه لقوله فخر برقة مؤمنة لو

ما
 بعدها

شئ اخرها متعلق بالثاني انصرف اليها لقوله اكرم العرش والعلم
 المسلمين ولا تعلق اخرها انصرف الى الاخر لقوله اكرم
 العلماء وحاس الفقر الرفاه **القول** في التخصيص بالدليل
 المنفصلة هي اربعة العقل والحس والدليل السبعي القطعي
 والظني انما العقل فقد يحصر العام بالبداهة لقوله الله كما تقول
 شئ فانه ليس حاله لنفسه و قد يحصر بالنظر لقوله والله على
 الساتر حجيب السب فان البصير والمجرب خارجان عنه لعدم تاهلها
 للحظات ومن الناس من زعم ان العقل لا يحصر وهو خطأ فان
 الدلالة العقلية متى عارضتها البصيرة فاما ان يسببها وهو جمع
 من التخصيص ولا يثبت وهو رفع لهما او يستوجب البصيرة وهو حال
 لا الفتح في العقل الصحيح النقل موجب الفتح في النقل لكونه اصله
 او يستوجب العقل وهو التخصيص بل العقل يجوز ان يكون ناسحا
 فان من انكسرت رجلاه اسبح الفنام في الصلوة في حقه ٥ ٥ ٥
الفصل الثاني في تخصيص العام بالحس وهو
 حائز لقوله واوتيت من كل شئ فانه لم يوت السما ولا الشمس ولا
 القمر **الفصل الثالث** في تخصيص اللفظي بالظني
المسلمة الاولى يحصر الكتاب بالكتاب كايضا خلافا لقوم

مدح الدرر



الظن والظن

ان قوله تعالى والمطلقات من حصن ما ينهن يلقنه فروع قوله تعالى
واولات الاحمال اجلهن ان يصعن حملهن اما ان يعمل بهما وهو محال
او باحدهما فالاحرى اما ان يزول حكمها بالخصيص او بالنسخ او حلي
التقدير من حصل الغرض لان من حور نسخ الكتاب بالكتاب يجوز تخصيص
احتجوا بقوله سبحانه ليس للناس ما نزل اليهم فلو حصل التخصيص
بالكتاب لم يكن الرسول مبنيا جوابا به المنع هو معارض
بقوله تعالى ما لا حل شي **المسئلة الثانية** يجوز تخصيص السنة
المتواترة بمثلهما لانه متى تعارض العام والخاص فاما ان يعمل بهما
اولا يعمل بهما او يعمل بالعام والخاص باطل بالاجماع او يعمل بالخاص
وهو التخصيص **المسئلة الثالثة** تخصيص الكتاب
بالسنة اطلوا قوله وفعلنا خايز حاد افا القوم **لنا** ما مر
ولان الصحابة خصصوا قوله سبحانه يوصيكم الله في اولادكم
بقوله عليه السلام القائل لا يرث ولا بهم خصصوا قوله سبحانه
الرأيه والراي فاحلوا واحدا منهما ما نوا ترعه عليه السلام
من رجم المحض **المسئلة الرابعة** تخصيص الكتاب بالسنة
المواترة بفعل الرسول صلى الله عليه وسلم كايروا الحقن لذلك
العام ان ساول الرسول ان فعله المخالف له خصيصا في حقه واما

76
في حق غيره فان دل دليل على حكم غيره حكمه مطلقا او حكمه الا
فما حصه الدليل او حكمه في تلك الواقعة كان ذلك الفعل مع
ذلك الدليل محصا للعموم في حق الغير والافلا وان لم ساول
الرسول بل الامة فان قام دليل على اتخاذ حكم الرسول والامة كان
ذلك المجموع محصا والافلا واحق المانع مطلقا بان
المخصص للعام هو الدال على وجوب متابعتة وهو قوله فاسمعوا
وهو اعم من العام الدال على بعض الاشياء التخصيص به بعدم
للعام على الخاص وهو غير حاير جوابه المخصص هو ذلك
الفعل مع هذا العام والمجموع اخصر من العام الذي ندعي
كخصيصه به **المسئلة الخامسة** عدم انكار الرسول صلى
الله عليه وسلم على من فعل ما كالف مقصي العموم حصته
تخصيص للعام في حق الفاعل حرما واما في حق الغير فان دل دليل
على ان حكمه في الواحد حكمه في الكل للتخصيص والافلا **الفصل**
الرابع في تخصيص المقطوع بالمطنون **المسئلة الاولى**
لخصيص الكتاب بخبر الواحد كايروا قول الشافعي والى حقيقته
وما لك رحمهم الله وقا القوم انه لا يجوز وقال عيسى بن امان
ان كان العام محصا حاروا فلا وقال الكرخي ليزان مخصوصا

ثبت

تقرينه مفصلة جازوالافلا **لنا** ان عموم الباب مع خبر الواحد
دليلان بالاجماع تعارضان لا يمكن العمل بهما لا متناع اجتماع اليقينين
ولا تركا بالاجماع ولا يعمل بالعام لا مستلزما له نسخ الخاص فتعين
العمل الخاص لعدم استلزامه نسخ العام وهو المقصود واحتج
المأثور بنوحه اولها قوله عليه السلام اذا روي عنى حديث
فارضوه على كتاب الله فان وافقه فاقبلوه وان خالفه فردوه
وثانيها ان الكتاب دليل قطعي وخبر الواحد ظني والطرف لا يعارض
القطع وبالثالث لو جاز تخصيص الباب بخبر الواحد لم يسمعه
به لا نكل واحد منهما حصيرا لا ان احدهما في الايمان والاخر في
الانقياد ولا يجوز النسخ اجماعا فلا يجوز **التخصيص** والجواب
عن الاول ان ذلك يقتضي عدم جواز تخصيص الباب بالسنة المتواترة
مع ايماننا الخوارق عن الباقي انه شغل بالبراء الاصلية فانها
بغيره مع ان خبر الواحد راجح عليها وايضا فلان الباب العام يقطع
المترى مطون البراء له وخبر الواحد كما صوب بالعكس فتعادلان عن
الثالث ان التخصيص اهون فانه ليس رافعا بالكلية فلا يلزم من حوله
التخصيص جوار النسخ ولما عيسى بن امان فانه يعتقد ان العام المحصور
بجار وخبر الواحد حقيقته فجار التخصيص كلاف ما اذا لم يكن محصيا

فانه مكرن حقيقته فيكون قطعيا فلا يجوز واما الكرخي فانه يعتقد ايضا
ان المحصور بقرينه مفصلة مجاز دون المحصور بقرينه مفصلة
فكان اكال ما تقدم **المسألة الثانية** تخصيص الباب بالسنة
المتواترة بالقياس كما مر عند الشافعي والى حقيقته ومالك والى الحسن
الاشعري والى الحسين البصري والى هاشم اخيرا غير خارج عن ابي علي
الحجاي والى هاشم اولها هاهنا تفصلات احرقا لعيسى بن امان
ان كان العام محصورا جازوالافلا وقال الكرخي ان كان محصيا
بقرينه مفصلة جازوالافلا وقال بعض فقهاءنا ومنهم من
سرح ان كان القياس جليا جازوالافلا واختلفوا في اكله فقال قوم
الحلي هو فاس المعنى والحفي هو قياس الشبه وقال قوم الحلي ما اوى
الى علمته لقوله عليه السلام لا يقضي القاضي وهو عصيان فانه نعم
ان ذلك لتسوية فكرته وهو موجود في الجامع والخاص فيكون
المنع وقال قوم الحلي ما لو قضى القاضي خلافه لم يفسد حكمه وقال
الغزالي ان كان الظن الحاصل من القياس راجحا على الظن الحاصل من
العموم جاز وان كان ظن العموم راجحا لم يجز وان تشاوا الطنان حسب
الوقوف وقال القاضي ابو بكر وامام الحرمين يجب الوقف **لنا** ان
القياس والعام دليلان تعارضان لا يمكن العمل بهما ولا تقدم

العام لانه القياس بالكلية فوجب تقديم الخاص وسيأتي بيان
 كون القياس دليلاً ان شاء الله تعالى واحتمل المانع وجهان احدهما
 ان دلالة العام قطعه ودلالته القياس طينه والقطع راجح على الظن
 وما بينهما ان القياس فرع النص مقدمه عليه بتقديم الفرع على
 الاصل وحواله — الاول ان العام مقطوع في مثله مطعون
 الدلالة وكذا القياس فمتعا دلا وعن الباقي انما لا يتبين كون القياس
 حجة بالعام المحصوص بل ينظر ان كان قيل المقدمات التي يفقر
 اليها العام يفقر اليها ذلك النص مع زياده مقدمات القياس فان
 اسات الحكم بالعام يفقر الي مقدمات اقل وكان اولى قلنا لا نسلم
 فان بعض العمومات قد يفقر الي مقدمات كثره فتلعل مقدمات ذلك
 العام تزيد على مقدمات ذلك النص والقياس او تساوي وعند
 هذا لا يكون اعمات حكم العام اولى **المسئلة الثانية**
 اذا قلنا المفهوم حجة فالاشبه انه لا يجوز تخصيص العام به لان
 المفهوم اضعف دلاله من المنطوق لا محالة فكان التخصيص به
 تقدماً للاضعف على الاقوى وانه غير حاير **القول** في بناء العام
 على الخاص اذ اورد خبران متعارضان احدهما خاص والاخر عام
 فان علم تفار بينهما سلط الخاص على العام خلافاً لقوم **لنا** ان الخاص

اقوى لانه لا يتحمل عدم ارادته والعام محتمل عدم ارادة ذلك
 والا فوي مسلط على الاضعف وان علم تاخر الخاص فان ورد قبل
 وقت العمل بالعام كان ذلك تخصيصاً للعام وبما مراد المتكلم
 وتأخره حاير عند قوم وان ورد بعد وقت العمل بالعام كان نسخاً
 لمراد المتكلم فما قبل وما نال مراده فيما بعد وان علم انما تقدم الخاص
 فان ايضاً محصاً للعام عند الشافعي وابي الحسن البصري ومسوح
 به عبد الله حنيفة والعاظمي عبد الجبار **لنا** ما مر عند القارن
 وحججه ان حنيفة ان اللفظ العام مثابه الفاظ خاصة فقوله
 اقلوا المشركين في قوم قولنا اقلوا زيدا المشرك وعمر او خالد
 ولا شك ان مثل ذلك ناسخ فكذلك العام ويوقف فيه قوم
 وحججه المتوقفين ان الخاص لقوله لا يقتلوا اليهود مع العام
 كقوله لا يقتلوا المشركين دل واحد منهما خاص من وجه عام من وجه
 اما الخاص فعام في الزمان خاص في الاعيان واما العام فعام
 في الاعيان خاص في الزمان فوجب الموقف كفض هذا حالهما
 حوا — الى حنيفة لا سلم ان العام مثابه الفاظ خاصة فانما
 لا يتحمل التخصيص والعام محتمل وحواله — المتوقف انما دللته
 محله فما اذا كان الخاص مقدم نبياً فاما على الاطلاق فلا

اما اذا لم يعلم المارح بينهما بعد الشافعي يجب تقديم الخاص عند
 الى حقيقته التوقف وهو شديد على اصله لا خيال كون الخاص
 للعام او كونه ناسخا له نسخا مقبولا او لنسخا له نسخا مردودا
 او منسوخا للعام لان الخاص متى ما خروا ورد قبل وقت العمل
 للعام كان محصا وان ورد بعد وقت العمل كان ناسخا هذا اذا
 كانا قطعيا او كان الخاص قطعيا وناسخا مردودا ان كان العام
 قطعيا والخاص طينيا ومنسوخا ان كان العام متأخرا ومي كانت
 الاحتمالات قائمه وجب التوقف واحتج اصحابنا بان
 الخاص اما ان يكون مقارنا او متاخرا او متقدما وعلى التقدرات
 يتسلط على العام لما مر وهو ضعيف للاختمال الذي ذكرنا وحقيقته
 رحمه الله والمعمدان ايمه عصرنا هذا في جميع النقا محضون
 العمومات بالنصوص الخاصة فصار ذلك اجماعا **مسألة**
 لما توقف الحقيقه في تعارض الخاص للعام او حبوا الرجوع اما
 الى المراجع او الى نصوص اخرى وذكر عيسى بن ابيان في حكايات
 احدها ان يكون احد الخبرين عمليه الامه والثاني عمليه
 الكرامة فمما ينبغي على من لم يعمل به والثالث ان يكون احدهما اشتهر
 وراد الوعد الله المصري في حين احدهما ان يضمن احد الخبرين

اما ان حكم شرعي والباقي ان يكون احد الخبرين ما نال النص اخره الله
القول فيما ظن انه من محصات العموم مع انفسه ذلك
المسألة الاولى جواب السؤال اما ان يكون مساويا له ولا نزاع

في صحته او اخصر يجوز ذلك بشرط ان يكون في المدور تنبيه
 على غير المذكور وان يكون السائل من اهل الاحتماد ولا ينضج مظهره وان
 في زمان الاحتماد وبدونها لا يجوز اوعم والعبره فيه بعموم اللفظ
 لا بخصوص السبب خلافا للمزني والي ثور الشافعي لسان ان
 المقصود للعموم وهو اللفظ الموضوع له موجود وخصوص السبب
 لا يعارضه فانه لو قال الشارع اعلموا مقتضى ذلك كما ينرا
 واحتج الخصم بان المراد من ذلك الخطاب بيان ذلك الحكم والا
 لما خربا ان الشئ عزوف الحاجه اليه وادان ذلك وجب
 ان لا يزيد عليه جوابه هذا يقتضي احتصاص ذلك الحكم
 بذلك الشخص والزمان وهو باطل بالاجماع **مسألة** ان العام
 وان لم يجتز محل السؤال الا انه فيه او در فنكون راجحا على سائر
 المواضع **المسألة الثانية** تخصيص العام بمذهب الراي
 لا يجوز وهو مذهب الشافعي خلافا لعيسى بن ابيان **مسألة** خبران
 الا ناعسل سبعام ولوغ الكلب لخبر رواه ابو هيريره مع انه

اوجب الغسل ثلاث مرات **لنا** ان الفرق تقضي العموم والمحالة
 من الراوي يحتمل ان يكون لشيئ طنه دليلا مع لانه لا يكون كذلك
 فلا يجوز التزل بالعموم لاجلها احسن الخصم بان الراوي
 ان حالف حرافا فسق فلا يقبل ما رواه او عن دليل ظاهر ولو كان
 كذلك لذكره نفيًا للمهمة عن نفسه والشبهة عن غيره او عن
 دليل قاطع وهو يوجب التخصيص حوله لعل الحاجة لم
 تمس الى الذكر وان مستحى ذكر لانه لم يصل اليها **المسألة**
الثالثة لا يجوز تخصيص العام بذكر جزء منه لقوله ليما
 اهاب دبع فقد ظهر مع قوله في شانه يمينه دباغها ظهورها
 خلافا لبعضهم **لنا** ان المحصر مناف للعام ولا شيء من جن
 الشيء مناف له فليس ذكر الشيء محصر واحتج الخصم بان افراد
 الشيء بالحكم دليل اتعا الحكم عن غيره جوابه لانه لا نقول بدليل
 الخطاب سلمناه لكن العموم اقوى **المسألة الرابعة** اختلفوا
 في حوز التخصيص بالعادة الحق ان العادة ان علمت في عهد الرسول
 مع نفيها انها كانت مخصصة بواسطة النفي وان علم عدم
 جريانها في عهد الرسول لم يكن مخصصة لان افعال الناس لا تكون
 محبة على الشرع اللهم الا اذا اجمعوا عليها وان لم يعلم لا اعتيادها

ولا عدم اعتيادها في عهد الرسول لم يخص لقيام الاحتمال
 الثاني **المسألة الخامسة** كونه مخاطبا في الخبر لا يقتضي
 حروجه عن العام كقوله من دخل داري فاكرمه الطاهر ايضا
 للخروج **المسألة السادسة** قوله يا ايها الناس يقتضي
 دخول الرسول فيه خلافا لبعضهم فانه قال من نصب النبوة
 يحل عن الانذار في هذا المسلك وهو باطل لان اللفظ عام
 وقال الصيرفي في كل خطاب لم يصدر بامر الرسول بتبليغه
 لقوله يا ايها الناس قال الرسول احل فيه وكل خطاب صدر بذلك
 فهو خارج عنه كقوله قل يا ايها الناس **المسألة السابعة**
 الخطاب العام في الناس يتناول الاحرار والعبيد والمسلمين
 والكفار لان الخطاب عام والكفر ليس بمنع لما سبق في ان الكفار
 مخاطبون بفروع الاسلام ولا العبودية لان كونها مانعة خلاف
 الاصل فان قلت انهما يقتضي استعراق الزمان بحكمه السيد فحانت
 مانعه فقلت ليس اعمال الرذالة الدالة على وجوب حرمة
 السيد باولي من اعمال هذا الفن بل هذا اولى لانه يجري مجرى
 الحاصر وملك يجري مجرى العام كون العموم مشتتلا على المدح او الذم
 عن قاذح فيه خلافا لبعض فقهاء **لنا** ان مقتضى للعموم

والله مثل من علم
 في اول الامر الذي
 دخل به في قوله

المسألة السابعة

هو اللفظ العام ويجوز ان يحاميه كونه دما فلا يكون محصا
المسألة التاسعة عطف كاص على العام لا
يقتضي تخصيص العموم خلافا لبعض الحنفية **مثاله** قوله
الا يقتل مومن كافر ولا ذوا عهده في عهده قال الحنفية معناه
ولا ذوا عهده في عهده كافر وذلك هو الحربي فالذي لا يقتل
به المسلم هو الحربي ايضا تسوية بين المعطوف والمعطوف عليه
جوابه لا سلم ان معناه ولا ذوا عهده في عهده كافر بل لا
يقتل ذوا العهده لا دائما بل ما دام في العهده دفعا لوهم انه لا يقتل
ديهما ونفيا للاضرار سلمناه لكن لا يلزم من ذلك تخصيص صدر
الحدث فان العطف لا يقتضي الاصل الا شراك فاما جمله
الاحكام فلا **المسألة العاشرة** العام متى تعقبه استثناء
او تفصيل منه او حكم اخلفوا فيه فذهب القاضى عبد الحجاز الى
العموم وانهم من قطع بالتحصيص والمختار التوقف **مثال الاستثناء**
قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن ولا تفرضوا
لهن فريضته ثم قال تعالى ان طلقتموهن من قبل ان تمسوهن وقد فرضتم
لهن فريضته فنصف ما فرضتم الا ان يغفوا عن استثنى العفو علفه
بحايه عايد الى النساء ومعلوم ان ذلك لا يصح الا من المالكات دون

الصغار والمحوبات فهل يحصر لفظ النساء ذلك ام لا **ومثال**
التفصيل الصفة قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن ثم قال الا تدرى لعل
الله يحرك بعد ذلك امر اى الرعية في من اجعتهن ولا يصح ذلك
من البيانات **ومثال** التقييد بالحلم قوله تعالى والمطلقات
يتربصن بانفسهن ثلثة قرو ثم قال ويعولهن احول بردهن في
ذلك ولا يصح ذلك في البيانات **لنا** ان اللفظ عام والحايه
المحصنه عايد الى المذكور وهو العام وليس اعمال العام
واهمال الحايه باولى من العكس فوجب السوقف **الفصل الرابع**
من كتاب العموم في حمل المطلق على المقيد لهما متى ورد فاما ان يكونا
محلين ولا نزاع في انه لا يحمل احدهما على الاخر لو متماثلين وحسيند
فاما ان يكونا متخدي السب او متخالفينه وعلى التقديرين فاما ان يكونا
امرين او نهيين فهي اقسام اربعة **الاول** ان يكونا متحدي
السب امرين يحمل المطلق فيه على المقيد لان المطلق جرم من المقيد
والا في الحركات بالحر لا محاله فيجب حمل المطلق عليه اعمالا للدليلين
فان قيل لا نسلم ان المطلق جرم من المقيد بل نضاه سلمنا عدم
لكن الاطلاق يقتضي الخروج عن العهده ما يفي فزاد دون المقيد
فليس انما المطلق على اطلاقه وحمل المقيد على التذرع الى حمل

المطلق على المقيد جوابه لما نفي بالمطلق الماهية لا بشرط
شيء لا الماهية بشرط لا شيء والاول حر والاني متاف وعن الثاني
ان الخروج عن العمدة باي فرد كان غير مفلوط واما المقيد فملوط
فكان اولى بالرعاية **القسم الثاني** ان يكونا ممتزجين محدد السبب
مثاله ان يقول لا تغتور رقبته ثم يقول لا تغتور ذراعه وهو فرس من
الاول **القسم الثالث** ان يكونا مختلفي السبب مثاله اكل الرقبة
المومنة في كراه القتل والمطلقة في كراه الظهار فقال قوم ان
هذا يقتضي تقييد المطلق لفظا وقالت الحنفية منعه بتقدير هذا
المطلق مطلقا وقال قوم ان قيد المطلق القياس بتقدير الاطلاق وهو
الحق ودليل افساد الاولين اما الاول فدليل فساد ان لو قال الشارع
اوجب الرقبة المومنة في كراه السل واية رقبته كانت في كراه
الظهار لم يكن القولان متماثلين ودليل بطلان الثاني للقياس
متى قيد المطلق وجب المصرا اليه لكون القياس حجة في الشرع
واحتج الحنفية بان النص يقتضي الخروج عن العمدة بآية رقبته
فلو قيدت بخصوصه لانت ذلك نفيا للمسكة البائنة بالنص
فيكون نسخا للنص بالقياس جوابه انه متى استظم القياس تبين ان
المطلق لم يكن مراد من النص ولانه مقتضى اشتراط السلطنة عن العيوب

ولا فنه لا يريد على العام وتخصيص العام بالقياس كما ين **القسم الرابع**
فتب منه **تنبيه** اذا اطلق الحلم في صورة وقيد في صورتين
اخرتين متضادتين فحكمه ان من قال ان ذلك يقتضي تقييد المطلق
لفظا اتقى المطلق هنا على اطلاقه لعدم اولوية التقييد باحد هما
ومن حمل ذلك بالقياس اعلم اولى القياسين **النوع الرابع**
في المحمل والمبين وفيه مقدمة ومثله اقسام اما المقدمة ففي
شرح الفاظ اصطلاحية منها البيان وهو في اللغة مصدر
بين ويقال في اللغة مرسانا ونساجا ليعال كالم داما وتكلما وهو
الدلالة وفي اصطلاح الفقهاء الخطاب المستقل بالدلالة على المراد
ومنها المبين ويراد به نارة ما احتاج الى البيان مع وروده معه
ومرر ما كان متنا بفسه ومنها المفسر وهو في مفهومه كالمبين واما
النص والظاهر والمحمل والماور الحكم والمثابة فقدم تفسيرها
القسم الاول في المحمل **المسألة الاولى** الدليل اما ان يكون
اصلا او مستتبطا والاصل اما ان يكون قول او فعلا اما القول
فاما ان يكون محملا في موضوعاته اللغوية كلها او بعضها او لا
في شيء منها والاول ان يكون اللفظ محملا لعدة معان لا يقتضي مراد
اللفظ فيها واحتماله لها ان كان محسب معني واحد فاللفظ موطن

والا فسترل واما الباقي فبالعام المحصور بصفه محمله او
استباحل او بدليل منفصل مجهول واما الثالث فمثل ان يكون اللفظ
ممتنع الحيل على الحقيقة والحازات متكافيه واما العقل فوقعه
لا يدل على وجه وقوعه بل قد تقرر به ما يدل على ذلك فيكون منبها
وقد لا تقرر به ذلك فيكون محملا واما المستند فهو القياس والاحمال
فيه محال **المسلة الثانية** يجوز وجود المحمل في باب الله تعالى
خلاف القوم **لنا** انه العدم وامثالها واحتمل الخصم ان ذلك
ان لم يرد منه الافهام فهو عيب غير جائز على الله وان اريد به الافهام
فان لم يقرر به ما يوجب الافهام كان ذلك تخليا بالمحال وان تقرر
كان ذلك تطويلا بل فائدة حوليه على اصلنا انه يفعل الله ما شا
واحكم ما يريد وعلى راي المعتزله لا نسلم انه لا فائدة في ذلك التطويل
بل لعل فيه فائدة لا يطلع عليها **القول** في امور ظن
انها من المحملات مع انها ليست كذلك **المسلة الاولى**
في الالخي الحرمة والتحليل المضافان الى الاعيان محملان عندنا
انما يضافان الى الفعل المطلوب منهما **لنا** ان المفهوم من قوله
تعالى حرمت عليكم الميتة اكلها وحرمت عليكم امهاتكم وجبهاتكم والسبق
الى الفهم دليل الظهور ولا اجمال مع الظهور واحتمل الالخي ان هذه

الاحكام لا تضاف الى هذه الدوات وليس اضمارا لبعض الافعال الاولى
من بعض فاما ان يضم كلها وهو زياده اضمارا من غير ضرورة او لا
ندري المراد منها وهو الاحمال جوابه لا نسلم عدم اولويه بعض
الاضمارات **المسلة الثانية** قال بعض الحنفية قوله
واسمحو بروسكم بمحمل انه يحتمل مسح اليد والبعض فحان محملا
وقالت المالكية انه تقضي مسح كل الراس لان الراس هو تمام العضو
واليه ذهب بن حني وقال بعض للشافعية انه تقضي مسح
بعض الراس والباقي للضعيف والحق انه لا اجمال فيه لان لفظه
المسح قد يطلق عند ماسه كل اليد كل المسوح وقد يطلق عند
ماسه جرا اليد جز المسوح والاستشراك المجاز خلاف الدليل فوجب
جعله حقيقة في القدر المشترك فاندفع الاحمال **المسلة**
الثالثة قال ابو عبد الله للبصري ان في المضاف الى الاعيان
لقوله لا صلاه ولا صيام محمل لان الدان لا نسفي والاحكام متساوية
ولا تتعين واحد منها للاشتقاق اما ان يحل على كلها وهو محال لانه
اضمار من غير حاجة ولانه متماثلان التحمل على نفي الفضله
بعضي نفي الصحة وعلما تقضي لتقاهما ولا تعلم المراد وهو
الاحمال ومنهم من قال ان الدان ان كانت شرعية استغنى

قبل الاستفاكالصوم والصلوة وحينئذ فلا احتمال ولن يتحققه
لم يتف فان كان اما علم واحد وهو الحوار فقط كقوله لا شهاده
مخلود في قدف فان الشهاده قد يستحق سترها لصرف النفي الى
ذلك الحكم ولا احتمال ولن كان لها حكمان بالحوار والفضيله تحقق
الاحمال وعزى ان انصرف النفي الى الحوار او الى من الفضله لوجوه
احدها ان اللفظ يدل بالمطابقه على استفاالات وبالالتزام على
استفا حمله الصفات واذا اقررت الدلالة لان حوار اللفظ في الدلالة
على عدم الذات والصفات كالعامة ترك العمل به في نفي الذات فسق
معولاه في حمله الصفات ثانيا ان المشابهة بين المعلوم بدلته
وصفاته والموجود بدلته المعلوم بصفاته فهو المشابهة بين
المعروف بذاته وصفاته والموجود بدلته بعض صفاته والمشابهة
من طريق المحاذرة فان الاول والثاني ان الفاسد اكر اختلا لا من
غير الفاضل ولفظ المعلوم بالاختلاف لا لولي وابعها ان قولنا
كرا العلاء معناه عود منافعنا اليه بقولنا لا ذرا العلاء سلب تلك
المنافع وذلك يقتضي عدم الحوار والابعاد من منافعنا اليه **المسألة**
الرابعة قال بعضهم ليه السرقة محمله في اليد والقطع اما في
اليد فلا ان اليد للعصا مخصوص من المنك ومن المرفق ومن الرند واما



القطع فانه قد يقال للشو وللأبانه وحوابه ان اليد للعضو
من المنك فانه لا يقال قطعت يده بالجليه الا اذا كانت من المنك
بل قد يقال على البعض طريق المحار واما القطع فحققه في الابانه
والستوقال له القطع لا بانه ملك الاجزا **المسألة الخامسة**
قال قوم قوله عليه السلام رفع عن امي الخطا بمجر العدم استفا
الخطا وعدم امكان اضمنا ركل الاحكام وعدم او لويه بعضها
وحوابه لا سلم عدم او لويه بعضها فان المواحدة او بالافهار
لها المفهومة في العرف من قول السيد بعده رفعت عنك الخطا
القسم الثاني في اقسام المبين وفيه مسائل **المسألة**
الاولى الخطاب تمام الدلالة اما ان يكون تمام دلالة بالوضع
كقوله والله بكل شيء عليم او لهما بالوضع وحينئذ اما ان يتم من
جمعه العلل وهو ان يكون الحكم في المسكوت عنه لولي او لقوله
لها من الطوائف عليكم او لا منه وهو الدلالة على الضرورات
الشي او لقوله ولسل القرنة فان اضمنا ركل اهل وجوبه بين
المسألة الثانية في اقسام السائل وقد يكون بالقول وهو ظاهر
وقد يكون وقد يكون بالفعل وهو اما بالوضع او بما يستتبع الوضع
او بما يتبع الوضع والاول كالحايه وعقد الاصابع والحايه لصح

بما اتيان من الله بان خلق الكتاب في اللوح المحفوظ او في جسم
احد من عقد الاصابع لمقدسه عن الجسمية ويصح اللسان
بما من الرسول ومستشع الوضع كالاشارة يصح بها البيان
عن الرسول وز الله قنايع الوضع كالافعال يصح بها اللسان
من الرسول وقد يكون بالترك وهو على وجه احدها انه اذا نزل
الرسول مثلاً الشهد الاخير في الصلوة دل على عدم وجوبه
وبانها انه اذا سئل عن حكم واقعه فلم يجب دل على عدم الحكم
فهما واثباتها ان الخطاب متى ساوله والامه فلم يفعل دل على شخه
في حقه وفي حق الامه ان علم اتحادهم في الحكم والا فلا
المسئله الثالثه الفعل محذور ان يكون سائخا خلافا لقوم **لنا**
انه لو امتنع كونه بيانا فاما لعدم الدلاله او لانفعاله الى قول يدل على
كونه بيانا والاول باطل لان افعال الحج من الرسول دل على كفيته الحج من
اقواله ادليس الخبرا لعيان السائى باطل لان المنز في الحقيقة هو الفعل
والقول يغلو للفعل المحمل واجبة الحصر بان القول قد يطول فلو كان
بيانا لراحي السان عروق كاجه حوابه ان القول قد يكون اطول
المسئله الرابعه في ان القول هل يقدم على الفعل في كونه بيانا
الحق انما ان تولفقا فالسابق منهما هو البيان والماتى تاكيد واننا فيا فالسيد

للقول لانه الدال بالذات واما الفعل فانه يدل بواسطه اخرى قوله
او عقليه **المسئله الخامسه** في ان اللسان هل يجب ان يكون
كامنين في القوة والحكم اما في القوة فقال الكرميه وهو باطل لحوار
ان يكون المميز معلوما والبيان مطمونا على ما سنا من جواز تخصيص
الكتاب لخبر الواحد والقياس واما في الحكم فقد قال قوم ان المميز ان
كان واحدا فالسان كذلك وهاولاه ان ارادوا بذلك ان المميز متى دل
على الوجوب فالبيان كذلك فخطا لان اللسان يدل على صفه المميز فاما
ان يكون منه لفظ يدل على الوجوب فلا وان ارادوا به ان ينقص المميز
ان وجب وجب ثابته والا فلا فهو لفظا حطالان للبيان واجب لفظان
مقتضى المميز والا لزم التكليف بالمحال **القسم الثالث**
في وقف اللسان **المسئله الاولى** المانعون من مكيف المحال
انفقوا على انه لا محذور باحر البيان عروق كاجه لار التكليف مع
عدم العلم بالطريق اليه مكيف بالمحال والمحذور له حوزوه **المسئله**
الثانيه في تا حور اللسان عروق الخطا كخطاب المحتاح الى
السان فثمان احدها ماله ظاهرا يد به خلافة كالمشروع
والمخصوص والاسما الشرعيه والكرات دا اريد بها المعين والثاني
المحمل الذي لا يعرف مراد اللفظ منه واصحابنا حوزوا اما خيرمان

كل هذه الاقسام عروق الخطاب بها والمعتزلة مسعوا في دلها الا
في النسخ وابو احسين البصري رحمه الله منع من تأخير بيان الاقسام
الاربعة الاول الكافي فيها بالبيان الاحكامي وحوزة تأخير بيان المحمديات
والى هذا التفصيل ذهب من اصحابنا الفقهاء وانواحي المروزي ولبوبكر
الدقاق لنا مقامان احدهما يستدل فيه على جواز تأخير البيان عروفت
لخطا مطلقا مدلل عام والى محصل كل واحد من الصورتين دليل خاص
اما الاول فنزل عليه قوله سبحانه ان علينا جمعه وقرانه فاذا
قرناه فاتبع قرانه ثم ان علينا سائه وكلمه ثم للبراجي وهو المطلوب
فان قيل لا نسلم ان كلمة ثم للبراجي مدلل قوله سبحانه ثم الله شهيد
على ما يفعلون وليس علم الله بالعلم فتأخر عنه بل مقدم عليه سلمناه
لكن المراد من قوله ثم ان علينا سائه اي اطهاره بالانزال بعد جمعه
اللوحي المحفوظ لم قلتم انه ليس كذلك سلمناه ان المراد ليس كذلك لكن
لم لا يجوز ان يكون المراد هو البيان التفصيلي دون الاحكامي وتأخير ذلك عندهما
حاجز ثم نقول ما ذكرتموه يقتضي وجوب تأخير البيان وذلك لم يقبله احد
والجواب اما ان كلمة ثم للبراجي فمن معلوم بالضرورة من مذاهب
العربية والتراحي في الآية التي ذكرناها ما تبني حكم العلم لا في نفسه
قوله المراد من سائه اطهاره بالانزال قلنا ليس كذلك لقوله فاذا

قرناه فاسمع قرانه امر الرسول اتباع قرانه وذلك قبل الانزال محال
فالمراد من قوله فاذا قرناه اي انزلناه فلا يمكن المراد من قوله ثم ان
علينا سائه اي انزاله لان انزال المتزل محال قوله لم لا يجوز ان
يكون منه المراد بالسان التفصيلي قلنا السان المتراخي مطلق فلا
يجوز تخصيصه ببيان دون سائر قوله الاية يقتضي وجوب تأخير
السان وذلك لم يقبل به احد قلنا لا نسلم فانا فاما لم يزل به لا يقال ذلك
مقتضى افتقار دل الفرائض الى البيان هنا نقول اسم القرآن كما يطلق على
الكل يطلق على الجزا اما حقيقه او مجازا وحسب ما يلزم افتقار الكل
الى البيان واما الذي يدل على جواز تأخير بيان النكاح اذا اريد بهما معين
فمنولنه سبحانه امر بني اسرائيل يدع بقوله معينه مع الله لم يصرفنا
وقت الامر والدليل على تعيينها قوله ادع لنا ربك من لنا ما هي وما
لونها وسوا لم عن تعيينها وتعين الله اياها بقوله انها بقوله لا فاص
ولا بقره قوله فافعل لو انها تسرا لما طرب من دليل يكون ذلك البقرة معينه
لان الحامات في هذه الصفات كلها تعود لها واما الله لم يصرفها وقت
الامر بل بعد ذلك فهو ظاهر فان قيل الاية يقتضي جواز تأخير البيان
عروفت الحاجة لان بني اسرائيل عند الخطا كانوا يحتاجون الى البيان
وهو ما اطل بالاجماع سلمنا عدم الحاجة لكن لا نسلم ان البقرة كانت

معينه والحايات في الصفات عمر عايدك الى البقرة بل الى الصفه
والبيان وهو مشهور في القرينه سلمنا ان ما ذكرتم دل على تعميها لكن
هنا ما يدل على تنكرها من وجوه اولها قوله ان الله تبارك وتعالى
مكرر بقره ذكرها منكم فتكون هي الواجبه ثم اهم ما الحوا في
السؤال بعيرت المصلحة ونقص وبانها انها لو كانت معينه
لما عنيهم الله عن السؤال عنها لكن عنيهم بقوله قد جوهها وما
كادوا يفعلون وبانها ما نقل عن بن عباس رضي الله عنه
انه لو قال لو ذبحوا اي بقره كانت لكم ولكم سددوا على
انفسهم فشد الله عليهم سلمنا انها كانت معينه لكن لا يجوز
ان يقال كانت مبينه لهم عند الخطاب بالبيان الاحكامي فطلبوا البيان
الفصلي بعد ذلك الجواب قوله الله يفتي حوار باخير
السان عن وقت الحاجة لا حياح بن اسرائيل الى السان عند الخطاب
قلنا لا سلمنا ذلك انما يصح ان لو كان الامر للفور وخرقنا بطلنا
ذلك قوله ان الحكامات تعود الى القصه والشان قلنا لا سلمنا
فانه لا شك ان الضمير في قوله ما هي وما لو انها عايدك الى البقرة
فوجب كون الحيات راجع اليها تطبيقا بين الجوار والسؤال
قوله انه سبحانه ذكر البقرة مطلقه فوجب مطلقه

فلما قدمنا ان المراد بها خلاف الظاهر قوله لو كانت معينه
لما صح تعيّنهم على السؤال عنها فلما يلي ولكن لا نسلم انه عنيهم
على السؤال بل على التواني بعد السان واما حديث بن عباس
فمراتب الاحاد فلا يصح التعويل عليه سلمنا صحته لكنه يعارض
الكتاب قوله لعلمهم طلبوا البيان الفصلي قلنا المذكور طلب مطلق
السان فلا يجوز تعيّنهم بالفصلي واما الذي يدل على حوار باخير
المخصص فهو انه سبحانه لما ازل قوله تعالى ايم وما تعبدون
مزدور الله حسب جهنم قال من الذين يعبدون المسيح والملائكة
عبدوا منهم اذا حسب جهنم فنزل بعد ذلك قوله ان الذين سبقوا
لهم من الحسنين اولئك عنها مبعدون فارقنا لا سلمنا انما
سناول المسيح والملائكة لو جهنم احد ما هما لا سناول العلماء
فما بينهما ان هذا خطاب مع العرب وهم كانوا يعبدون الاصنام
لا المسيح والملائكة سلمناه لكهما خارجا عنهما دليل عقلي
وهولنا لم نجزم ما ولم يواحدنا الله بحرايم العير وهذا المخصص
كان مقصودا في عقول الناس عند نزول الآية فلم يأتوا به **والجواب**
عن الاول ان ما سناول انما سناول العلماء ايضا لقوله سبحانه وما
خلقوا الذكرو الا نبيح السما وما ساهالا اعبدوا ما تعبدون ولا انتم

عابدون فاعد قوله ان العرب لم يعبدوا الملائكة ولا المسيح
قلنا من العرب من كان يعبد الملائكة والمسيح هكذا ذكره الواحد
في سبب نزول هذه الآية قوله المحصر لهم عقلي فلما استسلم
قوله لهم عبدوا ولا جرمه لهم في ذلك قلنا يحتمل ان يقال
انهم رضوا بذلك فحاز ذلك جرمه ولا بمن ان يعلم عدم رضاهم الا
ما نقلنا لمخصر هو ما اخر من قوله ان الذين سقت واحسن
ابو الحسين على ان الخطاب الذي له ظاهر اراد به خلافه فلا يجوز تاجير
بيانه بان قال ان ذلك الخطاب اما ان قصده الاحكام او لا
والثاني باطل والا لما كان خطا بالكل الخطاب ارسال شي نحو
المخاطب ولا ارسال الا عند قصد الفهم وايضا قلنا ان الخطاب
يعرف قصد الفهم حيث وايضا قلنا لو صح الخطاب لا قصد
الافهام حاز خطاب الرعي بالعربية وبالعكس وفي ذلك جواز تكليف
اليام وكل ذلك محال من ان قصد الفهم فاما ان يقصد الفهم
الظاهر وذلك اعوا واضلا غير جائز او غير الظاهر هو
وجوب تقرير البيان بما له ظاهر اراد به خلافه والجواب
ما تعني بقولك انه اما ان قصد الفهم او لا تعني به انه قصد افاده
القطع او الاعتقاد الراجح الاول ممنوع ولا يلزم المحاذير الذي

ذكرت والثاني مسلم ولكه لا يفي في البيان الا ان بعد ذلك وهذا
كالعمومات الواردة فاما يعتقد ابتدا انهما مستعرفة اعتقادا واحدا
ثم اذا ظهر محصر بعد ذلك زال ذلك الاعتقاد وبه يظهر الفرق
بين خطاب اليام وخطاب الرعي بالعربية ومن الخطاب بما له ظاهر
اراد به خلافه لان الاول لا يفهم ان شيادور الثالث **المسألة**
الثالثة الخطاب باللفظ الغير الظاهر في بعض معانيه
مع عدم البيان جائز خلافا لقديما المعترلة **لنا** ان افهام الغرض
لا على التقين قد يكون مقصودا واللفظ المشترك العاري عن الغرض
نفسى اليه فحاز وجوده اما الاول فلان الرجل قد يقول الغرض في حاجته
مهم اليك ينبغي ان نقضها ولا اعلم ما في الحال وقد يقول الملك
لبعض خدمه وليك الملائكة لانيه وسأقول لك كيف تصرف فلما
افضا اللفظ المشترك الى هذا المطلوب فمن واما جواز وجوده
فهو يتبع جواز المقصود والا غراض واحتموا انه لو جاز المخاطبه
باللفظ المحمل كارت بلغه لا يفهمها الخطاب لان عدم الفهم فيها
سواء جوابه ليس عدم الفهم منها سواء فان الخطاب بالمحمل افاد
الغرض اجمالا واما الخطاب بلغه لا يفهمها فلم يندش **المسألة**
الرابعة تاخير تبليغ الوحي الى وقت الحاجة جائز خلافا للقوم

لنا ان تقدم الاعلام في الشاهد قد يكون حسنا واحبا وقد يكون
 حراما وقد يستوى فيه الامر فلا يمنع ان يكون الامر في الغايب كذلك
 فتكون الماخير حسنا ليس استأثر الله بعلمه احسن اقوله
 سبحانه بلع ما انزل اليك والامر يقتضي الفور فلا يجوز الماخير
 جوابه لا نسلم اقضا الامر الفور **القسم الرابع**
 في الميزان **المسئلة الاولى** الخطاب المحتاج الى البيان
 يجب تارة من ارادة ان يفهمه ولا يجب تارة من لا يراد فهمه اما الاول
 فلا بد لولا البيان له لان التكليف به تكلفا بالمحال واما الثاني فلا بد
 لا حاجة اليه من الذين يريد منهم فهم الخطاب فثمان قسم منهم اريد
 منهم العمل بمقتضى الخطاب ان كان مقتضاه عملا وقسم لم يرد منهم ذلك
 والاول كالعلماء بالنسبة الى ابيه الصلوة والمالي والعلماء بالنسبة الى
 احكام الحيف والدين لم يرد منهم فهم الخطاب لهم ايضا فثمان قسم لم
 يرد منهم العمل بمقتضى ذلك الخطاب وقسم اريد منهم ذلك والاول
 كاتينا بالنسبة الى الكتب السابقة والمالي كالنساء بالنسبة الى احكام
 الحيف بعد سفاهيم عن المفسرين لا سخر اجمع لذلك الاحكام من
 انفسهم **المسئلة الثانية** يجوز الخطاب بالعام المخصص
 مع عدم اسماع المخصص اصلا وهو قول النظام وابي هاشم

٢٩
 ومنعه ابو الهذيل والجاي **لنا** انه جاز اسماع المخصص بل
 عقلي مع عدم اخطار ذلك المخصص بالبال فجاز اسماع المخصص
 بدليل سمعي من غير اسماع ذلك المخصص والجامع تمكن المكلف من الاتيان
 بالمراد في الصورتين واحتمال ان اسماع هذا العام اغرا بما يحمل
 فيكون فتحا جوابه واما انه ليس من شرط الخطاب ان يكون
 مفيدا للمراد على سبيل القطع بل طاهرا وذلك حاصل هنا فلا يكون
 اغرا بما يحمل ثم هو منقوض بالمخصص بدليل عقلي لم يعلمه المكلف
 والله اعلم بالصواب **الكلام في الافعال**
المسئلة الاولى اختلف الناس في عصمة الانبياء عليهم السلام
 فمنهم من لم يحوز عليهم دنيا لعمدا ولا سهوا ولا على سبيل الماويل ومنهم
 من جوز ثم اختلفوا فيما يحوز عليهم فانفقوا على منع الكفر الا الفضيلة
 من الخوارج فانهم حوزوا عليهم الكفر لانهم حوزوا الذنوب وذلك ديب
 كفر عندهم والشيعة جوزوا اظهار الكفر بيقينه وذلك انفقوا على
 عصمة في تليع الوجي الا طائفة جوزوا الخطا فيه سهوا وذلك
 انفقوا على عصمة في الفتوى الا طائفة حوزوا الخطا فيه سهوا
 واما الافعال فعلى قوم يحوز عليه الكبار عمدا والحشوية قالوا
 بوقوفها منهم والقاضي حوز عقلا ومنع الوقوع والجاي منع

الكبير مطلقاً وحز الصغار على سسل النابيل واخرون منعوا
الحاير والصغار برعها وبالناويل وقوروا الصغار يسهوا واخرون
منعوا الكبار وحوزوا الصغار برعها وسهوا وبالناويل وهم اكث
المغترلة وعدنا انه لا يجوز ان تصدر عنهم ذنب البنته الا الصغار
سهوا والاستقصا في كتاب عصمه الانبياء **المسلة الثانية**
في ان فعله يدل على ما اذا فرغ من سر مح وانوسعد الاصطحي بين
خير ان انه يدل على الوجوب وقال الشافعي انه يدل على الذوق قال
ملك انه يدل على الاباحه وتوقف بوبكر الصبر في وهو المختار لنا
ان فعله قد يكون دينا ان حوزناه عليه وقد يكون مباحا ومنذوبيا
وداجبا وقد يكون من حصايصه وقد لا يكون وعند قيام هذه الاحتمالا
حب التوقف احسن العايلون بالوجوب بالنص والاحماع اما
النص فقوله سبحانه ان نسم بحوز الله فانبعوني دل النص على
ان محبه الله تعالى مستلزمه متابعه الرسول والمحبه واجبه
ولا رزم الواجب واجب فالمتابعه واجبه والمتابعه هي الانبياء
بمثل فعل الرسول وكذلك قوله واتبعوه لعلمكم بتدوين وظاهر الامر
للو جوب وكذلك قوله سبحانه وما لاكم الرسول فخذوه وما فعله
الرسول فقد لنا ما نوجب علينا الاخذ واما الاحماع فهو ان الصحابه

لما اختلفوا في وجوب الغسل عند النكاح قالت عائشه رضي الله
عنها فعله انا ورسول الله فاعنسلنا فرجعوا الى قولها وارجعوا
على الغسل وهو استدلال بفعله على الوجوب **والجواب**
عن الاول ان محبه الله مستلزمه متابعه الرسول في الواجبات لا
مطلقا والاحاطت النوافل واجبات واذا كان كذلك فلعل ما فعله
لم يكن واجبا فلا يجب المتابعه سلمنا وجوب المتابعه مطلقا لكن لا
نسلم ان المتابعه هي الحسنان مثل فعل الغير على ذلك الوجه وحسب
جواز ان لا يكون الرسول اتباعه على محبه الوجوب فلو اتينا به على محبه
الوجوب لم نحقق المتابعه وعن الباقي ان المراد من قوله وما
انا هم الرسول ما امركم به ويدل عليه قوله تعالى وما بها لم عنه
فانتم هو وهذا يدل على ان المراد من الاول الامر **والجواب**
عن الاحماع هو ان الصحابه انما رجعوا الى قولها لا مجرد الفعل بل
لانه فعل في باب المناسك وقد كانوا امورين باخذ المناسك عنه
بقوله خذوا مناسككم عني والخلاف حيث لا توجد قرينه تدل على
الوجوب واحسن القائلون بالندب بالنص والمعقول لما النص
فقوله سبحانه لقد كان لكم في رسول الله لسوء حسنه فلو انها
حسنه تدل على رجحان الفعل كونها لنا لا علينا تدل على عدم الوجوب

والراجح الغير الواجب الذنب واما المعقول هو ان فعله امارا لرح
 الوجود او لعدم او مستوفاهما والباقي محال لا متنازع الذنب عليه
 والمالت عتث تمتع عليه والاول لحوق العذاب على تركه منفي لاصل
 فيبقى الذنب جواب **الاول** ان الناسي هو الاثنان مثل فعل
 الغير على ذلك الوجه ولعله عليه السلم اني فعله مباحا فلو
 نذرتاه لم تكن ذلك ناسيا وجواب **الثاني** لا سلم ان مستوي
 الطرفين عتث واحس للفايلون بالاباحه ان فعله لا يكون مذكورا
 ولا محرم العصمة والاصل علم وجوبه ونذيرته فلم يتوال
 الاباحه جواب **الثاني** ان الغالب على انفعاله عليه السلم الوجوب
 والدينه **المسئله الثالثه** اكثر العلماء على ان الناسي
 به عليه السلم واجب مطلقا وقال بن خلد من المقر له لا
 يجب الناسي به الا في العبادات وانكر قوم ذلك مطلقا واحتج
 ابو الحسن البصري رحمه الله على وجوب الناسي بقوله سبحانه
 لقد ان لكم في رسول الله اسوه حسنه وبقوله واتبعوه والاول
 صغيف لانه توجب الناسي به في شئ واحد فكيف لا مطلقا لا يقال
 الاسوه هو المسمى في كل شئ لانا نمنع ذلك بدليل انه يصح ان
 يقال ان فلانا اسوه فلان في كذا مطلقا والباقي صغيف لانه

مطلق في الاتباع فيوجب اتباعه ما وهو في العبادات **المسئله**
الرابعه ان ادحنا الناسي وهو الاثنان مثل ما فعله الرسول
 على ذلك الوجه فلا بد من درانه ذلك الوجه وهو اما الاباحه
 او الذنب او الوجوب اما الاباحه فتعلم بطرق **اربعه** **أ** صميمه
 عليه السلام عليها **ب** كونه اشتالا لا يهداه الى الاباحه **ج**
 كونه بيا نالا لا يهداه الى الاباحه **د** دللت عصمته على عدم
 الكراهه والحرمه وبطل الاستصحاب على عدم الذنبه والوجوب
 واما الذنبه فتعلم من المثلث الاول مع **اربعه** احرا **أ** تعلم انه قصد
 به القرينه وينفي الوجوب للاصل **ب** منصصه على التحذير
 منه ومننا علمت مدنيه **ج** كونه قضا عبادته مندفيه **د**
 مواظبه عليه مع الاخلاص به في بعض الاوقات من غير نسخ واما
 الوجوب فتعلم تلك الدلائل الاولى مع خمسة اخر **أ** التحريمه
 ومننا علم وجوبه **ب** كونه قضا العباده واحه **ج** وقوعه
 مع اماره يدل على الوجوب فالصله مع اذان واقامه كونه
 جزا الشرط موجب كذا وغيره كونه غير جاي لولا الوجوب
 كذا كونه غير في صلاه الكسوف **المسئله الخامس**
 اذا عارض فعله معارض فهو لما القول او فعله واما ان يعلم

تقدمه على الفعل أو ماخره أو يجعل التارخ **القسم الاول**
ان يعلم تقدمه على الفعل فالقول انما انشأه أو تراخي عنه فان
تعلقه بالقول لا يجوز ان يختص به الا على قول من جوز نسخ الفعل
قبل وقته فان اختص بالامه وجب الاخذ به لئلا يبلغوا وان عمه
والا يه خصص عنه بالفعل دون الامه ولن تراخي الفعل عن القول
فالقول انما اوله واما ان كان الفعل ناسخا له عنه وعنا لوجوب
الناسي به ولن ياولنا ان الفعل ناسخا له عنا لوجوب الناسي به
وان تناوله كان الفعل ناسخا حكمه عنه دوننا ثم يجب علينا الناسي
به **القسم الثاني** ان يعلم ما حار القول فاما ان سقط الفعل
أو تراخي عنه فان اختص به والفعل السابق قد كان يجب الاثنان
مثله في المستقبل على دل مكلف يكون هذا القول محصا له وان اختص
بامته اختص عليه السلام بذلك الفعل ولن عمنا ولياه سقط حكم
ذلك الفعل وان تراخي عنه فالقول ان عمنا ولياه انسخ حكم الفعل
وان خصه انسخ حكم الفعل عنه دوننا او حصنا انسخ عنا حكم
الفعل ومنه **القسم الثالث** لا يجعل التارخ في احد
بالقول لا تدل من غير حاجه الي الفعل ولا عكس فحال اقوى بان لاخذ
به اولى اما اذا عارض بغيره نفع اخر فهو علي وجهين احدهما ان

95
فعل فعلا يعلم وجوبه على غيره ثم نقر غيرم على ضده فذلك الاقرار
اخراج لذلك الغير الماني ان يعلم وجوب فعل عليه لولا نسخه فياتي
بضده فيعلم انه يدسخ الاول **المسلة السادسة**
في انه عليه السلام هل كان متعبدا بشرعيه احد من الانبياء الما
اما قبل النبوه ففاه قوم واشبه قوم وتوقف فيه قوم حجه
الفاه انه لو كان كذلك لراجع ايمه تلك الشرعه مستقيبا عنهم
ولو كان كذلك لاشهر حجه المشير ان دعوه الما صير كانت
عامه فوجب انذراجه فيها جوابها لا نسلم عمومها سلمناه
لكنه لعلمه لم يبلغه بطريق يقيد العلم او الظن وهو المراد من
زمان الفتره واما بعد النبوه فاكثر الایمه على انه عليه السلام
لم يكن متعبدا بشرعيه من قبله وقال قوم من الفقهاء انه كان فاما
ما قياس الاحكام من الشرايع السابقه وبطلانها وجهان
احدهما انه لو كان كذلك لراجع اليهم في الاحكام ولاستفتى علماءهم
ولم يفعل ذلك بل انتظر الوحي فدل على انه غير ماورد ذلك فان قيل
لعلمه لم يكن متعبدا بما قبل النبوه الاولين في ملك الاحكام فقط او كان
عاما مخلوكيهم عن تلك الاحكام او ان تلك الاحكام ان كانت متواتره
فلا حاجه الي مطالعه تلك الكتب وان لم يكن فلا فايده لكون تلك الكتب

مزويه بروليه الاحاد من الكفار سلمناه لكمه راجع التوراه في
ليه الرحم جواب الاول انه لم يراجع في شيء من الاحكام فلا يكون
ما موراي شي منها وعن الثاني ان العلم بجلوتلك الكتب عن الاحكام
بعد النفس الكبر ولم يفعل ذلك وعن الثالث انها مواته
المتن فتحاج الى الطالع لا استخراج وجوه الدلاله كالقران قوله
انه عليه السلام راجع التوراه في الرحم قلنا انما راجع احكاما
بها على اليهود لا يثبت بها شرعه وكيف يراجعها لا تات شرعه
بها وهي منسوخه ومحرفه على ليه والثاني انه لو كان عليه السلام
متعبدا بشرع من سبقه لوجب على علماء الشرع مراجعته كالأولين
في النواحي التي لا يكون احكامها في شرعنا ناسيا به عليه السلام
وحيث لم يفعلوا ذلك في عصر من الاعصار علمنا عدم تعبد
عليه السلام بها احكامها ان اولها قوله سبحانه لنا
انزلنا التوراه فيها هدا ونور حكم بها السدون وما منها قوله سبحانه
فمهداهم اقتده وما لهما قوله لنا او حينا اليك كما او حينا الى
نوح والسين من بعده ورايها قوله سبحانه واسمع مله ابراهيم
حينما وحاسه ما قوله سبحانه سرع لكم من الدين ما وصي
به نوحا جواب الاول انا ان عمننا لفظ النبيين فقد علم

٩٢
لنا الانبياء بعض ما في التوراه وهو الاحكام الاصوليه وان
حصناها فقد حكم بحكمها لينا بن اسرائيل وجواب الثاني
انه ما مورد مدي مصاف الى الدل وهو الاحكام الاصوليه
التي لا يقبل الشيخ دور الفروعيه القابله له وجواب الثالث
ان التشبه في الوجوه في الموحى به وجواب الرابع ان المراد
من مله الاصول لا بد من شرعيه ابراهيم بالكلية وجواب
الخامسه انه سبحانه وصي محمدا عليه السلام واله ان
يقيموا الدين ولا يفروا فيه كما وصي نوحا بذلك وذلك لا يدل
على اتفاق بينهما **الكلام في الباسخ والمنسوخ**
وهو مرتب على اقسام **الفسخ الاول** في حقيقه الفسخ
وفيه مسائل **المسئله الاولى** في معنى الفسخ لغه فخذ انه
الازالة وعند الفقهاء النقل ان الله تعالى سبحانه لما
القوم اي ازاله والاصل في العلم الحقيقه فلا يكون حقيقه
في غير دفع الاستعمال وليس لعاقل ان يقول تسميه الرخ ناسخه
محاذ فلا يصح الاحتجاج بها على كون الفسخ حقيقه في الازالة لانا
نقول المحاذ في الاسناد وذلك لا يمنع من كون لفظ الفسخ حقيقه
الازالة كما في قولنا حركت الرخ فان المحاذ في الاسناد ولفظ الحركة

حقيقه في القله احسن منه يستعمل في القل في مثل ما يقال
نسي الباب والاصل الحقيقه فلا يكون حقيقه في غيره دفعا
للاستراك حوابه لان الاذاله اعم من القل فكذا نتاوي بان يكون
مسمى اللفظ **المسئله الثانيه** في حد السخ اصطلاحا اجود
حدود المقدمين قوتهم رفع حكم خطاب سابق بكتاب لاحق
متراجح تحت لوله لدام حكم الاول وهو باطل لوجه احدها
انه لا يجب ان يكون النسخ خطابا بل جاز ان يكون فعلا من افعال الرسول
وبما ينها انه لا يجب ان يكون الحكم المنسوخ بابا بكتاب بل جاز
ان يكون تابعا لفعل الرسول وبما لهما ان النسخ ليس برفع في
الحقيقه كما سيأتي بيانه بل هو بيان انها مده الحكم فالاولي بحديث النسخ
بانه طريق شرعي بين ايهما حكم شرعي ثبت بطريق شرعي مع ترجحه
عنه فنقولنا طريق شرعي يشتمل قول الله والرسول وفعله وقولنا
ببين ايهما حكم ثبت بطريق شرعي اخرجنا به الاحكام السابقه
بالاستصحابات وقولنا مع ترجحه اخرجنا به البقيده بالغايه
والشرط والاستثناء **المسئله الثالثه** قال العاصي ابو بكر
النسخ رفع وقال الاستاذ الواسع هو بيان انها مده الحكم الاول
وهو المحذور وصوره المله مثال وهو نفس المسئله وهو ان الاعراض

ان نقيب لم يعدم الباقي الا بطريقتان الضد وان لم يتوان نعمت
بدواها واستعقبها اضدادها فلا مدخل لها في زوال الاعراض
الاول فالمنسوخ والنسخ متضاد ان النسخ المنسوخ وطري النسخ
بعده **لما** وجمان احدهما لانه ليس زوال الباقي بالطاري باولي
من انقاع الطاري بالباقي فاما ان يوجد هو محال او يندفع وهو
ايضا محال لان كل واحد منهما عليه عدم الآخر فلو عداهما معا لوجد
معا وهو محال فليس انتقال الاول بطريقتان الباقي وهو المطلوب
لان انتقال الحادث لحدوثه اقوي من الباقي لانا نقول الباقي اما ان يستبعد
حال ثبائه كغيره لم يكن عند حدوثه او لم يستعد فان حصل له بغيره
فهي حادثه مقاومه للطاري فلا يعدم الباقي وان لم يحصل
كغيره زايده كان في حال الثبات في حال الحدوث فقاوم الطاري
وعاد الكلام الاول والباقي هو ان طريقتان الطاري مشروط بعدم
الباقي فلو علل عدم الباقي بطريقتان لزم الدور وهو محال فلا يعدم
الباقي بطريقتانه وهو المطلوب واحسن العاصي بان الخطاب الاول
كان متعلقا بالفعل مقتضيا له الحكم وذلك العلل لعدم بدائه
والا لما وجد بل معدوم اخر وهو الرفع وجوابه ان كان
متعلقا به مقتضيا له الحكم ان ذلك الزمان فقط عند انقضاء الزمان

انقطع الحكم لا تنقأ شرطه لا قاطع آخر **المسألة الرابعة**
النسخ عندنا جائز عقلا وواقع سمعا وانكر ما كانه بعض اليهود
وانكر بعضهم الوقوع وروى عن بعض المسلمين انكار النسخ احيى
قدما ونا على حوانه بان الدلالة القطعية دلت على نبوه محمد عليه
السلام ولا يقرر نبوهه الا بنسخ شرايع المتقدمين فلزم بحقق
النسخ ضروره لعامل ان يقول لا نسلم ان نبوته عليه السلام لا يقرر
الا بنسخ شرايع المتقدمين لحوار ان يصوا على انها شرعهم عند
منعته عليه السلام وعلى هذا القدر لا يكون نبوته موفقه على
نسخ شرايع الاولين وهذا الحرف هو الذي يعتمد منكره والنسخ
من المسلمين فالمعتمد قوله تعالى ما ننسخ من آية او ننسخها فانسخ
مها وجه الاستدلال ان نبوه محمد عليه السلام ان يوقف على
النسخ وقد ثبت فثبت النسخ وان لم يوقف صح اسان النسخ بهذه الآية
واحج منكره والنسخ عقلا بان الفعل الواحد اما ان يكون حسنا
او قبيحا فان كان حسنا ما موراه في شرايع المتقدمين امتنع الهى عنه
مطلقا وان كان قبيحا محرما في شرايع المتقدمين امتنع الامر به مطلقا
فامسح النسخ اللهم الا ان يقال له كان قبيحا لكن لم يعلم قبحه وقد علم
الحزن بما لعن لكن ذلك على الله محال واحج المنكرون لو فوه شرا

٩٥
بان شريعته موسى عليه السلام اما ان يكون فيها ما يدل على دوامها او لا
يكون والنسخ على التقديرين ممسح اما ان كان فيها ما يدل على دوامها فان
كان معه انها ستنسخ تنافضا وان لم يكن معه ذلك كان ذلك الباسا
وهو على الله محال فجب دوامها ولا نسخ واما ان لم يكن فيها ما يدل على
دوامها لم يجب العمل بالامر واحد على ما بينا ان الامر المطلق لا
يعتص بالامر وعدم العمل بما بعد ذلك لا يكون سحا وجواب
الاول لم لا يجوز ان يقال كان الفعل حسنا حثيد فحان واجبا وهو قبيح
لان فساد محرما لشرب وامتلا فانه يكون مصلحه في وقت مفسده
في وقت اخر وعلى ان قاعده الحسن والفتح قد ابطالناها وجواب
الثاني ان في شريعته موسى ما يدل على دوامها قوله اما ان يكون
فيها ما يدل على انها ستنسخ او لا تكون فلنا اما ان الحسين البصري
فقد اوجب ذلك والا كان يلبس بالحجاب على اصله ان فيها
ذلك قوله يكون ذلك تنافضا فلنا لا نسلم بل يدوم الى طر بان النسخ
لا يقال لو كان ذلك في التوراه لمواتر لا نمنع ذلك لانه لم يوس من اليهود
في عهدت نصر عدد التواتر واما الجواب على اصلنا فهو انه
لم يصح على انها ستنسخ قوله ذلك يلبس قلنا من الجواب عنه
في مسله تاخير البيان عن وقت الخطاب **المسألة الخامسة**

بحوز نسخ القرآن وانكره ابو مسلم الا صهاني لنا ان الوقوع دليل
الجوارد دليل الوقوع اسان احديهما قوله سبحانه والذين يتوفون
منكم ومذروا ارواجا وصيه لا رواجهم متبايعا الى الجوارد حيث
الاية الا عند اد حوله ثم سمع بقوله سبحانه والذين يتوفون منكم
ومذروا ارواجا يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرة فانها حجت
الا عند اد اربعة اشهر وعشرة ليام اعترض ابو مسلم بانها
لم ينسخ لان المراه لو كانت حاملا تصنع الحمل لسته تعذر لسته
جوابه ان الا عند اد بوضع الحمل فقط وخصوص السنة لا
في مكان نسخا وما شها قوله سبحانه يا ايها الذين امنوا اذا ملجتم
الرسول فقدموا بين يديكم صدقة اوجب تقديم الصدقة
على تحوي الرسول ثم سمع بعد ذلك قال ابو مسلم انما زال ذلك الوجوب
لرواى سببه لانه كان الغرض من ذلك تمير المنافقين الذين لا يتقون
عن المؤمنين ولما حصل للعرض الالوجوب جوابه ان ذلك
الوجوب رال كيف كان ولا نفى بالنسخ الا ذلك احسن ابو مسلم
بقوله وانه لحاب عن يرك ياتيه الما طل من يرك يرك ولا من خلفه
وحوابه لانه محتمل السمع على كليه الحباب وهو متفق عليه ولا
حاصل على بعض الايات **المسلة السادسة** بحوز نسخ الواجب

قبل محي وقته خلافا للمعتزلة **لنا** ان ابراهيم عليه السلام
كان مامورا بدخ ولده ثم سمع قبل دخه ويدل على انه كان مامورا بالذبح
وجوه اولها قول اسمعيل عليه السلام افعل ما تؤمر وينصرف
لا محاله الى المذكور وهو قول ابراهيم عليه السلام الى اري في المنام
اني اذ بك وبانبياء الله اما ان يكون مامورا بمقدمات الذبح او
نفس الذبح والا وانا طلالا بها ليست بلامينا والما مورا به بلامين
لقوله تعالى ان هذا هو البلاء المبين فاما في متعين وبالثالث لو كان
مامورا بمقدمات وقذا في ماما احاج الالفذا والاحتياح ظاهر
لقوله وقذا به مدح عظيم فعلم انه كان مامورا بالذبح واما انه
نسخ قبل الفعل فظاهر فان قيل لا نسلم انه كان ابراهيم عليه
السلام مامورا بالذبح بل مقدماته وقول اسمعيل له افعل ما تؤمر اري
في المستقبل قوله ان المقدمات ليست بلامينا فلما اذا غلب على
ظنه معها الامر بالذبح كانت بلامينا قوله التي بالمقدمات لو
كانت مامورة لا تحتاج الى الفذا فلما احتاج اذا غلب على ظنه الامر
بالذبح سلمناه انه كان مامورا بالذبح لكن لا نسلم نسخه قبل فعله
فانه نقل انه كلما قطع ابراهيم جزا من الخلق او صل الله ما كان
يفصله سلمنا دليلكم لكنه معارض ما منع وهو انه لو جاز

ذلك لزم كون الفعل الواحد لشخص واحد في وقت واحد مأمورا به
ومنياعنه وهو محال بان الزوم وجهان احدهما انه اذا قال
صبيحة يونا صلوا عند المغرب ركعتين ثم قال عند الظهر لا تصلوا
عند المغرب شيئا كانت الركعتان في ذلك الوقت مأمورين وممتنعين
لشخص واحد والمالي ان النهي لم يضر في المأمور او لا منه لم تكن
المسئلة اذا خلا في جوارحه وان انصرف الله اوله فمعه اجتماع الامر
والنهي بيان الاستحالة ان ذلك الفعل ان كان حسنا امتنع النهي
او قبيحا امتنع الامر والحوارب سنالته عليه السلام كان مأمورا
بذلك ولله ما احتياجه الى الفذال الفذال يدل على المأمور به فلو كان انما
به لما احتاج الى الفذال اذا لا حاجة الى البدل مع الاتان بالبدل
قوله اذا ظن الدخ محتاج الى الدخ قلنا الدخ اذا لم يكن مأمورا
به لم يكن للظن مدخل في احباب البدل وعلى ان الظن الباطل على الاينا
محال قوله انه الى الدخ الا الله سبحانه كان يوصل ما يقضيه
ابنهم قلنا لو كان ذلك لكان اما مأمورا به وغير محتاج الي
الفذال قوله في المعارضة لو صح ذلك للزم الجمع بين الامر والنهي
في وقت واحد قلنا لا يجوز ذلك قوله ذلك الفعل اما حسن
او قبيح فان كان حسنا امتنع النهي او قبيحا امتنع الامر قلنا قد اطلنا

واما

قاعده الحسن والقبح سلمناها لكن الامر كما يكون لمصلحة في المأمور
تعد ذلك قد يكون لمصلحة في نفس الامر نادى قبل فعل المأمور فلا يقع
الحاجة الى فعل المأمور به كقول السيد لعبد امرتك ان تذهب الى
القرية ماشيا اختياره في كيفية امثال العبد لا منه وان علم السيد
انه لا حاجة له في الضيعة وانه لا سعته واذا كان كذلك جاز
نسخ مثل هذا الامر قبل فعل المأمور به **المسئلة السابعة**
لحور نسخ الشيء الى بدل خلافا لقوم لنا انه نسخ احكام الصدقة
بين يدي بحوى الرسول لا الى بدل احكام بقوله سبحانه فان نسخ
من اية او تناسها مات خيرا منها حواشيه انها توجب الابدال في
اللفظ دون الحكم وانما يجوز ان يكون نفي الحكم خيرا من وجوده
المسئلة الثامنة لحور نسخ الفعل الى بدل اقل منه خلافا
لبعض الظاهرين لنا ان الصحابة كانوا مأمورين بقتال مع
الكفار ثم نسخ ذلك وجوب القتال مع الشدة في ذوات الواحد
للعشرة ونسخ صوم عاشوراء بصوم رمضان واحكام بقوله
سبحانه مات خيرا منها والاقل لا يكون خيرا حواشيه لا نسلم
ان الاقل لا يكون خيرا لانه ان يكون اكثر ثوابا **المسئلة التاسعة**
لحور نسخ التلاوة دون الحكم والحكم دون التلاوة ودليله ان

الملاوة والحلم عبادتان مضافتان لمخارجهما مع بقا
الآخري كسائر العبادات وقد نسخ الحكم مع بقا الملاوة كانه الاعتقاد
بالحول وقد سحت الملاوة مع بقا الحكم كانه الزنا المحذوفه عن
المصاحف **المسألة العاشرة** يجوز نسخ الخبر اذا كان المخبر
عنه قابلا للتغير خلافا لابي هاشم والافنديين لانه يجوز
ان يقول لا عاقبة الراي ابدان ثم يقول اردت به ألف سنة اجهتوا
بان نسخ الخبر يوهن الكذب فيمنع جوابه ان نسخ الامر يوجب
البداهة فيمنع والجواب مسترل **المسألة الحادية عشرة**
يجوز نسخ ما اوجب ايا خلافا لعموم الناس ان نسبة لفظة الدوام
الي الاركان كنسبة العام الي الاعيان فمما جاز تخصيص احدهما جاز
لتخصيص الآخر بالمصلحة المستزكة وايضا فلان الدوام شرط النسخ
فلا سافيه اجهتوا بان لفظة الدوام كالسبب على كل واحد
من الاركان وعند التخصيص من نسخ النسخ فذلك عند الدوام والجواب
القص لجواز تخصيص العام **القسر الثاني** في النسخ والنسخ
المسألة الاولى نسخ السنة المتواترة مثلها حائز ونسخ
خبر الواحد مثله وبالماتواتر حائز ايضا ونسخ المتواتر بالاحاد
حائز وغير واقع خلافا لبعض الطاهرين لانه ان الصحابة

ردوا خبر الواحد عند رفعه للكتاب قال عمر رضي الله عنه
لا بدع كتاب ربنا وسنة نبينا بقول امرائه لا تدري صدق ام كذب
وهذا الاستدلال ضعيف لانه لا يلزم من زدهم لدليل الخبر حله
ردهم لسائر الاخبار اجهتوا بنعيمين احدهما ان تخصيص
المتواتر بخبر الواحد كما يرفعوا نسخة كامة رفع الضرر المطون
والثاني انه واقع والواقع دليل الجواز ودليل الوقوع قوله
سبحانه قل لا احدا مني اوحى الي محرما على طاعة بطعه الا ان يكون
الاية مسبوحة منه عليه السلام عز وجل كل ذي ناب من
السباع واذا النسخ للكتاب خبر الواحد فكذلك المتواتر لعدم القابل
بالفصل وجواب الاول ان تخصيص اهل من النسخ وعن
الماني ان الآية كانت تدل على عدم المحرم الى ملك الغاية دون ما بعدها
فاللهي المحرم بعدها لا يكون نسخا **المسألة الثانية**
نسخ الكتاب مثله حائز لما ذكرنا في الرد على من سلم ونسخ السنة
بالكتاب ايضا حائز عند الاكبرين وواقع ومنع من جواز النسخ
رضي الله عنه واحسن المبشور بان التوجه الى مبتدئ من كان
ماتبا بالسنة ادليس في المرات ما يدل عليه لخصوصه وقد اشنع
بقوله سبحانه قول وجهك شطر المسجد الحرام ولقائيل ان يقول

لم لا يجوز ان يقال كان ذلك التوجه ما يتا بآيه المنسوخة لا وانهما تم
النسخ حكمها بقوله قول وجهك سلمنا انه كان تابا بالسنة لان
لم لا يجوز ان يقال نسخ ايضا بالسنة ثم وجب بعد ذلك التوجه الى الوجه
بالكتاب فان نسخ التوجه الاول اعم من اثبات التوجه الثاني والاعم
لا يستلزم الاخص واجمع الشافعي رحمه الله بان السنة بيان
للقدران لقوله تعالى لبس للناس ما نزل اليهم فلو كان الكتاب ناسخا
لهما كان الكتاب مبينا لمسنه وهو محال جوابه ان قوله تعالى لبس
للناس لا يقتضي كون كل السنة بيانا لما ان قول القائل دخل السوق لا سرك
لوما لا يصح اخصار الاعراض في شرائب **المسلة الثالثة**
نسخ الكتاب بالسنة امواته حايروا وقعوا في الشافعي وقوله
واجمع المشون بانه كان الواجب على الدانية ايجس في البيوت بقوله
سبحانه فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت ثم نسخ ذلك بآيه
احل لكم نسخ الجلد بالرحم في قصه ما عذرنا قلت بل نسخ ذلك كما
كان قولنا وهو قوله الشيخ والشيخه اذ اذينا فارجوها البتة قلت
ان ذلك لم يكن قرانا بل قول عمر رضي الله لولا يقول الناس ان
عمر زاد في كتاب الله شيئا لا حقت ذلك بالمصنف ولما قيل ان يقول
لما نسخ الله تلاوته امر باحراجة عن المصنف في ذلك في صحه

قول عمر واجمع الشافعي رحمه الله بوجوب احكام قوله سبحانه
لما نسخ من آيه او منساها باتخير منها او قتلها والتمسك من وجوب
احكامها لهما بل على ان الذي يدل ذلك الخير هو الله والسنة لا ياتي بها الله
وبانيهما ان الماني به خير من المنسوخ والسنة لا تكون خيرا من الكتاب الثاني
ان السنة بان القرار لقوله سبحانه لبس للناس ما نزل اليهم فلو كانت
السنة ناسخة للكتاب لما كان المنسوخا وهو محال لكون الناسخ مضاد
للمنسوخ والجواب عن الاول قوله ناسخا منها لا يقتضي ان يكون
ذلك الخير هو النسخ بل عيناها ياتي بعد النسخ ويدل على هذا الاحتمال
انه رتب الاثبات بالخير على نسخ الآية الاولى ولو رتب نسخ الآية الاولى
على الاثبات بالخير لزم الدور والجواب عن الثاني ان كون السنة بيانا
للكتاب لا سافي كونها ناسخة لان النسخ تخصيص في الارمان **المسلة**
الرابعة الاجماع لا ينسخ ولا ينسخ به اما الاول فلان الاجماع لا
يكون دليلا في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم لانه ان لم يكن معهم فلا
اجماع فان كان معهم فالعبرة بقوله عليه السلام واذا تبدل ذلك فلو
النسخ بعد وفاته عليه السلام فاما ان نسخ كتابه سنة
او اجماع او قياس او الاول والماني محال لان النص ان كانا موجودين
عند عقد الاجماع كان ذلك اجماعا على خلاف المصنف ان خطا وان

لم يكونا موجودين امتنع وجودهما بعد ذلك والثالث ايضا باطل لان
 الاجماع المائي ان لم يكن عن دليل كان خطا هذا محال وان كان عن دليل
 فدليله ان كان موجودا عند عقد الاجماع الاول كان ذلك خطا
 وان لم يكن كان الثاني خطا وهو محال والرابع ايضا باطل لا يستقد على
 خلاف الاجماع لان نقل ينقص ذلك بما لو اجمعت الامة على قولين فانه يجوز
 الاخذ باحدهما بالاجماع ثم اذا اجمعت على احدهما بعينه فانه يزول
 الخيرة الثابتة بالاجماع الاول فكان ذلك تسكالا نافعا لشرط العمل
 بالاجماع الاول عدم الاجماع للتاني فاذا وجدنا الشرط فزال الاجماع
 الاول لزوال شرطه فلا يكون ذلك نسخا واما انه لا ينسخ به فلا ان
 المنسوخ به اما نص او اجماع لو قياس والاول محال والا انعقد الاجماع على
 خلاف النص وكان خطا والمائي محال لان الاجماع المائي يتركون
 الاول خطا كان الاجماع خطا وهو محال وان كان كونه صوليا الى
 تلك الغاية فالاجماع الاول ان كان مطلقا كانت افادته للحكم مطلقة
 فامتنع نسخه وان كان موقفا الى تلك الغاية كان انها حكمها عندها
 ليس بنسخ واما الثالث فلان شرط صحة القياس عدم اجماع على خلافه
 فمتى وجد اجماع زال شرط القياس فزول فلا يكون نسخا **المسألة**
الخامسة القياس ينسخ وينسخ به اما الاول ففي عهد الرسول عليه

فانه حور نسخه بالنص والاجماع وانه لشك في قياس اخر ما
 تكون اماره العلة فيه اجلي ولما بعد فحور بمعنى ان جعلنا كل
 محمد مصيبا والا فلا واما لكونه ناسخا فظاهر مما تقدم
المسألة السادسة اتفقوا على جواز نسخ الاصل والفوي
 وجواز نسخ الاصل وان استلزم نسخ الفوي واما الفوي وحدها
 فمنع ابو الحسين من نسخها وحدها لا بالآية وفي اللام مع
 استيقا الملزوم محال واما كونها ناسخة فجواز طاهر سوا
 كانت دلائلها لفظية او عقلية **القسم الثالث**
المسألة الاولى اتفق العلماء
 على ان زيادة عبادة لا تكون نسخا للعبادات ولا زيادته صلوة
 تكون نسخا للصلوة وانما جعل اهل العراق زيادة صلوة على الصلوات
 الخمس نسخا لانها من غير الوسطى كونهما وسطى ويلزمهم ان تكون الزيادة
 على العبادات نسخا لانها من غير الوسطى كونهما وسطى ويلزمهم ان تكون الزيادة
 تكون الزيادة كذلك بل كانت كزيادة ركعة على ركعتين مثلا فقال
 الشافعي رضي الله عنه انها ليست بنسخ وقال الحنفية انها
 نسخ وقال قوم ان كان نص الاصل يفيد في الزيادة بدليل الخطاب
 كانت الزيادة نسخا والا فلا وقال القاضي عبد الجبار ان كانت

الرياءه سعي اعتداد الاصل وحده كانت نسخا والافلا
 ولا في الحسين البصري انظار منها ان الرياءه هل تنفي شيئا ولا
 ولا شك انها تنفي نعمها وقمتها ان ذلك النفي هل يسمي نسخا والحق
 ان النفي المزال ان علم مدلل شرعي وكان المرئيل من اخيا عنه كان
 نسخا والافلا ومنها ان المرئيل هل يجوز ان يكون خبر الواحد او قياسا
 والحق ان المزال ان كان مقتضى الاستصحاب جاز وان كان مقتضى
 نفي قاطع لم يجر منه الانظار هي حفظ الاصول وتفرع عليها احكام
الاول ريبه القريب على الجدل ليست نسخا لانها لا تنفي لانها
 وهو معلوم بالاستصحاب ورفع حكم الاستصحاب لا يكون نسخا
 ودليل ان ذلك النفي معلوم بالاستصحاب ان احكام الجدل مشترك
 بين احكام القريب وعدمه والمشارك لا يدل على خصوص كل واحد
 من القسمين واما اجرا الجدل وكونه مال الحد وتعلق رد السهمان به
 فهي احكام سعي نفي الرئيد المستصحب فجاز ان انها خبر الواحد
 والقياس متعالحوازاله ذلك النفي بل لو كانت هذه الاحكام
 منصوصه لم يجز ان انها خبر الواحد والقياس **الحكم الثاني**
 انات التحير بعد شرع حكم لا يكون نسخا لان عدم قيام غير
 المشروع مقامه معلوم بالاصل والتحير رافع له فوظفلا

فلا يكون نسخا بل لو نص على عدم قيام غير مقامه كان التحير نسخا
 ولا يجوز اثباته لخبر الواحد والقياس **العلم الثالث** زياده
 على ركعتين قبل الشهادتين لا يستغفرا بهما للشهد وهو معلوم
 بطريق شرعي فكون ان الله نسخا فلا يقبل فيه خبر الواحد والقياس
 وليس نسخا للركعتين لان الفعال لا نسخ ولا لوجوبهما معا به ولا
 لاجرا به لانه مفتر مع الركعة الثالثة ولا لعدم الثالثة لانه
 معلوم بالاصل فلا يمنع ان يقبل فيه القياس وخبر الواحد من هذا
 الوجه فوظفلي لو نص على عدم الثالثة عند شراهما كان رفع ذلك
 العدم ايضا نسخا لا يقبل فيه خبر الواحد والقياس **المسألة**
الثانيه نسخ عبادته لا توقف عليها اخرى لا يكون نسخا لذلك
 بالاجماع واما اذا توقف عليها اخرى فتسحب ايضا لا يكون نسخا
 لملك الاخرى عند الكرجي وهو المختار سوا كانت شرطاتها اجزا
 منها وقال القاضي عبد الجبار ان كانت جزا اقصى نسخها نسخ الاخرى
 وان كانت شرطاً فلا **الثاني** ان البصر موجب للقبان من مخرج احدهما
 عن الدلالة لا يقتضي خروج الاخرى بالمقتضى واحتج القاضي بان
 نسخ ركعة من الركعتين نسخ لما خيرا للشهد ونفي الاجزاء من الركعتين
 فلا جزاء عند علمه الا سان بالركعتين وحوايه ان هذه احكام

الراجح
الراجح

معاير للركعة الماتية فيكون نسخها غير نسخها وأما نسخ الشرط فليس
نسخا للمشروط لانهما عبادتان متفاضلتان بل هو نسخ لنفي اجرا
احدهما دون الاخرى فان سمي نسخا بهذا الدليل فهو حق والافلان
القسم الرابع في الطريق المعروف للنسخ هذا يعرف اما
باللفظ كقوله هذا منسوخ او منسوخ بكذا او بالمعنى بان ياتي اما
بقتض الحزم او ضده مع العلم بالما ربح والما ربح يعلم تارة باللفظ
واخرى بالمعنى مثل ان يقال ان الاولى تسند كذا والاخرى في تسند كذا
او يقال ان الاول قبل الهجره والى بعدها او يروى الاول منسوخا
مع انقطاعها والآخر متاخر الصحة اما لو دام صحبه الاول لم يعلم
الما ربح وتفرع على هذا مسلمان **احكامها** قال القاضي عبد
الجبار اذا قال الراوي هذا الخبر قبل الاخر سمع وان ينسخ النسخ ولم
يقبل قول الراوي في النسخ كما يقبل الشهاده على الاحصان المنص
لوحول الرجم وان لم يقبل الشهاده على الرجم وقال ابو الحسن
هذا يقتضي جواز قول قول الراوي ولا يقتضي وقوعه **والثانيه**
اذا قال الصحابي هذا الخبر قد نسخ لم يقبل قوله لحواز قوله ذلك
عن احمناذ وفي الكرخي ان قال هذا منسوخ بكذا لم يقبل لحواد
قوله ذلك عن احمناذ اما اذا قال هذا منسوخ قبل لانه لا يقول

ذلك الا عن تفرج جوابه لا نسلم انه يقول ذلك الا عن تفرج بل
قد نقوله عن احمناذ والله اعلم بالصواب **الكلام في**
الاجماع وهو مرتب على سبعة اقسام **القسم الاول**
في اصل الاجماع وفيه مسائل **المسئله الاولى** لفظ الاجماع
في اللغة لمعنيين احدهما العزم وبانيهما ان يصير اجمع كما يقال
البن اذا صار ذ البن وفي الاصطلاح هو اتفاق اهل الحل والعقد
من امه محمد صلى الله عليه وسلم على حكم من الاحكام اما الاتفاق
فاما غيبنا به الاتخاذ في الاعتقاد اما بنفسه او بدليله الذي
هو القول او الفعل وغيبنا به اهل الحل والعقد المحمدين في الاحكام
الشرعيه وعمما نقولنا على حكم من الاحكام الشرعيه والعقليه
واللغويه **المسئله الثانيه** من الناس من حال وجود
مشبه ما ختمع الناس في ساعه واحده على ما اول واحد هو
ما بطل لان الدواعي في المواكل مختلفه قطعا كلاف الاحكام اذ
امكن ان يكون فيها دلاله واماره حامعه فصار ذلك كقصد
الجمع العظيم لمحمد صلى الله عليه وسلم ومن الناس من حزنه لكر قال
انه لا سبيل الى معرفته لانه لا يعرف بالوجدان ولا بالظرفانه
لا محال له في وجود الحرمات الممكنه وعدمها ولا بالجنس والخبر

فانه لا يمكن الاحساس بكل عالم في الدنيا ولا الاخبار عنه ولو امكن
ذلك لتقدر الوقوف على مزاياه ولو فرضنا اناسا ناطقوا على العالم
في الدنيا مستكشفوا عنهم مزاياهم لما حصل له العلم باجماعهم خوارج
وخرج احد هم عن قوله قبل فتوى الاحرار لو فرضنا سلطانا جمع
علماء العالم فرفعوا اصواتهم لنا افنيا بكزا لما حصل العلم بالاجماع
لخوار ان يكون فيهم مخالف حاف الجمع او الملك او خفي صورة خلاف
من صحيح الخلائق ولا اعلى من هذا المقام مع انه لا تعد العلم بالاجماع
للاحتمالات التي ذكرناها فان قلت هذا باطل بغير احد اها
انا نعلم اتفاق المسلمين على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم ووجوب
الصلوات الخمس واتفاق الشافعية على فساد النكاح بدلاوي واتفاق
الحنفية على صحته مع انهم لا يستطيعون واحد من اناس الدنيا وبنينا
انا نعلم بالضرورة ان كبر بلاد الروم والافرنج لها مع عدم
الطواف عليهم وبالنها ان السلطان العظيم يمكنه ان يجمع علماء العالم
ويراجعهم في حكم المسئلة قلت المسلمون هم المفقون على نبوة
محمد صلى الله عليه وسلم فنقولك نعلم اتفاقهم على نبوة محمد هؤاله
نعلم اتفاق المفقين على نبوة محمد على نبوة محمد صلى الله عليه وسلم
ولذلك القول في نفيه الامثله واما علمنا بان غالب الناس الروم

والافرنج كما قد ذلك معلوم بالتواتر على ان قريبا بين الاعلب ومن
الكل وقوله ان السلطان العظيم عليه جمع علماء العالم قلت
ان مثل هذا السلطان المستولي على نفاع المعصوم لم يوجد الى الان
ولو وجد فكيف السبل الى ان لا سفلت منه واحد وايضا قلوا
جمع الدل لما علم اتفاقهم لما من من الاحتمالات والاضاف انه لا
يمكن معرفه الاجماع الى عبد الصحابه حيث كان المسلمون قليلين
يمكن مراجعتهم اما بعد ذلك فلا **المسلة الثالثة**
اجماع امه محمد صلى الله عليه وسلم عجز خلافا للنظام الشيعة
والخوارج **لنا** وجوه اولها ان متابعه غير سبيل المؤمنين محرمه
فحب اتباع سبيل المؤمنين اما الاول فلقوله سبحانه ومن شاق الرسول
من بعد ما تبين له الهدى ويتبع غير سبيل المؤمنين قوله ما تولى بخله
جهنم وسات حصيرا ووجه الاستدلال انه سبحانه جمع بين
مشافه الرسول ومتابعه غير سبيل المؤمنين في التهذيب ولا ذلك
الا على تقدير التحريم واما الثاني فلانه لما حرم اتباع غير سبيل المؤمنين
وجب اتباع سبيل المؤمنين لانه لا خروج من القسمين فان قيل
لا مسلم او متابعه غير سبيل المؤمنين محرمه بل هي محرمه لري
شقاق الرسول لا يقال لو كانت محرمه لري شقاق الرسول لكانت

متابعه سبيل المؤمنين واجبه اذ اذال اذن لا خروج من القسمين
ولا سبيل الى الجاهل بالان مشاقه الرسول هي الكفر والكفر هو تكذب
الرسول عليه السلام والعمل بالاجماع مع تكذب الرسول محال
فاذا متابعه غير سبيل المؤمنين محرمه مطلقا لا نافي قول الاسلام
انه اذا كانت متابعه غير سبيل المؤمنين محرمه لدى الشقاق كانت
متابعه سبيل المؤمنين واجبه لان بين القسمين واسطه وهي عدم
الاتباع سلمناه لكن لا يجوز اجاب اساع سبيل المؤمنين حينئذ
قوله المشاقه هي الكفر قلب الاسلام بل هي المعصيه لانها
ماخوذه من كون احد الشككين في كون الاخر في شق وذلك مما يكفي
فيه المعصيه سلمناه لكن لم قلنا ان الكفر ينافي العمل بالاجماع
وظاهر لانه لا ينافي لان الكفر قد يحصل بشد الرأى وليس الغفاد
والعا المصوف في القادورات مع الافراد يكون محمد صلى الله
عليه وسلم نبي الكفر على هذا الوجه لا ينافي العمل بالاجماع سلمناه
لكن قلنا ان التكليف بالمحال محال بل الله مكلف بالايان مع
استحاله الايمان منه لا يخاف عنه انه لا يؤمن ذلك سائر الكفار
مكلفون بالايمان مع امتناع الايمان منهم لقوله ان الذين كفروا
سوا عليهم ابدتهم ام لم تتدرهم لا يؤمنون سلمناه ان تحريم متابعه

غير سبيل المؤمنين ليست مشروطه بمشاقه الرسول ولكن لم
قلنا انها مطلقة بل هي مشروطه بشرط تنبئ الهدي لان ذلك
شرط في تحريم مشاقه الرسول والشروط في المعطوف عليه شرط في
المعطوف والالف واللام في الهدي للعموم فيكون الا على تحريم
الاجماع عند تنبئ دليل الاجماع فكون الاجماع عديم الفائدة
سلمناه انه تحريم لا يباع غير سبيل المؤمنين مطلقا لكنه تحريم
لا يباع دل غير سبيل المؤمنين او بعضه الاول ممنوع ولا عمل
دعواه لعدم حرمة الدل ومقدور التسليم فهو غير محصل للضرر
لحوار تحريم اساع الحل وجواز اتباع البعض والباقي مسلم فان
عندنا تحريم اتباع بعض ما غاير البعض او الحل واتباع كل ما
غاير البعض وهو الذي صار به المؤمنون مؤمنين وهذا الاول
منعنا لما اذا قلنا لا يتبع غير سبيل الصالحين فهم منه السبيل
الذي صاروا به غير صالحين لا دل السبيل سلمناه انه حرم اتباع
غير سبيل المؤمنين مطلقا لكن لم يلزم منه تحريم مخالفه الاجماع
واما يلزم ذلك ان لو كان السبيل هو الاجماع لم يلزم ذلك بل هو
دليل الاجماع ليس ذلك الاول بل هو من هذا الاول لان
سلوك مقدمات الدليل شبه قطع حدود السبيل سلمناه ان اتباع

غير سبيل المؤمنين محرم لكن يلزم منه وجوب اساع سبيل المؤمنين
وانما يلزم ذلك لو لم يكن من القسامين واسطه وهي سنه وهي
عدم الاتباع واساسنا ان الاله تبارك وتعالى وجوب اساع سبيل المؤمنين
لكن في كل الامور او في بعضها الاول ممنوع ولا يلزم عوله لوجوه
احدها ان المؤمنين لو اتفقوا على فعل شئ من المباحات لوجب
الاتيان به وهو محال وما ينبغي ان اهل الاجماع اذا كانوا متفقين
جاز لكل واحد ان يحكم بمقتضى اجتهاده بالاجماع ثم اذا اتفقوا على
قول وجب المصير اليه فقصه لكون الاجماع محمدا مطلقا فلزم
لجميع من القسامين والثالث ان انعقاد الاجماع لا عرف للخطا
واذا كان عرف ذلك وجب اثبات ذلك الحكم بذلك الدليل لكونه سبيل
المؤمنين فيكون اثباته لابه اتباعا لغير سبيل المؤمنين فوجب حرمة
والثاني مسلم فان عندنا يجب اتباع بعض سبيل المؤمنين وهو الايمان
بالله وملائكته ورسوله سلمنا ان الاله تبارك وتعالى وجوب سبيل المؤمنين
مطلقا لكن سبيل كل المؤمنين او بعضهم ولكن كل المؤمنين هم
المؤمنين بوجوه دون الى يوم القيمة فاجماع اهل العصر لا يكون السبيل
لحل المؤمنين فلا يكون محمدا فقلت المؤمنين هم المصدقون وهم
الموجودون دون من لم يوجد فقلت اذا وجد اهل العصر الثاني

108
حرج اهل العصر الثاني عن ان يكونوا كل المؤمنين فلا يكون اجماعهم حجة
على العصر الثاني سلمنا ان اهل العصر هم كل المؤمنين لكن الاله تبارك وتعالى
في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فدل على ان اجماع مؤيدي
ذلك العصر حجة لكن انما ينفع بالاجماع بعد وفاة الرسول عليه السلام
فلا بد من ثبوتهم بعده وانفاقتهم على حكم لكون ذلك الاجماع حجة
لكن اثبات ذلك مستغذر فان منهم من مات قبل ان يطوا عهد النبوة
سلمنا دلا له الاله تبارك وتعالى على ان اجماع مؤيدي كل عصر حجة لكن كل المؤمنين
او بعضهم والاول سبيل الله والاله لا يعتبر فيه للعولم والنسأ
والصيان والثاني مسلم فان عندنا قول بعض المؤمنين حجة وهو الامام
المعصوم سلمنا ان المراد كل المؤمنين لكن اتباع كل مؤيدي كل الاعطار
مستغذر لان الايمان اما بالتصديق القلبي او الاعمال التي يسبحون
الثواب والايمان على التفسيرين حقي فاتباع كل المؤمنين اذا استغذر
سلمنا ان الاله تبارك وتعالى على وجوب اساع سبيل المؤمنين مطلقا لكن
دلا له قطعية او طينة الاول ممنوع لما سبى ان الدليل القطعية
ليست يقينية والثاني مسلم لكن المسئلة اصوله قطعية فلا يجوز
التمسك فيها بالظنات لا يقال الاجماع دلا له طينة لا ما تقول ذلك
باطل بالاجماع لان منهم من نفى كونه دليلا ومنهم من نشه دليلا

قطعيًا فكونه طيبًا خلاف الإجماع والعجب من الفقهاء أنهم يسبون
الإجماع بأبانت لا مكفر ولا يفسق مخالفها المأول ويكفرون
مخالف الإجماع وهو سهو وعقله سلمناه لكنه معارض بما يدل
على أن الإجماع ليس بحجة من حيث الكتاب والسنة والمعقول
أما الكتاب فحل ما فيه نهي لحمل الأمة عن القول بالبطل والفعل
الباطل الحق قوله سبحانه وإن يقولوا على الله ما لا يعلمون وقوله
تعالى ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل ووجه التشكيك أنه
لولا تصور ذلك لما نهي عنه وأما السنة فقوله عليه السلام
لا ترجعوا بعدي كفارًا يضرب بعضكم رقاب بعض وهو دليل
جواز اجتماع الأمة على الخطأ وأما المعقول فهو أن ذلك الإجماع
أما عن دليل دامره أوله عن واحد منها وأول باطل والآخر
لنقل ذلك الدليل القطعي لتوفر الروايع على نقله والباقي باطل
لخلاف حال الناس في الأمارات والمآلات ظاهراً فساداً
وبالإجماع أيضاً والجواب قوله بحريم اتباع غير سبيل المؤمنين
مشرط مشافهة الرسول قلنا أنه غير مشروط أو أن كان مشروطاً
لكن المشروط بالشئ ليس عداً عما عدم الشرط لأنه لو لا أحدهما
لما كانت مخالفته الإجماع صواباً وليس كذلك بالضرورة قوله

عن الهري شرط في التوعد على مشافهة الرسول فيكون كذلك
في اتباع غير سبيل المؤمنين قلنا لا نسلم أمضا العطف لذلك سلمناه
لكن الهري المشروط في التوعد على مشافهة الرسول هو دليل التوحيد
لا شئ من دلائل الفروع فلا يستلزم ذلك في التوعد على تحريم اتباع
غير سبيل المؤمنين فقصه العطف قوله لم قلنا إن الآية تقتضي
تحريم دل ما عاير سبيل المؤمنين قلنا لأن هذا التركيب يقتضي
العموم لو جهين أحدهما أن البايل إذا قال من دخل عندي
صرت به فممن منه العموم والباقي صواب صحة الاستناد دليل
العموم قوله تحريم الكل لا يقتضي تحريم البعض قلنا
بل بل لكن تحريم كل واحد يقتضي تحريم البعض وهذا كذلك لأنه
السابق إلى الفهم دور الكل من حيث هو الحل قوله المراد منه
تحريم اتباع سبيل غير المؤمنين فيما صاروا به غير مؤمنين قلنا
ذلك حاصل من تحريم المشافهة فلو انصرف إليه لزم التكرار
وأنه باطل وعلى أنه ترك للعموم قوله بحمل لفظ السبيل
محاذ عن نفس الإجماع أو لأنه السبيل المشترك فيه بين كل
المؤمنين ووزد دليل الحكم فإن ذلك يخص به بعض المؤمنين قوله
لم يحب من محرم اتباع غير سبيل المؤمنين وجوب اتباع سبيل المؤمنين

قلنا ان هذا النمط من التركيب يفيد ذلك لانا اذا قلنا لا تبع
غير سبيل الصالحين فهم منه الامر باتباع سبيلهم حتى لو نهى عن
اتباع سبيلهم ايضا عد متناقضا خلاف ما لو نهى عن اتباع سبيل
غيرهم فان ذلك لا يقتضي اتباع سبيلهم لحسن النهي هنا عن كل
الاتباعين قوله لم قلتم ان ذلك يوجب اتباع سبيلهم مطلقا
قلنا لانه اذا كان تحريمها لا يتبع غير سبيلهم مطلقا ولا واسطة بينه
وبين اتباع سبيلهم مطلقا وجب اتباع سبيلهم في كل الاشياء قوله
لا يجب اتباع سبيلهم في فعل المباحات والواجبات قلنا خسر عن
النص تلك الصورة فسقى حجة في غيرها قوله لا يجب اتباعهم في
احد الاجماع عن الذين احدثوا التوقف والاحراز لم ينشئ قلنا لا نسلم
بل الاجماع الاول مشروط بعدم الاجماع الثاني فاذا وجد الثاني
زال شرط الاجماع الاول فزال برزوال الشرط قوله اهل الاجماع
لشبهوا ذلك الحكم بغير الاجماع فاسانه بالاجماع اتباع غير سبيلهم
قلنا انهم لشبهوا ذلك الحكم بدليل اخر فمقال امران احدهما اثبات
ذلك الحكم والاخر اسناده الى غير الاجماع حصت الآية في الثاني
فسقى حجة في الاول قوله كل المؤمنين هم الذين يوجدون اليقينة
قلنا بل مومنونوا العصر لزمين احدهما ان المؤمنين المصدقون وهم

الموجودون قوله لانهم لا يحصرون فهم بعد وجود العصر الثاني
قلنا انهم اذا اقتصروا فيهم في العصر الاول واجمعوا على ان الحكم
كذا في كل الاعصار است ذلك الحكم في كل الاعصار والامر باتباع
غير سبيل المؤمنين والثاني ان المراد اتباع المؤمنين في العمل به ولا عمل
في القيامه فامتنع حمله على الذين سيوجدون ايضا قوله المراد
مومنونوا العصر الرسول قلنا لا نسلم فان في قول الرسول عليه السلام
يومئذ كفاية قوله المراد كل مومني العصر وبعضهم قلنا كلهم لا
ما خصه الدليل بالاطفال والمجانين قوله نحملة على الامام المعصوم
قلنا حمل لفظ الجمع على الواحد غير محتمل قوله المومنون هم المصدقون
او المستحقون الثواب ولا يمكن معرفتهم قلنا لا نسلم بل المومنون هم
المصدقون باللسان لانه امر باتباعهم فلا بد من معرفتهم والذين
مكروا معرفتهم هم المصدقون باللسان قوله المسئلة قطعية وكلامه
النص طيه قلنا المسئلة ايضا طيه ودعوى الاجماع في نفى كونها
طيه ممنوعة قوله يكفرون مخالف الاجماع او نفسهمونه هو
تفصيل له على اصله قلنا نحن لا نفعل ذلك قوله الايات الهاهية
لحل امه من القول والعمل الما طلب دليل امكان الخطا على الامه قلنا لا
نسلم انها ماهية لكل الامه بل لكل واحد من الامه قوله عليه السلام

لا ترجعوا بعدي كفارا قلنا في صحته دللتم ولو صح ايضا فلعل
المراد قوم مخصوصون لا كل الامة قوله الاجماع اما عن دليل او
اماره او لا عن واحد قلنا عن دليل قوله لو كان ذلك لقل لتوفر
الدواعي قلنا ونفع الانفا باجماع عن دليله وللدل علم
المسلك الثاني قوله سبحانه وذلك جعلناكم امة
وسطا لتكونوا شهداء على الناس والاسدلال انه سبحانه اخبر
عن جعله هذه الامة وسطا والوسط هو العدل واذ انك هذه
الامة عدلهم يصدر عنها الخطا القادح في العدل فحاز اجماعها
صدقا فار قيل الاله متروكة الظاهر لا جعل الامة عدلا
تجعل كل واحد كذلك وكل احد ليس كذلك فلا بد من الحمل على البعض
وهي عندنا محمولة على الامام المعصوم سلمناه لكن لا نسلم ان
الوسط العدل فالعدل له تحصل بفعل الواجبات واجتناب المحرمات
وذلك فعل العبد والاله يدل على ان الوسط فعل الله فلو كان الوسط
العدل كان ذلك فعل الله وفعل العبد وهو محال سلمنا ان الوسط
العدل لكن العدل له انما سلم بالكفاير دون الصغائر فلعل ما اجمعوا عليه
من الصغائر سلمنا كونهم عدولا لكن وقت الشهادة في قوله لتكونوا
شهداء مطلقا وهو يوم القيمة فلم يلزم ان يكونوا عدولا في الدنيا

نا

سلمنا لزوم عدالتهم مطلقا لكن الخطاب مع الموحدين في عهد
النبوة فيلزم اسات بقايم بعد اقرارها واجماعهم على شي حتى
تكون حجة **والجواب** ان الاله يقتضي عدله الامة وهي اما
بعد الله حل واحد او بعد الله جمع فيها ولما عذر الاول حل الثاني
قوله عظمها على الامام المعصوم قلنا لفظ الامة للجمع فلا يجوز
حملة على الواحد الا محازا وهو خلاف الدليل قوله لم قلتم ان الوسط
العدل قلنا الاله الخبير والشعر اما الاله فقوله سبحانه قال الوسط
اي اعد لهم والسنة قوله عليه السلام خير الامور وسطها اي اعد لها
واما الشعر فنقول فاليوم هم وسط برضى الاله نام بحكمهم
قوله المراد منه العدل عن الكفاير دون الصغائر قلنا من
الناس من جعل الذنوب باسرها دايروا من فصل فانه يقول انه
سبحانه حير بالطواغر والبواطن وقد شهد بعد الله الامة
شبه عصمتهم عن الكفاير والصغائر بخلاف عدول الناس فانه لا سبيل
الي اعتبار بواطنهم فشرط عدالتهم الظاهرة قوله هم عدول
وقت الشهادة وهو يوم القيمة قلنا لو اراد ذلك لقال سبحانه
وسطا وايضا فان الاله يوم يد لهم عدول فلا فائدة في تخصيص
انه محمد عليه السلام بذلك قوله سناول الموحدين في عهد النبوة

قلنا امر الجواب عنه في المسلك الاول اما الشبهة فانها
سلكت طريقه اخرى في كون الاجماع حجة فقالوا انما ان الكليف
لا يخلوا عن امام معصوم وبني ذلك كان اجماع العلماء حجة اما
الاول فبإثبات امرين احدهما وجود الامام ويدل عليه لطف واللفظ
واجب فالامام واجب اما انه لطف فلانا نعلم فالضرورة ان
اطلقت في ان لهم رئيس يحتم على الواجبات ويبرحهم عن المحرمات
كان حالهم الى الصلاح اقرب مما اذا لم يكن كذلك وهو ضروري واما
ان اللطف واجب فلانه لو جاز تركه لم يتركه لغيره لانه لا فرق
بين ما يختار المكلف عنده ترك الواجب وبين فعله يتعاطى المكلف
عنده فعل الشيء فثبت ان اللطف واجب فتكون الامامة واجبة
والما في كونه معصوما هو ايضا ظاهرا لا احتياجا الى الامام
انما كان لكونهم عرضة للخطا فلو كان الامام كذلك لافقر الى امام
اخر ولزم التسلسل في الائمة فثبت انه لا بد من امام معصوم زمان
المكلف واذا كان كذلك كان الاجماع حجة ضرورة لثبوت قول
الائمة على قوله وبهذه الحجة سين ان كل اجماع حجة والاعتراض
لا يسلط ان تصب الامام لطف قوله وجوده ادعى للمحقق
الى الصلاح قلنا لا نسلم بل ربما كان سببا للتردد سلما له لكن قلنا

انه لطف ولما يكون كذلك ان لو خلا عن جميع وجوه المقاسد
فلم يلم ذلك لا يقال هذا استعمل معرفته الله فانها لطف مع قيام
الاحتمال وايضا فانه في القول باللفظ والضا فلانه دليل على
مفسده في الامامة فوجب فيها الحناحيب عن الاول بل المعرفة حيث
عليها الكونها لطف وكفي في كنهها لطف في حقها ان لا يعلم اشتغالها على
المفسده فان طعن المصلحة في حقها يقوم مقام العلم في وجوب العمل بكلاف
نصب الامامة فانكم توجبوه على الله فلا بد من خلوه عن المفسده
وعن الباقي اما لا تغير فعلا ونوع وجوبه لكونه لطف بل يقول
ما هو لطف فهو واجب وعن الثالث انكم ان عتيم بانفسا الدليل
انه لا دليل عليه في علمكم فلا يلزم من اسقاط هذا الدليل اسفا
المدلول وان عتيم في نفس الامر فلا نسلم انه لا دليل عليه سلما ان
دليلكم يدل على خلوه عن وجوه المقاسد لكن عندنا ما يدل عليه هو
انه لو وجد كان اذا المواجه وتزل المقابح من خوفه لا طاعه
لله وذلك مفسده سلما خلوه عن المفسده لكنه لطف في اذا
الواجبات الشرعية او العقلية والاول غير مطلوب لجواز خلوه
الزمان عن الكاليف الشرعية والما في ايضا غير مطلوب
لانه ان كان لطف في اداها من حيث انها واجبات غير مطلوب

وان كان من هذا الوجه فهو ايضا غير مطلوب لان هذا الوجه
لغينه من كفيات الدواعي القائمة بالقلوب والاعمال لا يدخل
له فيها بل ربما كان سببا لعدمها سلمنا ان ما ذكرتم يدل على كون نصب
لطفنا على ما هو مذهبكم ولكن عذرا ما سفيه لوجوهين الاول ان
الفعل المطلوب فيه اما ان علم الله له مانعا من وجوده وحينئذ
لا يكون نصب الامام لطفنا او علم الله له مانع له وحينئذ لا
يكون واجب الرجوع في الوجود وحينئذ لا يكون نصب الامام لطفنا
ايضا على نفسكم والثاني هو ان الفعل المطلوب فيه اما معلوم الوجود
من الله او معلوم العدم وعلى التدرين لا يكون نصب الامام لطفنا
على ما سناه سلمناه لكن نصب مطلق الامام لطف او الامام الظاهر
الظاهر الاول ع ولا يمكن دعواه فانه لا لطف في نصب امام
خفي لا يعرف له اثر ولا يسمع له خبر والثاني م ولكنكم لا توجهونه
سلمنا كونه لطفنا لكن لم قلتم ان اللطف واجب وقياس حرمه
تركه على حرمه فعمل المفسده باطل الجواز ان يكون المميز من احكامها
شروط الحرمه او من الاخر مانع الحرمه ثم الفرق ان قول اللطف
تول الفع وذلك غير واجب التحصيل واما فعل المفسده ففعل
اصرار وهو واجب الرفع وان سلمنا ان دليلكم يدل على وجوب

اللفظ لكن عذرا ما سفيه وهو انه لو وجب اللطف لوجب نصب
القضاء المعصومين والنواب المعصومين وانه غير واجب سلمنا
وجود الامام لكن لم قلتم انه يجب ان يكون معصوما قوله لو لم يكن
معصوما لا فقد الى امام احرقت الاسلام ولم لا يجوز ان يشرش
بمجموع الامه مع استرشاد كل واحد من الامه به ولا دور ولا
تسلسل سلمنا وجود امام معصوم لكن لم قلتم ان قول الامه شامل
على قوله وطاهر انه لا يجب ما بينا لان الاحاطه بكل واحد من الامه
متعذرة وايضا فانه محتمل ان يكون مستورا سلمنا استماله عليه
لكن لم لا يجوز ان يكون ائني بذلك بفيه وخوفا من كل الحلائق المجعنين
على ذلك القول سلمنا انه لم يخف لكن لم لا يجوز ان يحط في ذلك
القول وكون الخطا فيه صغيرا والامه غير معصومين من
الصغار والله اعلم **القسم الثاني** فيما اخرج من
الاجماع وهو منه **المسئله الاولى** الحكم الاجماعي اما الحجاب
على اسلب كل او اجاب في البعض وسلب عن البعض مر اذا انفق
اهل العصر الاول على استزفاء هل العصر الثاني احدان الثالث
ام لا سغه الاكرون وجوز الظاهر يوزن والحوار الثالث
ان رفع شيئا ممحما عليه لم يحسن مثاله قول بعضهم ان الجبر هو

هو الوارث دون الاخ وقول بعضهم انهما بقاسمان فلا سبيل
الى حرمان الجيد وهو المالك وان لم يرفع جاز الاحتج المانع
ما اختلفا فيهم في القولين اتفاق على عدم المالك فلا يجوز احداثه
لاتفاق ذلك لاتفاق مشروط بعدم ظهور وجه المالك
فاذا ظهر زال الاجماع بزوال شرطه لانا نقول هذا قائم في
الاجماع على قول واحد ايضا فلان اظهار المالك بعد خطبه
القولين والقولان اجماع جواب الاول ان ذلك
الاتفاق مشروط بعدم ظهور وجه المالك قوله هذا
قائم في الوجداني القول قلنا بل ولكنه غير معتبر بالاجماع
وجواب الثاني ان اظهار المالك لا يستلزم خطبه القولين
ان صوتنا المحدثين ولا ان لم يصومهم لجواز اظهاره مع خطابه
لان المحدث يجوز له العمل بما احب اليه اجماعا وانه ان خطا
المسألة الثانية الامية اذا لم يفصل بين المسلمين
فهل من بعد الفصل ام لا هذا على وجهين احدهما ان يفصلوا
على اتحاد حكم المسلمين اما بالتحريم او بالتخليص فيها وتحريم
التعصير وكليله فمهما اوبان لا يقل عن الحكم بل الاتحاد فيه
فها هنا متى عرف الحكم في احدها كان كذلك في الاخرى

ولا سبيل الى الخلاف والمالي ان لا تنصرا على الاتحاد بل حكموا بما يقع
فيه الاتحاد وها هنا ان اكرت العلة كان ذلك ايضا اجماعا لثبوت
العهود والحال ولكنه اصعب من الاول والا فلانا انه لو وحيث
موافقة امام سواد على حكم لدليل في حمله الاحكام لا يستدباب
الاجتهاد واحتج المانع بان نفى بعضهم بالتحريم في المسلمين
وبعضهم بالتخليص في المسلمين اجماع على الاتحاد فلا يجوز خلافه
جوابه عنت بالاجماع على الاتحاد نصيبهم على الاتحاد
او وقوع الاتحاد في قواهم الاول ليس صورة المسئلة والثاني
غير محل النزاع ومنهم من جوز الفصل وان اكرت علة الحكم في المسلمين
استدلوا بقول الثوري للجماع ناسيا بفطره والادل ناسيا لا يفطر
مع اتحاد علة الافطار **المسألة الثالثة** يجوز اتفاق الامم
على حكم بعد الاختلاف منه خلافا لا في ملك الصغر في ليا ان الامم
اجمعت على امامته الى كبر بعد الخلاف فيها ولا يخفى بان الاختلاف
الاول اجماع على تحريم الاخذ باي قول ولو انعقد اجماع
المالي لكان نسخا للقول ونسخ الاجماع غير جائز لما مر في النسخ
جوابه ان الاختلاف الاول اجماع على جواز الاخذ باي قول
مستوط ان لا يكرت اجماع المالي فاذا احدث زال الاجماع

الاول بزوال شرطه فلا يكون نسخا اهل العصر الثاني اذا بقوا
على احدى قولي اهل العصر الاول كان ذلك اجماعا طافا لكثيرين
المتكلمين في الفقهاء الشافعية والحنفية لنا ان ذلك بسبيل المصلحة
فيجب اتباعه لما تقدم ولا نه اجماع حث بعد خلاف ما تقدم
قياسا على الحادث بعد الموقف كالمع دمع الضرر المظنون
احتموا بوجوه اولها قوله سبحانه فان سار عثم في شيء
فردوه الى الله والرسول والشارع هنا حاصل فوجب رده الى
الله وثانيها قوله عليه السلام اصحابي طاب لهم بايم اقدتم
اقتديتم من غير ان يفصل ان يكون ذلك الا فذلك بعد اجماع
او لم يكن وبالتمسك باختلاف الاولين اتفاقا وعلى حوار الاخذ
بكل واحد منهما فلو انعقد الثاني لكان نسخا للاول وهو محال
جواب الاول ان التمسك بالاجماع للمباني رد الى الله ولا نه
لانواع منهم فلا يجب عليهم الرد الى الله تعالى لان المغلوب بالشرط
عند عدم الشرط وعبر الثاني انه محصور بالاجماع الحادث
بعد الموقف حصرا للمشرك فيتعدى التحصيل الى الاجماع
الحادث بعد الخلاف وعبر الثالث ان ذلك الاتفاق بشرط
عدم الاتفاق على احد القولين فاذا حصل الاتفاق الثاني زال

شرط الاجماع الاول فزال بزواله ولا يكون نسخا **المسلة**
الخامسة اذا اختلفت الامة على قولين ثم مات احد
الطائفتين او كفرت صا رقول الطائفة الثانية اجماعا لا نزع
تحت ذلك بل الاجماع **المسلة السادسة** الامة اذا اختلفت
على قولين ثم رجعت الى احد القولين اماما من صحح الاجماع في
المسلسل الاولين فيها هنا اولى لكون هذا القول قول كل الامة
دون الاولين وكان القول الاول غير مرجح عنه في الاولين
وهو مرجح عنه هاهنا وامام من لم يصح ذلك فان شرط ان يفرق
المجمعين صحح الاجماع الثاني لعدم الاجماع الاول الثاني لعدم
شرطه ومن لم يشرط ذلك اختلفوا منهم من احوال وجوده ومنهم
من لم يحل وجوده ولكن لم يجعله حجة ومنهم من جعله حجة وهو
المختار لنا ان الصحابة اختلفت في الامامة ثم انفتحت على امامة
اب بكر ومن حصل الاتفاق كان حجة لو حوب اتباع سبيل
المؤمنين على ما تقدم **المسلة السابعة** ان قرأ المجمعين
ليس شرطا لصحة الاجماع خلافا لابن فورك وقوم آخرين
لنا ان الدلالة القاصمة لاهل الامة عن الخطا تحيل الخطا عليها
ولو في لحظة احسن لما منع بان عليها عليه السلام وافق

وافوا بحاجته في سماع مع المستوفين ثم رجع عنه ولا يفرض
 عمدا لنبوه شرط قيام الحج بقوله عليه السلام بذلك
 في اهل الجماعة جواب الاول لا نسلم انه وافوا الحل ثم رجع عنه
 بل البعض والاكثر وعزل لما في انه قاس حال عن الجماعة
 الذين لم يشرطوا ان يفرضوا الجماعة
 احصلوا في ان ذلك الاجماع اذا كان حاصلا لسكون البعض هل شرط
 ان يفرضهم منهم من شرطه او ان يكون السكون للمامل في حكم
 احداثه فاما اذا مات كان ذلك رضاه به بذلك الحكم والحق
 طاعته ولا السكون ان ذلك على الرضا بعد حصول الاجماع فالحجة
 ولم يدر لم يحصل بالاجماع
 المقول بطريق الاحاد حجة حرافة لا اكثر لما سئلنا ان الاجماع
 حجة طينية فاستوفوا المواتر والاحاد بالقياس على السنة
 فما دخل في الاجماع وليس منه

اذا قال بعض اهل العصر الاول قولا بحضور الباقي وهم سكوت
 لم ينفردوا بالاجماع ولا نكر حجج عبد الشافعي وقال ابو علي الجبائي
 انه لاجماع وحجة بعد انقراض العصر وقال ابو هاشم هو حجة
 وليس بالاجماع وقال ابو علي بن ابي هريرة ان كان القابل حاكما لم يكن

اجماعا ولا حجة والا فان اجماعا وحجة لنا ان ذلك السكون تحل
 ان يكون رضا وتحتمل ان يكون لانه بعد في جملة النظر او انه يرى
 ان ذلك محتمل بسبب او انه ان لم يكن يستمع منه ولحقه من ذلك
 ضرر وعيرها ومع هذه الاحتمالات فلا سبيل الى الحرم بالرضا
 احسن الجبائي بان المفتي اذا استوفى نظره ولم يظهر منه على
 الاغرة انكار ولم يكن هناك بقية كان السكون مساعدا حواجا به
 المانع للاحتالات المذكورة احسن ابو هاشم بان الناس عسكرون
 بالاول المنشر اذا لم يعرفوا له بحالها جوابه المنع وحيث
 من الحيرة بان القابل اذا كان حاكما لا يحتمل كون السلوك بحال
 العادة بذلك اما اذا لم يكن كان المستوفى رضا حواجا به لا
 يكون المحاملة الا بعد استقرار المذهب **المسألة الثانية**
 اذا قال بعض الصحابة ولم يسئل مخالف فان كان تابعه بالبلوى
 كان للباقي قول اماموا موافقا لمخالف يجرى ذلك محرم في البعض
 وسكون الباقي وان لم يكن اجماعا لحوار الدهول عنه ولا اجماع
 مع الدهول لانه لا ينسب الى الدهول قول **المسألة الثالثة**
 اهل العصر الاول اذا امسكوا بدليل او ما يبل وذهب اهل العصر
 الثاني الى دليل وما يبل اخر لم يجر ابطال القول البتة لكونه مجمعا

لم يكن

ظ

عليه واما قول الثاني ان تضمن رد الاول لم يحرف قوله قاله
المستتر المحمول على معنيته في العصر الاول لا يحوز حجة على
الثاني في الثاني ولا جاد بقوله لان الناس في كل عصر يسبحون
دلائل واعتراضات من غير ان يار من احد فخان ذلك اجماعا
وللمسكر ان يخج بان التاويل الثاني ليس سبيل المومنين فلا يحوز
بقوله وبقوله بامرون بالمعروف بنقض امرهم بكل معروف
وحيث لم يامر العصر الاول به دل انه ليس بمعروف وحيث لم
الاول ان رد ذلك ليس سبيل المومنين فلا يحوز وعسر الثاني
ان ثلثه وهو من عن المنكر بنقض امرهم عن كل منكر وحيث لم
ينها عنه دل انه ليس بمنكر **المسلة الرابعة**
قال مالك رحمه الله اجماع اهل المدينة حجة وقال غيره ليس كذلك
احسن مالك بقوله عليه السلام ان المدينة لسفي حثها والقول
الناظر حيث كان معينا فان في الحديث من الاحاد بلا
محور التمسك به في المسلة العلمية سلمناه لكنه محمول على منكر
المقام بها او على الكفار او على زمانه سلمناه لكنه معارض بجهنم
احدها انه لا ياتر للامكنة في عصمة اهلها وانها لانه لا
كان قولهم حجة فيها لان حجة لو خرجوا عنها كقول الرسول

عليه السلام والحوادث عن الاول لا نسلم ان المسلة علمية بل
طنية قوله محمول على الكفار او الكافران زمانه قلنا التقيد
حرف الاصل قوله لا ياتر للامكنة في العصمة قلنا
لا نسلم والثاني قياس طردي وقع في نفاضة النص **المسلة**
الخامسة اجماع العترة ليس حجة خلافا للشعوب لنا
ان عليا عليه السلام حالف الصحابة ولم يوح عليهم الا بقوله
احكموا بقوله سبحانه انما يريد الله ليهب عليم الرحمن اهل
البيت والخطار جرس فخان اهلها عنهم واهل البيت هم علي
 وفاطمة والحسن والحسين لانه لما نزلت هذه الآية لف
التي عليه السلام عليهم ساء وقالها ولاي اهل بيتي بقوله
عليه السلام اني نزل فيكم ما ان تمسكتم به لم تصلوا كتاب الله
وعتري جواب الاول ان الرحمن مفرد على بالالف واللام
فلا ينص على كل الارواح من وعسر الحديث انه احاد فيكون
مردود عند الامامية سلمناه لكنه يدل على كون مجموع الكتاب
وقول العترة حجة لا على ان قولها وحدها حجة وهذا العصب
والا فالحجج ان حدان **المسلة السادسة** قال القاضي ابو
حامد اجماع الخلفاء الاربعة حجة وقال بعضهم اجماع الشيعين

الي بكر وعمر حجة القاصي قوله عليه السلام عليكم
سنتي وسنة اكف الراشدين من تعدي واحسح الماقون بقوله
عليه السلام افتدوا بالدين من تعدي الي يكر وعمر والحواب
انما مخصوصان بكوله عليه السلام اصحابي بالخوم مايم ابدتم
اهنتيم **المسلة السابعة** اجماع الصحابة مع مخالفة
التابعين لسر حجة لنا ان قول البايع لو كان باطلا لما جاز للصحابة
الرجوع اليه وقد وقع ما نقل انه سيل من عباس رضي الله عنه
فاشار الي مسروق ثم اياه السائل لجوابه فتابعه وفي امثال ذلك
كثير احسح الخصم بقوله سبحانه لقد رضي الله عن المؤمنين
ولا رضي الله عنهم الا اذا لم يقدروا على خطأ فان قولهم حجة
وبقوله عليه السلام لو انفق غيرهم على الارض ذهباً ما بلغ احد
احدهم وهو يدل على فضيل قولهم على قول غيرهم جواب الاول
ان ذلك الرضوان ليس المتابعة لا لسبب العصمة وجواب
الثاني انه مخصوص بالواحد فيتعدي الى الحل **المسلة الثامنة**
ان كان في الامم من خالفنا في الاعتقاد فان لم نكفرهم لم يتعقد
الاجماع دون قولهم لا غيرهم حينئذ يكون بعض المؤمنين وان
كفرتهم انعقاد اجماعنا دون قولهم لكن لا يجوز تكفيرهم باجماعنا

لانه فرع ذلك التكفير فلو اسفد منه لم الاول واما
العصاة بقولهم معتبر في اجماع لا المعصية لا تزل عنهم
لسم الايمان فكون قول من عداهم قول بعض المؤمنين **المسلة**
التاسعة لا يعتقد اجماع مع مخالفة الواحد والاثنتين
خلافاً للحياط ومن خربوا الي بكر الرازي لنا ان من عداهم
بعض المؤمنين فلا سنا ولهم ادله اجماع احتجوا بان لفظ
المؤمنين والامة صادق على من عداهم فتسا ولهم ادله اجماع
وبقوله عليه السلام عليكم بالسواد الاعظم وجواب
الاول ان صغفه الجمع لا سنا ولان حقيقته بل محاذ او عن
الثاني ان السواد الاعظم الحل الاكثر والالحان اذا زاد
احداً المصنفين على الاخر او احد وجب ان يكون قولهم حجة
المسلة العاشرة من له اهليه الاجتهاد وان لم يشتر
بما ما خود في اجماع لا قول من عداه قول بعض الامة
فلا سنا ولهم دلائل اجماع والله اعلم **القسم الرابع**
بما يصدر عنه اجماع **المسلة الاولى** لا يعتقد اجماع
من غير دلاله او امانه وخور قوم ذلك بحيث لنا ان الفتوى
مدونها خطأ والاجماع لا يعتقد على الخطا احتجوا بان

لو كان هناك ما يدل على أن هو الحق وانضاف اليهم صحوا
 بيع المراضاه واجره الحام من غير دليل جواب الاول انه
 والاحكام حبان ولا مانع والما يانه لم ينعقد من غير دليل بل
 ربما تركوه استكما بالاجماع **المسلة الثانية** الذين شرطوا
 الاجماع سدا انفقوا على حوار الاجماع عن الدلالة واما
 عن الامانة فيذكر من جرب امانه ومنهم من سلم الامكان
 ومنع الوقوع ومنهم من جوز عن الحلية دون الحقية والحق جوز
 مطلقا لئلا الامانة مبدأ الحكم بحاز الاجماع عنها جليها
 وحفيها بالدلالة احيى الخصم بالامانة لا يعتبرها بعض
 الامة فامتنع انعقاد الاجماع عنها وايضا فلا الحكم بالاثبات
 بالامانة يجوز مخالفته ولو انعقد الاجماع عنها لحازت مخالفة
 الاجماع جواب الاول الفصل بالعموم وحمل الواحد فانه مختلف
 فيه مع صلوحه سند الاجماع وعن المالكية يجوز مخالفة
 الامانة ما لم يصح حكمها اجماعا فاذا صار امتنع المخالفة
المسلة الثالثة الاجماع الموافق لحدث لا يجب ان يكون
 عنه خلافا لابي عبد الله البصري لئلا ينعقد بجوز ان يكون حكم
 واحد لا يدل فحاز الاجماع عن شئ اخر منها او كلها ٥

١١٦
القسم الخامس في المجمعين اعلم ان دلائل الاجماع
 وارده بلفظ المومنين والامة وهما سنا ولا نزل الامة فان
 حرج الحل عن الارادة لم يمكن اثبات اجماع الباقيين لا بدل
 اخر **المسلة الاولى** دل الامة هم الذين وجدوا من اول
 عهد السيرة الى يوم القيامة ولا يستلزم اجماعهم لان دلائل
 الاجماع تدل على وجوب العمل به فلو شرط الحل لم يمكن العمل
 به اذ لا عمل في الاخرة **المسلة الثانية** لا عبرة بقول
 الكارحين عن ائمة لان دلائل الاجماع وارده بلفظ المؤمنين
 والامة وليس الخارجون من الامة **المسلة الثالثة**
 لا عبرة بقول العوام خلافا للعاصي الى يدركنا ان العلماء اذا
 قالوا قولنا وحالهم العوام وقول العوام لا دليل فيكون
 خطأ فلو كان قول العلماء ايضا خطأ لجمعت الامة على الخطا
 احيى القاضي بان الواجب اتباع الكل جوابه ان كتاب
 اتباع الحل لا ياتي كتاب اساع البعض وقد دل الدليل على
 ان كتاب اتباع البعض **المسلة الرابعة** الاعتبار في الاجماع
 باجماع ذلك الفرقة عامي في غير ذلك الفرقة فلا شرط قوله
 في ذلك الاجماع اما الاصوي الذي لا يحفظ مساييل الفقه

فالصحيح اعتباره قوله في اجماع الفقه لانه مشتق من ذلك فيعتبر
قوله فكأنما على غيره **المسألة الخامسة** لا تسترط في أهل
الاجماع بلوعهم حد المواتر لان الدليل السميعة دلت على عصمه
الائمة فلو اقتصرت في واحد لان معصومنا ضروره كونه هو الامه
المسألة السادسة اجماع غير الصحابه معتبر حلالا لامل
الظاهر لان اجماع التابعين سبيل المؤمنين فوجب اساعه للنص
لانما البصر كحق بالصحابه لانهم هم الموحودون عند نزول الآية
فما نواهم المؤمنين لا ما يقول هذا يقتضي انه لو مات احدهم قبل
انقراض النبوه لا يعقد اجماع التابعين احتجوا بوجوب احدها
ان اجماع ائمة صور العقاده في عهد الصحابه حيث كانوا قليلين
مجمعين في موضع واحد اما بعد ذلك اذ كثروا وانسروا ولا يسيل
لجماعهم والما في ان الصحابه اجمعوا على ان كل ما لم يحجموا عليه
حارمه الاحتماد فلو انعقد اجماع التابعين لما جاز فيه الاحتماد
وفيه تناقض الا حجة جواب الاول انه يدل على العذر لا على
كونه لسرجه وجواب الثاني ان اجماعهم على حوله الاحتماد
مشروط بعدم اجماع التابعين في حله شرط اجماعهم فوال
الاجماع **القسم السادس** مما انعقد عليه الاجماع ٥

١١٧
المسألة الاولى دلالة توقف عليه الاجماع صح
امانه وكل ما توقف عليه الاجماع لم يصح اساتة فعلى هذا لا
يصح اسات الصانع وكونه قادرا وعالما ولا اسات النبوه لاجماع
واما حدوث العالم ووحده الصانع فمما يمكن اثباته بالاجماع
المسألة الثانية قال قوم لا يدخل الاجماع في الاراء
والحروف وقال قوم يدخل بعد استقرار الرأي دون ما قبله والحق
انه محله مطلقا لا يدل الاجماع غير محضه بعلم دون علم
المسألة الثالثة احلفوا في ليله هل يجوز انفسا امه
الى قسمين حتى احدهما في احدي المسلمين والاخر في الاخرى اياه
قوم لان ذلك يوجب خطيه الامه وجوبه اخرون لان الخطا
في احدي المسلمين من بعض الامه وذا الحال في الاخرى **المسألة**
الرابعة قال قوم يجوز ان تكفر كل الامه واما قوم محله
الاولين انهم اذا كفروا لم يكن سبيلهم سبيل المؤمنين فلا يجب
اساعهم حجة الاخرين ان التمسك بسبيل المؤمنين واجب وذلك
يعتمد وجود السبيل وذلك يعتمد وجود المؤمنين والكفر على
كل الامه محال **المسألة الخامسة** يجوز ان يشرك كل الامه
في عدم العلم عالم حلفوا به لنا ان ذلك صواب اذ لا يلزم منه

محدور وكان جازا حجة الخصم انه لو وجد لكان سيلا
للمؤمنين فكان لا يجوز العلم به وليس كذلك بالاجماع **القسم**
السابع في اصحاب الاجماع **المسألة الاولى** خطأ الاجماع
ليس بكفر طاعا لبعض الفقهاء لما لا يلائم الاجماع طينه فلا
يكفر مخالفا لها فحاشا لانه سائر الدلائل الطينة ولانه لو كان دليلا
فقط لما كان خلافه كراهة العمل به غير داخل في الاسلام
والا لسنه الرسول عليه السلام **المسألة الثانية**
الاجماع الصادر عن الاحتماد حجة حقا للمحكم صاحب المحضر
لنا انه سبيل المؤمنين فوجب اتباعه للديه لا حال حوله اما
الاجتماع من سيئهم مثبت لا ما يقولون نسلم ان ذلك سيئهم بعد
الاجماع **المسألة الثالثة** كحرو وجود اجماع اخر
بعد الاجماع الاول حقا للمقام لنا لانه لا يستع ان يكون الاجماع
الاول مشروطا بعدم ظهور اجماع اخر فان الثاني في الحوار
احتموا ان ذلك يستلزم خطية الاجماع لكون احدهما
خطا **المسألة الرابعة** اذا تعارضت اجماع فلما
ان علم ان مراد كل واحد منهما ظاهره او علم ان مراد احدهما
ظاهره ولا يعلم مراد واحد منهما والاول محال استحالة ساقص

الدليلين وفي الثاني سمعنا علم ظاهره والثالث ان كان احدهما اعم
اتباع اعم الا حصرت توقيفا بين الدليلين والاساقط لهما دليلان
لا ترجح لاحدهما على الاخر ثم الكلام في الاجماع بعون الله ونقله
الدليل في الاخبار وفيه مقدمة وافسام اما المقدمة
فهي مسائل **الاولى** الجبر حقيقته في القول المخصوص وقد
نقل على الاعلح محاذ القول لمحرو العسان في القلب كانه دليل
ان القول هو السابق الى العلم **المسألة الثانية** حله الخبر
مره مائة الذي دخله الصدور والكذب واخرى مائة الذي
كحل الصدور والكذب واخرى مائة الذي يعد نفسه
امرا الى امر فساو اساقط الاول ضعيفا والصدور والكذب
معريف الخبر مما تعريف الشيء لا يعرف اليه والثاني ضعيف
لان خيال الصدور والكذب اخبار عنه بالصدور والكذب فكلور
تعريف الشيء بنفسه ومما لا يعرف اليه والثاني ايضا ضعيف
لان المعنى والاثبات نوعا الخبر تعريفه مما تعريف الشيء كما لا
تعرف اليه وقد عترضوا على القولين بان الاول متردد وبان
حسنا لله لا يحتمل الكذب ويقولنا محمدا مستبمله صادقا
فانه خبر ولا يحتمل الصدور والكذب جواب الاول ان المراد

منه العاقل اما هذا اولدراك والقابل له امر واحد لا ترد فيه
 وعن الباقي ان خبر الله قابل للصدق فيكون قابلا لا حقا
 وعن الثالث ان الخبر ان احدهما صادق والاخر كاذب وان
 ذلك كاذب وهو خبر واحد والخبر مضمور بالبرهانه
 لان كل احد يعلم بالضرورة انه موجود وهو مداهه خبر خاص
 فيكون مطلق الخبر كذلك **المسلة الثالثة** قبل لا بد
 في الخبر من الارادة لا رصيغه الخبر ترد بمعنى الامر كقوله الخروج
 قصاص ولا ميمز الا ارادة جوابه ان ذلك محاذ ولفظ
 الحقيقه مميته **المسلة الرابعة** اذا قلنا نريد قيام هذا
 يدل على الحكم الذهني لا الوجود الخارجي والامكان كل خبر صدقا
 والحكم الذهني ليس نفس الاعتقاد اذ قد يكون الاعتقاد
 كلافه وليس نفس الارادة لعلو الخبر الواحد والمنسوع علم
 بعلقها به فهو اذن كلام النفس **المسلة الخامسة**
 الاكثر من على انه لا واسطه من الصدق والكذب طابا للحافظ
 حجة المشهور ان الخبر اما مطابق فتكون صدقا او لا يكون فتكون
 كذبا والحافظ جعل الصدق مطابق للمعلوم او المظنون والكذب
 غير مطابق للمعلوم او المظنون حجة قوله سبحانه افترى

بشرارة

الاعمال

على الله كذا ام به جنة جعلوا احب اليه عن نبوه نفسه اما لربا
 ام جونا مع انهم كانوا يعتقدون عدم نبوته في الحالين فيكون قد
 جعلوا احب اليه عن نبوه نفسه حال جنونه لا لرباله انه قسم
 الكذب والخبر ان المسلة لفظه لا ركل احدا من حمل لفظ الصدق
 والكذب على ما شاق **قبيح** اعلم ان الخبر اما ان يقطع بكونه صدقا
 او بكونه كذبا ولا يقطع فيه بشي فلا حرم رتبنا هذا الباب على
 قسمين **القسم الاول** فما يقطع بكونه صدقا او كذبا
 وهو اما التواتر او غيره وفيه ابواب

الباب الاول

في التواتر وفيه مسابيل **الاولى** التواتر في اللغة هو توالي خبر
 المخبرين لفتنه منهما وفي الاصطلاح اخبار قوم ملغوا في الملامه
 الى حيث يصدقهم العلم **المسلة الثانية** الخبر المتواتر
 بعد العلم بان موجود في زمانا او عن ماض في التسمينه انكروا
 افادته للعلم مطلقا وقوم قالوا ان بعد العلم بوجود ما في عهدنا
 دون الامور الماصيه **لنا** اننا نعلم بالضرورة وجودها لانيه
 والاشخاص الماصيه علما لا بغير منه وبين سائر العلوم احسن
 المتكرار للتفاوت حاصل من موجب هذه الاخبار وبين علمي

البلاد

بار الواحد نصف الاثنين وحصول التفاوت دليل عدم علميته
ادلة تفاوت في العلوم **جواب** المنع من التفاوت سلمناه لكن
ذلك بسبب كثرة الاستنباط من مقدمات اخرى الفاضل
المسئلة الثالثة العلم احاصل عقب خبر الوائز ضرورة
حلافه في الحسين البصري والكوفي من المعترلة وامام الحرمين
والعزالي منا فائهم قالوا هو نظري واما المرحض من الشيعة
فانه متوقف **ج** لو كان نظريا لما حصل من لسر له اهلية النظر
كالصبيان والبله وفساد التالى دليل فساد المقدم فان قيل
ان ذلك تناقض في اطراف احوال المخبرين والعلوم بها حاصل لكل احد
فاستخرجوا منها العلم موجهة هذه الاخبار وسلمنا ذلك لانه
معارض بما مر اوله ان العلم موجه خبر الوائز متوقف
على العلم بانه لا داعي للمخبرين الى الكذب وبانه لا يسر في المخبر
عنه وهذه العلوم مقدمات نظرية والموقوف على النظري
اولى ان يكون نظريا وثانيتها انه لو كان ضروريا لعلمنا كونها
عالمين به بالضرورة وثالثتها لو جاز في العايات ان تعلم
بالضرورة كجاء في الشهادات ان تعلم بالضرورة والجواب
عن الاول ان تلك المقدمات حاصله بالقوة القريبة من الفعل

فكانت في علم الدهيات وعبر التالى ان العلم بالشئ غير العلم
بالعلم بالشئ فحار ان يكون احدهما بداهة والاخر نظريا وعبر
الثالث لانه قاس حال عن الجامع **المسئلة الرابعة** استدل
ابو الحسين رحمه الله على افاده الخبر المتواتر للعلم فقال الخبر المتواتر
صدق فوجب ان يفيد اما فلما لانه صدق لانه لو كان كذبا كان
اما ان علموا كونه كذبا او لم يعلموا والا وهو باطل والا كان
ذلك الكذب اما لا لعرض وهو باطل لان الفعل يعتمد الداعي
ولان كونه كذبا حمله صرف فلو لم يحصل الداعي لما وحق او
لعرض وهو ايضا باطل لانه اما ان يكون دينيا او دينيا
والاول باطل لحرمة في الدين والثاني باطل لكون ذلك اما
رعية او رهبة والرعية اما في غرض او في سماع عريب
للغير واما رهبة او رهبة الكبرياء على الدين والرهبة
ما يلجهم سلطان فاهو الى الكذب لانه لا ينسب ذلك لسلطان
ولانه لا عرض له في ذلك واما ان لم يعلموا كونه كذبا فذلك
نقصي استنباط المخبر عنه بعينه وهو محال لانه لا شبهة
في المحسوسات سواء كان الاخبار عنها بلا واسطة او بين
مسب لانه صدق فوجب ان يكون مفصلا حقا والام لم يكن

صدقاً والاعتراض لم لا يجوز ان تغردوا الكرب لا عرض
قوله الفعل يعيد العرض فلما هذا القصي الجزو والى قول
به فلا يصح وقد بنا هذه القاعدة في تحسين الفعل ونقحه
قوله في الثاني كونه كذا جمده صرف فلا تذهر الداعي قلنا
هذا بنا على تحسين العقل ونقحه وقد بنا فساد ذلك سلمنا
لكل قول الفعل غير واجب عند الصارق والالزم الجزو والى قول
به وادام بحب الترك جاز الفعل عند وجود الصارق سلمنا
انه لا يذهب الداعي لكن لم قلت انه لم يوجد ديني قوله الكرب
محرم شرعاً ولما لا يسلم فان لم يزل الناس يحوز الكرب المستعمل
على مصلحه الدين سلمنا انه لم يوجد داع ديني لكن لم قلنا انه لم يوجد
داع ديني قوله ذلك اما نيل العوض او لسماع للعرب
قلنا الحصر وفساد القسمين ممنوع سلمنا ان لا يجوز ذلك
ما لفساد سلطان ودعوى القطع ممنوعه سلمنا فساد عدم
الكرب لكن لم لا يجوز ذلك علطاً قوله ذلك بعضي الغلط
في الحسن قلت بلى ولكن لم لا يجوز ذلك ودليل جواز العقل
والنقل اما العقل فقد ثبت اعلاط الحسن في الكس العقليه في
كتب المناظر ولما لا احسام المعديه والبنائيه شديده

داع

الاستبانه فاحسن فيها لغير العلط واما النقل فلان اليهود علطوا
في المسح حيث شبهه ولان جبريل عليه السلام كان شراً الطهور
في صور دحيا الحلبي وايضا فلان الانساف حاله الخوف الشديد
قد يظهر له اشباح لا يكون موحوه في الاعيان سلمنا ان ما ذكرته
مدل على افاقه المواتر عن المحسوس في عمدنا للعلم فلم لا المواتر
عن الامور الما صبه ذلك قوله احبنا اهل التواثر ان حال
كل الطبقات في المواتر كحالهم حتى ينتهي الى الشاهدين للمحبر
فلما انما المستمسك بالمواتر لفت الفقهاء والادباء وانهم لا يسمون
هذه الدعوى على الوجه لو حررت لهم فكيف سقلم لها
سلمنا دليلهم ولما عندنا ما يعارضه من وجوه اولها لو افاد
التواثر علماً لكان ما ضروريا وهو ما ظل لوقفه على مقدمات
نظريه كحوائهم ممنوع منهم الكرب لا عرض ولرغبه ولرهبه
او نظرياً وهو ما ظل ولا لما حصل لمن لا يبا اهل الضرر والصيان
والله وثابنا ان افاقه التواثر للعلم موقعه على سلمه
الحسن عن الاعلاط ومي عمر حاصله وبالثباتها حصل
العلم فاما خبر كل واحد ان مجموع الاخبار والاول ظاهر
الفساد والا لاجتماع علل استقلاله على معلول واحد

ان وجدت تلك الاخبار معا او تخلف المعاول عن العلة ان تعاقبت
 والمالي باطل لان حال المجموع ان كان حال الاجاد فلا افاده وان
 حدث تليد عاد العلم في سبب ذلك الزلزل واحتج من زعم ان الخبر
 المتواتر عن الامور الماضية لا يفيد العلم بالاجرام المتواتر عن الامور
 الماضية ووجد من غير افاده العلم فلا يكون مفيدا سان وجوده بدور
 الافاد ان اليهود والنصارى والمجوس والمناوية احرروا بالبولن
 عن امرهم باطله فقد حصل التواتر عن الماضية بدور العلم ومضى
 فان ذلك استغنى الافاده لا يقال ان اليهود قتلوا في عهد نضر
 والنصارى كانوا اهلين في بدو الامر فلم يحصل التواتر لان تحليل
 اليهود الى جديلا بعد اعداد التواتر مع شتيهم في البلاد بعيدا
 ولوقت النصارى في ابتدا الحال الى هذا الحد ما ثبت دينهم البتة
 الى ظهور محمد عليه السلام وانما لو سمعنا مثل هذه المطالبة لمجتمعت
 في جملة دعاوي التواتر عن الامور الماضية واعلم ان عرضنا من هذه
 الاسوله للاعتقاد صحتها بل بان ان موجبات الاجاد المتواترة اصح
 واوضح من مقدمات هذا الدليل **المسلة الخامسة** في شريط
 التواتر اعلم ان الضبط فيه هو افاده العلم في افاد العلم فهو متواتر
 لذيلا والافلا ثم ان الناس بعد تواتره اعتبروا له شروطا منها

فما يصح ومنها ما لا يصح لكن طر صحتة اما ما يصح منها ما يعود الى
 السامعين ومنها ما يعود الى المجربين اما العايد الى السامعين
 فاما ان احدهما ان لا يكون موجب التواتر معلوما بالضرورة فانه
 ان كان حاصله امتنع افاده التواتر كحرارة النار وبرودة الثلج
 والثاني شرطه المرضي وهو ان لا يكون معتقدا ليقض ذلك الموجب
 اما عن شبهة او تقليد وانما شرط ذلك لتواتر النص على امامه على
 عليه السلام عنده وان كان لا يفيد العلم بامامته لا اعتقادا بيقض
 ذلك فان قلب يلزمكم على هذا الصديق من لم يصدق بوجوده بل ان
 الما به لتمام احتمال هذا الاعتقاد فلت لا اسلم فانه لا داعي للعاقل
 الى امثال هذه العقائد واما العايد الى المجربين فامر ان احدهما ان
 يكون المجربون مصطرين الى ذلك الخبر فانه ان لم يكن كذلك لم يفيد
 العلم حاجا والمسلمين بنوه محمد عليه السلام لليهود والمالي
 العدد وفيه مسائل **المسلة الاولى** قال القاضي اعلم
 ان قول الاربعة لا يفيد العلم والوقوف في الخمسة دليل الاول ان قول
 الاربعة الصادقين لو افاد العلم لكان قول كل اربعة صادقا كذلك
 لاستوا حتم المبين ولو كان كذلك لما وجبت تركته شهود الرمالا ثم
 لو كانوا صادقين لحصل العلم وادالم حصل العلم لم يكونوا افلا حاجه



صاحب

الى التركة وحيث وحت التركة ثبت ان قول الاربعه لا يفيد العلم
فان قيل لم قلت انه لو افاد قول الاربعه لكان كل اربعة كذا ظاهر
لانه لا يمكن حصول العلم بفعل الله فجاز ان يفيد عند قول اربعة
ولا يفيد عند قول اربعة اخرى سلمناه لكن الرواية غير الشهادة
محاذ ان يكون احدا مخصوصين بشرط والاحراما نغاسلنا عدم
اعتبار هذا الدفأ وت لكن الاجتماع شرط في الشهادة دور الأولية
وذلك توهم الكذب سلمنا لكن ما ذكرتم ينفي حصول العلم بقول الخمسة
ويقول اهل القسامه والثلثة الاول لا جواب لها والفرق بين الخمسة
والاربعة ان قول الخمسة ممكن ان يكون مقيدا للعلم وان كان قول هذه
الخمس لا يفيد العلم للقاضي لكراب احدهم وصدق الاربعه فحي
لذلك محال اول اربعة فانه ان كذب احدهم سقطت الحجة واما اهل
القسامه فلم يخبروا عن شيء واحد فلا حصل العلم بقولهم **المسألة**
الثانية في عشر عدد التواتر منهم من شرط ليعشر قنما موسى
واوا هذا لشرط العشر بقوله سبحانه ان يكون منكم عشر من صابرون
يعلموا ما من فهو لا حصل العلم بقولهم ومنهم من شرط الاربعين
لقوله سبحانه يا ايها النبي حسبك الله ومن اتبعك من المؤمنين وكانوا
اربعين ومنهم من شرط لل سبعين لقوله سبحانه والحداد موسى فوجه

سبعين رجلا ومنهم من شرط ملمايه وبضع عشر عدد اهل بدر
ومنهم من اعتبر عدد سبعة الرضوان وهذه تفردات لا دليل عليها بل
المعيار حصول العلم متى افاد فقد تواتر والا فلا ثم ان خبروا
عن عيان فذلك والا اعترف هذه الشرايط في جملة الطبقات ^{عنها}
العبارة بوجوب استواء الطرفين والواسطة واما الشروط الفاسدة
فاربعة احدها شرط بعضهم ان لا يكون منهم بلد وهو باطل لان
اهل الحامع لو اخبروا عن سقوط المودن عن المنان افاد العلم
وبانها ان لا يكونوا على دين واحد وقد اعتبره اليهود وهو خطأ
لان المهمة ان ارتفاع حصل العلم كيف كانوا وان مكث لم يفيد كذب
كانوا واما الثاني ان لا يكونوا من نسب واحد وبلد واحد وهو باطل
لما مرور اربعه بشرطه بن الرازي ان يكون فيهم الامام المعصوم
وهو باطل والا فلا فاد قوله وحده العلم **المسألة الثالثة**
في التواتر من جهة المعنى مثاله ان يروي احدا ان خاتما اعطي فرسا
واخر يروي انه اعطي جملا واحدا يروى اوهلم فحيث حصل العلم نسخا
خاتم لا هذه الحريات استرك في كل واحد وروى الجزى راوي
الكل في مصر الحلي وهو للنسخا متواترا اما التضمن
الباب الثاني
في سائر الطرق الدلالة على كون الخبر صدقا هي سبعة االخبر الذي

علم مخبره بالصرويه بك الذي علم مخبره بالاستدلال حج خبر الله
صدق في الايمان كلها ولن اخلعوا في الدلالة اما اصحابنا فقال
الغزالي يدل عليه دليلان احدهما اخبار الرسول عن امساع الكذب
على الله والاني ان دلل الله قايما بذنبه وكللم للنفس يستحل عليه
الكذب ممن منع عليه الجمل والاعتراض على الاول ان صدق الرسول
موقوف على المعجزة وهي تصديق الله عن صدق الرسول والتديق
اخبار موقوف صدق الرسول على صدق خبر الله فلو ان ثبت صدق خبر
الله بحبر الرسول لزم الدور فان قلب اظهار المعجزة انشا الرسالة
بالوكاله لا احصار فقد ارفع الدور قلب هب انه لذلك في حق
الرسالة اما في حق ما يؤول الى ذلك فلا وحيد يعود الدور وعلى اللان
لا نسلم ان الكذب على دلل للنفس في حق من يمنع عليه الجمل محال
فان ذلك ليس سري سلمناه لكن الاصول لا الفات له الى كلام
النسب بل هذه الالفاظ اما المعترلة فقالوا الكذب في حق
والفتح على الله محال والاعتراض ما تغوز بالكذب تغوز به بما لا
يطابق المحرظا هره واريد فيه او نقص منه طابق ام ما لا يطابق
نوجه والاول لا نسلم فجه فان عموها تالفران كذلك وايضا ما كذب
والاعتراض في القرآن لغيره لا يحصى وكذا النظم والماخير والمالي

مسلم لكنه غير ممكن الوجود فان دلل لم يمكن نصرة صدقنا به
او نقصان فان قلب اراده غير الظاهر وليس وهو محال من الله
وعدم العايد وهو ايضا محال من الله قلت اما الله ولم ينفوض
بالمستبهمات وايضا فالفقير من المخلص حيث محرم لا في موصعه
والاني فلا نسلم احصار العايد في اعلامنا باللفظ فان قلب
نصب دلل يدل على ان المراد بالمستبهمات غير طواهرها ملت
لم لا يجوز ان يكون كل دلل له ذلك والمعمدان الصادق الجمل من غير الطاهر
ما لضروره فلم يمكن خبر الله صدقا لكان احدا في بعض الاوقات
الجمل من الله تعالى وهو محال كخبر الرسول عليه السلام صدق قال
الغزالي لان المعجز دلل على صدقه لانه لا يظهر الا على الانبياء
لو طهر على الكاذب بن العجرا لله عن تصديق الانبياء والاعتراض
لا نسلم انه لو طهر على الكاذب بن العجرا لله عن تصديق الانبياء وطاهر
انه ليس كذلك لان التصديق حسد اما ان يكون هذا اوله يكون فان
امكن فلا عجز وان لم يكن فلا عجز ايضا ادلا عجز عن المحال سلمناه لكن
نفي العجز عن تصديق الرسول عنه ليس اولى من نفي العجز عنه عن خلق
المعجز على الكاذب وانه افلا يعمل المعجز معلن مقدور لله فاقتران كذب
به لا تغلب متعام معجوزا عنه سلمناه لانه المعجز على صدق الرسول

لكن في ادعاء الرسالة اما في حمله اجابته فلا والصواب انه ان ادعى
 الصدق مطلقا وطهر المعجر على وفوق عواه دل على صدقه مطلقا
 والا فلا هـ خبر دل القصة صدق كوز الامام حجة وخبر جمع
 عظيم عن احوال انفسهم صدق اد بعد ان لا يكون فهم صادرة
 الخبر المحفوظ ما القرائن ذهب النظام وامام الحرمين والغزالي
 الى صدقه وانكم الماتون احتج المذكور بوجه اولها
 ان القرائن لو افادت العلم لما طهر اكمال كل فنها دور مطهر كالري دلت
 القرائن على موثقه ثم سبب ان كان مسكوتا او غيره وما منها لو دلت
 القرائن كما وان لا يفيد خبر البولنز لا سيما القرائن وما لها لو دلت
 القرائن على صدق خبر الواحد لان دل واحد ذلك جواب الاول
 ان الطهر كلفها في صوته لا يدل على عدم الهفاه مطلقا والمانى
 لد البراءة لا حاجة به الى القرائن ستمناه لهما لو انتقت لم يحصل
 للعلم وعن المالك ان كل خبر واحد حقيق به القرائن المعلمه
 حصل به العلم والا فلا والمختار انما قد يفيد لانا قد علم امورا
 مما نعلم كوز الانسان محلا ووجلا للملا عمل التبصر عنها هـ
القول في الطرق الفاسدة وهي خمسة احدها
 اذا حرق خبر يحضره الرسول عليه السلام ولم يذكر عليه قال بعضهم

ذلك صدق وهو خطأ بل ذلك اما عن امر ديني فصدق بشرطين
 احدهما ان لا يكون يعدم سانه من الرسول والمانى انه يكون جابر البغير
 فلعنه سكت عن تدينه استغنا بالبيان السابق والمانى وان كان عن امر
 دساوى صدق باحد السرطين ان يستشهد به عليه السلام او يكون
 عليه السلام عالما بالواقعه والاحراز السكون اما لعدم احكامه او لعدم
 وفوقه عليه السلام على ذلك الامر اما اذا واحد احدهما دل على الصدق
 والا او هم الكذب وهو غير جابر على النبي عليه السلام وما منها اذا حرق
 خبر عدي جمع عظيم وسكوا عن الرد عليه قال قوم يدل على الصدق
 لان السكون اما عن نصبر على استماع الكذب وهو مشق جدا
 ومسرع على الجمع العظيم واما عن عدم العلم بملك الوقعه وهو ايضا
 بعد عن الحق العظيم والحق لله فييد الطر القوي لنا القطع فلا هـ
 وماله شأنا قال ابو هاشم واليحيى والوعيد الله المصطفى عمل الكلمه
 على وفوق خبر الواحد دليل صدقه وهو ما طر لوجوب العمل بخبر الواحد
 وان لم يطر وطعي الصدق ولكنه حوران يكون ذلك العمل بدليل اخر
 وراعيها قال بعض الزيدية نقا العمل مع توفير الراعي على
 احقايه دليل صدقه وهو غلط لحوار ان كان خبر الواحد مسمي استهتر
 كذب لم يقدرا العذر على احقايه وحاشيها قول بعضهم ان

مشعر

حيث لا جماع صدوق من الناس من قبله وعمله ومنهم من اوله
وذلك دليل صدقه وهو ضعيف لا يلازم قول كل الناس له فان
من لم يصر الاجماع رده سلمناه لكن لعله قبله كما يقبل الاحاد
لا يقال الاحاد مقبول في العمليات دون العلمات والاحكام^{مسئله}
علمه لا يلازم قول الناس انما علمه بل طينه سلمناه لكما من مقدمات
العلمات فان حكمها ٥٥

الباب الثالث في الاخبار

الذي علم فيها كانه او لها ما يكون معلوما بالضرورة حسيا كان
او حائلا او بديها ومنه قول من لم يكره قط انما كان قاه لان
صرف الاجابا السابقة كان كرها وان صرف اليبس فهو محال
لوجوب ما حيز الحيز عن المحيز عنه بالرتبة وامتاع تاحر الشئ عن
نفسه وبانيها ما يمكن على خلاف الدليل القاطع فان لم يسأل
السبب فهو درج وان تاولا وبلا فبها حمل عليه او بعدا فهو اما
درج او محذوف عنه او مرده فيه وبالمثل اما لو صح لولتر
لتوفر الدواعي على نقله اما لكونه اصلا في الدين او لغرضه
اولهما حلا فالسبعة الذين يدعون وجود النص على امته
على كرم الله وجهه لنا ان عدم المواز دليل كره

١٢٦
فانه لو وجد ببلده مثلا من مكة والمدينة المرصها لقلت قولها
وعدم النقل دليل عدمها فان قيل العلم بعدم بلده بينهما ان لم يقف
على العلم ما بها لو كانت لقلت لم يصح الاستدلال وان توقف وجب
ان يكون السك في الاصل شكا في الفرع وليس كذلك اما يعلم بالضرورة
ان بلده من مكة والمدينة اعظم منهما سلمناه لكن المال الواحد
لا ينفذ القاعدة الطيبة والعاس لا يصح لحوار ان يكون ثمرا للاصل
شرطا لومهم الفرع ما نفا سلمناه لكلم على وجوب تواتر ما هو
الدواعي على نقله لكن عدم تواتر حدث الاقامة والسمعة و
معجرات الرسول عليه السلام دليل عدم الوجوب ولتقليم لرج
العولس عنه عن نقلها قلب لا يسلم فابها كانت ظاهرة لاجل احد
دون القرآن ولتقليم وجه اعجاز القرآن وان كان حقا لان
ظهور منه احق في تلك المعجرات ثبت للضاد لانه قوله اما ولم
الله على امته على وان كانت حفيه الا انها اخفت النص الحلي
والجواب قوله لو توقف العلم بعدم البلده على تلك المقدمه كحل
السك منه عند الشك في تلك المقدمه فلما ولم قلتم انه ليس كذلك
قوله العلم بعدم البلده ضروري لا يقبل الشك فلنا لا نسلم كونه
ضروريا ولذلك فان العقلا يعللونه بتلك المقدمه تركه

المال الواحد بعد القاعه الكليه فلنا القاعه الحله صريحه
والمال للتبنيه واما حدث الاقامه واجهر بالشمه فاما لم سوان
نقلها لانها مسابله فرعيه لا لفرع ولا بدعه في الخطا فيها فلم يوف
الدواعي على عملها وعلى ان الصحابه كانوا يومئذ مشغولين بالغزو والجهاد
عمرت عن لصبه امثالها واما سائر المعجزات فالشاهدون لها
كانوا قلائد لم يتوانوا فان كان النضر الحلي كذلك فلا حجة فيه وان كان
السامعون له ليس من وجب تواتره وعده دليل كبره والعمسا
الحير الذي لا يوجد في بطون الرفائز ولا في صدور الرواه بعد استنفاد
الاحبار قطع بذكره **المسئله الثانية** الاحاديث المنسوبة
الى الرسول فيها ما هو كذب قطعا وله سبب اما الاول فلو جاز
احدهما انقل عنه عليه السلام لانه قال سيكره علي فان صح ذلك فلا بد
منه والا كان كذبا وما بينهما ان هذه الاحاديث ماله يجوز نسبته
الى الرسول ولا تقبل الماويل واما سببه فاعلم ان ذلك لكان من
السلف فلا يظن بهم تغذ الكذب بل اما السببان بعض اللفاظ اولاهم
يعبروا بحكاية الحديث بالفاظهم فوقع ابدال مفسد اولاهن رسول الله
عليه السلام كان يحكي ذلك الحديث عن غيره لو كان مخصوصا بفضله
فحكي مطلقا وان كان من الخلف فاعلم ان الملحد افروا على رسول الله

صلى الله عليه وسلم كبر من الحالات سفر العمل من الدين كما فعله عبد
الكريم بن ابي الرجال عنه الله وكذا الشقه ينسبون الى رسول الله صلى
الله عليه وسلم دل ماصح من احدهم منهم وكذا الكراميه يفترون
احاديث لاحل الصلاح **المسئله الثالثه** الاصل في الصحابه
رضي الله عنهم العدل خلا للنظام والخوارج لنا العاد والنسب
اما العاد فنقوله سبحانه وذلك جعلناهم امة واحدة وقوله لعدو
لله عن المومنين واما النسب فنقوله عليه السلام اصحابي كالنجوم وعليه
العلم لا يسبوا اصحابي وقوله عليه السلام لو اتفق احدكم على ان يرضى دهباً
ما بلغ مداً منه ولا نصفه احسن النظام فقال البارئاهم نقيح
بعصم في العصر وهو يدل على القدر اما في المقدوح ان كان صدقاً او في
الصادح ان كان كذباً ولا عداله مع القدر بيان الاول حقه اولها
قال عمر ابن الخطاب والله لو اردت طرقت عن رسول الله يومئذ من
قال سمعت كما سمعوا وشاهدت كما شاهدوا ولكم كذا من احاديث ما هي
كما تقولون فاحاف ان يشبه لي كما يشبه لهم فها قد حصر في الحل ما فيها
روي بن عمران النبي صلى الله عليه وسلم وقف على ابي بكر فقال له ورحم
ما وعدكم حقاً قال انهم لا يسمعون ما اقول فذكروه لعائشه رضي الله
عنها فقالت لا بل قال انهم لا يسمعون وهذا كذب صريح وثالثها فان علي

عليه السلام يستخلف الرواه وكان اعلم منا واولا الاهتمام العام والا
لما فعل ذلك وفي ثلثها كثر من شأها طالع الاصل واما المقام الثاني
فلانه لما قدح بعضهم في البعض بوجه القدر قطعاً اما في العادح او
في المقدوح فيه احسن الخوارج فتاوا راسا الصحابه قبلوا خبر الواحد
على خلاف كلام الله وهو يوجب القدر فهم اما الاول فلانه سبحانه
لما تعلم في انواع المعاصي من الكفر والقتل والسرقة والربا استقصى
الحكم في الرضا وطول فيه فوجب اكله بحضور المسلمين ونهي عن
عن ارافه عليه واوجب حمله التماس على الراعي به دون سائر المعاصي
ونهي عن قول شهادتهم ابدانهم قال الراية لا تسلمها الا ران او مشرك
وشرط فيه شهود اربعة وهذه تؤكد اعظمه نزل على اعتنا الله
سائر احكام الرنا فلو كان الرجم من احكامه لبيته اذ كيف السبيل الى
اها لاجل احكامه والضا والانه وجدت ليات سفى الرجم كقوله سبحانه
الراية والراى فاجلدوا كل واحد منهما ومهما قوله فاعلم نصف ما على
المحصن من العذاب والرجم لا يصفه ثم ان الصحابه رحمه الله عليهم قبلوا
خبر الواحد على خلاف القرآن وهو حرمه فاحشته وبانها انه عليه السلام
خرج دلت يوم فوجد الصحابه يكثرون احادته فقال عليه السلام ما هذه
الكثرت اها ما مع كتاب الله لو شك ان بعض الله احكامه فلا يدع في

في قلب ولا رقبته شيئا الا اذهب وهذا منه عليه السلام قدح منهم
كلهم واما لثان الصحابه كان بعضهم مطلعا على معاني البعض بدليل
حكايات منها مشامة الحسن ومعه ومها مشامة عثمان وعاشه
وعمرهما فقد توجه القدر فهم والجواب ان العباد ركانهم وهذه
القروح مرويه بطريق الاحاد والاحاد لا تقارض المتوارروا على ان
ها هاتر هات مرويه بطريق الاحاد فتعارض ما ذكره بسم الله عن
المعارض **القسم الثاني** فيما لا تقطع بصدقه ولا كونه
وفيها جواب ٥

الباب الاول في الدلالة

على كونه حجة اختلف الناس في جواز التعبدية عقلا فمنهم من منع ومنهم
من جوز والمحورون اختلفوا في وقوع التعبدية والعايلون بالوقوع انفقوا
على ان السمع دل على التعبدية واختلفوا في الدليل العقلي فذهب من سرح
والفعال منا وانوا بحسب البصري من المعتزلة الى ان العقل انضاد عليه
ولما اجمهوا مشا ومنهم واما المنكرون لوقوع التعبدية فمنهم من قال
لم يدل على كونه حجة فله يكون ومنهم من قال دل السمع على انه ليس بحجة
فله يكون ومنهم من قال دل العقل على انه ليس بحجة فله يكون واعلم ان كل
ها لا انفقوا على وجوب العمل بخبر الواحد في الفتوى والشهادة والامور

الدنياه لنا مسائل لوها ان الحذر ما نداد الطائفة واجب فليعلم
 من ذلك حوز خرا الواحد حجه اما حوز كدر فلقوله سبحانه لعلم
 كدرون ولعل للتراحي وهو محال على الله فحمله على الامر وهو
 للوجوب واما انه بايذار الطائفة فلقوله وليندروا قنهم واما قلنا
 انه يلزم من وجوب الحذر ما نداد الطائفة كون جبر الواحد حجه وذلك
 كل الاذار هو الخبر المخوف وفي ضمنه الخبر الطائفة قوم لا ينفذ قولهم
 العلم فكون اذارهم جبر الواحد واما قلنا انه قوم لا ينفذ قولهم العلم
 لان كل بلته فرقة والطائفة المنذره من كل فرقة اما واحد او اثنان
 وقول الواحد والاثنين لا ينفذ العلم مثله وحك كدر خبر من لا ينفذ
 قوله العلم وهو المعنى من كون جبر الواحد حجه فان قيل لا نسلم انه
 او حك كدر وحمل الرحي على الامر محاذ فلم لا يحل على مجاز اخر سلمنا انه
 لو حجب احذر ولكن لم قلنا ان الاذار خبر بل فتوى وهو اول الخبر الاية مد
 على وحوز النفعه واللائق بالفتية القسوى لا الرواية لا يقال لو حمل الاذار
 على الفتوى لحصر لفظ بغير المحمدين وهو خلاف الاصل ولكن من روى
 حديثا العاصي فانزجر عنه فقد انذره لا ما يجب عن الاول بانه لو حمل الاذار
 على الرواية لاحصر لفظ القوم بالمحمدين ضرورة ان العامة لا يجوز
 لهم التمسك بالنصوص فلم كان هذا التحصيص اول من الاول اذ لان

المحمدين اقل من غير المحمدين فالتحصيص على هذا القدر يكون اكثر
 وعبر الثاني ان الاذار حقيقه في الفرد المستل من الرواية والفتوى
 والفرد المستل يتادي بفرد واحد وهو الفتوى فلا حاجة الى اجاب
 الفرد الثاني سلمنا ان الاذار هو الرواية لكن لا رواية للاحادثة العلمية
 بل افا صيص الاولين فان فيها غيره لم فليعلم انه ليس كذلك سلمناه لكن لم قلنا
 ان الطائفة المنذره لا ينفذ قولها العلم قوله ان الفرقه بلته والطائفة منها
 واحد او اثنان وقولهم لا ينفذ العلم ولنا لا نسلم ان الفرقه هي الله وطاهر انما
 ليست كذلك فانه يقال الشافعية فرقة واحدة ولا فرق وانما قلنا سبحانه
 اوجب حرو ح طائفة من كل فرقة الى النفعه ولا يجب على كل بلته ان ينفذ
 منها واحد وان سلمنا ان الفرقه بلته ولكن لم قلنا ان المنذره فيها واحد او اثنان
 وطاهر انه ليس كذلك لان الضمير في قوله وليندروا عايد الى الجمع والواحد
 والاثنان ليسوا بجمع فهو اذن عايد الى طوائف الفرق وقولهم ينفذ العلم والجواب
 قوله لم قلنا انه اوجب كدر قلنا لوجه احدها ان التراحي لما كان محالا
 على الله وجب حمله على محار والامر محار والافجار غيره ما لا صل فيحمل
 عليه معضى الوجوب وبانها ان الاية مد على امكان كدر والحرر
 هو النوى عن المضرة وهي اما في المساو الاخره وخبر الواحد قد لا ينفذ
 النوى عن مضاد الدنيا فكون تلك المضرة مضرة للاخره ويكون حجب

لولا الخذل لمول وهو معنى الوجوب و بالهش ان الاله يدل على حسن
الحذر لا محاله وهو استدعى تمام المقصود للقباب وهو معنى الوجوب
قوله لم قلتم ان الانذار خير بل الفتوى قلنا لما مر من الوجوه من احدها انه
لو كان هو الفتوى لوم تخصيص لفظ القوم بغير المحمدين وهو خلاف
الاصل قوله لو حمل على الرواية لاحصن بالمحمد بن ولسا لا ينسب
بل غير المحمدين بسبع بالرواية كالاتي جازر الاعتبار وعنه والاني
انا انما ان الانذار حقيقة في الفرد المستقل فلا يمكن تخصيصه بالفتوى
قوله مكفى في العمارة العربية في الفتوى قلنا لا ينسب بل سبحانه رب وجوب
الكر على مسمى الانذار في حيث ما حقق قوله بحمله على افا صير الانذار
قلنا هو ما طرأ للوجه المثلثة التي لنا بها على وجوب كذا قوله لم قلتم
ان المنذر من لا يحصل العلم بقوله قلنا لان المنذر طائفة من كل فرقة وكل
فرقة ثلثة والطائفة من كل فرقة واحد او اثنان قوله لم قلتم ان للفرقة
ثلثة قلنا لانها فعلة من فرقها لقطعها من قطع وهذا يقتضي ان يكون
كل واحد فرقة الا انها حصنها بالثلثة لخرج منها الطائفة قوله
نقال ان الشافعية فرقة واحدة قلنا انما يقال لهم ذلك بما سارهم عن
غيرهم بذلك المذهب وهم من هذا الوجه كواحد ولا يقال لهم فرق
مر حيث الاشخاص قوله لو كانت الثلثة فرقة لوجب ان يخرج منها

١٣
منها طائفة الى النقطة قلنا حصر المقصود في هذا الحكم قوله الضمير في قوله
وليسدروا عايدا الى الطوائف قلنا الى الطوائف الراجعة الى الفرق لا الى
الطوائف الراجعة الى كل واحد واحد من الفرق فان ذلك محال فكون
قوله طائفة في فرقها مرجحة للحد وهو المعنى يكون خبر الواحد حجة
المسلك الثاني لوم تقبل خبر الواحد لما لعل عدم قوله بكونه
فاستقل له منغللة تقبل خبر الواحد بما ان الملازمة وهو انه اذا
لم تقبل خبر الواحد لوحدة وهي صفة لازمة للشيخ امتنع تغليله
بالفتوى لانه عرضي مفارقة الباطن باللام محال الاستدلال العارض
الطاري لاستحالة اسات الباب بيان استقلا الملازم قوله سبحانه
ان حاتم فاسق نبينا فبينوا زنت عدم القول على كونه فاسقا وهن
وصف مستق وبما نسب والترقب على كل واحد منهما يقتضي العلم
على ما سيأتي بيانه واذا ثبت ان خبر الواحد لكونه واحدا لا يحكم
قوله كان قوله كما رآني الجملة وهو المطلوب بمسلك حرمانه
انه سبحانه علم التبين على كونه فاسقا والمعلوم على المسرط عدم
عدم عدم الشرط فثبت استقلا النسب عدم الفتوى وذلك اما بالرد
فيكون العمل اسو حالا من الفاسق او بما ليقول وهو المطلوب **المسلك**
الثالث العمل بالخير الذي لا يقطع بصحته في الفتوى والشهادات

خاير فنعرض في الاحبار المروية لذلك بالناس والكامع تحصيل
المصلحة المظنونة او دفع المفسدة المظنونة بل اولها المعنى كجامع
الى استماع الحكم ودليله والتعكر في كيفية الدلالة وهي امور صعبة
كلا في الراوى فانه لا يحتاج الا الى استماع الخبر فاما من
العلط فان قيل القياس لا يقدر البين ثم الفرقان قول الخبر بمعنى
شرعا عاما وقول القوي والشهادة يقتضي مجازنا فاما الخبر
في الاول كبر وايضا فلان قول القوي والشهادة امر ضروري اما القوي
فلا يحتاج اليه الاختصاص على كل واحد من الناس واما الشهادة فلما
فيها من صون حقوق الناس واما خبر الواحد فليس بضروري القول
لانه ان وجد دليل قاطع في المسألة رجح الله والاحتمال بالبره الاصلية
والجواب اما الاول فواقع واما الفرق الاول فمصلحة ناسل القوي
والثاني باطل ايضا لما كان الرجوع في الواقع الى البره الاصلية
واما الثاني فقد احصوا اما العقل والعقل اما العقل فهو لانه لا
اتباع عليه الطرح في الاحكام من غير دليل قاطع كما في اساع الانبياء
والايمان بهم مجرد عليه الظن والافتلا وثانها انجاز العقيد باجاء
الاخاد في الفروع كما في ذلك في الاصول والافلا فالثالث الشيعيات
ولا يجوز اتباع الظنون في تحصيل المصالح الشرعية لاحتمال خطاها

والطرح يحيل ما ليس بمصلحة مصلحة واما العقل بقوله سبحانه ولا
تقف ما ليس لك به علم وان يقولوا على الله ما لا تعلمون وان الطرح
يعنى من الحق متنيا والحوادث عن الوجه العقلي انها قياسات حاله
عن الجامع ثم هي مفروضة بالقوي والشهادة ونقول اهل العالم
على الطون في الاغذية ولا شربة والمعالجات واما العقلي
فسياتي في الجواب عنها في القياس ان شاء الله

الباب الثاني في تشرية العمل

عنده الاجار هي اما ان تكون معتبرة في المحر او المحر عنه او الجبر
المسير الاول في المحر وفيه فصول ثلثة **الفصل الاول**
1 صفات المحر الضبط فيه صفات ثعلب صدقه على كبره هي
خمس اولها العقل فان المحر غير المميز لا ضبط لها الصفة الثانية
التكليف مسلمان احدها روايه الصي غير معتوله لو حسن
احدهما روايه العاسق مع خشية عن المحرمات لا سترع فرواينه
الصي اولى والثاني ان الصي ان لم يكن ممرا لم يكن مضبوطا روايه
وان كان لم يحفل المحرمات فلا يحترق عن الكذب فان قيل فعلى خبر
2 يظهر حتى يصح الاقدايه تكذا في الجبر حوايه اما قبل قوله
2 طهارته لان صحه صلاه الماموم لا توقف على صحه صلاه الامام

المسألة الثانية الصبي عند الحمل البالغ الذي لا يدل مقبول
مقبول الرواية لوجوه منها أقوال رواية الصحابة رضي الله عنهم
مع انهم من كبار صغرى الذي الحمل من غير فرق وثانيها الإجماع
على إحصاء الصبيان بحال الرواية وبالثبات تشيع الشهاد
تتبع الرواية بالقاسر الصفة المالة الاسلم وفيه مسلمان
أحداهما الحافر الذي ليس من أهل القبله ليس مسموع الرواية
بالإجماع سوا كان من دينه الخزع عن الكذب أو لا يكون **المسألة**
الثالثة الحافر الموافق في القبله كالمجسم مقبول الرواية ان علم
من مذهبه الخزع عن الكذب خلافا للقاصدين إلى مكرو عجد الحجار
لنا ان طر صدقه لجزره عن الكذب بوجوب قول روايته والكفر
المانع احكاما راي في القول احتجوا بقوله سبحانه ان حاتم
فاسق نبيا فيستنوا وهذا الحافر فاسق في السير في القاسر على
الحافر المخالف في القبله حوايل الاول المانع فان لم يسم القاسق
للمسلم المعتمد على الحافر وعن الباقي ان لم يصاحب الماويل
أخف ولذلك في الشرع منها في امور شره الصفة الرابعة
العدالة وهي صفة راسخة في النفس بحث على ملائمة التقوى باحتساب
الحاير والحاشي عن الذليل المباحة والصبط فيه لرب لا يثور

١٣٢
معه من الكذب فهو معتبرا لعدم في العدالة وما لا فلا وهذان غان
من الكلام **الاول** في احكام العدالة وفيه مسائل **الاولى**
المقدم على الفسق ان علم فسقه ردت روايته وان طر فسقه قلت
روايته بالإجماع وان قطع قلت ايضا عند السافعي الرواية
الخطايبه من الراوضة لا يتم نردون الشهاده بالرور خلافا للماضي
الملكنا انه مطعون الصدق بقول روايته لما امر احنج بان نصب
الرواية لا يلبس بالفساق وجملة فسقه ليس مانع لانه صم فسق
لا فسق حوايل ان العالم بالفسق المباشر جرى عليه دون اكمال
به **المسألة الثانية** المعاند الذي لا يكفر مردود الرواية لان
العناد جراه على الكذب **المسألة الثالثة** رواية المجهول
غير مقبولة عند السافعي خلافا لابي حنيفة فانه التقى بالاسلم
وعدم الاطلاع على الفسق لنا ان العلم بعدم الفسق شرط قبول
الرواية وانه مشف فلا يقبل انما قلنا انه شرط لقوله ان حاتم
فاسق وهو صريح في المنع من قبول روايته الفاسق انما قلنا انه
مشف لان الكلام في المجهول احنج بن حنين احكاما قوله سبحانه
ان حاتم فاسق نبيا علو النبي على العلم بالفسق والمعلوم بالشرط
عدم عدم الشرط وما بينهما ان المسلم مقبول القول في كذب

الليح المزكي وفي طهارة ما احكام وفي كون الكاركة المبيعة غير
مروجة ولا معتدة لحاقبوله في الرواية بالقياس جواب
القول انه لو جب التثبت عند الفسق فلا بد من العلم بعينه ^{للماني} عدمه
ان منصب الرواية اعلى من الاخبار عن هذه الاشياء **النوع الثاني**
طريق معرفته العدالة وهو امران الاخبار والتركة والمقصود
هنا ما اراد احكام التركة والخرج وفيه مسائل **المسألة الاولى**
بشرط بعض المحديث العبد في التركة والخرج والشهادة ولم يشترط
القاصي منها ويشترطه قوم في الشهادة دون الرواية وهو الصحيح لنا
ان ثبات العدالة للرواية لا يرتد على اساق الرواية لا تساع ربا
الحاصل على الفزع والعدد لا يشترط في الرواية فكذا في ثبات العدالة
المسألة الثانية قال الشافعي يجب ذكر سبب الجرح لجواز
طنه فالسرح جرح حرما وقال قوم يجب ذكر سبب العبد للشارع
لا الاتهام بالظاهر وقال قوم يجب ذكر السبب فيها للدليل وقال
القاصي لا يجب فيها لان المزكي ان كان بصرا فلا تغدله ولا يحركه ولا
فلا والخرج خلاف ذلك باحوال المزكي فان كان المزكي عالما بشرائط
التركة امكن بطلانها والا فلا **المسألة الثالثة** الجرح يقدم
على العبد لانه اطلاق على ربا لم يطلع عليها المعدل ولا تقدر على

133
فيها الا اذا حركه بقله لا حد فقال المعدل راته حيا فيها هنا
معارضان ولا يرحح المعدل بكثرة المعدل لما ذكرناه **المسألة**
الرابعة للتركة مراتب احدها العلم بشهادته وما فيها
اشاعليه وما لشها روي خبر عنه واحلفوا في توبته تغديلا
والحق انه لم يعلم منه انه لا يروي الا عن العبد وان ذلك تغديلا ولا
فلا وراعيها العمل بالخبر ان لم يكن له دليل اخر ثم العلم بشهادته
ليس بخرج لا مشروطا بامر في الشهادة ليس بشرط في الرواية كما حرمه
والزكوة والبصر والعدد والصدقة وعدم القرابة فلعلم بالشها
كان شئ من هذه الصفه احكامه ان يكون الراوي كثر الخطا وهو
بقوه الضبط وقلة السهو وقوه الضبط محل باختلاف الطبع
فان لا يقوى التثبت على ضبط شئ اصلا او ان لا يقوى على ضبط
قصار الاحاديث دون طوالها والاول لا يسمع روايته والماني
يسمع في القصار دون الطوال واما الساهي فلا يثبت في الشهادة
لا يسمع روايته واما الاقل في يسمع الرواية اطر الصدق
الفصل الثاني 2 امور يجب اثباتها لتحل الرواية
هي مراتب اعلاها ان يعلم بوليه على السمع او حديث الشيخ اياه وسد
الفاظ القراءه ووقتها ولا شك في حل الرواية حميد وثانيها

ان ينظر القوله ولا تذكر الالفاظ ولا الوقت تكمل الرواية ايضا
علاما بالظن وما فيها ان لا ينظر القوله لكن بحفظه او خط شخصه
فيجوز عند الشافعي والى ذلك في محمد حلقا لا يخفى لنا ان الصحابه
اعتمدت كتب النبي صلى الله عليه وسلم فحازوا اعتمادا على الخط في
سائر الروايات ومن اولي الاحتجاج ما ليس مطعون في الصحة فلا حله
الرواية بالاصل جوابه المسموع لا يصلح لخط **الفصل الثالث**
فيما عدا شرط في الرواية وليس كذلك والضبط فيه ان لا يحفظه
لا يفي طر الصدق فلا اعتبارها وفيه مسائل **الاولى** روية
الواحد مقوله حلقا للحجاي فانه شرط الاسبق الا اذا عصبه واثبه
دليل لنا ان الصحابه رضي الله عنهم قبلوا خبر الواحد وعملوا به
وهو دليل حوارد القول لا يقال انما قلت ذلك لاعتقاده بدليل اخر
عن احمد ناد لا مانع قولهم بانوا يتركون الاحتماد عند وحدهم للمعصوم
احتجوا بان الصحابه شرطت العدد ونقاس الرواية على
الشهادة جواب الاول انهم شرطوا للعدد لا مطلقا بل عدد
التهمة والناظر الى الفرق بين الرواية والشهادة باشتراط صفات
في الشهادة دور الرواية **المسألة الثانية** راوي الاصل
ادام يقبل الحديث ودون الحفصه روية الفرع والحجاز في الاصل

١٣٦
ورواية الحديث ان تعاد لا يسمع الحديث ولا ان ترجح الرد واول
وان ترجح الرواية يسمع الحديث احتج بالناظر للعمل بخبر الواحد
وقد مر جوابه **المسألة الثالثة** فقه الراوي ليس شرطا
في الرواية وقال ابو حنيفة ان خالف الحديث القياس من شرط فقهه
والافلا **ان** قوله سبحانه ان يحاكم فاسوينا والمعلق بالشرط
علم عدم الشرط احتج بالناظر وبار العبد له بوجوب صدق
الرواية ومخالفة القياس كبرها مستغارة صان الاول من جوابه
وعن الثاني ان دلاله العبد له على الصدق **المسألة**
الرابعة تساهل الراوي في الحديث ترد الرواية وفي غير الحديث
مع الاحتياط في الحديث لا ترد لظن الصدق **المسألة الخامسة**
لا يشترط كون الراوي عالما بالعربية وبمعنى الحديث لتيسر
حكاية الالفاظ الرسول وفيها الحجة لا في علم الراوي **المسألة**
السادس راوي قلام الاحاديث مقبول الرواية واما اذا ادرت
مع تضمنه قوله الحديث فان لم يحتمل المدة لم يسمع الكل ولا سمعت
المسألة السابعة كثر الراوي معروفا والنسب ليس بشرط بل ان
كان له اسمان فان كان باحدهما الشهرة وعلا ذلك وان كان مجرورا باحدهما
ولا شهر له لم يقبل **الفتاوى الناجية** في الامور العائدية

الى المجرعة الشرطية ان لا يكون على خلاف دليل قاطع سواء كان
على نقيضه او على ضده وسواء كان عقليا او نقليا كالحجاب والسنة
المتواترة والاجماع فانها قطعيات المتشاكلين الاحاد الكائنين على خلاف
هذه الدلائل ان ناول اولها والادنى **القول** بما ظن انه شرط
من هذا الباب مع انه ليس كذلك وفيه مسائل **الاولى** خبر الواحد على
خلاف القياس ان خصص القياس سمع ان جوارنا تخصيص العلة والا
كان بالتساوي وان خصصه القياس سمع لانه ليس لولي من الحجاب
والسنة وقد جاز تخصيصها به وان تباينا فان كان اصل القياس
بالتساوي الخبر تقدم على القياس وان كان بغيره فان كان ثبوت الحكم
اصل القياس وتعلله بالمشترك وجوده في الفرع هذه الامور
الثلاثة وظنعه تقدم القياس وان كانت طنبية تقدم الخبر وان كان دليل
حكم الاصل قطعيا او بالعليل المشترك وجوده في الفرع طنبيا قال
الشافعي رحمه الله عليه بتقديم الخبر وقال مالك رحمه الله عليه
تقدم القياس وقال عيسى بن امان ان كان الراوي صابغا قدم الخبر
والا طلب الرجوع وقال ابو الحسين البصري يطلب الرجوع لنا ان العمل
ما حدث نفسه ان ثبوت الحديث ودلالته ووجوب العمل به والمقدمة
الاولى طنبية والماقيان قطعيتان واما القياس فانه يقتضي ثبوت

130
حكم الاصل وتعلله بالوصف ووجوده في الفرع واسفا الموانع في
الفرع ووجوب العمل به والمقدمة الطرفان يقيسان والثلثة
المتوسطة طنبية فبان الحديث اقل طنا فبان العمل به **المسألة**
الثانية عمل الرسول عليه السلام بخلاف الخبر الواحد ان لم يتساو له
ولم يكن حكمه حكما لم يضر وان تساوى له او اختلف حكمه فبان فيه عمل
بالمساوي والاطلب الرجوع **المسألة الثالثة** عمل الراي لانه
كل انه لا يضر لعدم الاجماع **المسألة الرابعة** افعال الحفاظ
بعض الحديث لا يضر المقول لعدم العادح وبضر المهم لا يضر السهو
على واحد او خمسة على الجملة **المسألة الخامسة** خبر الواحد
اذا كانت شروطه لا يحك عرضه على كتاب الله لانه لم يتكامل
شروطه الا وهو غير مخالف لانا لعيسى بن امان لانه قوله عليه
السلام ادا روي لكم حديث فاعرضوه على كتاب الله فان وافقه
فامضوه والا فرددوه **المسألة السادسة** بحث باختر الماسخ
فان كان خبر الواحد على طلق كمار الله متاخرا رددناه لا متاخر
نسج الكتاب بخبر الواحد وللمعلم المتأخر قال الماصي يقبل لان
الصحابه عملوا باخبار الاحاد من غير بحث عن تأخره وتقدمه
المسألة السابعة راوي الحديث اذا حالف لم يعد الكرخي

مخالفة وحري على ظاهر الحديث وحصر عموم الحديث به يوم لانه
اعرف بعصا الرسول عليه السلام وقال يوم يادى الحديثان خالف
الظاهر رد الماويل والا صير اليه وهو مذهب الشافعي وقال القاضي
عبد الجبار متى علم بعصا الرسول عليه السلام صرحه ضرر اليه وان لم يكن
لما يوله دليل والا فلا وذلك يتبع بيان الراوى للاحوال حجة الشافعي
رحمه الله عليه ظاهر الحديث حجة وحلاف الراوى ليس بمعارض لاحمال
انما اتى عن احكام دينه فان قلت لوصح الحديث لمفعله دينه عن مخالفته
قلت لعله خالفه فهو **المسئلة الثانية** حرام الواحد
اقضى علما وهناك دليل اخر يفيد قبله والارد لانه يكون تظليفا
بالحال وان اقضى خلافه لم يعم به اللوى قبل والارده احق فيه دونا
لما قوله سبحانه ان حاكم فاستقنبا ولا ان الصحابة عادت الى قول
عائشه رضي الله عنها في حوب العسل بالقاء احتاين وهو ما يعم به
اللوى احتوا بالاجماع والمعقول اما الاجماع فهو لول اياكم رد حديث
المغيرة وعمر يحدث الاستيدان والمعقول لو كان حديثا لاستمره الرسول
لما يكون تخلفا بالحال جواب الاول انه معارض بالنهم فلو اخبر الاخير
وهو كاد والمالي انه ليس بخلف بالحال لانه انما يخلف به من يلحقه لا
كل واحد كحدث مما لا يعم به اللوى **القسم الثالث** في الاخبار

ط

١٣٦
المسئلة الاولى في كيفية القاط الصحا به لها سبع درجات
اولها قول الصحابي حديثي او اسمعني او خبرني او شافني وما حارب
مخري ذلك ونامتها ان يقول وهي دون الاولى لجواز المتوسط
وثانيتها ان يقول امر الرسول وفيه الاحتمال الاول وثان وهو ان
يكون قد اعتقد ما ليس بامر او ثالثة وهو انه لم يعم ولم يخض معنا
ولم يذكر الدوام والادام فنده اذ ناذي واحتلفوا في كونها حجة
والا لدرون على انها حجة لانه لا يقول ذلك الا عن نفس الامر وهو
ضعف لحوار القول من طعن الامر ورايها ان يقول امرنا او اوجب
وفيه احتمال ان لا يكون ذلك عن الرسول فنادي وهو حجة عند الشافعي
لا سنانة الى الاول خلافا للدرجي يدل عليه وجهان احدهما ان من لا يعم
طاعه ريس فانه اذا قال امرنا نفهم منه امر ذلك الرئيس وثانيتها
ان عرض الصحابي من ذلك تعلم الشرح ظاهر او ليس ذلك بيان امر الله
فانه لا يختص به ولا بيان امر الاجماع فانه منه ولا يامر نفسه
فهو اذن بيان امر الرسول عليه السلام وحامستها قوله من السنة
وبصرف ذلك الحديث للوجهين الذين مررنا سناستها قوله عن النبي
عليه السلام حمله فعم على السماع واخرون على التوسط وسابعها
قوله فاسفل كذا في عهد الرسول وهو للتسريع ظاهر فكون كذلك

من الرسول عليه السلام طاهرا **المسألة الثانية** في روايته
عمر الصكابي لها أيضا سبع درجات أولها أن يكون سمعه منه ثم
أن يقرأ اسماءه أما أحمالا وأما تفصيلا حازه أن يقول سمعتي أخبر
حدثي وإن لم يقصد لم يحز الاسمعت وما سهل فقال له بعد القراءة عليه
دل سمعت ومقول نعم أو يقول الأمر كما ترى علي لأنه فرق في الشهادة على
البيع من سماع قول التابع بعدت ومن سماع قوله بعد قراءة الفعالة
الأمر كما ترى وما لهما أن يكتب الرعية بمقول سمعت فالمكثور اليه
أن علم أنه حظه حاز أن يقول سمعت وإن طرأ بحز إلا أخبر في روايتها
أن يقرأ عليه فقال له هل سمعت الحديث فشير بأصبعه أو داسه
الأسان كالعبارة في التصديق ورأى أخرى وما أشبهه والعمل بالحديث
في كل هذه المراتب واجب وخامستها أن يقرأ عليها فقال له سمعته
فنسكت فإن علب على الظن أنه سكت عن أحابه وجعل العمل بالحديث
وفي الرواية خلاف فاحارها المحدثون والفقهاء والكرها المتكلمون
المحدثين أن الأخبار وهو ما أفاد الخبر والعلم والظن وهذا السكوت كذلك
بحاز أخبارا ولا هذا السكوت أفا دالسماع فصيح سمعته أخبارا
بحاز أحجه المتكلمين أنه لم يحدثه ولم يخبره فحاز قوله أخبرني أو حدثني
حوايه لا نسلم أنه كذب بل هو ما حققه أو محاز على ما سألنا سألنا

١٣٧
المناولة وهو أن يشر الشيخ إلى ما يقول سمعت ما فيه فله أن يرويه عنه
سواء قاله أو روى عنه أو لم يقل أما إذا قال حدثني عن كذا لم يكره له لم يتعرض
للسماع أما إذا أشار الشيخ إلى نسخة معينة من كتاب مشهور وقال سمعته
لم يجز روايته بنسخة أخرى لحول الفقاوت إلا إذا علم علم الفقاوت وسأل عنها
الاجابة وهي أن يقول حدثت لك أن يروي عني ما صحح عني وأعلم أن ظاهر
الاجابة يقتضي إباحة الكذب لأنها تحجز أخبرني حتى مع أنه ما حدثه
ولا أخبره لكنها في عرو الحديث لما لو قال ما صحح عندك من حديثي
فأروه عني **المسألة الثالثة** لا تقبل المراسيل عند الشافعي
حلقا لا في حيفه ومالك رحمه الله لنا أن عداله الأصل غير
معلومه فلا تقبل روايته أما الأول فلا لأنه لم يوحده إلا روي الفرع
عنه وهي ليست بعدل الجواز الرواية عمر ليس بعدل ولو كانت بعدل
أيضا لم يسمع لحواراته لو عينه لما لتبقياه وأما الثاني فلا سماع
الحرف في سرعا عاما وذلك ضرر وهو منفي بطل العمل به في المسند
لحقق عداله الرواه فيبقى معمولا به ها هنا فإن قيل لم يروى أن روي
الفرع ليست بعدل قوله العدل قد يروى عن غير العدل فلنا الظاهر
عدم الرواية إلا عن عدل لو جاز أحدهما أن قوله قال رسول الله
نصفي المصدق ولا ذلك إلا على تقدير عداله الأصل وما بينهما أن ذلك شرع

عام والطاهرية لا يقول الا عر صدق ولا ذلك الاعلى فقد نرى عداله الاصل
بما ذكرهموه معارض بقوله ان حاتم فاستقوا المعلوم على الشرط عند
عدم الشرط وبان الصحابة ارسلوا ثم اسندوا وقد قبلت تلك الاحاديث
لجواب قوله لم فلم ان الرواية عنه ليس تغر ملاقلنا لانه
لما حارت عن العزل وغيره كانت الرواية مستوية النسبه اليها فلا
يرجح الا بمرجح من فضل قوله ان اسناده الى الرسول عليه السلام يقتضي
الصدق فلما ذلك الاسناد احدى مع امكان النقص يردح في عدالته
فلا عن امضايه الصدق فلا بد من صرفه عن ظاهره الا انكم صرفوه
الى ظن الصدق وكس صرفناه الى السماع فلم يدار ما ذكرتموه اولى
قوله في الوحه التالي ان ذلك شرع عام فالظاهر صدقه قلت
شكك هذا شهاده الفرع المرسله فانها لا تسمع مع ما ذكرتم
من الظاهر فان قلت في الشهاده من التوكيدات ما ليس في الروايه قلت
الاختناط في الروايه اولى لانها تقتضي شراعا عاما وجواب للنص انه
حصر عنه الشهاده فتعدي التحصيل للمشترط قوله ان الصحابه
ارسلوا واسندوا وقبلت تلك الاحاديث في الحالين فلنا لانهم اذا
ارسلوا فالظاهر السماع فعلت واما اذا اسندوا فوجه القبول ظاهر
فليس في ذلك ما يدل على كون المرسل حجه وايضا فلان المسله اجتهادية

فعلهم عنقدها كونه حجه في روع قال الشافعي لا قبل
المرسل الا اذا ما ادر اما ما سنده مره اخرى او ما سنده غيره او
ما رساله غيره بشرط معايد الروايه ارضاه قول الصحابي او
فقوى اهل العلم قالت الحقيه اذا اسنده مره او غيره قبل لاسناده
لا لا رساله واذا ارسله غيره فلا معنى لقبوله عند من لا يقبل المرسل
لانه جمع من ما ليسا بحجته فكل عند الاجماع وليس ذلك بالشاهد
فان الاقرار مانع وكذا اذا وافقه قول الصحابي او فقوى اهل العلم
احاب للشافعي رحمه الله ما روي عن الله روي المرسل عن معلومه
وهذه الاشياء تعرفها فصار المرسل مقبولا التالي اذا ارسل
الحديث واسنده غيره فلا يشبهه في قوله لان الاسناد موجب
القول والارسال ليس مانع فلعنه تنفعه من سلا او سمعه مستند
لكنه نسي الشرح الثالث اذا الحو الحديث بالرسول او وقفه
عنه على الصحابي فهو متصل لا خيال ان ائق به الصحابي مره ورواه
اخرى للشخصين او رواه لهما لكن احدهما نسي الاتصال السردابع
راوى المرسل اذا اسند قبله من قبل المرسل ومن قبلها اختلفوا
فيه فمنهم من لم يقبل مسلكه ايضا لانهم لا يرواه دليل ضعفهم فان
خافوا فلا يقبل رويته ومنهم من قبله واختلفوا في كفه القبول يقال
الشافعي لا قبل الا اذا قال حديثي او سمعت اما اذا قال لفظا

موهام لم يسل بها ولا يجعلون سمعت وحدثي دلالة على الشفاه
 واما احري في يجوز ان يكون مسموعا او مجازا او مكتوبا ولان الفرق
 في اللغة **المسألة الرابعة** الراوي اذا ترك اسم الشيخ فان
 تركه لضعفه صار مقروجا لا تقبل روايته وان تركه لعذر اخر
 لصغر سن او غيره فمن اكفى نظاهر عدالة الاسلاف قبل ومن شرط
 تحقق العدل انه لا يري يقبل المرسل تقبل هذا الكون الرواية تعديلا
 له ومن لا فلا **المسألة الخامسة** حوز نقل الخبر بالمعنى
 عند الامم خلافا لابي بن سريين لكن بشرط مطابقة الترجمة للاصل
 والمساواة في الحلال والحفالت وثمان احدها حارت الترجمة
 بالفارسية ثلثه بالعربية اولى مع قلة المعانيه وما بينهما ان الصحابة
 رحمه الله عليهم لم يدرسوا التكرار على الفاظ الاحاديث فلوليه
 تلك الالفاظ بعينها بعيدة مع ان رواياتهم مقبولة بالاجماع
 احيى مانه لو حار الراوي بعصر الفاظ الرسول الحار للراوي الذي
 بعصر الفاظ الراوي الاول بل اولى وروى ذلك الى طمس الحديث بالحليه
 جولبه لجواز مشروطه بالمطابقة والمساواة وحسب لا يلزم
 الطمس **المسألة السادسة** الراويان العدلان اذ ارويا
 حديثا راد فيه احدهما فان تغرد المجلس قلب الزيادة وان اختلفا فان لم
 يجر الزهول عن المسكين لكن يتم رد الزيادة وحملت على السهو من العدل

١٣٩
 وان حار فان يكون معز للاعراب النافي سمعت الا اذا كان المسك اضبط
 من الراوي خلافا لبعض المحدثين لئلا ان عداله الراوي يوجب
 القول ولا مسائل من الاخر ليس مانع لاحتمال انه دهل عنه اعطاس
 او لاستغال بداخل او غيره فوجب القول عمل بالموحوب السالم
 اما اذا كانت الزيادة مغيرة للاعراب النافي كما اذ اروي احدهما مثلا
 ٢ اربع شاة شاه واحر نصف شاه لم يقبل الزيادة خلافا لابي عبد
 الله البصري لنا ان احدي الروايتين والاخرى بالجروها متنافيان
 فوجب المصرا الى الترجيح وشرح اذا اراد الراوي في الحديث
 فان اسنده الى مجلسين سمعت الزيادة مطلقا وان اسنده الى مجلس
 واحد فان نقصت مرات التكرار على مرات الذكر فالترجيح للذكر
 وان رادت فالترجيح للبرل الا اذا قال سهوت في تلك المرات وان
 مساوفا فالترجيح للذكر لا للمسهو والبرل الزم منه في الزيادة والسلام
السلام في القياس وفيه مقدمه وافسام اما
 المقدمة فيها مسائل **الاولى** في حد القياس او لها ما قاله
 القاضي ابو بكر واجتاه المتأخرون وهو انه حمل معلوم على معلوم
 ٢ ثلث حكم لهما او نفيه عنهما بامر جامع بينهما من ضعفه او حكم
 ولما ذكر المعلوم لسؤال الموحود والمعلوم واجماع قد يكون ضعفه

و قد يكون حكما شرعيا وقد فصل ولها ايل ان نقول ان اردت بالحكم
امات الحكم تكرر قولك في امات حكم لها وان اردت به سياتي فينبه
فلا حاجة اليه لانه سم القياس بامات الحكم وايضا لان قوله في امات
حكم لها يشعر بكون حكم الاصل ثابتا بالقياس وليس كذلك والالزم
الدور وايضا لان القياس قد يكون لا ثبات الصفه ولم يتعرض له فليس
قال الصفه داخله في الحكم قلنا تكرر قولك من صفه او حكم وايضا
فلان اقسام الجامع خارجة عن حقيقة القياس لانه يتم بدور كل
واحد منها فلا يجوز ادخالها القياس وما فيها ما ذكره ابو احسين
البصري انه يحصل حكم الاصل في الفرع كاشتباها في علمه الحكم
عند المحقق وهو جدي وماله ما اذكره لما وهو انه امات مثل حكم
معلوم في معلوم اخر لا اشتباها في علمه الحكم عند الملب اما الامات
فاردت به المشترك بين العلم والاعتقاد والطريقت في الكتاب
او في السلب والمثلين في التصور والحكم عرفناه في اول الكتاب
والمعلوم اردناه به متعلق العلم والاعتقاد والطريقت في القدر المشترك
والعلم فسياتي تفسيرها وقولنا عند الملب ذكرها ليدخل فيه
الصحيح والفاسد فان الجامع الذي ان طابق فصيح والافساد
لان قال يشمل هذا قياس العكس كقولنا لو لم يكن الصوم شرطا للصحة

الاعتقاد لما صار شرطا بالبدن فالصله فان حكم الاصل وهو
عدم الاستراط لا مما يل حكم الفرع وهو الاشرط وقياس التلزم
والمقياس الاقتراني لا ما يجيب عن الاول بانه تلزم والقياس لقياس السطيه
وهو قياس الطرد والتلزم والاقتراني ليسا بقياسين بصير
السبحه مساويه للمقدمتين في المعلوميه لا يصح لسم القياس والا
لما للمض والاحكام قياسا **المسئله الثانيه** الاصل عند
الفقهاء محل الحكم وكذا الفرع وعند المتكلمين النص الدال على الحكم والاول
ضعيف لانه لو خلا عن الحكم لم يفرع عليه شي ولو ثبت ذلك الحكم في
شي اخر لما كان هو الاصل والباقي ايضا ضعيف لان الحكم لو علم بغير النص
باني القياس فلا معنى لاصليه النص والخلاف الاصل في الاصل هو الحكم
والعلم فرع عنه في الفرع بالعكس وبما ذكره فيقال ان الحكم بدور محله محال
فما زال صلا من هذا الوجه وكذا النص ادا دل كان اصلا للحكم فبمدن
الما ملين يصح مدته المفهوما والمسلمين والاول مساعد العقبا
للاختصاص الى تغير الاصطلاح **المسئله الثالثه** ادا اعتقد
ان الحكم في الاصل معلل بكذا واعتقدا ان ذلك الوصف حاصل
في الفرع نقدا اعتدنا ان ذلك الحكم حاصل في الفرع بم المقتضيان
ان كانا قطعيين فالنتجه كذلك وان كانا ظاهريين او احدهما

فما ينتج ذلك وقلنا ان القياس حجه نعتية لان العمل بذلك الظن
واجب على المجتهد ويجب الاقاييه وحقق القياس مرة ماله الفارق
ويسمى بفتح المنطوق ومبيان العلة في الاصل ثم ما وجدها في الفرع
والاول يسمى بحرج المنطوق والناحي لحقق المنطوق **الفصل الاول**
في بيان ان القياس حجه اختلف العلماء في جواز التعبد بالقياس اليه
فهم وبقاه اخرون والمحورون اختلفوا في الوقوع منهم من شبهه ومنهم
من نقاه والمبتزون انفقوا على ان السمع يدل عليه واختلفوا في مواضعها
ان العقل هل يدل عليه ام لا فالقولان اول الحسين والابن وليكن الباقيون
وبانها ان لنا الحسين قال لو السمع يدل عليه طناد الناقور قالوا الله
يدل عليه قطعا وبالمثل انما قالوا بالقياس حيث تكون العلة مقصود
انما صرحا او لا سيما ان يكون بطريق الدليل لحرم العرب على السابف فقط
والناقور والولسباير لا يتيسر واما المنكرون لوقوع التعبد به منهم من يقول
لم يوجد في الشرع ما يدل على كونه حجه فلا يكون ومنهم من ينسك على انه ليس
بحجه بالكتاب والسنة وراى اصحابه والعترة واما الباقيون لكونه حجه
فمنهم من خص ذلك بالقياس في شرعنا وهو النظام ومنهم من عزمهم
فروق احداها قالوا لا يفيد العلم ولا الظن فلا يجوز اتباعه وبانها
قالوا لا يفيد الظن ولكن لا يجوز اتباع الظن وبالمثل ما حور اساع الظن والمن

١٤١
حت يتعذر المضحى في الوقايح الجزئية مثل قيم المسلفات ولشباهاها
فاما في الاحكام الكلية فلا وهذه طريقة داود واتباعه والمختار
لانه حجه مطلقا لئلا وجوه احدها ان القياس اعتبارا ولا اعتبار
ما موربه قال القياس ما موربه اما ان القياس اعتبارا ولا لانه مجاوز
عن الاصل الى الفرع ولا اعتبارا مجاوزة بالفضل والاستعمال اما النقل
وطاهر واما الاستعمال فلان السفينة تسمى معبرا والموضع للذي
فيه العبر معبرا والعبرة الدمعة المجاوزة فثبت ان القياس اعتبار
واما ان الاعتبار ما موربه فقولنا سبحانه فاعبروا يا اولي الابصار
ما القياس انما موربه فكان حجه فان قيل لم يقل ان الاعتبار هو
المجاوز بل هو الاعتراض وما ذكره معارض بما موربه احد ما انه يقال
للقياس انه معتبر وثانها قوله ان ذلك لعبرة وان لكم في الانعام
لعبرة والمراد الاعتراض وثالثها يقال السعيد من اعبر بغيره اي
انقطع سلمنا انه حقيقته في المجاوزة لكن لا يمكن حمله عليها لقرينة
قوله حور بنو نوحهم ما ندمهم ولدى المؤمنين فلا يلحق بغيره فقيسوا
الدور على البر بل محل على الاعتراض سلمنا انه امكن حمله على الحقيقة
لكن المجاوزة امر مستل من القياس وسيبر الدلائل والامر بالمشترك
لا يكون امرا شي من تلك الخصوصيات لعدم الدلالة بالمطابقة

والا لزم لان قال المستدل لا يمكن ادخاله في الوجود الا شئ من تلك الخصائص
ولا اولويه بعضها فبجاء ادخال كليهما في الوجود لانا نقول لا نسلم انه لا
اولويه لبعضها بل حملها على الدليل النصي اولي سلمنا حملها على القياس
لكن على القياس بطريق اول او حث تكون العلة متضمنة اما على مطلق
القياس فلا ولما دللنا على حملها على حملها جزئيا ذلك المشترك
لنا فيها سلمنا اما ان يحمل عليها لكن المسئلة علمية والدلالة طيبة فلا
لحوز العمل بها والحواب سنا ان الاعتبار هو المحاذرة وجعله حقيقة
فيه اولي من جعله حقيقة في الانقضاء لان الانقضاء ايضا محاذرة عن
حال الغير الى حال النفس فلو كان حقيقة في المحاذرة لكان اللفظ موقوفا
ولو كان حقيقة في الانقضاء كان اما مستردا او محاذرا قوله لا نقال
للقياس انه معبر قلنا لا نسلم بل لا للقياس واما قوله سبحانه وان
لكم في الانعام لعبرة قلنا معنى المحاذرة حاصل منه وهو الاستدلال
بالمخلوق على الخالق قوله قرنه قوله يخرجون سوتهم بايديهم وليدري
المؤمنين ما نفعه من الحمل على القياس الشرعي قلنا بلى ولكن غير ما نفعه من
الحمل على الحلي الذي القياس الشرعي احد جزاءاته قوله لا من الحلي
لانهم امر اهل الحريات قلنا بلى ولكن ها هنا امر نحسن استناده اي
اعتبار وان وذلك دليل للعموم قوله لا يمكن حملها على كل الجهات فحملها

١٢٢
على النص قلنا يمكن حملها على القياس حيث سغذ النص فكون حجه
حينئذ فيكون حجه مطلقا لعدم القابل بالفصل قوله المسئلة علمية
فلا يجوز التمسك فيها بالدليل الطيبة قلنا لا نسلم لها علمية **المسلك**
الثاني قوله عليه السلام لمعاذ واي موسى حيث اراد ان يبعثها قاضين
الى اليمن في قصيان فاله اذ ادم كرا حكم في السنة فيفسر الامر بالامر فما
كان اقرب الى الحق علمنا به فقال عليه السلام اجبتما فان قل لمعلم ان المراد
منه للقياس الشرعي بل البراه الاصلية وسابغ وجه التمسك
الحفيه التي في النصوص سلمناه لكن المراد منه حيث يكون العلم متضمن
او يكون القياس بطريق اولي سلمناه لكن ان ذلك في عهد النبوة وقبل
نزول قوله سبحانه اليوم اكملت لكم دينكم اذ كانت الاحكام ما ثبتت
بالطبيعية اما بعدها حيث حلت فلا حاجة الى القياس والى جواب
قوله حملها على البراه الاصلية او على التمسك بالنصوص الحفيه قلنا
لا نفهم تلك من قولها فيفسر الامر بالامر بل السابق الى الفهم منه للقياس
في عرف الفقهاء قوله حملها على القياس الذي نص للشرع منه على العلم
او على القياس بطريق الاول قلنا ذلك قيد بلا دليل او اتفاقا دلالة
لوجوه عليه تقطعت اكثر الوقايع على الاحكام وذلك لا يجوز قوله
لا حاجة الى القياس بعد اكمال الدين قلنا اجمعت اصول المسائل اما الفارغ

فلا يه مخصوصه فيها لعدم شمول النصوص اياها **المسألة**
الثالث القول بالقياس مجمع عليه والجماع حجه لنا قلنا لانه مجمع
 عليه لوجوه احدها قول عمر رضي الله عنه اعرفوا الاشباه
 والنظائر وقس الامر برأيك من غير انكار احد من الصحابة عليه
 قبايتها انكار بن عباس كالحديث علي بن الحسن من غير انكار من الصحابة
 والثاني اتفاقهم على القول بالرأي مع ان القول بالرأي هو القياس
 اما اتفاقهم على القول بالرأي بقول ابي بكر رضي الله عنه في الحال
 اقول فيما برأيي وعن عمر رضي الله عنه في الجدا فقي برأيي وعن علي
 عليه السلام اجمع رأيي ورأي عمر في ام الولد ان لا يتباع وقد رايت ان
 يعمى واما ان الرأي هو القياس فلا يتم جعلونه قسما للنص وقسم
 النص هو القياس فثبت اجماع الصحابة على القول بالقياس واما ان
 الاجماع حجه فلما مر فان قيل لا نسلم ان الصحابة اجمعوا عليه اما قول
 عمر رضي الله عنه اعرفوا الاشباه والنظائر وقس الامر برأيك قلنا
 المراد من قوله اعرفوا الاشباه اي اعرف افراد الجنس الذي وقع التخصيص
 على حكمه لتلاعلظ في حكم افراد الجنس واما قوله وقس الامر برأيك
 قلنا القياس هو التسوية وهي تسوية المطلوب بالمعدتين المتشابهتين
 فلم ينعكس ذلك واما قول بن عباس فجعله الحد بالقياس على

الاجماع بالقياس بن عباس
 علي بن الحسن بن علي بن عباس

كون من الامور لينا قلنا ليس ذلك بقياس بل قال ان من الامور ما كان اينا
 محازا دخل في قوله بوصي الله في اولادكم لذلك ان الاربعة محازا
 فيدخل تحت قوله وورثه ابواه ومما يورثه هذا ان بن عباس نسب زيدا
 لما تولى التقوى وتناول القياس لا يكون نارا للتقوى قوله ان الصحابة
 قالوا ما للرأي والرأي هو القياس قلنا لا نسلم ان الرأي هو القياس وظاهر
 انه ليس كذلك والاحكام اذا قلنا فلان يرى ذراعا فلنا بعسر ليس
 لذلك قوله يجعل قسما للنص وقسم النص هو القياس قلنا لا نسلم
 بل جاز ان يكون المراد من النص ما دل ظاهره او من الرأي ما دل خفيه
 سلمنا ان بعض الصحابة قال بالقياس لكن لم يعلم انه ما انكر عليه المأثور
 والاخبار ظاهرة عن ابي بكر رضي الله عنه انه قال اي سمي بطلني
 واي ارض بعلني اذا قلت في هاب الله مرأيي وعن عمر رضي الله عنه
 اياكم واصحاب الرأي فانهم اعدوا السنن اعنتهم الاحاديث فقالوا للرأي
 فضلووا واضلوا وعن علي عليه السلام لو كان الدين بوجد قياسي كان
 ما طر الحف او بالمشي من ظاهره وعن بن عباس مذهب قراؤكم والحكم
 وتجد الناس رؤسا جمالا يقتسون الامور برأيهم وقال اذا قلتم في
 دينكم بالقياس اظلم لثرا مما حرم الله وحرم غير الله اهل الله وفي
 اشباه ذلك كثره وهو نص صحيح بانكار القياس فان قلت فما اوله

الرسالة عنهم انكار القياس هم باعيا بنم نقلنا عنهم العمل بالقياس
فلا بد من التوفيق وطريقه ان يقال انهم انكروا القياس القادر للشرط
واعملوا القياس الكامع للشرط قلت انكارهم القياس صريح وقوم
بالقياس ليس بصريح وغير الصريح لا يعارض للصريح سلمنا انه لا بد من التوفيق
لكن عمل التوفيق باعمال القياس المنصوص على علته والذي هو بطريق الاول
والثاني فيه انواع القياس سلمنا انه لم ينكر احد عليهم لكن لعل ذلك
يقبه من الخوف وكيف لا وفي القائلين بالقياس عمر وعثمان وعليهم الم
وهم كبار الصحابة وحكامهم ولعلمهم كانوا لم ينظروا لانكار
سلمنا انهم سكتوا عن الرضا الكتم رضوا دفعه واحده او على العاقب
والاول لا سبيل الى العلم به والى غير مقيد لحوادث روى الرضا الراضين
عند حصول الرضا للمكرين سلمنا انهم اجمعوا لكن لم نقل ان الاجماع
حجة وقد كسا في باب الاجماع ما يدل على انه ليس بحجة والحوادث
قد ساء ان بعضهم قال بالقياس وان الاخيرين لم ينكروا عليهم قوله لم لا
يجوز ان يكون المراد من قول عمر اعرف الاستنباه اي افراد الجنس
للاحق في الحكم بالجنس المنصوص عليه قلنا مقدمه هذا الظاهر
ومعرفته تبطل هذا الاول اما مقدمته في قوله الفهم عننا
تحتلج في صدك ما لم يبلغك في كتاب ولا سنة ولما من حجة ثم اعد

١٢٢
الى احبها الى الله واشبهها بالحق والامل في هذه الكلمات بوجوب
القطع بفساد هذا الاول قوله في الثاني ان انكار من عباس
على ريد انما كان لا عماله احد المجازين واهماله الاخر قلنا هذا لا
يوجب الانكار ولا يحسن ذلك بل لا تخرج على الفرق من الحكمين
الشرعيين وهو قول بالقياس قوله نسب ريدا الى ترك العقوى
وتارك القياس لا ينسب الى ذلك قلنا لعل ذلك القياس كان جليا
عنده قوله في الثالث لم قلتم ان الراي هو القياس قلنا ما لا جامع اما
عندنا فظاهر واما عند الخصم فلزمه الراي واحتجاجة بدم الصحابة
للراي على دم القياس قوله لم قلتم انه لم يذكر احد من الصحابة
قلنا لا نه لو انكر لا شتهر وكيف لا والمسئلة اصوليه من عظام
المسائل لا يحق فيها الانكار كما لم يحق لا قرار قوله ان لا يردم الراي
قلنا في التفسير لا في الفروع واما انكار عمر الراي فهو لراي من
لم يحفظ الاصول ولم يدرك الاحاديث ونحن نقول بذلك تارك القياس
لا يصح الاستشرايط والجواب بعينه عن انكار من عباس رضي
الله عنهم سلمنا انهم انكروه ولكن لا بد من التوفيق وهو ما ذكرناه في
انكارهم صريح قلنا لا نسلم فانا قد اولنا تلك الانكار ان سلمناه
لكن قد بينا ان القول به ايضا صريح قوله للتوفيق باعمال القياس

المبصوص على علمه او القياس بطريق الاول قلنا هذا القصد
يطلبه قياس من عباس الحكيم في النافله فانه صحيح باجماع الصحابه
وليس من احد القياسين في شئ قوله لعلمهم سكتوا خوفا من اظهار
الاخبار قلنا خوف الصحابه من الله تبارك وتعالى من خوفهم بعضهم عن
عصر قوله لعلمهم رضوا على التعاقب قلنا هذا الاحتمال يدفع
الاجماع قوله لم يعلم ان الاجماع حجة قلنا لما مر في باب
الاجماع واعلم ان هذه طريقه يجعلها الاصوليون قاطعه في وزن
القياس حجة فلذلك كساها وهي ضعيفة جدا **المسلك**
الرابع العمل بالقياس دفع ضرر مطبوز وانه واجب فكون
العمل بالقياس واجبا اما الاول ولانه اذا ظن تغلل الحكم في الاصل
بوصف وظن ان ذلك الوصف موجود في الفرع فحسد بظن ان ذلك
الحكم ثابت في الفرع وعنده علم ان مخالفه حكم الله سبب العقاب
فيؤلم من هذا العلم وذلك الظن ظن ان خلاف القياس ضرر والعمل
بدفع ذلك واما الثاني فلان الجمع من التفتين غير ممل ولا الترك لها
فاما ان يعمل بمطوّر الصرد او بالحائي عنه طنا والاول لا يجوز العقل
والثاني هو العمل بالقياس فان قيل لكنه توقف على امكان تعليل
حكم الاصل ثم ما يدل عليه وامكان وجود تلك العلة في الفرع ثم ما يدل

١٢٥
عليه ثم طر سوت الحكم في الفرع والمقامات الخمس سيأتي الكلام فيها
سلمنا ظن الحكم في الفرع لم فلم انه يجوز العمل بذلك الظن وما ذكره
مفوض بالشاهد الواحد والاشهادين في الرأفانه يغلب على
ظن القاضي صدق المدعي مع انه لا يجوز له الحكم بذلك الظن سلمناه
لكن انما يجوز العمل بالطرح لا يمكن التوصل الى العلم وها هنا يمكن
بالبحث عن النصوص او بالرجوع الى الامام المعصوم سلمنا ما ذكره
لكنه معارض ما يدل على عدم حوار العمل بالقياس وهو الهاب والسنة
واجماع الصحابه والعهده والمعقول اما الهاب فمنه قوله لا تقدموا
من يري الله ورسوله والقول بالقياس يقدم ومنه قوله وان يقولوا
على الله ما لا تعلمون ولا نقف ما ليس لك به علم والقول بالقياس ليس
عن علم بل ظن ومنه ولا رطب ولا يابس الا في هاب من ما فرطنا
في الهاب من شئ وهذه الايات تدل على ان ما لا يثبت بالنص
فليس هو حكم الله والما ثبت بالقياس ليس ثابتا بالنص فلا يكون حكم
الله واقرى الايات كلها ان الظن لا يغني عن الحوشيا ولو حار العمل
بالقياس لا عنى ظن ما عر الحق وهو على خلاف عموم النفي واما السنة
فقوله عليه السلام تعمل هذه الامه برهه بالحاب وبرهه بالسنة
وبرهه بالقياس فاذا فعلوا ذلك فقد ضلوا واما اجماع الصحابه

فقد سنا ان كبريا منهم ذم القياس مع سكوت الباقر وذلك ليل
الاجماع واما اجماع العترة فقل بالتواتر عنهم انكار القياس
وقد يتبين ان اجماعهم حجة في كتاب الاجماع واما المعقول فهو انه جار
العمل بالقياس لما كان النزاع منهيا عنه واللازم باطل فالملزم
كذلك بيان الملازمة هو ان الامارات بخلاف فذهب كل احد الى
العمل بواحدة منها فيحصل النزاع ولازم اجماعا خيرا سا انا
اللام قولنا سبحانه ولا تارعوا هذه معارضات من حوز
التعبد بالقياس لكن منع الوقوع واما المانعون منه فقال النظام
ان شرعا يستعمل على الفرق بين المتماثلات والجمع بين المخلفات ومتى
كان ذلك لم يحرفه القياس اما الاول فموجوه اولها انه فضل
بين الامرين والامكنه في الاحكام بفضل ليله القدر على سائر
الديان والعهدة على سائر المساجد وهو فرق بين المتماثلات وثانها
انه الحق التراب بالما في كونه ظهورا مع كونه مشوها وهو جمع بين المخلفات
وبالثالث انه اسقط من صلاة المسافر الرابعة النصف دون
النسابة وهو فرق بين المتماثلات ورابعها جعل العجز السوداء
الشريها محصية دون المايه من الجوار الحسن وهو غير معقول حاسها
تقطع سارق الليل وعفى عن الكبره وسادسها حلد بعد الزنا

١٢٦
دون الكفر مع انه اعظم منه وسابعها قبل في الكفر والقتل
ساهدتين ولم تقبل في الزنا الا اربعة مع اربعة احف منها واما
الما في فلان القياس هو الجمع بالمصلحة المشتركة ولو صح ذلك
لما فرق بين المتماثلات والفرق في الحكم لا حدة لهما في المصلحة
ولو صح ذلك لما جمع بين المخلفات واما الذين منعوا القياس
في هذه الشريعة وعرضها فقد علمت انهم فرق العترة الاول من
قال انه لا يفيد علما ولا طنا وقد احتجوا بوجوه احدها ان البراءة
الاصليه دليل قاطع وهو مانع من القياس لان ذلك الحكم امكن
اثباته بها اسسدا لهما لا الى القياس والا كان القياس على خلاف
دليل قاطع فلا يسمع وثانيها ان الاستصحاب مقدمه في
القياس وهو مانع من العمل بالقياس اما الاول فلانه لو ورد
الامر بالقياس فلا بد من ثبائه وثقا الاصل عليه الوصف لم يكن
العمل بالقياس واما الثاني فلان حكم القياس ان كان ثقا اسند
الى الاستصحاب وان كان امانا كانت مقدمه القياس معارضه
له ويجب ان يحلها من جهة الفرع على الاصل يقتضي الفرع والفرع
وبالثالث ان العمل بالقياس يسدي تعليل حكم الله وسياتي
ابطاله الفرق المالى الدين سلوا افاد القياس للظن لمنعوا

من العمل بالظن في الولاة الظن قد يحيط وقد يصيب فالعمل به يور
في الخطأ فلا يجوز الفرض الثالث الذي حوزوا العمل بالظن في الجملة
لكن حيث ساعد التضييق وأنه غير مسعذر في الحليات والظاهر
ورود الشرع به لأن ذلك قطع لعذر المظن في الحلف والحق والحوار
أما النقوض في دفعه لأن الدليل القاطع دل على عدم جواز العمل بالظن
في تلك الصور بخلاف القياس قوله العمل بالظن مشروط بعدم
امكان العلم بمنع لانه لا بد من عمل في الحال التي حين ظهور العلم ولا
مسيل إلى الاختلاف المرجوح فتعين الراجح المظنون سواء كان ذلك العلم
بالنفس أو بالامام المعصوم وأما المعارضة فالاتات المانع من
العمل بالظن معموله لا الحكم عندنا معلوم والظن في طرفه كما سناه
وأما الاحداث فهي معارضة بالاحتياط الدالة على أعمال القياس
وإجماع الصحابة بسبق الجواب عنه وإجماع العزلة ممنوع وروايات
الانما مية معارضة بروايات الهدية وأما شبهة النظام هي منع
القياس عند الخلاف في الحكمه ونحو العمل بالقياس هناك ونواحي الشبهة
المذكورة منقوضة بالعمل بالفتوى والشهادة والقديم بجواز العمل
بالظن في الأمور الدسوية **مسألة** قال النظام التخصيص على
عله الحكم أمر بالقياس وبه قال أبو الحسين وجمع من الفقهاء وآخرون

١٤٧
أنكروه وهو المختار وقال أبو عبد الله إن كان في التزل كان أمرا
بالقياس وإن كان في الفعل فلا إن قوله حرمت المحرم لكونها مسكنة
تحتل فيه كونه مطلقا لا سكاره له وكون سكاره له ومع قيام
الاحتمال متمنع القياس فإن قيل خصوص الحال لا يكون قدرا في العلة
والا لا تحته ذلك في القناعات العقلية سلمنا الاحتمال لكن العرف
العامة تقول الوالد لولده لا ياكل هذه الخبيثية لأنها سم مسمومة
عرا كل حسنة ذلك فتكون في الشرع كذلك لقوله عليه
السلام ما راه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن سلمنا عدم
الغاية عرفا لكن الاغلب على الظن كونه لا غيا سلمناه في هذه الصورة
لكن لو قال علة الحرمة الاسكار لم تحته الاحتمال المذكور سلمنا دليله
لكنه معارض ما لانه اذا قال ذلك فهم منه عليه الاسكار فثبت
الحكم بما ثبت عملا بالعله وأما أبو عبد الله فقد راجح بانه اذا
قيل لا ياكل هذه الرمانة كحوصتها علم ذلك في الرمانين الحمض واذا
قيل كل هذه الرمانة كحوصتها لم يعم والحوار عن الاول ان
هذه الاحتمال حيث انته منع من القياس وعن الثاني ان العرف
لا يبلغه بل الغاية قرينة السقفة وعن الثالث انه اذا غلب
على الظن كونه علة غلب على الظن كونه حكم الفرع كذلك فنجب المضير

اليه لما ذكرنا من الدلالة اما التصيص وحده فلا يندرج في
 انه اذا قال جعلنا الاستار عليه ثبت الحكم في جميع الصور بالنظر
 لا بالقياس لعدم تأخر الحكم في صورة عن صورة قوله في المعارضه
 الاضافه بنيد التعليل فلنا لا نسلم الاحتمال المذكور اما حجه ابي
 عبد الله انه اذا قيل لا يادل هذه الزمانه كحوصتها علم قلنا لا نسلم
 لاحتمال ان يكون المانع هو تلك المحوضه سلمناه لكن لا يعلم في جانب
 الفعل اقضا واما عدم عموم الادل فذلك لعدم عموم الداعي او
 الحاجة **مسئله** الحاق الفرع بالاصل قد يكون حاكما كالحاق
 الضرب بالنايف وقد يكون حقا ودلا النوع عن قياس وقال قوم
 تحريم الناييف يدل على تحريم حمله انواع الادى بالمثل العرفي لنا
 انه لو دل فاما بالوضع اللغوي وهو باطل لبيان المعنيين او بالمثل
 العرفي وهو خلاف الاصل ايضا ودل عرفا لما حسن من الملك
 المستولي على عده ان يقول للجداد اضر عني ولا يستخف به
 اجهوا نوحه منها انه لو كان الحكم قياسا لما قال به من انكر
 القياس ومنها انه لو كان قياسا لما صح استيقاؤه مع المنع من
 القياس ومنها انه اذا قلنا فلان لا يملك الحبه فقد نفى ما فوقها
 وكذا قولنا لا يملك البقر والقطير لتسارع الفهم الى ذلك هذا

المعنى موجود فتعدي القيل حولب الاول والثاني ان القدرج في
 القياس الظني لا يوجب القدرج في القياس القطعي وعن الثالث انها
 تنفي ما فوقها الاستعمال ما فوقها عليها ولا يكون ذلك الفرق فانه لا
 تشمل على الناييف وعن الرابع ان البقر هو البقر في طهر النوله
 والقطير ما في شقتها وقد نقلا للصرون ولا ضرور فها نحن فيه
مسئله حكم الاصل ان كان يعلم ان يكون حكم الفرع اولى
 منه وان كان ظاهرا فحكم الفرع اما اقوي لقياس تحريم الضرب على الناييف
 او مساويا يارب البول في الماء على البول في الماء وهو المسمى بالقياس
 في معنى الاصل او دونه لسياس القياسات واعلم ان مراتب القياسات
 بحسب مراتب الطنون وهي عشر مشاهير **القياس الثاني**
 في الطر والادله على علمه الجامع مدعوت ان معنى القياس هو دل علم
 الاصل ثبت لمعنى كذا وهو موجود في الفرع فمما ردها والاول اعظمها
 فليست حكم فيه وفيه مقدمه وانواع اما المقدمه ففي تفسير العليه
 قال نفاة القياس المراد بالعله اما الموجب او الداعي او المعرف او
 امر احرفا ليد من تعريفه لتطريفه والاول باطل كوجبه احدها
 للاحكام الله فلهذا والقدم مسع تعطيله فضلا عن تعطيله بامر
 محلف واما على راي المعتزله فلا ينافي عارضه لا فعال المكلفين

القطع
 لعائنه
 عن العزيز



سئل الله سبحانه وقدر يقمونه في مسئلة التحسين والبيح فاسما
 ان العلة الشرعية او كانت موجبة لا تمنع ان تحتج على علم واحد
 علل والا نرى باطل في المعلوم ذلك بيان المداومة فهو ان الحكم
 بهذه العلة يجب والواجب لا يعلل فيستغنى بكل واحد منها عن كل
 واحد منها وهو جمع من المصنفين ما انشأ الدائم انه لو رنا وارتد
 حكم قله بما ذكرنا الواسع وليس معا اسفخص طهر بما قال البعض انها
 ان هذا لما منع في المرجحات الذاتية والعلل الشرعية موجبات
 ما جعل هذا ههنا لانه ان اراد من الموجب جعل المعروف فهو غير
 ما يحرفه وان اراد به الموت فهو باطل لما ذكرناه وتفسيرها بالذات
 ايضا باطل لان الراعي في الحقيقة موجب لان القادر قادر على الفعل
 والترك اما يترجح احدهما بعلمه ان في ذلك مصلحة فيكون ذلك العلم
 موجبا لذلك الرجحان وهو في حواله تعالى بحال لان فاعليته
 لو كانت لعرض لان مستحلا به ناقصا لدلته وهو من الالهية
 فان قلت لم لا يحور ان يكون ذلك عرضا لعرض غير ملت عرضيه
 العبر لا تطل على عرضا بعين هذه النكته ولكن هذا لا يصح من المعقول
 لانه لو وجب على الله اتقالا ولم يفعلها لما استحق المدح بل يستحق اللوم
 وخرج عن الالهية لسفاهته وتفسيرها بالمعروف ايضا باطل لان علة

الوصف عرف من حكم الاصل ولو عرف حكم الاصل منها لزم الدور
 والحوار اما من فسر العلة بالموجب والذات في المعترضة فتكفيهم
 هذه الاشكالان واما نحن فانا نفسرها بالمعروف وحكم الاصل في
 من افراد ذلك الحكم ولا نعرفه بها بل نعرفها به ولما نعرف بها الحكم
 في الفرع وهو فرد اخر من نوع ذلك الحكم فان دفع الدور

الباب الاول في الطرق الدالة

على عليه الوصف وهي الضر والايما والاحكام والمناسبات والدوران
 والسير والشبه والطرد وسفح المناط وامورا اخر اعتبرها قوم

الفصل الاول في البين وهو ما يدل على علية الوصف دلالة

ظاهرة قاطعة كانت او يحتملها اما القاطعة فهو قوله لعله لكذا
 او ليس كذا واما المحتمل فاللام ولقابل ان يمنع من ذلك لوجه
 احدها انما يدل على العلية ادنى قال العلة كذا ولو كانت للعلية
 لتكرر ثنائيتها قوله ولقد رانا نكحتم وكذا قول الشاعر
 لدوا للموت . وليست هنا للعلية بالاتفاق ثنائيتها قولك
 اصل الله ولا يصلح ان الله عرضا وحوار ان اميد اللعنه حوا
 مكنها للعلل موجب جعلها مجازا في هذه الصورة ان والادهي للاتفاق
 والعلة اذا انصت وحود العلول حصل معنى للاتفاق

الفصل الثاني في التما وهو محله انواع الاول
 ترتيب الحكم على الوصف بالافافا ما ان يكون في العلة والحكم مقدم
 او في الحكم والعلة مقدمه وحيتند فاما في لفظ الشارع او
 في حكاية الراوي وامثلتها ينسب **فرعان** احدهما ترتيب
 الحكم على الوصف يقتضي العلية مطلقا وفيقوم لا يقتضي ذلك
 الا اذا كان مناسبا **لنا** انه لو قال اكرم اجمالا واسمى بالعلماء
 فتحه فاما ان يفتح لانه جعل الجمل عليه الا كرم والعلم عليه الا هاته
 اولانه امر بالارام اجمالا واهاته العلماء والنا في باطل لانه قد يجوز
 ذلك لعل منفصله فتعبر الاول فتب اشعارا لترتيب عليه الوصف
 فان قيل لما في ذلك لانه امر يا كرم اكلهم مع تمام المانع
 وباهاته العلماء مع تمام المانع ثم يقول هب ان العلية فهمت في هذه
 الصورة لم يكون لذلك في سائر الصور جواب الاول لما امن
 اكرام اكلهم يا سبارا حر مكر اهاته العلماء باسبابا حر وجب ان
 لا يكون اجمالا والعلم مانع من دفع التناقض وعن الثاني لانه لما فهمت
 العلية هاهنا وجب في سائر الصور والواقع الاشرار في هذا
 الترتيب **الفرع الثاني** في لفظ الشارع ادل على العلية
 منها في حكاية الراوي وهي داخله على الحكم مع عدم العلة ادل

١٥٨
 من العكس لوجوب الطرد في العلة دون العكس **النوع الثاني**
 اما في الشارع حكاية عقب علمه بصفه المحلوم منه كسؤال الاعرابي
 افطرت فارسل الله فقال عني ودليل لشعاع بعليه تلك الصفة
 ان العلم الصالح لان يكون جوابا عن السؤال يغلب الظن كونه جوابا
 عند ذكره عقبه واذا كان جوابا صار السؤال معادافه تقديرا
 فالجواب الاول فارق قيل لا يسلم انه ذكر جوابا بل لعله ذكره لغير
 اخر او جزا اجمالا اذا قال العبد لسيد دحل فلان دارك مقول
 له السيد استعمل شائك فمالك وهذا الفضول لا يقال لو لم يكن
 جوابا لرم تاخير البيان عن وقت الحاجة لا بانقول محتمل ان يكون الرسول
 عليه السلام علم منه عدم الحاجة فلا يكون الا عراضا تاخير اسمناه
 اذا كان في ذلك للشارع فلم يكون لذلك اذا كان في حكاية الراوي
 بل لعل الامر اشبه عليه والحوار عن الاول ان الطاهر
 من العلم الصالح جوابا كونه مذكورا جوابا والاعراض نادرا عن
 الثاني ان صلوح العلم لكونه جوابا عن السؤال امر ظاهرا لا يشبهه
 على عاقل في الاعمال الغلب **النوع الثالث** ان يذكر الشارع
 في محل الحكم وصفا لو لم يكن موثرا لم يقد ذكره وهو على اقسام اربعة
 احدها ان يذكره دفعا للاشكال كما نقل لانه عليه السلام اشنع

من الدخول على قوم عندهم كلب فيل أنك تدخل على فلان وعندهم
هذه فقال عليه السلام انها ليست بمحسة انها من الطوافر فلم
يكن الطوافر عليه الطهارة لما ذكره عثا فقال الاستحالة
وقايتها ان يستدرك وصف لو لم يكن عليه لم يكن مسدا
لغوله عليه السلام ثم طسه وما طهور وما لم تان سل عن
وصف بغير رطله كما لقوله اسقص الرطب اذا جف فعل
لعم قال فلا اذن ومما ان يكون هذا المثال من قبل السمع
الاول واربعها ان تعرض الحكم وينبذ على وجه الشبه منه
ويبين المسؤل عنه معلومة لونه عليه لقوله عليه السلام لعمر وود
عن قتله الصائم ارات لو مصصت بماء ثم محسنة منه لعدم انضابها
لما العرر على عدم المسند **النوع الرابع** ان يورد السارع
من سببين الحكم يذكر صفته فيعلم انها عليه ذلك الحكم وهذا على
قصة احدهما ان لا يذكر حكم احد للشين كما اذا جرى رد الوراثة
م قال بعد ذلك القائل لا مرق فيعلم منه كون القتل مانعا وانها
ان لا حكم كلا الشين فيه عن بيع البر بالبر مضافا لايم قال بعد
ذلك فاذا اختلفا فيسئلوا كيف سيتم تداسد فان ذلك يدل
على ان اختلفا فيسئلوا كيف سيتم تداسد فان ذلك يدل
على ان اختلفا فيسئلوا كيف سيتم تداسد فان ذلك يدل

معوت لواجب لقوله فاسموا الله وادروا البيع فان ذلك
مدل على ان غله حرمه للبيع لونه وهو الجمعة هذه اقسام اليا
تنبيه انها تدل على العلية ظاهرا ووديع الخلف لمعارض
راجح فلا تقرح في العلية في غير صورة الخلف **الفصل الثالث**
في بيان عليه الوصف بالمناسبة وهو على قسمين احدهما في
المودعات وانه مسایل **المسألة الاولى** في تفسير المناسبة لما
يعرف ان الاول المناسبة ما توافق الانسان اما على منفعة او مضرة
والمسعة هي اللذة او ما يكون طوقا اليها والمضرة هي الألم او ما يكون
مفضيا اليه واللذة والألم بداهة للنسوة وحل النفع قد يكون
دينا وقد يكون دينيا وكذا دفع المضرة والمانع ما توافق النفع
الفعلا في العادات كما قال هذه الحكمة تناسب هذه العجامة والاول
تفسير من علل افعال الله بالحلم والمانع تفسير من باب ذلك
المسألة الثانية المناسبة اما حقيقي او افتاعي او حقيقي
اما ديني او اخروي والاحروي على ثلثة اقسام كل تلك المطحة
اما ان تكون عابثا في محل الصروة او الكاحه او لا فهمما والضرورات
خمس حصة النفس بالعصا صان والمال بالضمايق والنسب
بالحسد وفي الزنا والدين بالقتل والقتال على الرداء والعنف

بالرواج عن المسكرات والى في محل حاجه فتكون اليه النزوح للمولى
 لمقييد الكحول الراغب للملايقوت لا ان يدل واما ان لا يكون ضروريا ولا
 محتاجا اليه فهي محسبات وهي قد تكون على وفو الدليل المحرم ساوول
 القادورات وقد يكون على خلاف الدليل كشرعية العجابه فانها وان كانت
 حسنه الا انها يبع مال الرجل ماله من ماله وهو على خلاف الدليل واما
 المناسبه الاخرى في تركه النفس عن الردليل وقاثرها في سعاد
 الاخره **مطلب** المناسب وقوعه في هذه المراتب الخمس قد يكون طيبا
 وقد يكون خفيا يستخرج النامل انه من اى قسم واما الحقاع في هو الذي
 ينظر به في اول الامر كونه مناسبا لكن اذا بحث عنه زال ذلك اللطن
تقسيم ثان المناسب اما معلوم الا اعتبارا او معلوم الالف
 او مجهول الامر من اما معلوم الا اعتبارا فاما ان يكون نوعه معتبرا في نوع
 الحكم كقياس حرمة البئيد على الحر بعله للسكركان نوع السكركه معتبر
 في نوع الحرمة او نوعه معتبر في جنس الحكم كقياس عدم الاح من الاب
 والام في ولاية النجاس على قدمه في المبراث فان الاخره من الارز والام
 نوع واصلا من البعد ما لم يحد ان النوع بل بالجنس او يكون حسنه معتبرا
 في نوع الحكم كقياس سقوط قصاص لول الكايف على سقوط قصاص لعق
 المسافر كجامع المشقه والمشتقان محمدان في الجنس دون النوع

وسقوط القضا بمحمد النوع او كون حسنه معتبر في جنسه كقياس
 السكر الذي هو من جنسه القرف على الحلو الذي هو من جنسه الدحول
 ثم للحسنيه مراتب فاعلم مراتب الحكم كونه حكما ودونه كونه وجوبيا
 مثلا ودونه كونه عباديه ودونها كونه باصلا فاما ان مقدار في كونه
 صلاه احصى ما كان معتبرا في كونه عباديه وكما في سائر المراتب واعلم
 مراتب الوصف كونه مناط الحكم واحص منه كونه مناسبا في احص
 منه كونه مناسبا ضروريا واحص منه كونه رعايه النفس فكما
 كان الباثير من الاخص في الاخص كان الى اعتبار اقرب واما ما
 كان معلوم الالف فلا التفات اليه واما ما لم يعلم اعتبار ولا القاد
 فمحل بحث احص منه كونه مصلحيا والافهم كونه مضحا معلوم
 الاعتبار وهو المناسب المرسل ثم كل واحد من هذه الاربعة مع
 لزمه مراتب العموم والخصوص ويردع في كل واحد من تلك المراتب
 الخمس ويقع منها مصادقات ولا يحصرها الا الله **تقسيم ثالث**
 الوصف المناسب اما معتبر النوع والخص في نوع الحكم وجنسه
 وهو مقبول بين القياسين او غير معتبر النوع والجنس في نوع الحكم
 وجنسه وهو مردود بالاحكام او معتبرا كجنس في جنس الحكم
 ولا يكون معتبرا النوع في نوع الحكم وهو المناسب المرسل او معتبرا

في نوع الحكم والكون مغفرا كخمس في حسن الحكم وهو المناسب الغريب
المسألة الثالثة المناسبة لا سطل بالمعارض لأن المصلحة
والمنفعة اذا تعارضتا فان تساوتا فلا سسل الى عدم كل واحد منهما
لأن غلبة عدم كل واحد منهما وجود الأخرى فلو عدنا لوجودها ولا إلى
عدم واحد لعدم الأولوية وان برحت احدهما فاما ان نعدم الراجحة
وهو محال للزوم انقلاب الراجحة من جوحه حينئذ او المرجوحه
وجنيد فاما ان لا نعدم من الراجحة شي وهو محال لمعارضه المرجحة
لما ساولها من الراجحة وعدم اولوية لعدم باحدهما وان عدم
من الراجحة ما ساولي المرجوحه فهو ايضا محال لانها لو عدمتا
لو حدثا لكون غلبة عدم كل واحد منهما وجود الأخرى **الذي**
الثاني في بيان كون المناسبة يدل على غلبة الوصف يدل عليه ان
المناسبة تفيد ظن الغلبة والعمل بالظن واجب اما ان المناسبة
تفيد ظن الغلبة فيدل عليه وجهان احدهما انه سبحانه شرع
الحكم لمصلحة العبد وهذا الوصف مصلحة فيكون مشروعا له
اما انه سرع الحكم لمصلحة العبد فلو عين احدهما انه لو لم مشروعا
لعرض توقع الرجح من غير مرجح وذلك العرض تسع عون الى الله
واما الى العبد فاما ان يكون مصلحة او منفعه او لاهده ولا تلك والمالي

١٥٣
والمال باطل بالاتفاق فتقرر الاول فثبت انه شرع ذلك الحكم لمصلحة
وثانيهما ان ذلك الحكم لو لم يكن مشروعا لمصلحة لان عتبا والعتب على
الله محال اما انه يكون عتبا فلانه لا معنى للعتب الا محال عن المصلحة
واما ان ذلك على الله محال فلقوله سبحانه المحسبتم اننا اطعناكم عتبا
وبالاجماع ولا ر العتب سفه والسفه نصر والفضل على الله محال
نعلم انه سرع لمصلحة وتلك المصلحة حاوية الى العبد لا متاع عودها
لا الله واما ان هذا الوصف مصلحة فلان الحكم فيه وانه متى كان كذلك
وجب ان يكون مشروعا لاجله فلو عين احدهما ان غير معدوم بالاصل
فحب اضافته اليه بالضرورة وثانيهما ان العلم يكون الحكم بمصلحة
مع كون هذا الوصف مصلحة وعدم العلم بمصلحة غيره موجب
لغلبه للظن يكون الحكم مشروعا له بدليل دوران غلبة الظن بطلان الوصف
مع تلك الامور وجودا وعدما اما وجودا فلانا اذا علمنا من ملك
انه لا يعطي الا لمصلحة واعطى فقيرا علمنا ان سر خطه مصلحة ولم
نعلم حبه احرى علب على طنا انه اعطاه لفقره واما عدما فعند
انتفا احد هذه الثلثة والوجه الثاني لبيان كون المناسبة تفيد ظن
ظن الغلبة هو اننا كما علمنا من الله انه احرى عانة باضاه الجور
عند طلوع الشمس واطلامه عند غروبها وخلق الشيع عند تناول

الخبر والري عند شرب الماء وان لم تكن هذه موجبات ولم تكن فاعليه
الله تعالى معلله بعرض ذلك علمنا من استقرار احكام الشرع
انه انما وجدت مصلحة راعاها بربط حكم بما يحصلها للعباد اذا
كان هذا الحكم مما يحصل ملك يغلب على طوائفه متوسطه والوجه
الاول بان عليه المناسبه على راي المعتزله والمالي يقررهما على راي
اهل السنة فثبت ان المناسبه يفيد ظن العليه وانما قلنا ان العمل
بالظن واجب لما سناه في كون القياس حجة وكون جوابا لو وجد حجة
فان ثبت الاستسليم ان المناسبه يفيد ظن العليه قوله لو لم يكن الحكم
المعبر مشروعا لعرض بل لم يرجح من غير مرجح قلنا ما ذكرتم ان
ذل على كون الحكم مشروعا لعرض ومصلحة لكن عندنا ما يفي ذلك
لوجه احدها هو ان الرجح بلا مرجح اما ان يجوز ولا يجوز وعلى
التقديرين لا يستدعي الحكم عرضا اما اذا جار فظاهر واما اذا لم يجز
فلان افعال العباد اما ان تكون مخلوقة لله او للعباد فان كان الاول
كانت المعاصي والكفر مخلوقة من الله في عبادته مع ان خلقها ليس بمصلحة
وحينئذ لا يحسن ان يكون افعال العباد مصلحة وان كانت مخلوقة للعباد
فقادريته العبد اما ان يصلح للصديق او لا يصلح اما اذا صلح فلانه لا يرتب
عليها احد للصديق والمرجح لا يكون من العبد بل العلم التسلسل في المراتب

١٥٢
بل من الله والعمل عنده يكون واحدا واللام يكن المرجح مرجحا فادن
يكون الله سبحانه فاعل سيستلزم فساد العباد وحسينه
يكون مراعى صلاحهم وان كانت قادريته العبد لا يصلح للصديق كانت
القادريته على المعاصي مستلزمة لها وهي مخلوقة من الله وحسينه
لا يكون الله سبحانه مراعى صلاح عبادته يعلم انه سبحانه غير
مراع لصلاح العباد وحسينه لا يجب ان يكون الحكم مشروعا
لمصلحة العبد وبانها ان فعل العبد مخلوق لله ويلزم من ذلك ان لا
يكون مراعى لصلاح العبد اما الاول بل انه لو كان مخلوقا للعبد لكان
عاما متعاصيله ضرورة ان موجود الشيء بالقصد والاختيار عالم
به وانه غير عالم بتعاصيله لان العالم قد يفعل ولا يفعل بل القبطان
قد يتحرك حركه بطيه مع ليله لا يعلم مراتب البتة واما انه اذا كان
مخلوقا لله لم يكن مراعى لصلاحه فلان من افعاله للكفر والبغى
والمعاصي والاصلاح له فيها وان سلمنا انه شرع الحكم لمصلحة وان
هذا الوصف لمصلحة ولكن لم يجب اضافته اليه قوله في الوجه الاول
غير من الاوصاف المصلحة معدوم بالاصل قلنا يسأل في العلم على
الاستصحاب قوله في الوجه الثاني ان ظن العليه يدور مع علم
كون الفاعل فاعلا لمصلحة وعلم كون هذا الوصف مصلحة قلنا العلم

على الدورسياتي سلمناه لكرامه وادب طر عليه الوصف مع العلم بذلك
دار مع نور الملك ما بل الطبع الى رعاية المصالح وانه معروم في حق
الله وذلك ايضا دار مع عرفنا عاده الملك رعاية ذلك النوع
من المصالح وانه معروم ها هنا خلافا عاد ان الله تعالى فان
الاشياء التي كانت حسنه في عهد عيسى و من صارت في حقنا
وان سلمنا انما ذكرهم من الدليل يدل على المناسبه لكرامه ما ياباها
لوحين احدهما هولته سبحانه لو سرح الاحكام لرفع حركات
المكلفين للزم دفع جميع الحركات واللام باطل فالمرم ذلك
بباز الملازمه هولته اذا سرح هذا الحكم لرفع حاجه كذا والحكم
الاخر لرفع حاجه اخرى كانت تلك الحركات مسترجه في كونها حاجه
ومتاينه بخصوصياتها التي لا يكون حاجه وادان الداعي الى شرع
تلك الاحكام نفس كونها حاجه وحب كونه داعيا الى فعل ما يرد بها
مطلقا بيان بطلان اللازم ان اكثر حركات العباد غير مقصده
وثانها هولته ان علل الحكم بالمناسبه فاما ما حكمه وهي غير مضمونه
ولا معلومه او ما لوصف المشتمل عليها وهو ايضا باطل والاعادت
الحكمه عليه الوصف وهو القسم الاول والخراب
اما ان احكام الله تعالى مشروعه لمصالح العباد والمعارضات

التي ان ذكر موهما لفقان اللطيف والخلع في المناسبه فزع
على التكليف والفرقان اللذان ذكرتموها انما يلبسها من يوجب
تعليل افعال الله بالمصالح اما من يقول انه داعيا لها احسانا
وتفصلا فلا يفرقه والمعارضتان في عليه المناسبه منقوضتان
ما فاعال العباد **الفصل الرابع** في المؤثر وهو الذي اعتبر
حسن الوصف في جنس الحكم ولا يتم بان كونه عليه الا بالمناسبه
او السبب **الفصل الخامس** في الشبه له تفسيران احدهما
تفسير القاضي ابي بكر رحمه الله قال الوصف اما مناسب بالذات
او بالنبع او بالذات ولا بالنبع والاول هو المناسب والماني الشبه
والثالث الطرد والتشابه في قالوا الوصف اما مناسب او غير
مناسب علم اعتبار الشرع حله القرب في الجنس القرب للحكم
اولم يعلم ذلك والاول المناسب والماني الشبه والثالث الطرد وسمي
المتشابه هذا قياس التشابه وهو ان يكون ابراهيم اصلين متساوين
فلحقه بالكرها شبهها واحلفوا فيما به المشابهه فاعتبر السابغ
الاحكام واعتبر بر عليه الصور وعندنا المعبر بما يطر كونه
عليه او مستلما لها وهو دليل عليه خلافا للقاضي لئلا انه
لن يندظر اسبغ بالعله ان فسرناه تفسيره لوطن العلة ان

فسرناه بأنه الذي عرفنا أثره في القرب في الجنس القريب للحكم
لأن غير من إلا وصاف ليس كذلك والعلماء بطريق واجب لما أحسن
القاضي بن حمزة أحدهما أن الوصف الشبهى أن كان مناسبا فمدا هو
طريق المناسبه والافهم مردود بالاجماع وبأنه ما ان العده في
القياس عمل الصحابه وهم لم يستعملوا هذا القياس جواب
الاول المنع مردوما ليس مناسب وعن الثاني أن العده في القياس قوله
سبحانه فاعتبروا **الفصل السادس** في الدوران وهو
أن يحدث حكم عند حدوث وصف ويعدم عند عدمه وذلك إما في
صوره واصله وهو في نظر العليه عند ما وعند المعتزله يقر العليه
وعند قوم لا يقرها ولا يتبعها لنا وحيثما كان الحكم الحادث
لا بدله من عله وغير المدار ليس بعله لأنه أن كان موجودا قبل حدوث
الحكم لم يكن عله للحكم وإن لم يكن موجودا كان معدوما لأن الأصل
فلا يكون عله فالعله أدنى هي المدار لا يقال كما دار معه ذلك دار مع
بعينه وكونه في ذلك المحل فهو ما من واحد من عله لوجر العله ولا يفتقر
فيها فكذا في الحكم لا ما نقول المعبر عديم والالزم التسلسل وكذا
كونه في ذلك المحل تغير هذه النكته والفتود العوميه لا تكون عللا
ولا أجرا من العلل علما سيأتي والوجه الثاني أن بعض الدورانات

١٥٦
دليل على المدار فيكون الحل ذلك أما الاول فلأن دوران الغضب مع
الرضا بالاسم المحصور دليل على الرضا بالاسم للعصب أما الثاني
فلقوله سبحانه أن الله يأمر بالعدل والإحسان والعدل هو النسبه
ولا سويه الاحكام الدورانات كلها دليل على المدار واحتج
المتكبر بن حمزة أحدهما أن بعض الدورانات دليل على عله
المدار فيكون الحل ذلك بيان الاول من وجه الاول أن المدار
مع السى ذلك دار مع فضله واحدهما السبعه وبأنها انه كما
دار مع السى دار مع لونه المساوي واحدهما السبعه وبأنها
كما دار مع السى دار مع نفسه وكونه في ذلك المحل شئ منها ليس بعله
ورابعها انه كما دار مع الشئ دار مع معلول الشئ وعلمته واحدهما
لسبعه بيان الثاني هو لونه ما حصل الدوران منفكا عن العليه فلو
مرتبت العليه عليها في شئ من الصور فاما على مجرد الدوران فيلزم الترجيح
من غير مرجح او عليه وعلى قيداخر وهو اخرج مجرد الدوران عن كونه
دليل على المدار والوجه الثاني أن الطرد لا يدل على عله الوصف
والعكس غير معتبر في العلل وإذا لم يدل شئ منها لدى الاغتراد على
العليه فكذلك لدى الاجماع والجواب عن الاول اما لا يدعي
عليه المدار مطلقا بل حيث لا يعلم علم علية قطعا وإذا خربنا الدعوى

على هذا الوجه سقطت تلك المعارضات وعن الثاني لم قلتم ان ادوار
من الطرد والعكس فلم يدل على العلية وحده لم يدل عليها مجموعهما
فان علم المجموع قد كلف علم كل واحد **الفصل السابع** في
التقسيم والتقسيم انما هو في الذات والاعتبار وهو التقسيم في
التعويل في العقليات والافعال ليس في الاول والى الاحبار
اما ان لا يكون معلله بعلة او يكون معلله بالبحار او بالصعرا وبما
والاول والرابع باطلان بالاجماع والثالث باطل ولا يثبت ولا يه
الاحبار على اليقينية الضعيفة وانه ما طر لقوله عليه السلام الشاخص
بفسرها معيب البهارة ومثال الثاني حرمة الربوب اما ان يكون
معلله بالقوت او الحال او الطعم والاول باطلان فتعين الثالث فان
قيل لا يجوز ان لا يكون حرمة الربوب مظهلة ادلا بحسب العليل لكل علم
والا لا تقوت العلية الى علمه وتسلسل سلمناه لكن ما الدليل على الحر
سلمناه لكن لا نسلم فساد القسم مفردا سلمناه لكن لا نسلم فسادها
مربيا سلمناه لكن لا يجوز ان يكون احد قسمي الطعم هو العلة وانه غير موجود
في صورة النزاع والحوادث عن الاول انما دللنا في باب المناسبة
على تعليل احكام الله بالمصالح قوله ما الدليل على الحر قلنا ان عليه
غير هذه الاقسام مسغية ما لا صل قوله لم قلتم ان كل واحد من القسمين

107
ليس بعلة قلنا يمكن مائة بالنقص وعدم الناقص والاقبال دون
المناسبة والا لوجب بيان مناسبة المستبقي وحيد بضيق السبر لوقوع
الاستغناء بالمناسبة قوله لم قلتم ان مجموع القسمين الاول ليس بعلة
قلنا لسوت الحكم عندنا فتا ذلك المجموع بالاجماع قوله لم قلتم ان
احد قسمي الطعم ليس هو للعلة قلنا بالاجماع **الفصل الثامن**
في الطرد له تفسيران احدهما حرمان العلم مع الوضع في
جميع الصور المتغيرة لمحل النزاع وهو يدل على العلية لان الغالب اذا كان
سوت ذلك الحكم مع ذلك الوصف وجب مائة في صورة النزاع الحاقا للمفرد
بالنادر احسب الحكم ما لم يثبت به في صورة النزاع ان لو
كان علمه لكن انما ثبت عليه لو ثبت الحكم به في كل الصور وهو دور
حوادثه لا نسلم توقف علميته على ثبوت الحكم في كل الصور بل يمكن
اغلب الصور النفس بالثاني ان ثبت الحكم معه في صورة
واحد على علمه ما لم يعلم ان العلم يستدعي علمه ولم يخطر بالبال ان
محت علميته لا به لولا علميته كان ذلك اما الاستغناء الحكم عن العلة وهو
باطل لما مر في المناسبة او لا مستنانه الى غير وهو باطل لعدم الشعور
بغير احسب المنكر بان تحويره يفتح باب الهذيان كقولهم في نفسه
المس طويل مستقوق الراس فلا يفسد الطهارة كالمناة وايضا فلانه

حكم بالتشبيها فلا يجوز لقوله وانبتغوا الشهوات فسوف يلقون عقبا
جواب **القول** ان غير هذا الوصف علم انه اولي بالعلية وهو كون
المس ميسر للشهوة وحسد لا ندعي عليه الطرد فان قلب فلا اطلاع
على وصف احد دون وصف الا لونه هل نقدر في عليه الطرد قلت لانه
ان كان معينا جاز ان يكون كل واحد منهما عليه ولن يكون متعينا كان
المتعلق ما ذكرناه **اولا** لان منه امثال الامر بالقاسر في قوله فاعبروا
بلى ان كان متعينا الى فرع اخر قدح وجواب **الثاني** لان تسليم انه
حكم بالتشبيها فان الطرد دليل العلية على ما سناه **الفصل التاسع**
في سقم المناظرة هل يقال الفارق بين الاصل والفرع الا كرا وهو يلغى
فتب الحكم في الفرع والحفيه سموه بالاستدلال وجعله شيا غير القياس
واعلم انه يمكن ايراد على وجهين احدهما ان علم الحكم اما المشترك بين
الاصول والفرع او ممتزلا صل والثاني باطل فالاول ثابت فالحكم
ثابت في الفرع وهو طريق جيد والسالي ان يقال محل الحكم اما المشترك
او ممتزلا صل والثاني باطل متعين الاول فتب الحكم في الفرع وهو غير جيد
لانه لا يلزم من ثبوت محل الحكم في الفرع ثبوت الحكم فيه **الفصل العاشر**
في الطرق الفاسدة قال قوم هذا الوصف عليه لان الخصم عاجز عن افساده
وهو هذا ما لا يقول انه فاسد لان المشترك عاجز عن تصحيه وقال الخزون

هذا الوصف عليه لانه لو كان عليه لكما عايرين عن الاصل الى الفرع وهو
ما مر به لقوله سبحانه فاعبروا ولو كان عليه لسوينا من الاصل والفرع
وهو ما مر به لقوله سبحانه ان الله يامر بالعدل وهو صغيف لان
تخصيص العموم بالاجماع حار و قد اجمعت السلف على انه لا بد لعلية الوصف
من امان وله انكار هذا الاجماع

الباب الثاني في البرق الدالة

على عدم عليه الوصف هي اربعة المقصود عدم الماثرة والقول بالموجب
والقول **الفصل الاول** في المقصود هو لبدا الوصف بدور الحكم
وعندنا انه يدل على عدم عليه الوصف مطلقا وقال قوم ان ثبوت علته
بالنصر لم يقدح فيها التخصيص وان يستلزم منه الدوران كان التقص
قدحاً وقال قوم ان واحد في صور مانع من الحكم لم يقدح والافصح
وقال قوم انه لا يقدح مطلقا ان العلة مستلزمة للحكم فاليسر
بمستلزم لا يكون علة انما قلنا ان العلة مستلزمة لافضاها للحكم ان
توقف على افسا المعارض لم يكن الحاصل قبل افسا المعارض تمام العلة
والثاني توقف استلزم الحكم سواء وحدا المعارض ولم يوجد انما قلنا ان
ما ليس مستلزم ليس بعلة لانه يلزم من افسا اللازم افسا الملزوم فان
قيل لم يقلتم ان العلة مستلزمة قولنا ان افساها للحكم انما ان

سوف على اسفا المعارض او لم يتوقف قلنا يتوقف قوله بان الحاصل قبل
 اسفا المعارض لا يكون تمام العلة قلنا لا نسلم بل يكون اسفا المعارض
 بشرط التأثير ولا يكون جزء العلة لاستحالة ان يكون العدم جزء المؤثر
 سواء كان المؤثر مفسرا بالموجد او الموجب او الداعي او المعروف اما انه
 لا يجوز ان يكون جزء السلب الاول فظاهر لانها موثرات حقيقته والعدم
 لا يكون جزءا منها واما انه لا يجوز ان يكون جزءا من المعروف فلان العام المحصور
 معروف وعدم المحصور ليس جزءا منه والا لوجب على المستدعي ان يفي
 ولا استحالة في ان يكون العدم شرط التأثير في شيء من هذه الاقسام لكونه
 خارجا عنها وعلى هذا التقدير لا يكون العلة مستلزمة للحكم والجواب
 قوله لم نعلم انه ان كان مقتضا الحكم على اسفا المعارض كالاحاصل
 بل اسفا المعارض جزء العلة فلما لم يلزم من اسفا الاقتصار اسفا
 المقضي قوله لو كان كذلك لزم كون العدم جزء العلة فلما ان اردنا
 بالعلة الموجب او الداعي امتنع ذلك فلا يجعل علم المعارض
 جزء العلة بل امر وجوديا يحدث عند عدم المعارض وان اردنا بالعلة
 المعروف خارجا كون العدم جزءا لها لعدم معارض المعجز في دلالة على
 على الصدق قوله لو كان العدم جزءا من المعروف لوجب على المتمسك بالعام
 نفي الخصصات فلما لا شك ان عدمها شرط في صحة التمسك بالعام

فاما انه لا يجب ذكرها فذلك وصح جري لا يتمسك به في الحقايق **الحكم**
الباينة الموجب والمانع متضادان بحسب تساوي اثرهما ومتى كان ذلك
 امتنع وجود الموجب الا عند عدم المانع لانه لو وجد مع وجوده يلزم
 اجتماع الضدين وهو محال فاذا وجد مع اسفا المانع استلزم الحكم ضروره
 فلا يكون غير المستلزم موجبا وهو المطلوب احسن الفالون بتخصيص
 العلة بوجهين احدهما ان العلة في استصحابها للحكم في مواردها العام
 اقتضاه آيات الحكم في افرادها واما ان اسفا الحكم في فرد من افراد العام
 لا يقدح في دلاله العام على آيات الحكم في سائر الافراد كذلك اسفا الحكم
 عن شيء من موارد العلة لا يقدح في اقتضائها آيات الحكم في سائر الموارد
 الثاني هو ان اقتضا العلة للحكم في هذه الصورة اما ان سوف على
 اقتضائها للحكم في تلك الصورة او لا سوف والاول باطل للزم الدور والبيان
 كونه تخصيص العلة والجواب عن الاول انه ما اجماع بين العام
 والعلة ثم الفرق ان عدم المحصور اذا ضم الي العام كان المجموع دليلا
 اما عدم المعارض لا يمكن صممه الي الوصف ليكون المجموع علة لا العدم
 لكونه جزءا من العلة وعزل الثاني ان كون الوصف علة يتوقف على اقتضائه
 الحكم في جميع موارد الاستلزام عليه لذاتها اقتضا الحكم نطقا
 تحت لا اقتضا في بعض المحال فلا عليه الوصف **مسألة** النقص



له دفعان احدهما منع العلة في صورة النقص والثاني منع الحكم الاول
وفيه اثبات **الاول** اذا منع من وجود العلة في صورة النقص
من المعارض من الدلالة على وجودها لان ذلك انتقال اما اذا قال
ما دللت به على وجود العلة في الفرع بدل على وجودها في صورة النقص
كان ذلك نقضا على دليل وجود العلة في الفرع لا على العلة وهو انتقال
المبحث الثاني اما تمكيد المستدل من منع العلة في صورة النقص
لعدم قبحه من وجود العلة في اللفظ الدال عليه قد يكون دالا على معنى
واحد وقد يكون على معنيين والاول عدمه في صورة النقص قد يكون حليا
وقد يكون حقيقيا والماني في ذلك اللفظ قد يدل عليها ما لو اطو وقد يدل
بالاشتراك ويكون الموجود في صورة النقص غير المجعول خرا العلة
المبحث الثالث اختلفوا في جواز دفع النقص بالوصف الطريق
اما الطاردون فيدحون زوجه والمحمولون منهم من حوزوا ايضا والحقيقة
لا يجوز لانه اذا لم يكن ذلك الخزم مؤثرا لم ينل المجموع مؤثرا في ذلك الحكم
ولله اعلم **الربيع الثاني** مع الحكم وفيه اثبات **الاول**
الحكم في صورة النقص ان كان وجوده متفقا عليه توجه النقص ويرا ان
كان نابيا عند المعلن وان كان عند المعارض لم يسمع لانه يخلف فيه
الثاني عدم الحكم في صورة النقص قد يكون حليا وقد يكون حقيقيا

في السلم اكال عدم معاوضه فلا يستلزم فيه التاجيل كاليوم
فقول المعارض ينقص بالاحكام ويقول المستدل التاجيل هناك
لا استقرار المعقود عليه لا صحة العقد **المبحث الثالث**
الحكم المدعى اما ان يكون محملا او مفصلا وعلى القدرين فاما ان يكون
معاوليا فاما في اقسام اربعة **الاول** الاثبات المحمل لا يستلزم
ما في الفصل **الثاني** في المحمل ينقص بالاثبات **المبحث الرابع**
الاثبات المفصل لا يستلزم ما في الفصل بل ينقص ما في المحمل **الرابع**
في الفصل لا يستلزم ما في الفصل ولا بالاثبات المحمل لكونه في
قوته مل ينقص ما في العلم **المبحث الرابع** الحكم المسفي حقيقيا
الثابت بعد اهل سوجه بضافه نظمت له قول القايل ملك
الام عليه روق الولد فقال ينقص بولد المغرور بحسبه الحاركة فانه حر
بحسبه حقيقيه والى في القدر مملول بدليل وحوز منه على المغرور
فرعان على القول بخصيص العلة العلة المحصنة لا مانع
اختلفوا في خصيتها فقال قوم هي صحيحة لا اذ ادعينا استلزامها
للحكم ظاهر الا قطعا والاشهاد في صورة لا يقدح في الاستلزام الظاهر
والحوافه يقدح لانه ان لم يحجب استلزامها للحكم لم يملك لثبانه بها في صورة
السراخ وان وجب كان الخلف دليل عدم العلية **الثاني** اختلفوا

في المعلن هل يجب عليه في المانع عند ذلك العلة نفاه فقم لا يتطلب
ما يوجب الحكم والموجب هو العلة لا عدم المعارض والاهو حررها
واوحد احرز لانه مطالب مما ثبت عنده الحكم والامان تمام مقتضى
معها المعارض لا يثبت عندها الحكم ونقصه هذا في كل الموانع الا ان ذلك
لما لم يمتنع في الموانع الاجماعية **مسألة** الفصل الرابع عشر في سبل
الاستثنا لا يقدح في العلية على الاصح وهو الذي يعبر المذاهب كلها بمسألة
العربيا على علمها بالثابت ان المال او الفوت او الكلال او الطعم احدها
علة بالاجماع والنقص بالعربيا وادركها والاجماع ادل من النقص
مسألة الحس نقض على المعنى لا على الملفوظ فمن يقول في صلاته
الحرف صلاه بغير قضاؤها فيجب اداؤها لصلوة الرض فمخوف المعترض قد
كونها صلاه ويقول ينقص بصومها كايضا فانه واجب القضا وليس واجب
الاداء واعلم انه لا يتمش من ابوابه الا اذا العلى دفع النقص فيكون ذلك قدحا
في تمام العلة بعدم الناقص وتجرها بالنقص والله اعلم **الفصل الثاني**
في عدم الناقص وهو بقا الحكم مع زوال المحصول علة والعلم هو يتبين الحكم في
صوره اخري بدون تلك العلة والاول قد ادرج دون الثاني لان الحكم لما بقي بعد زوال
الوصف وقد كان حاصله قبله علم استغناؤه عنه وهذا حين انفسر العلة
بالموت اما انفسرها ما لم يعرف لم يصح ذلك لان الحادث الزايل كان يكون

دليل الباقي كما كان في العالم والناقص واما العكس فلا يدل على عدم علية الوصف
عندى وعند المعترض له خلافا لاصحابنا في العمليات والشرعيات
تعلن الواحد النوع بالحلل المختلفة والله اعلم **الفصل الثالث**
في القلب **مسألة** القلب هو علق بعض حكم المستدل على علة
واكافه باصله وانما شرط اكافه باصله لانه لو الحق باصل اخر
فحكم الاصل الثاني وانفق حكم الاصل الاول فاكافه فاكافه بالاول
لعدم تمكن المستدل من منع الوصف وان خالف كان حكم الاصل الاول
نقصا على علة المفترض **مسألة** اختلفوا في امكانه اياه فقم كمن
حكم القالب ان كان عن حكم المستدل او حكما غير متناف لم يكن فلما وان
كان متنافا لم يوجد في الاصل لا متناع اجتماع الحكمين المتنافين فلان
الوصف يجب ان يكون متسابا ولا يناسب حكمين متنافين **جواب الاول**
ان حكم القالب متناف لحكم المستدل في الفرع بالعرض غير ذلك
الحكم في الاصل لعدم المتنافاه الذاتية و**جواب الثاني** ان المتنافيه
قد تكون اقماعيه والقلب يكشف عنها **مسألة** القلب معارضه الا
في مشين احدها للمعترض لا يمكنه الزيادة والنقصان على علة
المعكك والثاني ان المستدل لا يمكنه منع العلة في الاصل والفرع
واما فيما عدا ذلك فمعارضه صرفه فيتم المعلن من القدر منه بعدم **الباقي**

والنقص والقول بالموجب اذا لم يكن الحكم المسلم منافيا لحكمه والقلب اذا
لم يكن قلب القلب منافيا للقياس الاول لسلم له القياس الاول
مسئله القلب اما الصحيح مذهب المعترض او لا فساد مذهب المعلل
اما صريحا او ضمنا بان سفي لا زمان لو ارم مذهبه وقال بعضهم انه غير
مسموع لان تعليل المستدل بنسب الحكم لا واسطه وهذا القلب نفيه بواسطه
والاول اوكد ومن هذا النوع شئ يسمى قلب النسبونه مثاله قول الحنفى
في طلاق المذمومه مالك مطلق وقع طلاقه بالخيار فنقول القالب مالك مطلق
فيسوى بر اقراره وانقاعه بالخيار وقال قوم انه غير مسموع اذ لا بد
مساو له في الاصل والفرع لا اعتبار الحكيم في الاصل والغايه في الفرع
جوابه ان المساو له في عدم الاختلاف في الحكيم وهي حاصله للسلم
الفصل الرابع في القول بالموجب وهو تسليم ما ادعاه
المعلل مع نقا الخلاف مثاله في البني قول الشافعي في القتل بالمثل
الفاوت في الوسيله لا يمنع من وجوب القصاص فيقول الحنفى سلك ذلك
لكن لم يجب القصاص لحوار ان سفي ممانع اخر ثم لو بنى المستدل انه يلزم من
ذلك وجوب القصاص كان منقطعا ايضا لان الذي ذكره اوله جزا العله
لا تمامها ومثاله في حجاب البشوب ان نقول الحنفى وجوب الرثاه في الخيل
حيوان سابق عليه فتح منه الرثاه داليل فنقول الشافعي سلك ذلك لوجوب

١٦٢
رثاه الفخاره منه لكن لم يجب كل انواع الرثاه وللسلم **الفصل**
الحامس في الفرق وهو ينقسم على ان الحكم الواحد هل يكون له علمان
وفيه مسلمان **الاولي** يجوز ان يكون علم واحد علمان مخصوصتان
حدهما القوم لنا ان الرده مباحه للفعل وكذا القتل ويجوز اجتماعهما
فان قيل لا نسلم وحده الاباحه فافه اذا سلم زالت الى بسبب الرده
دون الاخرى ولو عقاوبى الدم زالت الى بسبب القتل دون الاخرى
سلمنا وحدثنا لكن لا نسلم اما ان اجتماع الموحين سلمناه لكن لا يجوز
ان يقال العله هي المشرک سلمنا ذلكم لكن عندنا ما يعارضه لان احدهما
اذا اوجرت وثبت بها الحكم بالاحرى اذا اوجرت فان ثبت بما عجز ذلك
الحكم فان اثباتا للثابت وهو محال او مثل ذلك وهو جمع بين الملبين او
خلاف ذلك وهو كلف الحكم عن العله وهو يفرح في علمها والجواب
ان روال حياه الشخص الواحد واحد فالدن ذلك الزوال الواحد واحد
قوله ان اسلم زالت الاباحه لسبب الرده قلنا لا نسلم بل زالت بسببه
الى الرده اما الاباحه فلا يقال اذا كانت الاباحه باقية مع زوال الرده
فلا ياتى للرده فيها لانا نقول علل الشرع علامات واما المنع من اجتماعهما
فما بينه لحر الحيف والاحرام كل واحد محرم الوطى وقد جمعنا في قوله
العله هي المشرک قلنا كل واحد من الحيف والاحرام مانع من الوطى

بالاجماع فتوحيد العلة خلاف الاجماع وايضا فلازم المشرك من
الحيض والعدة المحرمين مقصود فأكبر الاشياء فلا يكون علة قوله
اذا اجرت احدي العليين وجدهما الحكم فالأب لا بالآخرى اما عن ذلك
الحكم او مثله او خلافه قلنا عينه قوله هذا اثبات الدائم قلنا لا نسلم
فان العلة الشرعية عندها معارف **المسألة الثانية** لا يجوز تعليل
الحكم الواحد بعليين مستنطيين خلافا لقوم **لنا** انه اذا اعطى فيها
فقدرا امكان يكون الداعي مجرد الفقه او مجرد الفقر او المجموع او مجموع
امر من معهما والاحتمالات الاربعه متساوية لان قولنا الداعي هو الفقه
مفقط سمي ان يكون الداعي هو الفقر او يكون الفقر جزاء من ان يساوي لم يكن
التعليل شئ منها وان لم يتساوا فالراجح هو العلة هـ

الباب الثالث

فما طرأ من مفسدات العلة مع انه ليس كذلك وقوله فلنذكر القسيمات
التفسير الاول كل حكم ثبت في فعل فعلته اما محله او حركته او
امر خارج عنه والخارج اما ان يكون مصفا عقليا او عرفيا او شرعا
او لغويا والعقل اما حقيقي او اصافي او سلبى او مارك من هذه الاقسام
واعلم انه متى تعلل بحركته فان كانت العلة متعديه وجب تعليله بالخر
المشرك وان كانت فاعده وحده تعلله بلجز المميز **التفسير الثاني**

١٦٢
العله والحكم اما وجوديان وعدميان ولا نزاع في امكانهما او يكون
العله وجودية والحكم عدمية وهو الذي تسميه العقلاء بالتعليل
بالمانع او يكون العلة عدمية والحكم وجودية وفيه نزاع سبائي
بيانه **التفسير الثالث** العلة اما ان يكون صفة لازمة للموصوف
ككون البر مطعوما او لا يكون لازمة فتكون عرضية فتجدها اما
لمجري العادة كاعقاب العيص جمر او الحمر خلا او بفعل المحقق ككون
البر ميلا او بفعل الشخص الواحد كالدرد **التفسير الرابع**
العله اما بسيطة لقولنا مطعوم فتكون ربوا او مركبة لقولنا نقل
عمر عدوان **مسألة** يجوز تعليل الحكم بمجمله خلافا لقوم لنا
انه لا يمتنع ان يكون حركته الربى في البر لكونه برا اما القول بالشارع
او لمناسبه لاحتج احصم بان ذلك المحل قابل فلو كان موثرا لكان الواجب
قابلا وفاعلا وهو محال لان القابل نسبته للمقبول بالامكان
والموثر نسبته بالوجوب ولهما تماثل فاجوابه ان نسبته القابل
للمقبول بالامكان العام ولا منافاه سنه ومن الوجوب **مسألة**
الوصف الحقيقي ان كان مضبوطا حارا بالتعليل به بلا خلاف وان لم يكن
بالمطابق والمفاسد حارا بالتعليل به عند اختلاف القوم لنا انه
اذا حصل طر الحكم في مورد النفس مضاف الى المصلحة الداللية وحصل

ظن أنها حاصلة في صورته كذا حصل طر شوت ذلك الحكم في تلك الصورة
والطريق منع في الشرع احتجوا بوجه اولها ان قدر المصلحة التي
ترتب الحكم عليها في مورد الضرر يعلم من المقادير الغير متناهية
فلا يعلم وجودها في صورة اخرى فلا تثبت بها حكم وثابتها
لو كان العقل بالمصالح والاكاذيب كانت عللا ولو ثبت على محمد
طلبها لترتيب الاحكام عليها لكن ذلك جرح فلا يحل لقوله سبحانه
وما جعل علم في الدين من حرج وثالثها ان الحكم متاخرات في
الوجود عن الاحكام فلا يكون عللا لا متاخر تاخر العلة حول
الاول لا تراعى في ان المناسبة طريق لبيان عليه الوصف ولا ذلك الا
بيان لشمال الوصف على المصلحة المعينة وظل يدل على ان تلك المصلحة
ممكن ان يصير معلومة وهو الجواب عن الثاني لان ما كان عليه الوصف
بالمناسبة سهل جدا وعن الثالث ان عليه المصالح للاحكام من
جمعه وجودها الذي هو في الخارج وهي في هذا الوجود متقدمة على
الاحكام **مسلة** يجوز التعليل بالعدم خلافا لقوم لنا انه
دار بعض الاحكام مع بعض الاعمال وجودا وعلما والدوران فيقيد ظن
العليه والطريق منع في الشرع احتجوا بوجه اولها ان العلية
صفة وجودية لكونها تبين الالائية التي انصف بها العدم فلو انصف

بها العدم لزم حصول الصفة الوجودية في العدم وهو محال وبانها
ان العلة متميزة وكل متميزة ثابت فكل علة فهي ثابتة مما ليس ثابتا لا يكون
علة وثالثها ان كل ما صلح عليه يجب على المحمدين سببه والاعدام
لا يجب سببه الا بها غير متناهية فلا يكون عللا حول الاول ان العلة
لو كانت وجودية كانت عارضة لتلك الارات فكانت معلولة لها فيكون
الكلام في علية تلك الارات لتلك العلية ويلزم التسلسل وعن
لثاني لا نسلم ان كل متميزة ثابت فان عدم اللام متميزة عن عدم المعلوم
وليسا تاسين وكذا عدم الشرط عن عدم المشروط وعن الثالث
لا نسلم ان المحمدين لا يلزمه البحث عن المألوف سلمناه لكن ذلك لعدم ثباتها
لا لعدم صلاحها للعليه **مسلة** الذين احووا التعليل بالعدم
لهم ان يحلوا العلل بالاقايات لكن الاضافية عدمية والعدم لا يكون
علة انما قلنا انها عدمية لانها لو كانت وجودية لكان قيامها محلهما
اضافة اخرى وجودية ولزم التسلسل فثبت انها عدمية فلا يجوز
التعليل بها على ما مر **مسلة** يجوز تقليل الحكم الشرعي على آخر
حظا لقوم لنا انه قد يدور معه والدوران بعد طر العلة والظن
متبع احتجوا بوجهين احدهما ان الحكم المجهول علة يجوز تقديره
على الاخر فلا يكون علة له لا متناهي التحلف ويجوز تأخير جنيده

لا تكون علة لا متساع ما خسر العلة عن المعلول وكجز مقاسته وحفيد
جاز ان يكون علة وان لا يكون فليس بعلة على قدرات بلته وهو علة على
تقدير واحد والحكم للعالم وبما ينهم المراد من العلة اما المعروف
والحكم في مورد النص معلوم بالنص لا يحكم احر او الراعي او المورث
وهو همان الافعال الاحكام بالاجماع جواب الاول
انه على تقدير اخره يجوز ان يكون علة لان المراد من العلة المعروف
وجواب الثاني ان العلة هي المعروف قوله الحكم في مورد النص
معلوم بالنص لا يحكم احر سيق جوابه في مقدمه الباب الثاني
ف اذا حوزنا تعليل احكام الشرع بعضها بعضا فمحل حوز
تعليل الاوصاف الحقيقية بها ام لا الظاهر جواز مسل قولنا الشرع
محل بالنكاح وحكم بالطلاق فنكون حيا كاليوم **مسلة** تجوز
بالاوصاف العرفية كالشرف والخسة بشرط ان تكون متبوعة ومطره
لا تخلف باختلاف الاوقات والاحكام ان لا تكون معتبرة في عهد الرسول
مسلة تجوز التعليل بالعله المركبة خلافا لوقوع لنا انها
مناسبة والمناسبة دليل العلية او مدار والدوران دليل العلية **ج**
لوجهم احدها ان المركب لو كان علة لاسقط العلة العقلية واللام
ماطل بالملزوم لذلك بيان الملازمة ان تلك العلة تنعدم بانعدام جز

١٦٥
المركب اي حر كان فلو انعدم جز وترتب عليه عدم العلية ثم انعدم احر
لم يرتب عليه عدم العلية لا متساع تحصيل الحاصل فتسقط العلة العقلية
فان دون عدم الجز علة لعدم العلية علة عقلية لا يقال هذا يقتضي ان
لا يوجد ماهية مركبة لا نأقول ماهية ليست شيئا وانك الاجزا
وعدم حرها لا يقتضي شيئا كالف العلية فانها رابده على المركب
وبما انها ان تلك الاحكام لا يحتمل ان لم تستجديه زائدة عليها
لم يكن المركب علة وان استجرت فالمرور في تلك الهية اما مجموع تلك الاحكام
اول واحد واحد اول باطل والاعاد العلم فيه والثاني باطل
والا لاجمع على معلول واحد على متعدده والثالث باطل والالان
ذلك الواحد هو العلة جواب الاول انه بنا على كون العلية صفة
وجودية وقد ابطالناها وعن الثاني بقص العشرة والاجماع
فرعان قال بعضهم لا يجوز ان يزاد اجزا العلة على سبعة
ولا وجه لهذا الحصر **الثاني** الفرق بين جز العلة وشرط الحكم
انكر الدن لا يجوزون تخصيص العلة الفرق جعلوا كل ما يتوقف عليه الحكم
جز العلة واشبهه احرور دليل الباين ان العلة ما به يثبت الحكم واذا
كان الحكم ثابتا بالمجموع فكل واحد من العلة واما المبشور فقالوا ان
علمت عليه الوصف بالنص فادل عليه النص هو العلة وبواق في القيود

المعتزلة بعدة شروط وان علمت بالمناسبة فالمناسب عليه قنات
المناسبة اجزا العلة وما ليس مناسبا ولا منتم لها ولكنه معتز
الحكم شرطه وان علمت سوا في الطرق لم ينظر الفرق **مسألة**
انفقوا على انه لا يجوز العليل بجرد الاسم لكونه مسمى بحكم
لا لغناه **مسألة** يجوز العليل بالعله القاصر عند الشافعي طافا
لا في حقيقته رحمه الله لسائر البعدي موقوفه على العلية فلو ثبت
العليه على التقدير لم الدور فان قيل لا توقف العلية على البعد
بل على صحه وجودها في موضع اخر فاذ مع الدور سلمنا دليلكم لان
عندنا ما يمنع من وجهين احدهما ان العلة القاصر لا فائدة فيها
تسمع اما الاول فلا الغايه معرفه الحكم وهي حاصله في الاصل
اما النص او بالاجماع واما الثاني فلان عيبه وسفه والوجه الثاني
ان الدليل في حوار التمسك بالدليل الطيه على ما سنا حاله في المتعذر
لغايه معرفه الحكم فتبقى العاصره على قصيه الثاني جواب
الاول ان الموجود في موضع اخر كون مثل ذلك الوصف لا نفسه
لا سوقف صفات احد المثلين على الاخر فجارى ثبوت عليه الوصف
هنا سوا ثبت العلية لميله او لم يثبت وجواب المعارضه الاولى
لا نسلم انه لا فائدة سوى معرفه الحكم بل معرفه كونه على فو المصلحة

انضا فابو سلمناه بعرف بما علم الحكم في غير مورد النص والاطاع
لا نقول ذلك معلوم من جهة عدم العلة المتعذر به لا ما نقول لو انسا
العله القاصره كانت معارضه للوصف المناسب المتعذر ولو لاها
لسلم المناسب المتعذر عن المعارض فليعلم ثبات الحكم مع اسفاه
جواب الثانيه لا نسلم ان الدليل في التمسك بالدليل الطيه
وتدعنا تلك النصوص بمثالها سلمناه لكمها مخصوصه بالعله
المنصوصه والمخصص مشرل وهو فائدة شرعيه قبول الاحكام
فالتخصص يكون ذلك فخرج قالت الحقيقه الحكم في مورد
المضرب به وقال اصحابنا بالعله والحلاف لفظي فانا عينا بذلك
انه علب على طتنا كون السارع مثبا للحكم لاجل المناسب وذلك لا يمكن
اخاره **مسألة** لا يجوز العليل بالشئ المقدر خلافا لبعض الفقهاء
فانهم يقدرون في الاعيان فلا مسلطا على التفرقات لنا ان الحكم
اما خطا الشرع كما هو مذهبنا لوصفه وكونه قائمه بالفعل لها
مدخل في الثواب والعقاب كما هو مذهب المعتزله والاولى عن
المقدر بل المحقق الثاني محلل جهات الفعل لا بالمقدر وبما قدروا
الاثر ايضا هو لهم الدين يات في ذمه المدبرين بقدر اول ما غني لثوب
الدين الا ان كان المطالب به **تنبيهات** الاول العلة



اما ان يكون لها معلول واحد وهو ظاهر او يكون لها معلولان
متماثلان في موضعين كالقتل من نكد وعمد يوجب القصاص عليهما
لا في موضع واحد او معلولان مختلفان كالخمر في حرمه الاحرام
والصلاه في المصحف او متضادان فان كانا مشروطين بشرطين
متضادين حاروان لم يكونا مشروطين لكوننا لهما ليسا متضادين
لم يحرلانه لا يمكن امتصاصهما لامتياز الجمع ولا احدهما لاشباع
الترجيح من غير مرجح ولا اشتي منهما والالم يكن علة الثاني
العله كبح احتضاها محل الحكم والالم الرجح من غير مرجح
الثالث قد يكون اثباتا للحكم مشروطا بشرط او لا بشرط والرابع
العله قد يكون نافية للحكم في الابتداء وقد يكون نافية في الدوام فقد يكون
على الدرع دور الدرع وقد تقوى عليهما **مسألة** الاستدلال بدات
العله على المعلول صحيح وبعلتها عليه غير صحيح اما الاول فلانه يعلم
من وجود العلة وجود المعلول اما الثاني فلان العلية بسببه والنسبة
من المستبين بعدهما فلا يفيد وجودها لو وجود احدهما والالم الدور
مسألة تعليل عدم الحكم بالمانع لا يستدعي قيام المقضي حاله
لنوع **ثاني** ان المانع مناسب او مدارو المناسبة والدوران بل ان
على العلية وايضا لان المانع حاز العلل به عند وجود المقضي

١٦٧
وهو اضعف لحاز العلل به عند عدمه وهو اقوى اوجب الخصم
بان المستند الى المانع اما عدم مستمر وهو محال لانه تحصيل للحاصل
او محدد ولا ذلك الا اذا كان الحكم بعرضيه الثبوت ولا ذلك الا
اذا كان المقضي موجودا جواب **سنة** ان المستند الى المانع عدم
مستمر والعلل الشرعية معروفة لا موجهات فلا تمنع استناد
المستمر اليها **رابع** ان وقفنا جواز العلل بالمانع على
قيام المقضي لم يحج الى دليل منفصل بل كفي ان يقال لو ثبت الحكم في الفرع
لا يضاف الى المشترك منه من الاصل وحيد يتم بان قيام المانع
مسألة قال بعضهم وجود العلة في الاصل يجب ان يكون منفعا
عليه وهو اضعف لانه اذا دل على وجوده مد حصل العرض بل
الحق لانه قد يكون معلوم الوجود بالضرورة وبالبرهان وقد يكون
مطنوز الوجود لقيام الامانة **القديم الثالث** في مباحث الاصل
والفرع والحكم **مسألة** اكر المكيك على ان القياس مدحلا في
العمليات ومنه نوع يسمى الحاق الغايب بالشاهد ولا بد فيه من
جامع والجامع اما العلة او اكد او الشرط او الدليل واجود للجامع
العله واعلم انما علمنا في الاصل ان الحكم معلل كذا ثم علمنا ان ذلك
الوصف موجود في الفرع علمنا شوق ذلك الحكم في الفرع والدليل عليه

ان نفس الاصل اما ان يكون معتبرا في اثبات ذلك الحكم او بعين الفرع يكون
ما نفا منه او لا يكون كذلك معتبرا ولا هذا مانعا والاول والثاني اخراج
المشترک عن كونه عليه والثالث من حيث من غير مرجح فثبت وجود
ذلك الحكم في الفرع عند صحة المقدمات واصعب المقدمات الاول
ان المشترک عليه وللمتكلمين عليها دليل احدها التسميم المنتشر
كقولهم اما ان نعلل كذا او بكذا او اذا طولبوا ما يحصر قالوا لم نجد
شيئا اخر بعد التقييش وذلك دليل عدمه بصرف نفس اسما ما في بيت
فلم يجد فانه يدل على عدمه وهو باطل فليست المسئلة بالبيت ولا
الاوصاف بالناس ولا البصيرة بالبصر بل هو شبهة فاسدة وقاس
بلا جامع وثانها الدوران الخارجي وقد ضعفناه وثالثها الدوران
الدهني مثل ان قبح الظلم دار معه في الدهر وجودا وعدمه وذلك يدل
على ان الظلمية على البقيع والدوران الوجودي مقصور بالمضافين واما العري
مفعول لا نسلم اما اذا لم نعمل الظلمية وعقلنا غيرها من الاوصاف لم
نخرق القبح ولعل الاوصاف التي لم نعقلها ما لو عقلنا ما عرفناها
مع البقيع وليس للمتكلمين دليل على ان الدوران الدهني دليل عليه المدار
بل ما ذلك يكون من مباحث الحكمه **مسئله** يجوز اجراء القياس
في اللغات ونقل من حتى ان ذلك مذهب اكثر علماء العرب خلافا للخفية

لنا ان المعتز من الغيب من الشدة لا يسمى محررا وبعدها يسمى ثم
اذا حصل لا يسمى فقد دار الاسم مع السه والدرار دليل عليه المدار
والبنيد وحدث منه تلك الشدة فيسمى محررا فان قيل على المدار
ثبت بالدوران حيث تحمل عليه وهما هنا لا يحلها ادلا مناسبة
بين المسلمات والاسماء سلنا لكن انما يصح البعديه تلك العلة اذا
كانت معتبرة من الشرع اما اذا لم يكن فلا لانه لو قال اعتقت فلما لكونه
تركيا لا يقدى اليه عبيده الا تراك لان تلك العلة غير معتبرة من
الشرع جواب الاول ان العلة عندنا امارات فلا تسترط فيها
المناسبة وعن الثاني ان اللغات باسرها بوقفيه فكانت تلك العلية
معتبرة عند الله وجه اخر هو ان ارتفاع بعض الفاعلين وانتصاب
بعض المفعولين سمع من العرب وقبس عليه الباقي فصار الفاعلون
على الاطلاق مرفوعين والمفعولين منصوبين وهو قاس في اللغة ^ح
اخر قاسوا محذوف الفاعل في ارتفاع مفعوله على ارتفاع الفاعل
كجامع الاستاد وادخله الخصم بان اللغات بوقفيه لقوله سبحانه
وحلم ادم الاسماء كلها واذا كانت بوقفيه لم يعلم شي منها بالقياس
وثانها ان الماشي يستدعي عليه مناسبة من الاسماء والمسلمات
وثالثها انهم سمو الفرس السود لسواد ادهم ولا يقدري الي

الحار والايض اشبه ولا تعدي فيه وهو يدل على عدم القياس
 والحواب عن القول ان ذلك السليم حار ان يكون بالتوفيق على
 العصور وسليمه بالقياس في العصور غير المتأخر العلة اما ان
 وهي حائره في اللغات وعن الثالث ان ذلك معارض بامتناع
 القياس في بعض الاحكام **مسألة** لا يحري القياس في الاسباب
 لان المسنين ان لم يشتركا في وصف يطل القياس وان استردا فهو
 السبب لا الخصوصيتان لا يقال المستر كل علة العلة لا علة احكمه
 حوالب ان علة علم الحكم علم الحكم **مسألة** العلم المبتدئ
 بالقياس اما العلم الاصل او الثبوت المعلوم او المظنون والقول قد
 اختلفوا فيه بعد الاتفاق على جريان الاستصحاب فيه والاولى
 جريان قياس الدلالة فيه وهو الاستدلال بآثره دون قياس العلة وهو
 الاستدلال بآثره اما الاول وطاهر واما الثاني فلان العلم الاصل
 حاصل بلا كون اثره او لقليل ان يقول علل الشرع امارات لا موثرات
 فيجري فيه قياس العلة ايضا واما الثاني فقد اختلفوا فيه والاشبه
 ان ذلك خلاف في امكان حصول التيقن دون الحوار واما الثالث فلا نزاع
مسألة القياس يحري في الحدود والكهارات والمقدرات عند
 الشافعي خلاف لا يخفيه رحمه الله عليهما حجة الشافعي التمسك

بالعمومات الدالة على كون القياس حجة بحوقوله فاعتبروا ثم انه
 واخذتم على قياسهم في هذه الاشياء فانهم فاسوا الاقطار بالاحاطة
 على الاقطار بالوقوع في لهاب الكهان وقاسوا قتل الصيد خطا على
 قتل عمدا في لهاب الكهان حجة الى خفيه رحمه الله عليه في
 الحدود انها تدرك بالتشبيه لقوله عليه السلام ادرؤا الخرد ^{لشبهات}
 والقياس لا يفيد القطع وفي المقدرات انها لا يمتد الى علمها
 فلا يصح تعدد جوابات ان هذه حودا شائها بخلاف الواحد ان
 كان لا يفيد القطع فكذلك بالقياس **مسألة** قال الشيخ ابو اسحق
 ما طريقه العادة او اكلقة باقل الحيف والشر واقل القياس واكثر
 لا يحري فيه القياس لانه لا يمتد الى علمها فتحقيق العلم بها
 الى حيز الصادق **مسألة** ما لا يتعلق بركبه عمل كقراءة التي عليه
 السلم او افراده او فتحه مكمه صحا او عنوه لا يجوز اشائه بالقياس
 لانه لا يتعلق به عمل فلا يجوز الاكفا بالظن **مسألة** القياس
 ان كان على خلاف النص المتواتر فان كان باسحاله لم يصح وان
 كان مخصوصا صح وان كان على خلاف الاحاد فقد سرحا الحال فيه
 في باب الاخبار والله اعلم **مسألة** يجوز الاكفا في كل للشريعة
 بالنصوص بان يقع العمليات منصوصا عليها ويستخرج عنها الجريات

بالنظر واما الاكتمال في كل الشريعة ما لقياس في محال ادلاله للقياس
من اصل وليس هو ما يعلم بالمراد الاصلية فانه انما يعلم بها السلوك
نقط فلو كان ذلك الاصل معلوم بقياس اخر لزم اما الدو واما
التسلسل واما محالان ٥

الباب الثاني في شرط الاصل

المعتمد عليه ٥ حكمه اما على وفق سائر الاصول وعلى خلافها ٥
القسم الاول له ست شرائط اولها يشترط الحكم في الاصل فان
لعدمه الحكم منه يستدعي وجوده فيه وما يشترط ان يعلم ذلك الحكم
بطريق سرعي والا كان القياس عقليا ولما قيل ان يقول جاز ان يعلم
عليه الجامع ووجوده في الفرع بدليل سماعي وحيد يكون
القياس شرعيا قائلها ان لا يكون حكم الاصل ثابتا بقياس اخر فان
جامع ذلك القياس ان وجد من اصله ومن هذا الفرع فليكن
القياس عليه وان لم يوجد لم ينظم قياس الفرع على الاصل القرب
لعدم علم الحكم في الفرع ورابعها ان لا يكون الدليل الدال على
حكم الاصل دالا على حكم الفرع والاضاع القياس وخامسها
ان يكون حكم الاصل معلوما بوضوح معين والا لم يستعمل المقدره وشأنها
ان لا يكون حكم الاصل متاخرا عن حكم الفرع ولما قيل ان يقول ان ذلك انما

١٧٨
يجب اذ لم يكن لذلك الفرع دليل الا ذلك القياس واما ان كان له دليل
اخر جاز نعم حكم الفرع على حكم الاصل **القسم الثاني**
ان يكون حكم المعتمد عليه على خلاف حكم الاصول وقد حورق من الفقهاء
القياس عليه ولم يجوزوا الاخرى الا شرط واحد من الشروط الثلاثة ٥
احدها ان يكون علته منصوصة فانها ان لم تكن **العللة**
بالاجماع وان اختلفوا في علته وبالشأن ان يكون ذلك الاصل على
دفع اصول اخرى والحج ان دليل ذلك الحكم ان كان متعينا كان **الاصلا**
يجوز القياس عليه سائر الاصول لانقال البعض اخرجهم عن القياس
فبقي غيره على وفق القياس لا ما يقولون غير ملحق به القياس وان
كان دليل ذلك الحكم طينا ولم يكن العللة منصوصة ولا جلية امتنع
القياس وان كانت منصوصة او جلية تساوى القياسان **والله اعلم**
القول فاما طن انه من شرائط الاصل اربع عثمان البتي
استراط قيام ما يدل على جواز القياس على ذلك الاصل وهو باطلا
مى علمنا ان الحكم في الاصل ثبت لكذا وهو موجود في الفرع علمنا سوت
ذلك الحكم **ب** رجم بشر المرسى ان شرط القياس ان يكون حكم الاصل
مجمعا عليه والعللة منصوصة وهو باطل لما مر **ج** رجم بعضهم
ان الاصل اذا كان محصورا في عدد لم يجز قياس غيره عليه لان اثبات

الحكم فيه يدل على انتقاله عن غيره جوابه القصر بتخصيصه على
الربا في الاشياء الستة مع قياس غيرها عليها ٥

الباب الثاني في شرائط الفرع

شرطه ان يوجد فيه علم الاصل من غير بيان ولا يقصر لان
القياس تقديري حكم الاصل الى الفرع ولا يحصل هذه التقديره الا بال
ومشروط قوم شروطا فاشتهر اولها فالواو وجود العلم في الفرع
يجب ان يكون معلوما وهو باطل لقوله فاعبروا ولا والواو القاصي يقطع
وكله بظهور السرفه والربا وان لم يعلم ولا نطق بوجود العلم في
الفرع اذا حصل حصل ظن الحكم والطريق منع وثانيها شرط
ان يوافق ان يكون الحكم في الفرع معلوما حمله يعلم بالقياس تفصيله
وهو باطل لما مر والثالث شرط بعضهم ان يكون حكم الفرع لا يمكن
اشابه فيه بالنص فان امكن لم يصح وهو باطل لجواز ترادف الأدلة
خاتمة هاهنا نوع اخر من القياس يستعمله اهل زماننا وهو
كقولهم لو ثبت الحكم في الفرع لثبت في الاصل والقياس ولم يثبت في الاصل
فلا يثبت في الفرع وهو اللام بعينه والقياس ليصحح مقدمته ٥
اللام في التقادل والحيج وفيه اقسام **الاول**
١ تقادل الامارين منعه الكرجي مطلقا وخوزه قوم مطلقا والمجوزون

١٧١
اختلفوا فيه عند وقوعه فذهب القاضى والحبايين الى ان حكمه التحريم
ودهب بعض الفقهاء الى ان حكمه تساوط الامارين والرجوع الى حكم
العلم وعندنا ان الامارين اما على حكمين متساوين لفعل واحد كما باحه
وحرمة او على حكمين متساوين لعلمين متساوين كوجوب صلاه الى
حمسين والاول تقادلها خارجا عن غير واقع ويدل عليه انه ان تعادلت
الاماران فاما ان يعمل بهما هو محال اذ لا يمكن ان يكون نصهما عشا
او يعمل احدهما على التيقن وهو من حجة من غير مرجح او لا على التيقن وهو
مستلزم المرجح على التيقن لان التحريم في الفعل والترك ترجح لاما
الاباحه فان قيل لا يجوز الترك بهما قوله نصهما يكون عشا
ممنوع سلمناه لكن لم لا يجوز العمل باحدهما لا على التيقن قوله
ذلك ممنوع من حجة احدهما على التيقن ممنوع قوله التحريم من
الفعل والترك من حجة امانه الاباحه طائلي ولكن المحير من
الامارين لا يكون مخيرا من العلم بل ان احدهما مانه الاباحه لان
مخيرا بين الفعل والترك وان اخذ بامان الحرمه لم يكن مخيرا بل كان
ممنوعا من الفعل سلمنا دليلكم لكن عندنا ما يعارضه فانه كان
التقادل الذهني من غير بحث خارجي ايضا والحوادث
قوله لم يكره التساوط عشا فلنا لان العرض من نصب الامان

التوسل الى الحكم فاذالم يحصل ذلك كان عبثا قوله لم لا يجوز الاخذ
بالحديث على التعيين فلما سئل ان في الاخذ باحدهما لا على التعيين
اخذا باحدهما على التعيين لا انا اما ان يمتنع من الفعل فتكون بحال اما
الا باحده او لا يمتنع فيكون بحال اما ان يمتنع من الفعل فتكون بحال اما
وعدمه قوله حار التعادل الذهني من غير عت فتدرك كارجي
قلت للمتعادل ان هذا راجح احدهما فلا عت كما ان التوسل
بها بخلاف التعادل للبر في الخارج اذ لا رجحان فلا امتار للتوسل فلم
العت **القسم الثاني** وهو تعادل الامارين في حكمين متساويين
لفعلين متساويين فهو خارجا عن النزاع وحكمه التحير ويدل عليه ان من
صلى في الكعبة خيرا الى ايمان كلها واحسن الكرخى منع ذلك بان
اماره وجوب كل فعل يمنع من الاحلال به والتحير اخلال مقتضى كل
واحد من الامارين فان مستعاجا حوايه ان اماره وجوب كل فعل
يوجب ذلك الفعل فاما منع الاحلال فذلك اذالم يدل على قيام
احد الفعلين مقام الآخر وقد دل فلا يكون التحير على خلاف مقتضى
تدنيب هذا التعادل ان وقع للانسان في فعلية تحير او
للمفتي حير او للفاضي عت لانه نصب رافعا للمحسوفات ولا يرتفع
الا بالتعيين وان غير فعلا مرة فمثله نفس الفعل الثاني مرة اخرى

العقل يجوز ذلك الا ان النقل منع منه وهو قوله عليه السلام لا يكر
رصى الله عنه لا يفتى في شيء واحد حكيمين مختلفين **مسألة** اذا
حكى عن المحمّد قولان في مسألة واحدة فاما ان يكون فالحق في موضعين او
موضع واحد فان قالهما في موضعين فان علم المتأخر منهما فهو قوله والاخر
مرجوع عنه والا حكى عنه القولان وان كان في موضع واحد فان
كان هتال ما يدل على احتياجه لاحدهما فهو قوله والاخر مرجوع عنه
وان لم يكن في الياس من قال ان ذلك جائز يقتضي التحير وقد علمت
بل الحق ان ذلك يدل على بوقفه واما اذا لم يكن له في المسألة قول بل نظيرها
فان لم يكن فرق فقل الجواب الى هذه المسألة وان كان لم يخرج حواردها به الى
الفرق فاما الاقوال المحكية عن الشافعي فلها محامل احدها ان يكون
له قول قديم واخر جديد فيكون ذلك رجوعا عن القديم وهو يدل على
علو شأنه في العلم والدين اما في العلم فلانه دليل مواظبه على الفكر
واما في الدين فلانه يدل على عدم استخايبه من الرجوع الى الحق وما بينهما
ان يكون القولان لغيره وبنيه على محتمل منها بطريق سني ومالهها
ان يرسل القولين من غير تنسبه على المرجح ثم محتمل ان يكون العبره لعلم
ان في المسألة مذاهب ومحتمل ان يكونا هما الاحتمالان اللذان يمكن تقويمهما
لا غير ذلك دليل علو الشأن في العلم والدين على ما بيناه **القسم الثاني**

٢٧٢
 في مقدمات الترجيح **مسألة** الترجيح بقوته احدى الامارين
 على الاخرى ليعمل بالاقوى **مسألة** العمل بالترجيح خارج حلا المقوم
 فانهم ذهبوا اما الى الوقف او الى الترجيح لنا فحمان احدهما ان
 الصواب له لجمع علي الترجيح حيث رجحت خبر عايشه رضي الله
 في قوله عليه السلام اذا التقيت حمانا وجب العسل على قوله عليه السلام
 اما من الماء والشاي هو لونه لا عمل اعمالهما ولا اعمال الراجح
 بالاجماع فتعين اعمال الراجح استحوا ما نه لواعتراف الترجيح في الدلائل
 لا اعتبار في السات كالمع الظهور ولا حوا سد ما ذكرناه فطعي
 وما ذكرتموه طئي ولا يعارض الظن القطع **مسألة** لا ترجيح في
 الدلائل البينية لو عين احدهما انه لا يعارض فيها لوجب كون مقدمتها
 بداهية لولا رده عنها وتركها بما يدل عليه الصحة ولا متعارضان
 دليلان لذلك والا ارفع المقصان واحتمعا والمالي ان الترجيح
 تقويه وهي في الدلائل البينية مستحالة لان احتمال البتة ان كان قاما
 في احداهما لم يكن نفسا وان لم يكن امتنع بالقوة **مسألة** المشهور
 انه لا ترجيح في الغفليات وفيه فصل لانه ان اردنا بعقليات البينات
 فكذلك وان اردنا به ما لم العقليد فليس كذلك **مسألة** قال
 المشافعي رحمه الله عليه يجوز الترجيح بكثر الدلائل لرجح الخبر بكثره

الدواه وانك بعضهم لنا ان الظن كاصل من قول الرواه اقوى من
 الظن كاصل من رواه واحد والعمل باقوى الظن لا يتم اما الاول فمجموع
 احدها ان خبر الوار يفيد اليقين وطما كان اقرب منه كان الظن كاصل
 منه اقوى وثانيها ان خبر الواحد يفيد قدرا من الظن في خبر اجماعه
 يفيد اليقين والاحتمال على معلول واحد وثالثها ان الرواه
 كلما كانوا اكثر كانوا اعم الكذب ابعد فبان الظن اقوى بيان الثاني هو ان
 قوة الظن الناشية من نفس الايمان معتبرة بالاجماع فاجماع من
 الدلائل يكون لذلك لعدم الفرق بالضرورة احتج الخصم بوجه احدها
 قوله محكم بالظاهر وذلك الفا الزمان وثانيها هو ان الخبر
 الواحد مقدم على غيره من القياسات فثالثها هو ان الكثرة عمر معتبرة
 في المشتهر فان كانت في الامارات ذلك حوات الاول ان الاجماع هو
 بالقوة الدلتية مسعود الى القوة بكثره الامارات وعن الثاني
 ان تلك القياسات ان كانت على اصل واحد اتحد الجامع لما ثبت من امتناع
 تعليل الحكم بعقل مستنطقه فاجرت وان كانت على اصول شتى فلا
 نسلم تقدم الخبر عليها وعن الثالث ان الترجيح انما يحصل بكثر الشهود
 لان ذلك يتاخر اعتبار الشهود لان الغرض من اعتبار الشهود
 فصل الخصومات واعتبار كثرها يتاخر ذلك **مسألة** اذا تعارض

دليلان فالعمل واحد من وجه اولي من العمل با حدهما لا دلالة له على واحد
 منهما على البعاض ذلك الحكم تبعه والدلالة على ذلك الحكم اصلية والبرهان
 بالدلالة السبعة اولى من البرهان بالدلالة الاصلية ثم هذا على ملأ وجه
 احدها ان يكون ذلك الحكم متبعضا فثبت بعضه دون البعض
 وبانها ان يفيد احدا ما فثبت بعضها دون البعض وبانها
 ان يكونا عامين احدهما يفيد اجمالا كلياً والاخر سلباً كلياً ومن جهة
 دون البعض **مسألة** اذا تعارض بيان فاما ان يكونا عامين او
 خاصين او احدهما عام والاخر خاص او كل واحد منهما عام من وجه
 خاص من وجه وعلى التقديرين اما ان يكونا معلومين او مطمئنين او
 احدهما معلوم والاخر مطمئن وعلى التقديرين اما ان علمناهما او
 لم يعلمناهما فليست كل في النوعين **النوع الاول** ان يكونا عامين
 فان كانا معلومين والتاريخ معلوم جعل المتأخرنا نسخا ان كان الحكم قبل
 النسخ والاستاقتطاع وجعل الرجوع الى غيرها ولن جعل التاريخ او علمنا
 تعارضهما تساقطا وجعل الرجوع الى غيرها ولا تقبل الرجوع لانهما معلومان
النوع الثاني من القسم الاول ان يكونا مطمئنين فان علم التاريخ
 كان المتأخرنا نسخا وان علم التاريخ او جعل التاريخ صير الى الرجوع
 فان لم يوجد الرجوع فالتحريم على ما بيناه **النوع الثالث** من القسم الاول

ان يكون احدهما معلوما والاخر مطمئنا فان علمنا التاريخ معلوم كان نسخا وان
 علم التاريخ او جعل التاريخ معلوم **القسم الثاني** ان يكون
 الدليلان خاصين والحكم بينهما عام في العامين من غير تفاوت **القسم الثالث**
 ان يكون احدهما عاما والاخر خاصا وهاهنا ان كانا معلومين او مطمئنين
 وتأخر الخاص كان محصيا للعام وان تأخر العام كان نسخا للخاص
 عند الحفنة وعندنا في العام على الخاص وان تعارضنا في العام على الخاص
 بالاجماع وان جعل التاريخ عند الحفنة التوقف وعندنا البناء وان كان
 احدهما معلوما والاخر مطمئنا فالعمل بالمعلوم الا اذا كان المعلوم
 هو العام والمطمئن الخاص وهو تخصيص الكتاب بخبر الواحد ونحوها
 منه **القسم الرابع** ان يكون كل واحد منهما عاما من وجه خاصا
 من وجه فان علم التاريخ وكانا معلومين او مطمئنين او كان المتقدم
 معلوما فالمتأخرنا نسخ عند الحفنة لان العام المطلق اذا كان نسخا
 فالخاص من وجه اولى وان ندم المعلوم وتأخر المطمئن صير الى الرجوع
 عنده وعندنا لا نسخ في هذه الاقسام بل صار الى الرجوع وان جعل
 التاريخ فان كانا معلومين لم يكن الرجوع بقوه الاستناد وامكن ما يتضمنه
 الحكم من كونه اسما او حكما شرعيا فان لم يوجد الرجوع فالتحريم وان
 كانا مطمئنين امكن الرجوع بقوه الاستناد وما يتضمنه الحكم فان لم

بوجدنا المختار **الفصل الثالث** في صحيح الاخبار هذا اما
 بالاسناد او بوقت ورود الخبر او لفظه او حكمه او امر اخر اما الترجيح
 بالاسناد فاما بكثر الرواه او احوالهم اما بالكثرة فمن وحيين اصحابان
 الذي رواه اكثر ارجح لما سنا الثاني ان الذي رواه المرسون اقل ارجح
 لان قوله الرواه لو حجب فله العاطف واما بالاحوال فهي اما العلم او الورع
 او الكفاية او الشهرة او وقت الرواية او ثقتها اما العلم فمن وحيه
أ روليه الفقه راجحه على روليه غيره وقال قوم هذا الترجيح فيما يروى
 نال معنى اما ما باللفظ فلا والحق الترجيح مطلقا لا مكان التحفظ عن
 موافق الخطا للفقهاء دون غيره **ب** روليه الفقه ارجح لانه اقدر
 على الجزم من موافق الخطا **ج** روليه العالم بالعربية راجحه على روليه
 غيره للعلم التي تربت **د** روليه العالم بالعربية ارجح كلما مر **هـ** روليه صاحب
 الولاية ارجح لانه اشد اهتماما فيكون اعلم **و** روليه طيس العلماء ارجح
 من روليه غيره لانه اقدر على الصبط من غيره **ز** روليه طيس الحديث ارجح
 من غيره للعلم المذكور **ح** الرواه وقت الظهور راجحه على الرواه
 وقت السحر لانه الاول الى الاستنباط فافترت واما الترجيح بالورع فعلى وجه
أ روليه ظاهر العدل راجحه على مستور العدل **ب** روليه العدل
 بالاختيار ارجح من روليه العدل بالتركة اذ ليس جبر كالعيان **ج** روليه

من رواه غيره

معلوم العدل بالمرئوس الكثر راجحه على معلومها بالقليلين **د** روليه
 معلوم العدل بالمرئى الاجت راجحه على معلوم العدل بالمرئى الباجت
هـ روليه معلوم العدل بالمرئى الاعلم الا ورع راجحه على روليه
 معلوم العدل بالمرئى العالم الورع **و** روليه معلوم العدل ما سبها
 راجحه على معلوم العدل لا سبها **ز** روليه المرئى بالعمل برؤاسته
 راجحه على روليه المرئى يقول روايته **ح** روليه عدول للسنة راجحه
 على روليه عدول البدعة والعلة في هذه الرحاات كلها يتبين **ط** اما
 الترجيح بالعلم فعلى وجه **أ** روليه الضابط ارجح من ليس كذلك
 روليه الاضطارح والاضطراب الثاني مع غير الاضطراب **ب**
 متعارضان **ج** روليه الاحتفاظ بالفاظ الرسول عليه السلام راجح اد
 اجه لسبب لانها **د** روليه الكارم مقدم على روليه الطان **هـ** روليه
 سلم العقل اما ارجح من روليه مخلط العقل ونقض الاوقات
و روليه الراوى عن الخطا ارجح من روليه الراوى عن كفايته واما
 الترجيح بسبب الشهرة فعلى وجه **أ** روليه الاشهر اقبل لان علو منصفه
 يمنع عن الكذب **ب** روليه دى الاسم الواحد راجحه على روليه
 دى الاسمين لا بخلاف اللبس فيه **ج** روليه معلوم النسب راجحه على
 غير معلوم النسب **د** الحدث الذي يلبس اسما روليه باسمه اغيارهم

راجح على ما يقع فيه اللبس واما الرجح سبب الوقت فمن وجوه
 السامع للحديث وقت اللوع راجح الرواية على سماعه وقت الصبي
 تحمل الحديث في الكبر راجح الرواية على متجمله في الصغر والكبر كجوار وقوع
 الفاوت في الحمل واما الرجح مكفه الرواية فعلى وجوه **الفق**
 على دفعه راجح على المتخلف فيه **ت** الحديث المحكي سبب نزوله راجح
 على عمر المحكي سبب نزوله لحر الطباع مكن الى ضبط الاول اميل **ج**
 المروى باللفظ راجح على المروى بالمعنى او ما احتمل فيه ذلك **ك** المتناذر
 حديث اخر اخرج من غير المتأكد **هـ** ما لم ينكره راوى الاصل راجح على ما
 انكره **و** المرسل ان قلناه فهو من جرح بالنسبة الى المسند عندنا وراجح
 عند عيسى بن ابان ومنشأ بيان عند القاضي عبد الجبار **لنا** ان المسند
 ان تعلم عداله راويه والمرسل لا يمكن فيه ذلك فان الاول اولى اخرج
 من ابان ان المرسل مجرؤم الرواية عن الرسول وور المسند فان اول جوابه
 لا نسلم انه مجرؤم الرواية بل هو مروى باطنا والظن بمصرق المسند انوك
 لما سنا **ف** **ر** **كان** من راجح المرسل على المسند فاما راجحه عند قول
 الروى قال رسول الله اما اذا قال عن رسول الله لم يرحه **الذاني** راجح قوم
 الرواية بحربه الروى ذكرته قيا ساعلي الشهادة وفيه احتمال **هـ**
القول في الراجح العايدة الى وقت ورود الحديث وهي على



ووجه **أ** مديان الامات والاحداث راجحه على مكانها لان اكثر المحات
 قبل الهجوم والمدنيات بعد الهجوم فتكون شاخرة فحات راجح **ب**
 المشعور بعلو شأن الرسول راجح على ما لا يكون ذلك لان ظهور امره كان
 في اخر عمره يدل على ما خرج **ج** الروى راويه متاخر الاسلام راجح على ما راويه
 متقدم الاسلام فانه يدل على تاخره **د** المسموع بعد ان تسلم الراوى
 راجح على ما لم يعلم ذلك منه **هـ** المورخ سارح مضبوط راجح على ما لا يتور
 ذلك لانه يدل على تاخره **و** المروى مطلقا متقدم على المروى في
 وقت متقدم لاحتمال تاخره في المقدم **ز** المحقق متقدم على التعليق
 لانه يدل على تاخره ولما لم ينقل التعليق متقدم لانه شعر بظهور الامر
 وكان ذلك اخرج **ح** العلم المطلق متقدم على العام الوارد في سبيل اعتبار
 عموم الاول اتفاتي دون الثاني وهذه الرجات كلها خيالات ضعفة
 والله اعلم **القول** في الرجات العائدة الى اللفظ وهي من
 وجوه **أ** المعنى متقدم على اللفظ لان الاول معقول بالاتفاق والثاني محلف
 في بوله **ب** قال قوم الا فصح متقدم على الفصح وهو ضعيف لان الفصح
 لا يجب استواءه يجب استواء كلماته **ج** الخاص متقدم على العام لما مر
د قبل الحقيقة راجحه على المجاز لا بما ادل وهو ضعيف لان المستغفار ادل
 من الحقيقة **هـ** الحقيقة الاحاطية راجحه على الخلافية **و** المستغنى عن

الاضمار راجح على المختار اليه **د** الدال بالوضع للشرعي او العرفي
 مقوم على الدال بالوضع اللغوي **ح** الحاء الاسبغ بالحقيقة راجح على
 ما لا يكون كذلك وذلك الحاء الواحد راجح على الجارين ط العام البقي
 على عمومته ارجح من المخصص لانه قول جعته والنا في محار **ي** الال
 على المراد من وجهين راجح على الدال عليه من وجه واحد **يا** الدال على
 الحكم مقررنا مناسب راجح على محرد الدال على الحكم **يت** الدال على الحكم
 مع التشبيه راجح على محرد الدال على الحكم لان الاول تنبيهها على العلة
 دون الباقي **يج** المؤكد اذ من غير المؤكد **يد** المدكور مع المقضي
 لصد راجح على ما لا يكون كذلك لان ذلك دليل راجح المدكور على الفد
يه المقرن بالهدد راجح على ما ليس كذلك **يو** المقضي للحكم من غير
 شرط راجح على مقضييه بوسيط لا الوسائط مطبونه فاذا كانت اقل
 كان اول **القول** في الترجيح بالحكم هو من حسمه لوجهه الباقي
 لحكم الاصل متاخر الورد عن الناقل له خلافا للجمهور لانه لو كان كذلك
 لا فادل من الناقل والمقرر حكما حديداً وعلى طائفه لا بعد الا احدهما
 فحال الاول اولى استحوا منه لو احر المقرر عن الناقل لوقع نسخا احدهما
 لحكم الاصل بالناقل والنا على الحكم الناقل بالمقرر وعلى خلافه فلا يقع النسخ
 واحد وهو رفع الحكم الا ان الناقل والباقي اولى جوابه ان رفع حكم الاصل

ليس نسخ وانما فلانه لو بعدم المقرر لكان الناقل ناسخا لحكم ثبت بالبين
 وهو محال **مذنب** العلمون بالناقل لا يعلمون ذلك من باب
 الترجيح فالواحد الناقل باسح واعمال الباقي لا يكون ترجحه على المنسخ
 جوابه ليس يفتني باحر الناقل عن المقرر لكون نا سخا ملد للعدم
 هو الاول وذلك تنجح **ب** حبران ورد في البقي والابواب قال القاضي
 عند الجارهما متساويان وضرب له امثله **آ** فعل حمة العقل
 واما حة احد الجوين وادحبه الاخر **ت** اوجه العقل والباحة
 احد الخبرين وحرمة الاخر **ج** انا حة العقل وادحبه احد الخبرين وحرمة
 الاخر قال يتساوى العقل ولا يستقيم ذلك الا على اصلنا العازل للعقل
 عن احكام الشرع اما على اصل المعقولة فلا يستقيم ذلك اما في المثالين
 الاول فلا الخبر المبيح مقرر لحكم العقل من وجه وهو جواز التبرك الموجب
 ناقل واما في المثال الثاني فلا المبيح ايضا مقرر لحكم الاصل من وجه وهو
 حوار الفعل والمحرم ناقل واما في المثال الثالث فحل واحد من الخبرين مقرر
 لحكم العقل من وجه ناقل من وجه مشتركه الا باحده للوجوب والحرمة
 2 الوجهين واذا عرف ذلك فمخرج المقرر اخر المبيح في المثالين الاولين
 ويوقف في الثالث ومن رجع الناقل رجع الموجب في المثال الاول والمحرم
 2 الثاني ويوقف في الثالث **ج** المحرم راجح عند الكرخي وجمع من العقلا



على الميخ وعذائ هاشم وبن ابان يستويان احتج الله لونه بقوله عليه
 السلام ما اجمع اكلان الحرام الا وغلب الحرام الحلال وبانه لو طلق احد
 نسائه لا يعينه حرم عليه الحل **ك** مشب الطلاق والعاق راجح على
 ما فيها عند البعض من قدي الناح والمالك على خلاف الدليل فالنا في لها
 بالدرية **هـ** ما في انهم يمدون على موجه عند بعضهم لان ضرر فيكون عدمه
 اول **القول** في التراجع اكارهيه **ا** ان يكون احد الحزين
 موافقا لغيره دليل دون الاخر وقد سبق القول فيه **ب** ان يكون احد
 الحزين خالفه راويه او بعض الصحابه دون الاخر رد الاول قوم
 ومن حرج عند الشافعي بالنسبة الى الاخر لا مردود **ج** ان يكون احد الحزين
 علمه اكثر النطق من لا يحس بقلبه دون الاخر الاول راجح عند قوم
 مساو وان عدا حزين **د** والاولى ما مع به اللوي احاد من حوج لانه لو
 صح لا يشتهر واعلم ان التراجع قد يكون قويا وهما معتبران فان
 نساوا الحانان كره وقوة تعارضا والاولى راجح الدماء القوي وان
 كان احدا كاسا من التزوا لا حراق في وحده اعتبارا لقوة الظن **هـ**
السلام في تراجع الاقضية هذا لما ان يكون
 العله او حسب دليلها او حسب دليل عليتها او بحسب حكم الاصل او
 بحسب حكم الحكم **الاول** التراجع بحسب العله او المظنة راجح

على الحكم لا تصابط الاول والباقي **ك** الحكم راجح على الوصف
 العدمي والاصافي والحكم الشرعي والآخر العدمي لا بها ولو لم يكن عليه
 لهما داعية الى الحكم وهذا امر لا هي جلايا ولا دواعي فحاز الحكم
 راجح **ج** العدم والحكم الشرعي يحمل حان العدم لانه يشبه ما حكموا
 ويحمل حان الحكم الشرعي لانه يشبه ما يوجد **د** تعليل اليهودي والوثني
 اول من تعليل العدمي بالعديمي والعربي باليهودي واليهودي بالعربي
 لان العله والمعلوليه وجودا وان لا صلح الى العدم والوجود في الوجود
 واليه حاجه في بقاء الافسام فالاول او يعلل العربي باليهودي اول
 من يعلله بالوجودي للمساواة في الاول دون الثاني وتعليل الوثني
 باليهودي اول من عكسه لانه اشبه بالواجب **هـ** الحكم الشرعي
 راجح على الوصف المقدر لان العدم حلا والاصل **و** والعله البسيطة
 راجحه على المركبة لا بها اسهل واحسانا تامين المركة **الزوج الثاني**
 الزوجي بحسب دليلها عله الحكم ان كانت بعينه الوجود لم يعلل
 المعارضه ولا تقبل الزوجي وان كانت بغيره الوجود قبل الزوجي **ا**
 قال قوم العله التي يقدمها اقل راجحه على العله التي يقدمها اكثر
 وهذا على الاطلاق ليس يصح لحوار ان يكون لغيره المقدمات مقدمتها
 قويه وفيلله المقدمات مقدمتها ضعيفه فيجوز ضعف الحكم بقوه

والامر

على

كيف من احدا كاسر بها لعلى من احبب الاخر كالدال على وجود العلم اما
 بض او اجماع او قياس اما الراجح الضيق قد مررت واما القياسية فهي
 واما الاجماعية فالاجماع ان كانا قطعين واحدهما لم يقبل الرجح وان كانا
 طينين فان كانا اجماعين اختلف في قبولهما فالمعقد عن قول البعض وسكون
 البقية او المروي احاد اقبلا الترجيح **ج** القياس الذي هو حود العلية
 فيه مطعي راجح على ما لا يكون كذلك لمر بعض مقدماته بطوعا فيكون اقل خلا
النوع الثالث الراجح بحسب دليل العلية اما ان يستلخص
 لقوله لسبب كذا او لعلله كذا او لاجل كذا وهي راجحة على غيرها مطلقا
 كـ او بالظاهر كاللحم وان والبا واللام او كذا من ان لهما فتاى للما كيد
 ومن البالات تاتى للالصاق واما ان والبا فيهما احتمال **ج** او بالاجبا
 الموما اليه المناسب راجح على ما لا يكون مناسبات اما الدلالة العينية
 راجح على ما الدلالة الظنية **ج** قال توم الامات راجحة على الطرق
 العلية وهو ضعيف لانهما تبدل على العلية بواسطة الطرق العقلية
 والصريح لا يكون اقوى من الاصل كـ او بالطرق العقلية وهي المناسبة ^{الدوران}
 والناظر والسبر والسند والطرد المناسبة راجحة على الدوران طلقا
 لقوم لنا ان المناسبة داعية الى الحكم دور الدوران كما سادى الى احتوا
 بان المداراسية بالعلل العقلية فحان اولي جوابه لاسلم زيان المشابهة

باب اجماع

فان العكس غير لازم في العقليات **ب** المناسبة راجحة على الباتر لعلى العلة
 التي تترك **ج** المناسبة راجحة على السبر المظنون في مقدماته الثلث كذا ملك
 المقدمات اما ان يشكلا بما او بالطرق العقلية والمناسبة راجحة على كليهما فحان
 راجحة على السبر المظنون **ك** المناسبة راجحة على الشبه والطرد وهو ظاهر
هـ الدوران راجح على الموشور الموشور راجح على السبر المظنون المقدمات الثلث
ز السبر راجح على الشبه **ح** الشبه راجح على الطرد وانت يملك النقص
 كحما الراجح الغير المذكور **مسئلة** قد علمت ان المناسبة اما مصلحة دينية
 او دينية والدينية اما في محل الضرورة او اكا حجة او التمه والدينية راجحة
 على الدينية والدينية الضرورية راجحة على التي في محل الحاجة وهي راجحة
 على الدينية ثم قد علمت ان الضرورية خمس مصلحة القوس مصلحة الايمان
ج مصلحة العقول مصلحة الابضاع مصلحة الاموال وهي في مرتبتها
 متفاوتات وكل واحد من هذه المناسبات اما ان طهر بآثار نوعها في نوع
 الحكم او نوعها في جنس الحكم او حسنهما في نوع الحكم او حسنهما في جنس الحكم
 والاول راجح على الكل والاربع من جرح بالنسبة الى الكل والماني والمال يستفادان
 والصا ولان كل واحد من هذه المناسبات قد يكون حلية وقد يكون حفية فالحلية
 راجحة على الحفية هذا هو الرجح بما يرجع الى دولتها اما باكارجات **أ**
 المناسبة المتأخرة بالذليل راجحة على غير المتأخرة **ب** كالحلية عن المعارض

راجحه على المعارضه ج المناسب من وجهين راجح على المناسب من وجه واحد
مسله الدوران في محل واحد كدوران الحرمة مع المسكرية راجح على الدوران
 في محليين كدوران حوب الرطبه مع كونها ذهبيا في التبريد وعدمه مع عدمه في
 الشب لا الخول بدل على عدمه عليه شي من الصفات الناقية دور الثاني كان
 اقوى **النوع الرابع** التراجع بحسب ما يدل على حكم الاصل ان كان قطعاً لم يقبل
 الترجيح وان كان ظاهراً فاما ان يكون نضاً او لهما او قياساً **الفصل** الذي ثبت حكم
 اصله بالنسبة على ما ثبت حكم اصله بالاجماع عندنا خلافاً للجمهور **لما** ان الفرق
 اصل والاجماع فرع على ما مر والنايت بالاصل اقوى من النايت بالفرع احتجوا
 بان الاجماع لا يقبل التخصيص والناويل والتفصيل فاما في جوابه ان الفرع
 لا يكون اقوى من الاصل **الفصل** القياس الذي ثبت حكم اصله بالنسبة راجح على ما ثبت
 حكم اصله بالقياس ان جودناه للعلة التي مرت بالاجماع **ج** القياس الذي
 ثبت حكم اصله بالاجماع راجح على ما ثبت حكم اصله بالقياس لا يعقد الاطاع
 على حوار الاول دور الثاني واما تفاريع هذه الاقسام فالضابط فيها ان الدلالة
 كلما كانت اوكد كانت ارجح مثلاً المتيقن راجح على الاحاد والدال بالحققة راجح
 على الدال بالمتوهم **النوع الخامس** التراجع بحسب كفايته للحكم **ثبت**
 الحكم الشرعي راجح على مثبت الحكم العقلي لا بالواجبنا المستلزم الشرعي لزم الشيخ مرة
 ولو احزننا المبتدأ العقلي لزم الشيخ مرة فالاول **الفصل** مثبت الحرمة راجح على

مثبت الاماحة لا بالاحد بالحرمة احوط **ج** مثبت العتور راجح على ما فيه لانه
 يوافق الاصل دور الثاني كمنسقط الحد راجح على مثبتته لموافقته للاصل
 دور المبتدأ **ثبت** حكم ازيد كالمذب راجح على مثبت الفقر كالباحه
 لرباده القاييه **و** مثبت الطلاق راجح على ما فيه لموافقته للاصل **ثبت**
 الحكم على وفاء الاصول راجح على المبتدأ على خلافها لسلامته عن المعارض دور
 الثاني **ج** القياس على اصل على حكمه بالاجماع راجح على ما لم يعمل حكم اصله
 بالاجماع **النوع السادس** التراجع بحسب مكان العلة مكانها
 اما الاصل او الفرع او هما اما الاصل **الفصل** التي وجبت في اصول
 راجحه على التي وجبت في اصل واحد واما الفرع **الفصل** التي تفرقت راجحه
 على التي لم تعد حلاً **الفصل** انها افيد فثبت اولي **الفصل** ابا ان التقدير
 فرع الصحة والفرع لا ترجح على الاصل جوابه انهما ترجحت من
 جهة زيان الاقارب **الفصل** المتعدية الى عدة فروع راجحه على المتعدية
 الى فرع واحد **الفصل** انها افيد فثبت اولي **الفصل** اما العامة
 لو ترجحت على الخاصة لترح العام على الخاص **الفصل** انه لا ترجح العام
 على الخاص لا معار العمل بما خلاف العرف فيهما لا معار العمل بما لا يد
 من طرح احدهما فان طرح الاقل فايده اولي **ج** المطرون في الفروع راجحه
 على المقوضه في بعض الفروع لا المقوضه محيله واما الاصل والفرع

فانما اذا شابهما فان ذلك القاسر ارجح على ما اذا لم يشابهما والله اعلم
الدال على الاجتهاد وله اركان اربعة **الاول**
الاجتهاد وهي في اللغة استقراع الجهد في فعله وان في الاصطلاح
لاستقراع الحكم في رد الاحكام الشرعية **الركن الثاني** المحتد وبه
مسائل المسئلة الاولى الرسول عليه السلام يجوز ان يكون حكمه في بعض المسائل
بالاجتهاد عند الشافعي واي يوسف ولا يجوز عند الجمهور فيكون حكمه
في امر الجواب دون المسائل وبوقف قوم في الحل بحجة الاولين ووجه اولها
ان قوله سبحانه واعتبروا عام فيدرج فيه الرسول فيكون عاملا له والا
فدخ في عصته وما ينهاه الله عليه السلام اذا طر الحكم معلل بوصف ذمام
ظن او علم وجوده في موضع اخر طريق الحكم بتمه والمطون راجح والعمل
بالراجح لازم وقوله تعالى هو الحكم بالاجتهاد استقواء افضل والاقل
لا يتركه الرسول عليه السلام لان هذا يقتضي ان يكون احكامه كلها اجتهادية
وايضا فان حكم الاجتهادي وان كان افضل الا ان الحكم الوحي اعلا من اجتهاد
جواب الاول لا يمكن ان يكون كل الاحكام اجتهادية والالزم الدور او
التسلسل وحوار الثاني ان الاجتهاد له فضيلة تستجيد الطبع فلا
محروا لال للرسول عنها الحق المانعون بوجه اولها قوله سبحانه
نطوع عن الهوى فانها الله اعترض عليه بعض الصحابة في منزل نزل

وقال ان كان هذا من الوحي فالسمع والطاعة وان كان عن الاجتهاد
فليس هذا بمنزل مكسبه فالقصد يدل على جواز الاعتراض على اجتهاد
ولا يجوز الاعتراض على احكامه الشرعية فلا يكون اجتهادية ومالهش
انه عليه السلام يوقف في احكام بعض الوقائع كالطهار واللعان
ولو جاز له الاجتهاد لما توقف لان شرايط القياس كانت معلومة له
جواب الاول ان الاجتهاد اذا كان ماد فنافه لم يكن الحكم بظنا
عن الهوى وحوار الثاني لا نسلم ان القصد يدل على جواز الاعتراض
على كل اجتهاده بل على اجتهاده في الحروب وحوار الثالث انه عليه
السلام انما توقف عن الاجتهاد ليحصل له الياسر عن النص او لعله لم يجد
اصلا يقيس عليه **المسئلة الثانية** في لئه هل يجوز الخطا في اجتهاد
الحق انه لا يجوز وجوه قوم بشرط ان لا يضر عليه لس الو جاز عليه
الخطا لو حب اتاعه لقوله سبحانه فاستعوه ولا يجوز الخطا فلا
يجوز عليه احس الخصم بقوله سبحانه عفا الله عنكم لم اذق لهم
جوابه لعل ذلك غتاب على ترك الاول **المسئلة الثالثة** لا نزاع
في جواز الاجتهاد بعد عمدا النبوه فاما في عمده فالمحتد اما ان يكون
حاضرا عند الرسول عليه السلام او غائبا والحاضر يجوز تعبد بالاجتهاد
عملا خلا فالقوم لس انه لا يمتنع ان يقول الرسول قد اوحى الي انكم

ما موزن بالاجتهاد اجمع الخصم بان الاحتماد عرضه الغلط فلا
 يجوز الاخذ به مع الامان عن الغلط بالنص جوابه لا نسلم انه عرضه
 الغلط بعد الادن وفي وقوعه خلاف منع منه الحمايا وروايت
 اخرون والحوال توقف حجه اما لعين لو وقع لا شهر ولا ضاف اليه
 كانوا ابراجعوز الرسول في المسائل ولو كان لهم الاجتهاد لما كان
 كذلك جواب الاول لعلمه لم يشتهر له حجاب للمالي اهم كانوا
 يراجعونه فمالم ينزلهم بالاجتهاد واحسن المتيقن بان عليه السلام
 حلمهم وبن العاصر وعقبه وقال ان اجتمعا فلكم عشر حسنات وان
 اخطا تما فالحا حسنه واحده وبانه كان عليه السلام يشاورهم وهو
 اعمال اجتهادهم جواب الاول انه خبر واحد فلا يجوز التمسك
 به في العلمات وعسر الثاني لعل ذلك في امر الحروب واما الغايب
 فلا شك في جواز تعبد به بالاجتهاد واما وقوعه فالأكثر وز عليه
 والمعتد فيه فضه معاد **المسألة الرابعة** في العلوم التي يحتاج
 اليها المجتهد هي ثمانية اربعة بالاصول وهي افعال والسنن
 والاحكام والمعقول وفي علم الكتاب تحقيقا من احكام الله لا حاجة
 الى كل الكتاب بل الى ما يتعلق بالاجرام الشرعية وهي خمس مائة ايه
 والثاني لانه لا حاجة الى حفظها بل بعلم مواقعها ليراجعها عند الحاجة

وهذا من المحققان حاربان في السنه واما الاجماع فحاج الى معرفة ليل
 يفتي خلافه ولما المعقول فالقياس بشرائطه واربعة محرمي
 التمه احدها علوم العربية كاللغة والحو والصرف وثانيها علم
 بغيره استفادة التصورات والتصرفات من مادتها وهو علم المطلق
 وثالثها علم النسخ والمنسوخ ورابعها علم الخرج والتعديل ولا
 حاجة الى الدلالم وتفاريع الفقه فانها نتيجة الاجتهاد والشي لا
 موقوف على وقوعه **الركن الثالث** المجتهد فيه وهو الاحكام
 الشرعية التي ليست قطعية واحترزنا بالشرعية عن العلم والتي
 ليست قطعية عن جليات الشرع لوجوه الطول الحسن ولله الحلم
الركن الرابع في حكم الاجتهاد ومنه مسائل **الاولى**
 ده كما حفظ والعبرة الى اصابه كل مجتهد في الاصول بمعنى الخرج
 عن العمد لا بمعنى مطابقه عقائدهم للمعتقد لان الشيء الواحد
 لا يكون عدة اشياء والجمهور على خلافها حجة الجمهور انه سبحانه نصب
 على المطالب ادله قطعية وممكن العقل منها واذا كان كذلك وجب
 ان يخرج جواز عن العمد الا بالاصابة والمقدمات الثلاث ظاهرة
 والجواب لا نسلم انه نصب على المطالب ادله قطعية وظاهر
 انه ليس كذلك لانه اذا تفكرنا في دلائل المذاهب وحرناها بمقارنه

شده التفارب ولا تقارب من الباطع وغيره وليس سلمنا ذلك ولكن
نسلم انه ممكن العاقل من ادراكها وظاهره انه ليس كذلك كما ترى بالمشهور
في المذهب ولو كانت دلائل الحق عليه لما وقع هذا الاختلاف العظيم وليس
سلمنا ذلك ولكن نسلم انه لا خروج عن العهده الا ما لا صابه بل في التقليد
لما استعان السامع من الرأيل الصحيحه الماده والصورة لا تنفوا
للافراد جدا ثم الذي يدل على قايه الظن هو ان لصابه القطع في كل
المسائل بالدلائل القطعيه الراجعه للشبهات محال منقول احد من
الامه الى الاخر فنكون التكليف بها جازيا بحرى التكليف بالمستحلات
والشرعيه السبله السعيه بغيرها عن ذلك **المسئله الثانيه**
في تصويب المجهدين في الفروع الحادثه الاحتماليه اما ان يكون
منها حكم قبل الاحتمال دلا بالفعول ولا بالقوه او يكون بالاف او يكون ناله
والاول مذهب جمهور المتكلمين يكون كل مصيبا على رايهم ولما في هو القول
بالتشبه وهو مذهب المصوبين الغير الخالص واما الثالث فاما ان يكون
على ذلك الحكم دلاله بته لا طيبه ولا وطعيه فتكون الحكم در فيز لا علامه
عليه ان ينيل في الاتفاق ولا تكليف بواحداه والا كان محالا وواجب له
اجر الطلب والوحدان وفاوته له اجر الطلب وهو مذهب قوم من
الفقهاء وقد عرى الى الشافعي رحمه الله عليه فيكون المصيب واحدا

او يكون عليه دلاله طيبه فتقع التكليف بوجدانه والفاقد معدود
بعد بدل الوسع في الطلب وهو مذهب اخر من الفقهاء وينسب الى الشافعي
والى حقيقه رحمه الله فتكون المصيب ايضا واحدا او يكون عليه دلاله
فما طعه سبعين وحده بالطلب جازيا والمصيب هو المصيب دون غيره
مذهب سائر المرسي والاصم والبا عمام ثم انفراد بشر بالنايم عند الخطا دون
الاصم والاصم سقوط نصا القاضي به لري الخطا دون سائر فنده في المدا
والمختار ان في الحاقه حكما معنيا وان عليه دلاله طيبه وان المصيب
واحد والمخطي غيرا ثم ولا سقوط حكم الحاكم بالخطا لثا وحمدا زاعا
ان اماره بعض المحمدين ليست راجحه فيكون الحكم بها خطأ انما قلنا ذلك
لكن شيئا منها ان لم يكن راجحا حصل العرض وان كان راجحات المضاده
الراجحه غير راجحه ضروره اساع رجحان السعير وانما قلنا انه
اذا كان كذلك كان الحكم بها خطأ والثالث موحد المراجحه دون
المرجوحه والعاقل عن الثالث مخطي فارق لم قلتم ان شيئا منها اذا
لم يكن راجحا كان الحاكم بها مخطيا بل جاز ان يتساوي اذ كان فيكون الحكم
مصيبا سلمناه لكن لم قلتم انه ان ترجح شيئا منها كان الحاكم بالمرجوحه
مخطيا وانما يكون مخطيا لو لم يكن راجحه في نظره ولم يكن مطلقا بالعمل
بالمراجحه في نظره فلم قلتم انه ليس كذلك والحواس عن الاول انما اذا

تساوت فالثابت هو التخيير او التساقط والرجوع الى غيرها على ما سنا
فيكون الاستمرار على موجهها على اليقين خطأ وعن الثاني انه متى رجح
شي منهما كان البات موجبا للراجحة لان الرجحان ما هو ثبوت الحكم او مستلزم
لثبوت الحكم فيكون العادل عنها مخطيا سواء كان العادل لما نتج في نظر
اولم يكن كما في الامور الحقيقية الوجه الثاني هو ان الاحتمال طلب
الدلالة فيكون مسوقا بوجود الدلالة والدلالة اما تكون على حكم لكونها
شياء ذاتية بينه وبين الحكم والنسبة والنسبة مسبوقة بالمنتسبين
فيكون الدلالة مسبوقة الوجود بوجود الحكم فالاحتمال متأخر عن الحكم
بدرجتين فلو تفرع عليه كان المتقدم بدرجتين متأخرا بدرجتين وهو محال
فتبين ان في الحادثة الاحتمالية حكما معينا وان عليه دلالته وقد علمت
فما سبق ان الحكم العقلية كلها طينية لا يقال المحمّد طالب الطردور الحكم
كرايم ركوب السفينة ان طر السفينة حارز له ركوبها والا فلا وعلى هذا
يلم الدور لا نأقول انه ليس بطلب مطلقا لظننا لاجتماع بل طيناستند
لا امان في تأخر عنها وهي عن الحكم فلو تفرع على الاحتمال عا د ح ر ب
ما خير المتقدم وهو محال واحتج المصونين بوجه اولها لو كان الله في
الولقة حكم معين كان عليه دليل ظاهر والا كان السلف به محالا ولو
كان عليه دليل ظاهر لم يكن سله منه فيكون عينا له حاكما لا بما انزل الله

١٦٢
فيلم كفيته لقوله ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون وتفسيره
لقوله سبحانه ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون والكافرون المستقرون
بأطلاق اجماع الامة فلا يكون في الواقع حكم فان قلت ادله الاجماع غامضة
يصعب استخراجها فان غير المطلع عليها معذورا فلم يكفر ولم يفسق
لاجل ذلك قلت ادله الفروع ليست انقض من ادله الاصول فلو كان
الغموض في ادله الاصول عذرا في عدم تكفير المحط وتفسيره فكذلك
لو كان هناك حكم وثابت لو كان في الواقع الاحتمالية حكم كان
عليه دليل وطعي لكنه ليس كذلك فلا يكون هناك حكم بيان الملازمة
هو انه لو كان هناك حكم عليه دليل والا كان السلف به محالا وذلك
الدليل يستلزم ذلك الحكم لانه ان لم يجمع شرائط التام وجب الحكم
وان لم يجمع لم يكن دليلا واذا كان الحكم واجب الشروع عند محال الخلف
عنه فان ذلك الدليل وطعيا بيان اللام ما سنا ان الدليل الشرعي
كلها طينية فان قلت انه يستلزم اولوية الحكم لا عينه وحسب
لا يكون الحكم واجب الشروع عند قلت لو استلزم الاولوية دور الحكم
لم يكن الدليل دليل الحكم وقد فرضناه لذلك هذا حلف وبالثبات لو كان
هنا حكم معين كان المصيب في كل رعم صاحبه فقط ولو كان كذلك
لما جاز بوليته المحالف لكونها ميمنا من الحكم بالباطل ولما جاز منه تخوفا

الغير لكونه اعوا واضلا لا واجب نقص حكم الغير اذا كان على خلاف
احتماده بل حكم نفسه اذا كان من جوعا عنه والوارم باطله اما
الاول فتولية ابي بكر زيدا مع مخالفته له وتولية علي عليه السلام
شركا مع مخالفته له دون استئذان من الصحابة واما الثاني والمال
في الاجماع فالملزوم لذلك لا يقال الخطا في الفروع صغير فلم تمتنع
من توليه المخالف ولا يجوز نقضه سلمنا انه ليس له الحكم غير ثبوت دليل
قطعي لنقض المخطي عن خلافه سلمنا دليلكم لكن خطية الصحابة
رضي الله عنهم بعضهم بعضا دليل عدم نضوب الكل لا نقول لا
نسلم ان الخطا في الفروع صغير على تقدير تغير الحكم بل هو كبير
لان مخالفة عاص والعاصي يستحق النار كما بيناه في منسله ان الامر للوجوب
واذا كان كبره كان مانعا من التولية واحاد الاقواء عن الباقي لا نسلم
ان الحق غير ثبوت على تقدير نفسه بل هو بين وعليه دليل قطعي
على ما ساءه وعن الثالث اما لا يثبت المحمدين في كل الاختلافات
لكن خطية الصحابة بعضهم بعضا حجة علينا فالانضوب مخالف
النص الحلي او ما جرى مجراه من المحتمل ان يكون ذلك الخطيات لا مثال
هذه المخالفات فادفع بحجة والجواب اما عن المحجة الاولى فلا
نسلم ان المخطي حاكم بغير ما انزل الله لانا نعقد انه كان مأمورا بالعمل

180
بذلك قبل الاختصاص بعد ما عرصر له الخطا وعلت على طنه غيره تغير
الكليف في حقه ودجبه عليه العمل بمقتضى طنه وحسد يكون حكما
كالبر لله فلا يلزم تكفيره ولا نفي شيقه واما الثانية فهي متقوضة
بالواقعة المنصوص على حكمها فان فيها حكما مع ان ذلك لا يقطع
على ما بيناه واما عن الثالثة فهي له اما منع توليه المخالف ويجب
منحه من الاقواء ونقص حكمه ان لو كان مبطلا وعنده ان الكليف
في حقه وتغير بالخطا ودجبه عليه العمل بمقتضى طنه فلا يكون
مبطلا فادفع المحاذير في روع الاول للقول بالاشبه
على ما سرفاه باطل لان ذلك الاشبه اما العمل بالقوى الامارات
او غيرهم والاول باطل لان القوى الامارات ان لم يكن موجودا يطل
الاشبه وان كان موجودا لم يقضاه بالاجماع فيبطل الاشبه
والثاني ايضا باطل لانه حسدا ما ان يكون مفسده وهو ما طن بالاجماع
او مصلحة وحسبنا فان وجبت رعاية الصالح على الله لزم ان يكون
مخصوصا بسطل الاشبه وان لم تجب حار خلاف ذلك الحكم فيبطل
الاشبه لولا مفسده ولا مصلحة فلا يجب رعاية الصالح فيجوز
اي حكم كان بسطل الاشبه اصح المخالف بالنص والمعنى اما النص
بقوله عليه السلام ومن اخطاه له اجر واحد ولا اخطا عن المحقق

لما شبهه من غير المقدر وهو الاشبه واما المعنى فهو ان المحمد طالب
 ممكن هناك مطلوب وليس الحكم المحمولى بيناه فيكون هو المقدر جوابه
 اما على اننا ان الخطا هو بالعدول عن المحقق على ما بيناه واما على راي
 المصونين فهو بالعدول عن العمل بالاماره القويه الفرع الثاني
 بصورت الخلاف الواحد لا كلوا من نواع اما الاول فلان الزوجين
 المحمدين اذا اختلفا في كتاب المطلق فداي الزوج كونهما راجع كل
 من مطالعها بالوطي والمرأه اذا رأت زوجها ما ينمكت من الاستماع وهو
 نواع واما الثاني فلان بصور الواحد يرى محور العمل بمقتضى الاحتماد
 ولو كالف الاحتماد ان لزم النزاع وطرق دفعه ان يقول صاحب كانه ان
 فان محمدا فان اختلف به على ما قوى الامارات وان يعادله بحير
 منها او يرجع الى غيرها وان يعلق بغيره فان كان قبليه للتصالح كنزاع
 في مال تصالحا والارجح الى من فضل بينهما ووجه عليهما الا حديث قوله
 وان كان بغيره عمل ما اتفق عليه الفناوي فان اختلف عمل الفناوي
 الا علم الاورع هذا ان احصى به وان يعلق بغيره فضل منها غيرها
 والله اعلم الفرع الثالث المحمداذا اختلفا جهاتهما
 لوطن كل واحد على بلدت فمما في كل من تروجهما بزوح ثم طرأ عليه طلاق
 بطريق فان كان ذلك بعد اقراران حكم القاضي بعدم سقوض ان كان قبليه

جمع
 شرط

سواء كان ذلك الحكم في حوائضه او في حوائضه سقوض ومنهم من قال
 ان كان في حوائضه لم سقوض وهو ضعف لا يرتقي المحمد هو المستنع
 فاذا اختلفا اصل بغيره الفرع بسببه اما لا سقوض فقا القاضي
 اذا لم يلح دليل قاطع اما اذا لاح نقضاه **الكلام في الاقفا**
 والنظر في المفتي والمستفتي وما فيه الاقفا **النظر في الاول**
 في المفتي منه مسلمان **الاولى** المحمداذا سئل عن حكم فاحمد
 وافتي يرسل يا سا فان كان ذكر الدليل الاول افي الحكم الاول وان
 لم يكن استأنف الاجتهاد فان ادى اجتهاده الى موافقه الاول
 افي به وان اداه الى مخالفته افي به واعلم المستفتي الاول انه رجع
 عن ذلك القول بدليل ان من سجد سئل عن ام المرأه في حرمها
 بشرط الرجوع بالمرأه ثم راجع الصحابه فحرموها مطلقا ورجع
 عن فتواه واعلم المستفتي بذلك وان لم يبين ان الاجتهاد لم
 يحمله القوي ولعل ان يقول اذا كان ذلك الحكم الذي افي به علم انه لم
 يفت الا عن دليل ظني فطر ان ذلك الحكم حق والقوي بالظن حابر
المسئله الثانيه المفتي ان كان محمدا حار وان كان مقفلا فان
 قلدميا وافتي بقوله لم يحرك لانه لا قول للميت لانه لو كان حيا لم
 سقضا لاجماع مع طرفه وان كان متا العقد وذلك يدل على

انه لا قول للمب فان قيل فلم يصف كس الفقه اذ لم يكن للمب قول
قلت لاستفاد منها طرق الاحكام لا يعول على فتاوى الموتى ولا على
ان يقول اذا كان الماقل عالما عدلا حصل طر صدقه واذا كان المقول
عنه عالما بدلائل الاحكام حصل طر اصابته مولى من الطبر للعامة
ان حكم الله هو المقول اليه والعمل بالطرح كايروا لضا بعد العقد
الاجماع في زماننا على جوار العمل بفتاوى الموتى والاجماع حجة وان
قلد حيا فان سمع منه بلا وسط او با وساطة عدول خار لعلبه الظن
ولذلك ان طالع ثابته او فواه اما اذا حذر عنه من غير استيفاء
لم يحرج **الطريق الثاني** في المستفتى منه مسائل **المسئلة**
الاولى بحوز للعامة ان يقلد المحققين في فروع الشرع خلافا للمقلد
بعد ادواف الجبائي لا يحوز في غير المسائل الاجتهادية ويجوز في الاجتهادية
لنا وجماع اجماع الامة في الاعصار على اكفا العلوم بالتقليد
وعدم تكليفهم الاجتهاد والثاني هو ان العامة لو لم يدر الاجتهاد
لكان اما ان مكفه الاحكام بالبراه الاصلية او كان يلزمه تعلم الدلائل
الشرعية والاول باطل بالاجماع والثاني ايضا باطل لان تعلم الدلائل
اما ان يلزمه في اول زمان الحليف او حين نزول الواقعة والاول باطل والآخر
احدهما لعلما الاعصار ما ظفوا عوام عصرهم بتعليم دلائل الاحكام

١٨٧
لدى البلوغ وذلك لاجماع والمباني هو انهم لو ظفوا بذلك لسان عيشتهم
وتعذرت عليهم المتعصب وذلك خرج منقضي والمباني ابطال لارتباطها
زمان وقوع احداثه محال فالعطف به محال فان قيل لا يجوز ان
يكون مقلدا لتعلم دلائل الاحكام من حيز البلوغ قوله ذلك يستغرق
زمانه ويصنع عيشته فلما لا نسلم بل انما يلزم ذلك على من يقول انه يلزمه
تعلم الدلائل الاجماعية والاحكام الاحاد والعامة وعندها لا يلزم ذلك
لانه لا شيء منها يحجج عندنا بل مكفه ان يعلم ان الاصل في المنافع الانماحة
وفي المضار التحريم فعمل بالاصلين ما لم يضر عنه نص قاطع المقتضى قاطع
الدلالة والوقوف على هذا القدر سهل لا يصعب زمان الكسب سلبا
انه يستغرق زمان الكسب لكن لم قلتم ان ذلك لا يجوز ودليلكم مقصور بوجوب
تعلم الاصول بالاجماع مع انه يستغرق الزمان احاد اصحابنا عن التقصير
ما قالوا انه مكفي في الاصول تعلم دلائل التوحيد والنبوة واحكامهم سهل
لا يصعب زمان الكسب خلاف دلائل الاحكام فانها غير مختصة فتستغرق
الزمان قال الشيخ رحمه الله وهذا الفرض ضعيف لانه مبني على تحصيل
العلم الاحكامي وهو باطل لان الدليل متى ترك من مقدماته فهي اما ان يكون
حاصله بالفعل او لا يكون فان الاول كان عالما بذلك الدليل ومنجته
بالتفصيل وان لم يكن حاصلا او شي منها لم يكن عالما بذلك الدليل ولا

وهذا التمسك لا إجمالا ولا تقصدا فظهر فساد الفرق ولما بل القول
الفرق ضعيف أيضا بعد تسليم الأصل لأنهم لا يوجبون على العوالم التمسك
في الدلائل الشرعية بل يحقون منهم بأن يعلموا أن الأصل في المنافع الإباحة
وفي المضار التحريم وهذا الأمر سهل لا يصعب عليه الناس عن مخاسبهم ولا
يصيق عليهم معائبهم البتة احتج الحباي بالالمصيب في الأحكام الغير
الاجتهادية واحدة فلم يحز التقليد لحوار الخطا خلاف الاجتهادية فإن
كل محمد فيها مصيب فحاز التقليد جوابه قد بينا أن المصيب في الاجتهادات
أيضا واحد **المسألة الثانية** انفقوا على حوله استغناء من ظن به
العلم والدين من عدم جواد استغناء من ظن به (الحمل والفسق والاول يعلم
بظهور آثار الصانع وإقبال الناس عليه والماني يعلم بأبواب الجور وأعراض
الناس عنه ثم ان استغناء قومها من الهداية فإن انفتحت لهم عمل المسفئ
بها ولزج خلفت فاما ان تظهر الرحمان مطلقا او بظهور من وجه دون وجه
او لا يظهر مطلقا فان ظهر مطلقا فذلك ما نكرر احد المعسر اعلم او الدين
وحسيند وجب لا خد بقوله ولن ظهر من وجه فارتساووا في الدين
تفانوا وفي العلم قال قوم كبر والحق الاخذ بقول العلم لانه اعلم على الظن
وارتساووا في العلم وتفاوتوا في الدين وحله احد بقول الدين وان كان
احدهما اعلم والاخر ادين فالواضح قول الدين والحق قول العلم ارجح

لأن العلم هو الذي به قطع على كدليل الأحكام دون الدين واما اذا فقد الرحمان
مطلقا فمندا ما يحل وجوده عرفا فان فرض جبرنا المسفئ ادا وحينا
الساقط دالا خذ بقول غيرها المسفئ ان كان عاميا حازله الاستغناء
وان كان عاما لكنه لم يبلغ درجة الاجتهاد كاد انضوا وان بلغ درجة
الاجتهاد فان اجتهاد وعشر على الحكم لم يحزله التقليد وان لم يحمد فبعد
اصحابنا لا يجوز له التقليد وعند جماعة الظاهرين يجوز ومنهم من فضل
فقال يجوز لغير الصحابي تقليد الصحابي لا غير وهو قديم مذهب السامعي
ومنهم من جوز تقليد العالم الاعلم وهو مذهب محمد بن الحسن ومنهم من جوز
تقليد الغير فيما حقه دون ما يقضي به ومنهم من جوز تقليد ما يحقه اذا ضاق
وعب الفعل عن الاجتهاد وهو مذهب بن سرج لسنا واجمان احد حاله
ما مورثا لا اعتبار في قوله فاعتبروا وهو تارك لذلك فتكون غاصيا
مكون مسحما للبار وهو مخصوص فحق العايم فتقي معولا به في
حق المجتهد وثانينما انه منكر من نيل الحق بالاجتهاد فلا يجوز له التقليد
فما ساء على المطالب الاصولية فان قيل الفرق هو ان الاصول لا يتغير فيها
الظن والتقليد لا يفيد الا ذلك فلم يحزوا اما الفروع فالظن فيها كاف
فحازا التقليد ثم ما ذكرتموه منقوض بحكم القاضي فانه لا سقف وهو ملد
وبالاعاد على حضرة الرسول فان له ان يستخير بعض الصحابة وان



كان متمكنا من استجانه من رسول الله صلى الله عليه وسلم والجواب
 اما الفرق قد فوج لانه انما امتنع التقليد في الاصول تحريزا من الخطا
 المحتمل بقدر الامكان هذا المعنى قائم في الفروع فمنع التقليد فيها
 واما النقص بلزوم اتباع حكم القاضي قلنا ليس ذلك تقليدا بل هو عمل
 بالدلالة المانعة من نقص حكمه والقادم على خبره الرسول لا يجوز له الاخذ
 بقول احدا لانه لا يخرج الظاهر من لوجه اولها قوله سبحانه اطيعوا
 الله والرسول واول الامر منكم والعلماء من اول الامر فوجب طاعتهم حتى
 بعد الاحتماد من غير الاحتياط معمول بها قال المشايخ اجماع الصحابة
 على ذلك فعندنا عن عبد الرحمن بن عوف انه قال قال العثمان اطيعوا الله
 الله وسنة رسول الله وسيرة النبيين فقال نعم ولم ينكر عليه احد فقال
 ارعلنا انكر عليه لا نقول ذلك سقى الوحوب دور الجوار والجواب عن المحجة
 الاولى ان الله يدل على وجوب السؤال وهو صواب بالاجماع وايضا فانها
 تدل على جوار السؤال بعد الاحتماد لانه غير عالم بل هو طائر وعس
 ان الله ما دلت على وجوب الطاعة في كل شيء بل في بعضها ونحوها على
 الطاعة في الاقضية وانصافا لهما لو دلت على محل النزاع لو حجت الطاعة
 عملا لا مراء وهو غير واجبه فصوره الرابع غير مراده وعن الثالثة
 ان المراد من السيرة الطريقة في لزوم العدل لا التقليد في الاحكام

النظر الثالث

فمافيه الاستفسار لا يجوز التقليد في الاصول لعدم
 للعلوم والخواص حادافا لعلوم من العلم بها لنا وجوه احدها ان النبي عليه السلام
 ما سوره بها ما يعلم لقوله سبحانه فاعلم ما كانت الامة لذلك لقوله سبحانه
 فاتبعوه ولما بل ان منع ما مورثه الرسول عليه السلام بالعلم بالله فانه ان
 لم يكن عالما به امتنع العلم بامر فامتنع ذلك الحليف وان كان عالما
 به امتنع ذلك التكليف ايضا سلمنا انه عليه السلام ما مور لكن
 لم يلزم في الامة ودليلكم معارض بوجوه احدها ان اجلا في الغريب
 كانوا ياتون النبي عليه السلام متلفظين بحكمته الشهاد فحكم بامسألهم
 من غير سابقه بحث او فكر في دلائل الاصول وهو محض التقليد
 فتانهم ان معرفه دلائل الاصول تحتاج الى امر من طويل ليساس
 بها ولم يكن القوم لذلك في عهد النبي عليه السلام فكان بعد اوتيانها
 هولاء لوجاز التقليد لا متنع فمنع بيان الملائكة هو انه متى حاز
 لم يحل احد بل للحج بالاجماع فيفقروا استعمال كونه محقا الى دلائل
 حقه على عقائد المقلد ومن اساهل للنظر في الدلائل امتنع عليه
 التقليد بالاجماع فثبت الملائكة ولما بل ان يقول شكك ذلك بالتقليد
 في الفروع فانه حائز بالاجماع مع ان ما ذكرتموه ينفه قال المشايخ
 هولاء التقليد مدفوع بشهاد قوله انا وحذا بها ما علي امه وانما علي

فأدركهم مقتدون قال يا أيها الذين آمنوا قم في صلاتكم وذكروا الله كثيرا
للعزوة لأنه جائز بالاجماع فالمدعوم هو البطلان في الأصول
الاعلان فيما اشتمل فيما المختص من الدلائل
وفيه مسائل **الاولى** الاصل في المنافع الجارية وفي المضار
الحريم يدل على القول قوله سبحانه طوبى لكم ما في الارض جميعا اضاف
باللام المنعده للاختصاص بالمنافع فان قيل لا يسلم انها للاختصاص
لما في دليل قوله سبحانه وان اساءتم فلما دق قوله لله ما في السموات
والارض ولانه على خلاف الحق فانه قد بين فيه انه للملك سلما لكره اسماء
ام لاجل الاتعاضات م ولكن يكفي في صدقه ابا حه اسفاح واحد وقد حلت
وهو المستدل بها على الصانع فلا بد من دليل سلما لكرهه بقا بله بالجمع
بالجمع فيقتضي توزيع افراد احوال الجمع على الاخر سلما لكرهه في الكل ودون
المخلوق سلما لكرهه يقتضي ابا حه ما في باطن الارض وهو المعادن والارزاق
لكونه مذكورا بحكمه في وهي للظرفية ولا تساؤل ما على وجه الارض سلما لكرهه
لكنه مختص بالكارين لكونه خطاب شفاء سلما لكرهه بعارضه قوله سبحانه
لله ما في السموات وما في الارض والجواب الذي يدل على ان اللان للاختصاص
المنافع قوله سبحانه لها ما نسبت وقوله عليه السلام لا ينظر الا في وقال
هذا والمراد ما ذكرناه ولا يستعمل فيهم مجازية لانه لا بد من كونه حقيقة

في الاختصاص بالمنافع او في سمي الاختصاص والاول اولى لا جليل
يمكن جعله محاذ في سمي الاختصاص للروية الاول من غير عكس قوله
على خلاف الحق فانه لا يرد الحق بالملك الا الاختصاص بالمنافع
ودليل قولهم اجل للفرن قوله هو محمول على اسفاح الاستدلال
فلنا هذا باطل فانه حاصل للمكلف من دونه فلا يكون من غيره لان
ما من الدات لا يكون من الغير فكون محمولا على غيره من الاسفاحات
فيتم الحل اما لعدم اولوية البعض او لعدم القابل قوله هو مقابلة
الجمع بالجمع فيقتضي التوزيع فلنا لا يسلم بل هو اضافة لكل واحد
من الاعيان الى كل واحد من اشخاص الناس قوله هو اضافة لكل
دور المخلوق فلنا المخلوق هو المخلوق لقوله سبحانه هذا خلق الله
من دونه الاعيان سلما لكرهه حقيقة في الصفه لكرهه لادها هنا
المخلوق محار ضروره انه لا يقع لنا في الصفه قوله حكمه في الظرفية
فيقتضي لبا حه ما في باطن الارض ودون ما على الارض فلنا حكمه في
منازل ما على وجه الارض لقوله سبحانه اني جاعل في الارض خليفة
قوله ذلك تساؤل الكارين فلما حكم الله حكم رسول الله وحكم
رسول الله الواحد حكمه في الحل لقوله عليه السلام حكمي في الواحد
حكمي في الكل **طريقه اخرى** قوله سبحانه قل من حرم

وقوله الله في معنى النكير على ذلك منتهى الحرم فحصل الاباحه ضررون
طريقه اخري قوله احل لكم الطبقات وليست هي المحلات
لا متاع التكرير في الاشيا النافعه طريق اخر حلو الاعيان
النافعه لا تعرض وفائده عبت منفي بقوله سبحانه وما خلقنا السما
والارض وما بينهما الا عين وكون العتب غير لا يوقفون اما لقابله الخالق
وهو محال او لقابله المخلوقين وذلك بقصي جواز الانساع اذا خلا
عن دليل المفسده والكال على غيبي الشارع حال عن دليل المفسده لا اصل
فيلزم اباحته واما ان الاصل في المضار التحريم فبانه مبيح الضرر
محرمة اما الجول فقد قل ان الضرر هو الم القلب واحتموا عليه
ان المضروب مستنصر وكذا من سلب ماله او فزع عرضه فلا بد من مستنصر
والم القلب مستنصر فكان الضرر اسما له دفعا للاشترال والمخارقات قبل
ما المراد من الم القلب هو الغم او غيره والاو لا تطل لان من فوت ماله
من غير شعور فقد استنصر وان لم نعلم قلبه لعدم شعوره والثاني
بمن يمانه ثم يقول لم فليعلم ان الم القلب لما كان مستورا كان يسمى الضرر
وانما يكون لو تعين مستورا وظاهرا لم تعين لان ازاله النفع ايضا مشر
وهي اول لانها مقابل النفع والضرر ايضا كذلك سلطنا ان ذلكم دل على
ان الضرر هو الم القلب لان حصول الضرر لم يفت ماله من غير شعور

مع انفا الم القلب يدل على انه ليس هو الم القلب والجواب هو ان
العم اذا مال القلب العسر دمه الى باطنه متغالا بغصانه وبنى الغصن
العصو حصل حاله مومله هي الم القلب قوله انما يحمل لفظ الضرر
على الم القلب لو تعين مستورا فليسا بالي ولكن اصله عدم غير يدل على
تعيينه قوله ار الله النفع ايضا مستر له قلنا ليس اسم الضرر لازاله
النفع بدليل رد ال النفع في البيع والهيه وعدم الضرر قوله حصول الضرر
لقات المال من غير شعور ومع علم القلب يدل على المغايرة قلنا ذلك
انما سمي ضررا لكونه لو شعر به لحصل الم القلب واما ان المضار محرمة فالمعتمد
فيه قوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار في الاسلام والكلام عليه
اغترضا وجوابا في الخلاف **المسلم الثانيه** ذهب المرنى والصو
منا الى ان استنصا ان كمال حجه وهو المختار خلافا للحنفيه والمتكلمين
ان العلم بحق امر في كمال يوجب طريقا به في كمال او العمل
بالطرح لزم انما قلنا انه يوجب ذلك لان الباقي مستغن عن المؤثر
والحادث مفسر اليه والمستعني راجع والعمل بالراجح واجبا
استغنا النافي فلا بد مسع ان يكون لمؤثر فيه ما يتر لا متاع تحصيل
الحاصل واما افتقار الحادث فما لدمه واما ربحان المستعني على
المفسر من وجهين احدهما هو انه لو لا لولويه المستعني والا لا استوا

فيه القيصان فافقر والفرض خلافه ومانهم اهلوا المستغنى لا يعدم
الايمانع والمفقر يعدم بعدم المقضى ونظام المانع فكور المستغنى
ارح وحوذا صوره واما ان العمانا لارج واجب فليسته لوجه حركها
قوله عليه السلام خركم بالظاهر فاشها هولته عسع برحمة المرحح
متغير الراج وبالهت اهولته انما جاز الحكم بالاجماع والقياس وجبر
الواحد لظهورها هذا المعنى ووجود في الاستصحاب فتعدي لجواز فان
قبل ما المراد من قولكم الباقي مستغنى ان اردتم استعنا وصف حوته باقيا
فهو محال لانه حادث وقد اوحى كل حادث الى المور وان اردتم غير فسيوه
نزلنا عنه فلم نعلم ان الباقي مستغنى قولكم لو كان له موثر لكان محصلا للحاصل
فلنا لا نسلم بل يكون باقيا في الحصول في الزمان الباقي وانه ليس حاصله في
الزمان الاول فلا يكون محصلا للحاصل سلما لكذلك فلم انه محال بالظاهر
انه ليس محال لانه سناد الوجود المسند في الزمان الاول الى المور في
الزمان الثاني الى المور سلما ان ذلكم يعني الباقي عن المور ولكن دللنا
لحوجه لان الباقي ممكن ان كان ممكنا زمان الحوادث والامكان لازم الماهية
فكوز ممكنا في الروام والامكان كوجح الى المور لا يقال الامكان كوجح
بشرط الحوادث ولا حدوث في الروام لا ما يقول الحوادث لا اعتبار له
في الاحتياج لانه متأخر عن الوجود المتأخر عن التأثير المتأخر عن الاحتياج المتأخر

195
عن غلة بشرطها سلما استعنا الباقي واحتياج الحادق لكن لم نعلم ان المستغنى
اولي وما المراد من تلك الاولوية لا يقال المراد منها الرجحان المنزل للاستغنى
الذي هو سبي الامكان الغير البائع الى الحد لتعين الذي هو سبي الوجوب
لانا نقول هذا محال لان تلك الاولوية ان منعت الطرق الاخير او حبت الى
فهي توجد معه مرة ومع الاول مرة فان تحدث شي لم يكن له اولوية الاول
كافيه وان لم يحدث حصل الرجحان بلامرجح بلامرجح سلما ان الباقي راجح
من الوجه الذي ذكرتم لكنه غير راجح من وجه اخر لانه موقوف على قد كونه
باقيا وهو حادث غير راجح والموقوف على غير الراجح غير راجح سلما ان ذلكم
نوجب العمل باستصحاب احوال الدارين ما سفيه لانه يشوبه بنوع الحوادث
والبقاء من غير جامع فتكون القياس العاري عن الجامع فتكون باطلا والجواب
قوله ما المراد من الباقي قلنا المراد منه الدات كاصله في الزمان الباقي بعد
ان كانت حاصله في الزمان مع قطع النظر عن كل الحصول قولهم فلم
انما مستعينة قلنا لما سنا انه لو كان لها موثر لكان ذلك المور محصلا للحاصل
قوله ما سنا ذلك في حصوله في الزمان الباقي وهو غير حاصل فلنا عنه حوله بان
احدهما هو الحصول في الزمان الباقي ليس امر متوقفا ابراء على الرات ولا
كان حاصله مع الدات في الزمان الباقي ولزم التسلسل وايضا فلانه
صادق على المعدوم وصفه المعدوم لا يكون شوبته والباقي هو اناسل

ذلك ولكنه حادث واحياح حادث لا يوجب احتياح المستعنى
قوله تحصيل اكصل محال لا يسناد الوجود في الزمان الثاني الى الموت
قلنا امرانا في الدات الباقية في الوقت قد احطنا بسنادها
الى الموت قوله الثاني ممكن والممكن معسر فلنا تسليم نل سطر الحدوث
قوله الحدوث متأخر عن الوجود فلا يكون معتبرا في الاحتياح قلنا
منا فان من الحدوث كون لا ترتب لو وجد كان حادثا وهذه الحثية
متقدمة على الوجود قوله ما المراد من احواله الثاني قلنا ادرجه سطره
من مسمى الاحتياح الوجود قوله ذلك محال فلنا تسليم بل هو محال بشرط
حدوث قوله الثاني غير راجح من وجه اخر وهو انه متوقف على كونه
باقا وهو وصف حادث غير راجح والموقوف على غير الراجح غير راجح قلنا
قد سار وصفه تافيا لس امر او جوبا زايذا على الدات فابا فانه
لو كان امر متخذا انزلنا لكان الثاني غير راجح من هذه الجهة والكاد
الدات والبقا يكون غير راجح من الوجهين وغير الراجح من جهة واحد
راجح على غير الراجح من الوجهين قوله تسوية من الوقتين من غير جامع
التسوية باجماع احد الاليل ولا يلزم من عدم دليل واحد عدم الشيء وقد
سنا ان العلم بالحصول في الزمان الاول بوحط الحصول في الزمان الثاني فلا
يكون تلك التسوية من غير دليل **نقد** **في** **الوجه** عدم الحادث اكثر من عدم

192
ما في الكنه موحد للطن اما قلنا ان عدم احداث اكثر من عدم الباقية
نصدق على ما لا ينهيه له وعدم الثاني لا يصدق على ذلك لا فقا الى غير
المساهي في الوجود وامتناع العبر المساهي في الوجود واما ان الكثر حق
للطن فلا العز المرددين العقل والاكثر طر الحاقه بالادراك
لا محاله والعمل بالطن واجب لما مر غير **تبيين** اعلم انه لا سبيل
لا اخاد الاستصحاب لانه ينسب عليه النبوه والشرعه والامور الخفية
اما السوء فلا ينسب الا بالمعجز وهو فعل خارج للعاده والعادة
هي اعتقاد وقوع الفعل على ما عهده وقوعه فلذلك وهو الاستصحاب
واما الشرعية فلا لانه لا يستلزم الاحكام الباقية في عديد الرسول الامان
يقال الاصل استمرارها وعدم النسخ وهو ايضا استصحاب واما الامور
العرفية فلا ان الغايب عن اهله وبلده محابته بما كان شافهم وذلك
ينسب على اعتقاد بقاها بعد ما حصر وجودهم وهو الاستصحاب فرع
قال بعضهم ما في الحكم لا دليل عليه وفيه تفصيل لكنه ان عناية انه مكفه
استصحاب العدم فهذا صحيح وان عناية انه لا دليل عليه البتة فهذا خطأ
لأن البقي علم شرعي وذلك لا ينسب من غير دليل **المسألة الثالثة**
الاستحسان حجة عند الحنفية ولكنهم اصحابنا وله ثلثة تفاسير
اولها تفسير النبي انه بطع المسئلة عن نظايرها في الحكم لوجه هو

اقول وهو ضعيف لانه لو جيب ان يكون تخصيص العموم اما بنسب اخر
او بقياس استحسانا فاما بنسبها فتفسر الى احسن انه ترك وجه من وجوه
الاجتهاد غير شامل بشمول اللفاظ لوجه اخر اقوى منه هو في حكم
الطاري ولا يرد عليه تخصيص العموم لانه شامل بشمول اللفاظ
ولا تخصيص قياس بقياس لكون الباقي ليس في حكم الطاري ولما قيل ان يقول
هذا يقتضي ان يكون الاستحسان اقوى من القياس وهذا على حلف
بصحة هذا القياس فانه قال بركتها الاستحسان بالقياس فيما اذا اقر انه
سجد في آخر السورة فان القياس باليسجود والاستحسان يقتضيه ^{الباب}
موجب للقياس فاما هنا القياس اقوى وهو على حلاله فافهم وجوبه
ان الاستحسان اقوى من القياس وحده لكن القياس هاهنا تاكيد
اخر وهو قوله في داود وخراتها ولما فانه اقام النوع مقام السجدة
فالراجح هنا على الاستحسان ليس هو القياس وحده بل القياس وهذا النص
ولما لم ينقل عن هذا يقتضي ان يكون الشريعة ما سرها استحسانا لانه
ترك البراه الاصلية بما هو اقوى من نص واجماع او قياس وهذا اعتراض
الشيخ رحمه الله عليه على القوم اقول انه غير موجه عليهم لان البراه
الاصلية هي الاستصحاب والقوم لا يرون كون الاستصحاب حجة فظهر
سقوط هذا الاعتراض واستقامت تفسيرا الى احسن وبالله التوفيق

الشيخ رحمه الله انه ترك وجه من وجوه الاجتهاد معاصر للبراه الاصلية
والقواعد لما هو اقوى منه ما هو في حكم الطاري عليه وقد علم ان هذا القيد
لا حاجة اليه على ابي الفهم ولعلم ان احكامنا مستدرة واليد على القول بالاستحسان
وهذا التكرير منكر فانه ان كان على اللفظ فقد ورد هذا اللفظ في القرآن
فما في قوله مسعود بن الحسنه وفي الحديث ما رآه المسلمون حسنا من عند
الله حسن وفي القاطب سائر المحمدين قال الشافعي استحسن ^{للسنة}
للمسجع الى طلبة ليام وان كان على المعنى فقد من ان حاصله يرجع الى كبحر
العله والكيفية ليس هو العالمون بل من الكون والله اعلم **المسألة**
الرابعة الخ اذ قول الصحابي ليس حجة وقال في حجة مطلقا
وقال قوم هو حجة ان حلف القياس وقال قوم قول الشيخ حجة وقال
قوم قول الكفا الراشد بن حجة لسنا الصر والاجماع والقياس اما النص
فقوله سبحانه فاعبروا واولوا العباد ورو ذلك ما في قوله العباد
واما الاجماع فهو ان الصحابة اجمعوا على احواله مخالفة كل واحد منهم واما
القياس فهو انه متمكن من ذلك الحكم بالدليل فلا يجوز له التمسك بما في
الاصول احيى من جعله حجة مطلقا بقوله عليه السلام اصحابي بالعموم
ما بهم اهدى اهدى واحج الدين اوجبوا فتول قول الشيخ بقوله
السلام اهدوا بالدين من بعدى الى بكر وعمر واحج من جعل قول الشيخ

الا لبعده قوله عليه السلام عليم بسنتي وسنة الكفا الراشد من بعدى
 وطمه على الكتاب واحج من جعله حجة عند مخالفه القياس انه اذا خالف
 القياس فقد ابع احج جواب القول انه خطاب بشفاه فلعلمه كان
 مع عولم الصحابة فلا يطرده في خوا العلم وجواب الثاني اما قد بينا بهما
 في محورها خلافا في جواب الثالث ان السنة هي الطريقة وهي محمولة
 على الدين وجواب الرابع ان خلافا القياس عساه لصطنه دليل ولا يكون
 ذلك **ف**رعا ان احدهما قال للشافعي في المدم قول الصحابي حجة
 اذا ائسروا لم يخالف وقال مرة هو حجة وان لم يسر وقال في الحديث لا يجزى
 على العالم تقليد **ب**عامة على عليه تقليد غيره وهو الذي نضناه فان قيل
 الفرق هو ان الله سنده لهم بالفصل دون غيرهم فقال سبحانه لقد رضى
 الله عن المؤمنين وقالوا ان يقولوا ان قوله رضى الله عنهم فلما هذا
 السال لا يوجب الاقدا فانه قد ورد مثل ذلك في حواها والصحابة مع
 جوار خلافتهم قال عليه السلام لو ورث اليمانيون ما تركناهم من العالم لرجح وقال
 عليه السلام لعمر و الله ما سلكنا في الاسل الشيطان فجا غير فكل وقال
 في حجة على الله **ب**المرجع على حيث دار وقال في حجة بن ام عبد رضى الله
 عنهما بن ام عبد وثانيهما **ب**تعارض القول القديم وهي سبعة احدا
 نقل عن علي عليه السلام انه صلى في بعض الليالي ست ركعات في كل ركعة

ست سجدة فقال للشافعي لو صح ذلك لقبله فانه لا يكون قد وقع الا
 عن توقف واثبتا قال للشافعي في موضع لو قال الصحابي قولاً ولم يش
 ولم كالف فهو حجة قال العزالي وهذا ضعف لان السكون ليس له على
 المساعدة فلا فرق بين الاشارة وعدمه ثم ان القول ليس له على
 الصحابة بحج الواحد والقياس مع سكون الباقي على كونه حجة باسيا
 ما قد اعترض به على الشافعي واثبتا انصر للشافعي على انه متى
 احلف الصحابة بقول الائمة الرابعة اولى فان احلفوا بقول السجدة
 اولى وراعي **ب**انصر على الترجيح بقول الاعلم والاكثر قياسا وحسبها
 ان احلف حكم الصحابة وقواهم فقد علم الشافعي **ب**حكم الامر الغاية
 به اتم دمره الفتوى لانه عن السلطنة ابعده وشاخصها فكل يجوز
 من حجة احد القياسين يقول الصحابي المحول في حال الاجتهاد فان كثرت
 به الطريق ورجحوا فلا يسابع **ب**انه اذا كان في الحديث لفظ
 مسترل حمله الصحابي على احد معنييه رجع بعضهم ذلك المعنى على الآخر
 والقاصي ابو بكر رجع فما اذا قال فيمنته من قصر رسول الله عليه السلام
 بعربيته ساهدها دون ما اذا لم يقل ذلك **ب**الاسماء **ب**النامية
 في النقوض معناه انه هل يجوز ان يقول للشيخ ان الله الذي
 ادراي العالم بقول له احلم ما سب فانه صواب احال المعتر له ذلك

وَجَزَمَ بوقوعه موسى بن عمران وتوقف السانعي واحتمى المغترله من عمل
الامتناع واخرى على لعدم اما على الامتناع فهو له لو جاز ذلك لان
الاختار اما عتقيا للمصلحة او يكون الفعل مصلحيا ثم يختار الاول باطل
لوهين احدهما انه من رفع التكليف ويجعل الحل باحده وبانيهما ان المكلف
لا يخلو عن الفعل والتزل والتكليف بذلك محال بخلاف جلال التقار فان
اكلوا عنها ممكن والباقي باطل لوجوه احدها هو ان ذلك اما ان يجوز في حله
الوقايح او في القليله منها والاول باطل لان ذلك المصالح في حله الوقايح
بالاقتناع وعملها والباقي ايضا باطل لعدم القياس بالفرق وبانيهما
هو ان الحكم الصواب موقوف على ملاحظه المصلحة وهي ملحوظه هنا فلا
يكون صوابا لا نقال قول الله تعالى احكم ما شئت فانه لا يكون الا صوابا
بدل على ان المصلحة تستصير معلومه بعد احكم بعد احكم لا نقول العلم السابق
يكون الحكم صوابا شرطا في احكم واللاحق لا يكون نفس السابق فماله
لو صار ذلك كازار قال صدق النبي ودر المني من غير امانه داله على
التحيز واستحاله ذلك باحيه اما الذي يدل على عدم وقوعه هو ان ذلك
لو كان واقعا لما عوتب النبي صلى الله عليه وسلم على شيء من الاحكام اذ كان
الحل صوابا وورعوت بعد دليل قوله ولا تمنع الهوى وايضا لو كان ذلك لقتعا
لما قل له عليه السلام لم فعلت اذ لا اعراض على الصواب وقيل له ذلك

بدليل قوله سبحانه عفا الله عما لم اذنت لهم واحم موسى بن عمران
على وقوعه بوجه احدها قوله عليه السلام ان الله حرم مكة يوم خلق
السموات والارض لا يحل حلها ولا تعصدها فقال العباس
يا رسول الله الا اذكر فقال عليه السلام الا اذكر لو كان ذلك
اكرم له من بلغا نفسه بل من عبد الله لما تغير باستنسا العباس وبانيهما
انه عليه السلام لما قل البصر من الحرث حاته استه واشدته اما ما
منها

أُفْحِمَ وَلَئِنْ كَلَّجِبِهِ مِنْ قَوْمِهَا وَالْحَلَّ مَعْرُوفٌ
مَا كَانَ ضَرْكُ لَوْجَتِهَا مِنْ الْقِيَمَةِ وَالْمَعْرِفَةِ الْحَقِيقَةِ
فقال عليه السلام اما ان لو كنت سمعت شعرها لما قلت له ولو كان قوله
يا بر الله وحكمه لعله سمع شعرها ولم يسرع وقاله ان قال
عليه السلام ليهما الناس كبت عليكم الحق فقال لا فرغ كل عام يا رسول
الله نقول ذلك ورسول الله سالت فقال عليه السلام والذي نفسي
بيده لو قلت ذلك لو جئت ولو جئت ما فتم بها وهذا يدل على انه كان
اليه ايجاب ما شاورنا بها انه لما رجم ما عدا قال عليه السلام
هنا ليركتموه حتى انظر في امره ولو كان الرجم حكم الله لما قال ذلك حاشا
لنه قال عليه السلام كبت مسلم عن ادخال رجم الا صاحي فاستغولها

فان ذلك الذي حكم الله لما تقيروا اما الذي يدل على ذلك من عند رسولنا
قوله سبحانه كل الطعام حلال لذي النية اسرائيل الا ما حرم اسرائيل على نفسه
واما ما يدل على حلال ذلك من الواجب في حلال النكاح والحد على ما
يناه وهو مفوض الى راي المصنف وذلك اذا استفتينا مفسرين فاذي احكامها
ما كثر والاحكام لا يباحه فان له الاخذ بآي العوائش والحوادث اما اطلاق
المانعين فانها منسبة على ان رعاها المصالح واجبة في احكام الله ومضى ما طله
على رايها وليس سلبا لها ولكن لا يجوز ان يكون الاختيار مما يتيم به المصلحة
قوله في الاول ان ذلك من رفع السلف فلما لا نسلم بل يقال لرسول الله
احكم بما شئت فانه صواب ويكون الحكم منه على الامة حلفا قوله
في الوجه الثاني ان المصنف لا ينفك عن الفعل والترك فيسمع منه السلف
فلما لم ير الرسول قد ينفك عن الحكم بالفعل او الترك فحجود الورود ووليا
يشكل ما اذا استفتينا مفسرين احكاما اما ما كثر والاحكام لا يباحه
فان ذلك جائز مع انه لا ينفك عن الفعل والترك سلما فساد هذا القسم
لكن لا يجوز ان يحكم المصلحة قوله في الاول ان ذلك اما في الافعال الشرعية
او القليلة قلنا في اكثره قوله ذلك المصلحة في الكبير ما لا يتناقض
فلما لا نسلم بل اذا جاز في واحد جاز في كل واحد لنفسه احكام الامثال
سلما ذلك لان اذا كان اتفاقا مطلقا اما اذا كان محلا للشيء لم يكن ذلك

١٩٧
بالاسلماء لم لا يجوز في القليل والاحكام ممنوع قوله في الثاني اختيار
المصلحة بسدعي لعدم امان المصلحة فلما لا نسلم بل ذلك يستدعي وجود
امان المصلحة واختار المصنف لمان المصلحة قوله ما لا يجوز
المصنف في الاحكام كابر في النبوة قلنا الفرق هو ان طرفي القيص في
الاحكام الفرعية كمال الصواب والاصولية قوله راعا
حار المصنف الى النبي العالم كرا الى العالم قلنا الفرق هو انهما مؤيد
اما النبي فبالاحكام والمنا العالم ما القوانين العلمية دور الكاهل واما
دليلهم على بطلان الوقوع فاجابة هو ان تلك الاحكام التي عوتبت فيها
لعلها صدرت منه قبل النبوة واما ادله بن عمر ان على الوقوع فتعريفه
يحوز ان يقال ان تلك الاحكام ثبتت بموضع محو الاستسقاء على وفق
اراده بعض الناس والاستدلال كلال النكاح ما طرأ عليه من على
ان الولد واحد مع عبد الله وقد اطلقا ذلك فخير المستفتي
بين قولي الامامين فاسر حال عن الجمع ولما سير ضعف ادله القصر
ثبت ان الحق هو الموقف الذي ذهب اليه الشافعي رحمه الله **المسألة**
السادسة ذهب الشافعي رحمه الله الى الاحكام الاقل ساله احكام الناس
في دية لليهود فقال وقع هي مساوية لدية المسلمين وقال قوم هي
لصقتها وقال قوم هي لها فاخذ الشافعي بالاقل واوجب الثلث وهذا

القول على الإجماع والبراه الاطيه اما الإجماع فلان مرجح العمل
والصغير وجب المثلث فقد تحققت المثلث واما البراه الاطيه فانها
في بقى الرائد على المثلث **تيسر** يجب ان يعلم ان ربي الزايد بالبراه
الاطيه اما يصح ادالم بل قال دلاله سمعيه على التباد الرائد اما اذا
كانت خلاف الناس في عدد العسلات من روع القلب اذ صار بعضهم
لله المثلث واخرون الى السبع واما الشافعي في السبع لو جرد عن دال
على ذلك فلا يقال شغل الزميه قد حصل ولا خلاص بالمعنى الا بالخذ
بالاكثر فيجب لاحد ما لا يتو وجوابه ان لا يسئل للزميه بالرايد
مداله البراه الاطيه ولما الإجماع فانه لا يدل الاعل للشغل والمثلث
فاذا ادى المثلث الى الشغل لا يقال يجب ان الإجماع لا يدل على الشغل
بالرايد لكن بما اراد ان عليه دليل اخر جوابه انا سئل فما اذا لم يلح
دليل اخر سمعي والبراه الاطيه على الرائد فلا يجب **المسئله السابعة**
ما نوع الاحد فالا حقه واجب لقوله سبحانه من يد الله حكم للبكر لقوله
عليه السلام لا ضرر في الاسلام ولانه تنوع المعارض من جانب الحق
وهو كريم عني وحائب العبد من تحباج فان الحامل على جانب الحرم العني
اولى وطاصل هذا المذهب ان الاصل في المنافع الاباحه وفي المنكر الحرم
وإذا قدر ما ذلك ودر بما قدره ذلك بان الاحق اول والا حده لامل

لازم وهو ضعف لان الاحد لامل لما انحدر اذا كان جردا من الاقل
لكن مجموعا عليه والاحتفاء عم من الاول على هذا التفسير فانه قد لا يكون
جرا او قال بازايها ولا نوع بل الاحد لامل لا يقل واجب لقوله طيه
العلم الحق ثقل مري الباطل خفيف في وهو ضعف لا يلزم
من كون كل حق ثقل ان يكون كل ثقل حقا لان الموجبه الطيه لا تسلسل
كفها **المسئله الثانيه** الاستفرا الذي بهذا الطريق **منه**
مثاله قول الشافعيه لو لم ليس واجب لانه حابر الاداعى للراحله
والواجبات لا تود ان دليل دل واحد من وظائف النوع والكيله اذا
وفقا وحاصله نعمم الحكم على افراد النوع الواحد انواع الجنس
الواحد لو حوون في الاكثر ودليل نوعه محله في هذا الطريق والعمل بالطر
لازم لقوله عليه السلام لما اقصى بالطاهر **المسئله**
قال العزال رحمه الله المناسبه اما ان يكون معينه او لا فيه او لا يعلم
اعتبارها ولا كونهما لا عيه والثالثه هي المناسبه المرحله وقد علم
ان المناسبه اما في محل الضرورة لولا كاحه او التمه والى هي من هذه
في مرتبه التمه واكاحه لا عيه واما الى في مرتبه الضرورة واما ان
تكون طعيه او لا تكون والى لا يكون لا عيه ايضا والى يكون طعيه واما
ان يكون طيه او لا يكون والثانيه لا عيه والاول يمكن اعتبارها فخرج

من هذا التبيين ان المناسبة المرسله متى اصبحت بصفات مداحرها
كوبها ضرورية فمما كونهما قطعيه واما كونهما طليعه اعترضا والا
فلا مثاله من الكفار الصائدين على المسلمين جمع من اسارى المسلمين
فاما ان مناهم قائلنا مسلما لم يذب دار لم يرمهم افضا الى الاستيلاء
على المسلمين واهلاكهم واما الاسارى ايضا منها يجوز رمي التبريد لونه
مصلحة ضرورية وطعنه كليه واما ملك رحمه الله فانه من اها معتبره
كيف كانت و احس لذلك بان الفعل اما ان يكون مصلحة خالصه او
راحيه او يتعادل فيه المصلحة والمفسده او مفسده راحه او مفسده
خالصه او عار راحه كليهما والاول والاى تشروعا والا ربحه البقيه
محرمه لانا علمنا من دين الانبياء عليهم السلام انهم يعوارا عين
للمصالح دافعي للمفاسد و اذا كان ذلك ثابتا هذه المصالح والمفاسد
معينه احسن قطعا فحصل مقتضى ان هكذا هذه من حسن الاعتبار
ودلها هو من حسن الاعتبار فهو معتبر فتولد من هاتين المعتبرتين الطسرين
طرا لا اعتبارا بفتح المصير الى الاعتناء بقوله عليه السلام اما ان تصي
بالظاهر ولا يبرح الراجح مفضي صريح العقل ولانه محاور فدر حل
تحت قوله فاعتبروا وليا تعلم بالضرورة من احوال الصحابه انهم كانوا
لا يلقون الشرط الذى بعدهما العلماني عمننا في الاصل والفرع والكام

بل كانوا يضعون شطرا المصلح ويدرون عليها الاحكام
المسلة العاشرة قال بعض الحكماء لا دليل بثبوت الحكم
للدليل عدم ثبوت الحكم واجتج على ذلك بان قال الحكم الشرعي يصفى
الى دليل والا لكان الحكم به حلفا بالمحال والدليل اما نص او اجماع
او قياس لثلاثة اوجه احدها ان قصه معاذ يدك على المحصر في النص
والقياس رند علمهما الاجماع فبقي نفيه لغيره وثانها ان اصاله
عدم الدلالة له تلك على العلم راسا تركت في الدلالة فبقي معجولة
في الباقي وثالثها هو انه لو وجدنا دليل اخر لا شهرا له من العظام
قدل على عدم الظهور على عدمه ولا واحد منها موجودا منها اما
النص فلو جهن احدهما انا فنشنا فلم نجد وهو يدك على العلم في حق
المجتهد فيكون كذلك في حق الباحث وثانها انه لو وجد لما خا
محمد طاهرا وحتت خولف ذلك على عدمه واما الاجماع فظا لمر
الاسفا في موقع الخلاف واما القياس فلو جهن احدهما هو ان اصل
الخالف في المسلة الاصل الفلاني والفرق بينه وبين الفرع با
والثاني هو ان الاصل عدم تلك الاصول واذا ثبت افتقار الحكم
الى الدليل والخصار الدلائل في الدلالة واسفا واما في صورة النزاع
بلزم عدم الحكم ضرورة واعلم ان هذه النكتة لا تمشي الا باحدي

لنه

مقدم من احدهما ان عدم الوجودان بعدا للفتيش يدل على العدم
 والثاني ان العدم الاصل يدل على العدم وكل واحد مستقله
 بافاده المقصود فصنيع الثاني فان قيل احدا الامر لازم وهو اما
 عدم كفاية هذا في الحكم او عدم الاختصار لان هذا اما ان لا
 يكون كافيا فلزم احدا الامر او يكون وليس شيئا من الملاحة
 فلزم بطلان الحصر لا يقال انا لاخصر مطلق الدلائل في الملاحة
 بل لا دليل الحكم الثبوت وما ذكرناه ليس حكما ثبوتيا او يقول
 انا لا سفي الحكم من انفي مدارك بل لا اجماع لان الاجماع منعقد
 على انه اذا انفي مدارك الثبوت لزم النفي لانا نجيب عن الاول
 بانه اذا انفي الصحة مثلا انت البطلان وهو حكم شرعي
 وعن الثاني ان الاجماع لا يدرك ابتداء على في الحكم بل يدل على في
 الحكم عند انتفاء هذه الملاحة فيكون الاجماع يدل على علم هذه
 الملاحة دليل عدم الحكم وعدم الملاحة غير ما **السؤال الثاني**
 جعلت عدم دليل البتوت دليل العدم فاما ان لا جعل عدم دليل
 العدم دليل البتوت او لجعله والاول باطل لان النسبتين
 متحدتان فاذا لم يكن فقد دليل احدا البقيضين دليل الاخر كان
 الامر من الجانب الاخر كذلك وان جعلته فهو ايضا باطل لوجهين
 ؟ ؟ ؟

احدهما لزم بطلان الحصر وثانيهما هو ان انتقاد دليل العدم اذا
 كان دليل الوجود لم ينفى الوجود الا عند عدم انتفا دليل
 العدم ومتى عدم عدم العدم حصل دليل العدم ومتى حصل دليل
 العدم وقع الاستغناء عن في المدارك **السؤال الثالث**
 لم قلتم انه لا قياس وقولكم ان الفرق باء من الاصل والفرع
 فلنا لم قلتم ان ظهور الفرق سطل القياس وانما يكون كذلك
 ان لو امتنع تعليل الحكم الواحد لعلتين فلم قلتم ان ذلك باطل
السؤال الرابع هو ان هذا التركيب لا يعبر عن القلب
 بان بعد الى في ضد الحكم المنفي فيكون دالا على التقيض فيكون باطلا
 والجواب قوله احدا الامر لازم وهو اما عدم كفاية هذا او
 عدم الحصر فلنا لا نسلم قوله هذا ليس احدا الثلاثة فاما ان لا يكون
 كافيا فلزم احدا الامر او يكون فلزم بطلان الحصر فلنا
 لا نسلم وهذا لاننا نماندعي الحصر في دليل الاحكام الواقعة
 على خلاف الاستصحاب وما اثبتناه من الحكم هذا الدليل ليس من
 الاحكام الثابتة على خلاف الاستصحاب فليكن دليله محصورا
 في الثلاثة لانقال حاصل هذه الطريقة التمسك بالاستصحاب
 فصنيع التعرض لنفي المدارك لانا نقول لا شك ان حاصلها

الاستصحاب ولكن لا نسلم صياع الاستصحاب فان المناظر تتبع المحتمل
والمحملة لا حورله المسك بالاستصحاب الابعدي في المدارك
فكذلك المناظر قوله لو جاز اثبات النفي بنفي دليل الثبوت
لجاز الاثبات بنفي دليل النفي فلنا لا نسلم قوله ان التثبتين
متحدان قلنا لا نسلم لوجوه احدها انا لو نفينا النفي دليل الثبوت
لزمنا سلوب لانها له او غير منكره ولو اثبتنا بسلب دليل
السلب لزمنا وجوديات لانها له او هي منكره وثانيها
صح الاستدلال بعدم المعجز على عدم النبوة ولا يصح الاستدلال
بعدم ما يدك على عدم النبوة على النبوة وبالثبات يصح ان يقال ليس بما دعو
فلا يجوز له التصرف في مال الغر ولا يصح لسبب منهي فيصح ورايها
هو ان الدليل مناسب للدلول والمناسبة من الوجود والعدم
فقط قوله لم يقل ان الفرق سطل القياس قلنا لما ثبتنا انه متين
تعليل الحكم الواحد بعلمين قوله النكته لا تشمل عن القلب
فلنا لا نسلم فانا انما نستدل بها على الاحكام الاستصحابية
واضداد هذه الاحكام ليست استصحابية فلا تنج
النكته فيها **المسألة الحادية عشرة** في الطرف العامة
الحكم اما ان يكون عديا او وجوديا فان كان عديا ففيه

وجوه احدها ان هذا الحكم كان معدوما فوجب ان يكون الآن
كذلك انما قلنا انه كان معدوما لان متعلقه وهو الشخص
المخصوص كان معدوما واذ كان كذلك لزم عدمه لان اثباته
يكون متعلقة عين لا يقال هذا يقتضي حدوث الكلام لانا
نقول لا نسلم لان الكلام غير الحتم فان الحكم هو المتعلق فلا يلزم
من حدوثه حدوث الكلام وانما قلنا انه اذا كان معدوما وجب
ان يكون الان كذلك بالاستصحاب وثانيها ما هو انه لو ثبت
هذا الحكم لكان اما بدلالة اشارة والاو باطل لما بينا ان
الدلائل الشرعية ليست بغير القطع والثاني باطل لان الامارة
بغير الظن والنص ياتي جواز العمل به وهو قوله سبحانه ان يتبعون
الا الظن وان الظن لا يغني من الحق شيئا خض النص في غير هذا
الحكم فبقي معمولا به منا وثالثها ما هو انه لو ثبت هذا الحكم لكان
اما الفائدة او لا فائدة والاو عيب وضح والثاني باطل
لان تلك الفائدة اما لله وهو محال او للعبد وهو ايضا باطل
لان الفوائد منحصرة في اللذات ووسايلها وهي مقدور اصالتها
الى العبد لله فوضع بوسط الحكم في السن ورايها هو
ان الفرق بين صورة النزاع وبين الاصل ثابت ويلزم منه عدم

عدم الحكم ما منا اما العرق فانه يثبت بطريقه انما قلنا انه يلزم
 منه عدم الحكم ما هنا لانه لو ثبت لاضاف الى المشترك
 او لا يضاف اليه والاول باطل لا لغا الفارق والثاني باطل لان
 الحكم الواحد بالنوع لا سعلل بعليين لانه اما ان يكون لذاته
 يحتاج الى احدا اما لا يكون والاول حيل السعلل بعليين والثاني
 يعني الحكم عن كلي العليين وقد فرض معدلا باحدهما بل كليتهما
 وخامسها هو ان اثبات الحكم منا ضرر لان المحلف ان اختلف
 فان فعله ضرر بالتورط في اختلف والاضرر بترك المراد
 فنفي بقوله عليه السلام لا ضرر في الاسلام وسادسها هو ان
 هذا الحكم كان معدوما في الازل لما بنا فيكون معدوما
 في اوقات لانها ينفكها فيكون معدوما في هذه الاوقات
 لا يقل بالاكثرت لان الكثرة مظنه والظن متنع على ما
 بنناه غير مره ه واما ان كان وجودها هو يتاخر فيه وجهان
 اولهما ان احدا من المجتهدين قال بذلك فيكون ثابتا لقوله عليه السلام
 ظن المؤمن لا يخطئ حص في العامي لانه لا يستند ظنه الى دليل
 فسقي حجه في ظنون العلماء لا يقال بقاءه ايضا بعض المجتهدين
 فيكون مبنيا على ما ذكرتم من النص لاننا نقول الترجيح
 للاثبات لو حسن احدهما انه ناقل وبننا في الترجيح ان

فانه

انما هو في النص

الناقل يلحق وثانها ان الثاني لا يثبت ان يكون فيه لظن دليل النفي
 ويثبت ان يكون فيه لعدم ظن دليل البتوت اما المبدت
 فان اثباته لا يكون الا لظن دليل البتوت فيكون اولي ه
 وثانها ان هذا الحكم يثبت في صورة قدمت منا بالبض والاثر
 والمعقول اما النص فقوله سبحانه فاعتبروا والنسخة اعتبار
 فكانت داخله تحت النص وقوله ان الله يامر بالعدل والتسوية
 عدل فكانت داخله تحت الآية ولانه عليه السلام شبه
 القبلة بالمضمضة والا حاق تشبيهه فكان اتباعا لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم فكان ما موراه لقوله سبحانه فابتعوه
 واما الاثر فلان اياكم شبه العمد بالعقد وان حذرهم الله امر
 اما موسى القياس واما المعقول فهو ان الحكم في صورة الوفاق
 ثبت لصلحة المكلف لمكان المناسبة هذا المعنى محمول في الفرع
 فلزم التعدي وقد انتهى الحاصل في العشر الاخرى من كتاب
 لسنة اربع عشرة وستة مائة حلب والحمد لله

فرع من نسخة يوم الثلاثاء من شوال
 سنة سبع مائة وستة مائة للهجرة
 غفر الله لكانه وجميع المسلمين